جامـــــعة دمشـــــق
كلـــــية التربـــية
قسم أصول التربية

مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه

﴿دراسة ميدانية في مدينة دمشق وريفها﴾

بحث لنيل درجة الماجستير في التربية

إعداد الطالب
محمد ماهر حزام

إشراف

الدكتور جلال السناد
الأستاذ المساعد في قسم أصول التربية

المشرف المشارك

الدكتور رمضان درويش
الأستاذ المساعد في قسم التقويم والقياس

1430هـ
2009 م

نوقشت هذه الرسالة

" مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه ــ دراسة ميدانية في مدينة دمشق وريفها "

وأجيزت يوم الأحد الواقع في ٢٠٠٩/٩/١٣ من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم التالية أسماؤهم:

الاســـــم	الصفـــة	التوقيـــــع
أ.د. عدنان الأحمد	عضـــواً	
د. جلال السناد	عضـــواً مشرفـــاً	
د. محمد عماد سعدا	عضـــواً	

تم إجراء التعديلات المطلوبة وأصبحت الرسالة صالحة لمنح درجة الماجستير في التربية (قسم أصول التربية).

شكر وتقدير

إلى أستاذيّ المشرفين الدكتور جلال السّناد والدكتور رمضان درويش

اللذين لم يقصّرا بالعطاء.....

إلى كل الذين قدموا لي يد العون لإنجاز هذا البحث

الإهداء

إلى الذين تزخر صدورهم بالعلم فيبعثون في النفس الحياة ويجعلون القلب يحيا بنور العلم فإذا كل صعب يغدو سهلاً مستساغاً ويشرق النور ساعة تعزف ألسنتهم ألواناً من المعارف.....

{من علمني حرفاً كنت له عبداً}

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول **الجانب النظري**	
الفصل الأول مشكلة البحث وأهميته	
مقدمة	2
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	3
أسئلة البحث	4
أهداف البحث	5
فرضيات البحث	5
حدود البحث	6
التعريفات الإجرائية	7
الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني التعليم المهني التجاري(مفهومه وأهميته موقعه في السلم التعليمي وهرم القوى العاملة وخطط التنمية وتطوره الكمي والنوعي)	
مفهوم التدريب والتعليم المهني والتقني	31
التعليم المهني التجاري	35
أهمية التعليم المهني التجاري	36
أهداف التعليم المهني التجاري	39
التعليم المهني في الخطط الخمسية	41
موقع التعليم المهني التجاري في السلم التعليمي	44
موقع التعليم المهني التجاري في هرم القوى العاملة	45
دور التعليم المهني التجاري في التنمية الاقتصادية	47
المسارات التعليمية لخريجي التعليم المهني التجاري	50
التوصيف الوظيفي لخريجي التعليم المهني التجاري	52
تاريخ التعليم المهني التجاري وآراء الفلاسفة والاقتصاديين والمربين فيه	55
دراسة تطورية كمية للتعليم المهني التجاري	58
تطور عدد طلبة التعليم المهني التجاري في المرحلة الثانية	66

تطور عدد خريجي التعليم المهني التجاري في المرحلة الثانية	71
تطور عدد الثانويات	74
تطور عدد الشعب ومؤشر الكثافة الصفية	77
تطور عدد الهيئة التعليمية وحساب مؤشر طلاب / مدرس	83
آفاق مستقبلية	88
حساب معادلة مستقيم الانحدار للتعليم المهني التجاري	90
الفصل الثالث مشكلات التعليم المهني التجاري وكفايته	
كفاية التعليم المهني التجاري	98
قياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري	100
مشكلات التعليم المهني التجاري في منظور التربويين	114
تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري هرمياً	119
تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري أفقياً	119
تصنيف مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وفق النوع	125
مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه التي تناولتها الرسالة	134
الباب الثاني **الجانب الميداني**	
الفصل الرابع إجراءات البحث	
المجتمع الأصلي وعينة البحث	**140**
أدوات البحث	142
صدق أدوات البحث	147
الفصل الخامس نتائج البحث ومناقشتها	
الإجابة عن أسئلة البحث	150
نتائج اختبار الفرضيات	210
المقترحات	219
ملخص البحث باللغة العربية	221
المراجع	226
الملاحق	241
ملخص البحث باللغة الإنكليزية	ا

فهرس بأسماء الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1) تطور نسب استيعاب طلبة التعلم الفني والمهني من عام (1988–1989) وإلى عام (1997–1998)	64
الجدول رقم (2) عدد طلبة التعليم الثانوي العام والمهني للأعوام (1975–1985–1995–2007)	66
الجدول رقم (3) تطور عدد الخريجين في الثانوي المهني للأعوام (1975–1985–1995–2007) وفق الجنس	71
الجدول رقم (4) عدد الثانويات العامة والمهنية من عام 1975 – 2008	74
الجدول رقم (5) عدد الشعب والكثافة الصفية في التعليم المهني والعام للأعوام (1975–1985–1995–2007)	79
الجدول رقم (6) عدد الهيئة التعليمية والإدارية في التعليم المهني التجاري للأعوام (1975 – 1985 – 1995 – 2007)	84
الجدول رقم (7) عدد المدرسين والمدرسات في التعليم المهني ومؤشر طلاب/مدرس للأعوام (1975 – 1985 – 1995 – 2007)	86
الجدول رقم (8) أعداد طلبة التعليم المهني التجاري العام 1998–2007	93
الجدول رقم (9) النسب المئوية المستخلصة من المصفوفة السابقة رقم (1)	106
الجدول رقم (10) النسب المئوية المستخلصة من المصفوفة السابقة رقم (2)	107
الجدول رقم (11) النسب المئوية للتسرب والرسوب لطلاب التعليم المهني التجاري في النموذج الثاني	108
الجدول رقم (12) النسب المئوية للتسرب والرسوب لطالبات التعليم المهني التجاري في الفوج الثاني	110
الجدول رقم (13) مقارنة فوجي التعليم المهني التجاري الأول والثاني	11
الجدول رقم (14) عدد طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في محافظتي دمشق وريفها	140
الجدول رقم (15) عينة طلبة التعليم المهني التجاري وفق الجنس ومكان الدراسة	140
الجدول رقم (16) عدد خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في محافظتي دمشق وريفها	141
الجدول رقم (17) عينة خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في محافظتي دمشق وريفها	141
الجدول رقم (18) عدد مدرسي وإداريي التعليم المهني التجاري في محافظتي دمشق وريفها	141
الجدول رقم (19) عينة القائمين على التعليم المهني التجاري وفق الوظيفة ومكان العمل	142
الجدول رقم (20) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الطلبة والقائمين	146
الجدول رقم (21) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الطلبة والخريجين	147
الجدول رقم (22) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الخريجين والقائمين	147
الجدول رقم (23) أرقام العبارات المتطابقة في الاستبانات الثلاثة	147
الجدول رقم (24) العبارات المحذوفة والمعدلة	148

الجدول رقم (25) مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة	257
الجدول رقم (26) المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	151
الجدول رقم (27)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	152
الجدول رقم (28)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	152
الجدول رقم (29)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	153
الجدول رقم (30)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	154
الجدول رقم (31)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري	154
الجدول رقم (32) مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	259
الجدول رقم (33)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	155
الجدول رقم (34)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	155
الجدول رقم (35)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	156
الجدول رقم (36)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	157
الجدول رقم (37)المشكلات الاجتماعية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	158
الجدول رقم (38)المشكلات الاقتصادية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	158
الجدول رقم (39) مشكلات الخريجين كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري	158
الجدول رقم (40) مشكلات خريجي وخريجات التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون	262
الجدول رقم (41) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته كما يراها الخريجون	159
الجدول رقم (42) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته كما تراها الخريجات	160
الجدول رقم (43) المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	161
الجدول رقم (44) المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	162
الجدول رقم (45)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	163
الجدول رقم (46)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	164
الجدول رقم (47)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	165

الجدول رقم (48)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	166
الجدول رقم (49)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	167
الجدول رقم (50)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	168
الجدول رقم (51)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	169
الجدول رقم (52)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	170
الجدول رقم (53)المشكلات الاجتماعية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	171
الجدول رقم (54)المشكلات الاقتصادية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	172
الجدول رقم (55)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	173
الجدول رقم (56)المشكلات الدراسية في مجال لإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	174
الجدول رقم (57)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	175
الجدول رقم (58)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	176
الجدول رقم (59)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	177
الجدول رقم (60)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً	178
الجدول رقم (61)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	179
الجدول رقم (62)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	180
الجدول رقم (63)المشكلات الدراسية في مجال المدرسين كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	181
الجدول رقم (64)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	182
الجدول رقم (65)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	183

الجدول رقم (66)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً	184
الجدول رقم (67)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	185
الجدول رقم (68)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	186
الجدول رقم (69)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	187
الجدول رقم (70)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	188
الجدول رقم (71)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	189
الجدول رقم (72)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	190
الجدول رقم (73)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	193
الجدول رقم (74)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	194
الجدول رقم (75)المشكلات الدراسية في مجال المدرسين كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	195
الجدول رقم (76)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	196
الجدول رقم (77)المشكلات الاجتماعية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	197
الجدول رقم (78)المشكلات الاقتصادية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	198
الجدول رقم (79) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما يراها خريجو التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	199
الجدول رقم (80) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما تراها خريجات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	200
الجدول رقم (81) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجين والخريجات مرتبة تنازلياً	201
الجدول رقم (82) مشكلات الخريجين والخريجات كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً	203
الجدول رقم (83) النسبة المئوية لإجابات عينة البحث عن مشكلات أخرى لم ترد في الاستبانة مرتبة تنازلياً	208

الجدول رقم (84) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الدراسية وفق الجنس	210
الجدول رقم (85) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الدراسية وفق الإقامة	211
الجدول رقم (86) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاجتماعية وفق الجنس	213
الجدول رقم (87) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاجتماعية وفق الإقامة	214
الجدول رقم (88) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاقتصادية وفق الجنس	215
الجدول رقم (89) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاقتصادية وفق الإقامة	216
الجدول رقم (90) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدراسة الفروق بين آراء الخريجين والخريجات في المشكلات التي تواجههم	217
الجدول رقم (91) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA لدراسة الفروق بين آراء الخريجين و القائمين والطلبة	218
الجدول رقم (92) هيكل التدريب والتعليم المهني والتقني في سورية والوزارات التي أسهمت فيه	241
الجدول رقم (93) توزع طلبة التدريب والتعليم المهني والتقني في سورية وفق الوزارات المشرفة عليه ووفق الجنس للعام (2007-2008)	242

فهرس المصفوفات

عنوان المصفوفة	رقم الصفحة
مصفوفة رقم (1) تدفق الفوج الأول لطلبة التعليم المهني التجاري	105
مصفوفة رقم (2) تدفق الفوج الثاني لطلبة التعليم المهني التجاري	106
مصفوفة رقم (3) تدفق طلاب الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري	108
مصفوفة رقم (4) تدفق طالبات الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري	109

فهرس الأشكال البيانية

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1) السلم التعليمي في الجمهورية العربية السورية	44
الشكل رقم (2) هرم القوى العاملة المثالي	46
الشكل رقم (3) تطور عدد طلبة التعليم المهني والعام في الفترة الثالثة	69
الشكل رقم (4) تطور عدد خريجي التعليم المهني والعام في الفترة الثالثة	74
الشكل رقم (5) تطور عدد الثانويات المهنية والعامة في الفترة الثالثة	76
الشكل رقم (6) تطور مؤشر الكثافة الصفية للتعليم التجاري والعام وإجمالي المهني في الفترة الثالثة	82
الشكل رقم (7) تطور عدد المدرسين في التعليم التجاري والصناعي والنسوي في الفترة الثالثة	87
الشكل رقم (8) تطور مؤشر طلاب/مدرس في التعليم التجاري والصناعي والنسوي في الفترة الثالثة	88
الشكل رقم (9) ترتيب المشكلات على حسب النوع	191
الشكل رقم (10) ترتيب المشكلات الدراسية على حسب مجالاتها المدروسة	192
الشكل البياني رقم (11) المشكلات الدراسية على حسب الجنس	211
الشكل البياني رقم (12) المشكلات الدراسية على حسب الإقامة	212
الشكل البياني رقم (13) المشكلات الاجتماعية على حسب الجنس	213
الشكل البياني رقم (14) المشكلات الاجتماعية على حسب الإقامة	214
الشكل البياني رقم (15) المشكلات الاقتصادية على حسب الجنس	215
الشكل البياني رقم (16) المشكلات الاقتصادية على حسب الإقامة	216
الشكل البياني رقم (17) المشكلات التي تواجه الخريجين والخريجات	217

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم (1) هيكل التدريب والتعليم المهني والتقني في سورية والوزارات المساهمة فيه	241
الملحق رقم (2) توزع الطلاب في التعليم المهني والتقني حسب الوزارات وحسب الجنس	242
الملحق رقم (3) استبانة الطلبة	243
الملحق رقم (4) استبانة القائمين	246
الملحق رقم (5) استبانة الخريجي	250
الملحق رقم (6) أسماء السادة المحكمين لأدوات البحث	252
الملحق رقم (7) نتائج اختبار الثبات	253
الملحق رقم (8) جدول مشكلات طلبة تعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة	257
الملحق رقم (9) جدول مشكلات طلبة تعليم المهني التجاري كما يراها القائمون	259
الملحق رقم (10) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته	262

الباب الأول

الجانب النظري

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهميته

1- مشكلة البحث

2- أهمية البحث

3- أسئلة البحث

4- أهداف البحث

5- فرضيات البحث

6- منهج البحث

7- حدود البحث

8- التعريفات الإجرائية

9- الدراسات السابقة

مقدمة:

إن أبرز ما يظهر في الحقبة الحالية التي تعيشها البلدان هو الإدراك الجماعي لأهمية تطوير مواردها البشرية و إعطاء الأفضلية للاستثمارات التي توظفها في رفع كفاية أطرها و يدها العاملة المتخصصة و فاعليتها و اعتماد أساليب علمية في تخطيط القوى العاملة و ربط خطط التعليم المهني بالمؤشرات الاقتصادية و حاجات سوق العمل ويتبؤ التعليم المهني التجاري مكانة متميزة و حيوية في فروع التعليم المهني ويعد من الأركان الأساسية و الهامة التي تقوم عليها أية النهضة الاقتصادية ، لأنه يرفد قطاعات الإنتاج المختلفة

بالأطر المهنية المؤهلة ، الماهرة و القادرة على التعامل مع التقنيات المتطورة في سوق العمل خاصة إذا علمنا أن العاملين بالأعمال المكتبية يشكلون أكبر مجموعة من الموظفين في مجال القوى العاملة (كالهون ، 1992 ، 38)

ولقد قامت سورية وكثير من الدول بالتوسع في التعليم المهني التجاري و تطوير مناهجه لتكون أكثر مرونة و استجابة لحاجات المجتمع ، الأمر الذي يشير إلى تطور الصفات الكمية والنوعية للتعليم المهني التجاري وزيادة مواءمته لحاجات سوق العمل.

وإزاء هذه التطورات الكمية والنوعية للتعليم المهني التجاري، تثار مسائل عديدة، منها مشكلات طلاب التعليم المهني التجاري، والأوضاع العملية لخريجيه ومستوى تأهيلهم وهناك تساؤلات كثيرة تثار حول هذا الموضوع وتتطلب الحلول الموضوعية، الأمر الذي يستدعي القيام بالبحوث العلمية في هذا المجال للإجابة عن هذه الأسئلة و التوصل إلى الحلول المناسبة.

1-مشكلة البحث:

تحاول سورية النهوض بالنظام التعليمي وهي جادة في تطوير التعليم في مختلف مراحله، وقد عقدت لهذه الغاية مؤتمرات عدة لتطوير التعليم شارك فيها عدد كبير من الخبراء التربويين وصدر عنها توصيات متعددة تشير إلى ضرورة تحسين كفاية النظام التعليمي عن طريق تطوير مدخلا ت هذا النظام من الناحيتين الكمية و النوعية كي توفر له الأطر المؤهلة اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا المعاصرة، بغية تلبية حاجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عملت وزارة التربية وفق منهجية علمية متكاملة بمضامينها ومخرجاتها حيث شهد قطاع التعليم المهني التجاري تطوراً كبيراً شمل تجديد مضامينه وطرائقه، وإعداد الأطر التربوية وشهد أيضاً تزايداً في عدد طلبته فقد تزايد عدد طلبة التعليم المهني التجاري بنسبة (34%) بين عامي (1995 و 2007) بينما ازداد عدد طلبة التعليم المهني الإجمالي بنسبة

(14%) بين العامين المذكورين وعلى الرغم من جهود وزارة التربية في التطوير الكمي والنوعي للتعليم المهني التجاري فإن بعض التقارير والدراسات تشير إلى مشكلات في هذا التعليم يعانيها الطلبة فقد ورد في الخطة الخمسية العاشرة أن قطاع التعليم المهني يعاني مشكلات كثيرة تتمثل في انخفاض كفايته الاقتصادية وتدني إنتاجيته و في ضعف تأهيل قواه البشرية (هيئة تخطيط الدولة، 2006، 706) وكذلك ورد في التقرير الوطني للتنمية البشرية وإلى تدنٍ في الكفايتين الداخلية والخارجية للتعليم المهني (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2005، 37)

وكذلك بينت دراسة أجرتها حنان مسعود عام (1998) أن النظرة السلبية نحو التعليم الفني والمهني وتدني السوية العلمية لطلبته تؤدي إلى انعكاسات سلبية على سلوك الطلبة وتحصيلهم وإبداعهم وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور مشكلات في الكفاية الداخلية (مسعود، 1998، 24)

من هذه الدراسات ومن خلال ملاحظة الباحث لعدد من الظواهر التي تؤثر سلباً في العملية التعليمية والمجتمع أثناء تدريسه في الثانويات التجارية توصل مقدم هذا البحث إلى مشكلات طلابية في التعليم المهني التجاري إلا أنها لم تدرس بعد دراسة شاملة تسبر أغوارها وتؤشر على حلولها؟

الأمر الذي يبقي هذا الموضوع في دائرة المشكلة التي تتطلب الدراسة العلمية لجلاء غموضها ومعالجة ثغرتها.

2- أهمية البحث:

إن التعليم المهني هو المسؤول عن إعداد العمالة الماهرة التي تمثل الركن الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يمد المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والخدمية المتنوعة بهذه الأطر المؤهلة والمدربة وهو أكثر أنواع التعليم التصاقاً بمواطن الإنتاج وأكثر إنتاجاً من الوجهة الاقتصادية (مرسي، النوري، 1997، 281) وإن الاهتمام بالتعليم المهني التجاري يعني الاهتمام بعلوم المستقبل مثل المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا المكتبية المتطورة (حسنية، 1996، 81).

وتبرز أهمية هذا البحث من خلال الأمور التالية:

أ- الحاجة إلى تطوير التعليم المهني التجاري الحالي لإعداد أطر تجارية مدربة ومكيفة للاستجابة لما تمليه التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وما تعكسه هذه المتغيرات في سوق العمل.

ب- مساعدة المخططين الاقتصاديين والتربويين على تحديد الحاجات اللازمة من مدخلات التعليم المهني التجاري سواء أكانت إمكانات بشرية كالمدرسين والإداريين أم إمكانات مادية كالتجهيزات والأبنية أم إمكانات مالية كالأموال المخصصة للإنفاق على التعليم المهني التجاري وبالتالي توجيه الموارد لتحقيق أفضل العوائد والحد من الهدر في العملية التربوية.

ج- مساعدة المسؤولين والمعنيين عن التعليم المهني التجاري للتدخل أو التحكم في أعداد الطلبة زيادة أو نقصاناً ليجعلها بالمقدار الملائم لحاجات المجتمع والتنمية وتحقيق التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها وبالتالي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية.

د- وضع نتائج هذه الدراسة لتكون لبنة يستفيد منها الباحثون في دراساتهم المستقبلية.

ه- الاهتمام العالمي والمحلي بالتعليم المهني التجاري وإصلاح مؤسساته لتحسين كفايته وزيادة إنتاجيته.

3- أسئلة البحث:

أ- ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب.

ب- ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها طالبات التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات.

ج- ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف.

د- ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة.

ه- ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري.

و- ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون والخريجات.

ز- ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري.

ح- ما المشكلات التي تواجهها عينة البحث ولم تذكر بالاستبانة.

ط- ما مقترحات عينة البحث لمعالجة المشكلات المذكورة.

4-أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

أ- التعرف إلى المشكلات التي تواجه طلبة وخريجي التعليم المهني التجاري فمحاولات إصلاح التعليم تبدأ من الكشف عن المشكلات وتحديد أسبابها.

ب- دراسة واقع التعليم المهني التجاري الحالي لأن هذا التعليم يعاني قلة البحوث والدراسات مقارنة بالتعليم العام.

ج- حساب أبرز مؤشرات كفاية التعليم المهني التجاري وهما مؤشر الكثافة الصفية ومؤشر طلاب / مدرس وبيان تطورهما.

د- قياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري وبيان تطورهما.

ه- التنبؤ المستقبلي بتطور عدد طلبة التعليم المهني التجاري والذين يشكلون محور التعليم المهني التجاري.

و- تقديم المقترحات اللازمة لحل المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه وتسهم في رفع كفاية هذا التعليم.

5- فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى**: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الدراسية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **الفرضية الثانية**: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف وبين آراء طلبة التعليم المنهي التجاري في المدينة بشأن مشكلاتهم الدراسية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **الفرضية الثالثة**: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **الفرضية الرابعة:** ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف و المدينة بشأن مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).

- **<u>الفرضية الخامسة:</u>** ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **<u>الفرضية السادسة:</u>** ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف و المدينة في مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **<u>الفرضية السابعة:</u>** ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في مشكلاتهم في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).
- **<u>الفرضية الثامنة:</u>** ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء القائمين في التعليم المهني التجاري وطلبته وخريجيه في المشكلات التي تواجه الطلبة في الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05).

6- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته موضوع البحث لأن المنهج الوصفي التحليلي يهتم ببحث المشكلة عن طريق تحديد الخصائص الظاهرة وتبيان العوامل المؤثرة فيها، وهذا الوصف هو أول خطوة لتحديد أبعاد المشكلة تمهيداً للوصول لمسبباتها والعوامل المتحكمة فيها (الرفاعي، 2005، 21)

7-حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود التالية:

أ- **الحدود الزمنية:** ستدرس المشكلات في السنوات الأربع من عام(**2004** - 2005) **وإلى عام (2007 - 2008)** لأهمية دراسة الأوضاع الحالية والبحث عن حلول لها.

ب- **الحدود المكانية:** ستدرس المشكلات في الثانويان التجارية القائمة والبالغ عددها أربعاً وأربعين ثانوية تجارية موزعة إلى خمس عشرة ثانوية في دمشق وتسع وعشرين ثانوية في ريف دمشق (وزارة التربية، 2006، قسم الإحصاء)

ج- **الحدود البشرية:** ستتناول الدراسة طلاب التعليم المهني التجاري وخريجيه خلال الفترة المذكورة

8- التعريفات الإجرائية:

ـ **مؤشر الكثافة الصفية :** المقصود بكثافة الشعبة الصفية: "عدد الطلاب الذين يدرسون بداخل الصف أو الشعبة ويعتبر هذا المؤشر أحد أبرز المؤشرات الكمية في قياس مكونات الكفاية الداخلية لأي نظام تعليمي وهو من أكثر المتغيرات أو المدخلات المدرسية التي حظيت بالكثير من دراسات الإنتاجية التربوية العالمية والتي تهتم بالحصول على أكبر مخرجات بأقل تكلفة ممكنة محققة أعلى إنتاجية" (عابدين، 2004، 270)

ـ **التدريب المهني:** مصطلح تستخدمه منظمة العمل الدولية للدلالة على "الإعداد المهني الموجه لإعداد العمالة في مستويات العمل الأساسية وهو غير مرتبط بمرحلة محددة أو بفئة واحدة مستهدفة من المجتمع وقد يكون التعليم في مؤسسات تعليمية أو في مواقع العمل أو المشاركة بينهما ويعد هذا المستوى من تدريب العمال للعمل في إحدى فئات مستويات العمل أو المهن الأساسية وتختلف مسميات التدريب المهني في بعض الدول فقد يسمى في دول المشرق العربي بالتدريب، بينما يسمى في دول المغرب العربي بالتكوين" (مؤسسة التدريب الأوربية، 2003، 32).

ـ **التعليم المهني التجاري:** "هو تعليم بمستوى المرحلة الثانوية وأحد مسارات التعليم الفني والمهني وهو الرافد الأساسي لإعداد العمالة المهنية ويهدف إلى إعداد فئة العامل الفني (العامل الماهر) في مجال التجارة وإدارة الأعمال عن طريق تزويدهم بالمفاهيم والمعارف وإكسابهم المهارات اللازمة مثل عمليات البيع والشراء ومسك القيود واستخدام الآلات وذلك في المستوى الإداري القاعدي "(موسوعة سفير، الجزء الثالث، 253،2000)

- **مؤشر طلاب/مدرس:** "هو نسبة عدد طلبة التعليم المهني التجاري إلى عدد مدرسي التعليم المهني التجاري ويستخدم مؤشر طلاب/مدرس في قياس كفاية مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المدرسين بالمقارنة مع أعداد الطلبة" (UNESCO,2000,19)

ويرمز له بالرمز طلاب/مدرس: أي عدد الطلبة للمدرس الواحد.

ـ **الخريجون :** "هم الطلبة الذين أتموا بنجاح السنة الأخيرة من مستوى رئيسي أو فرعي من مستويات التعليم ويرهن إتمام المستوى بالنجاح في امتحان أو في مجموعة من الامتحانات وفي بلدان أخرى يرهن ذلك بإتمام عدد من الساعات الدراسية ويطبق أحياناً كلا الشرطين في البلد نفسه" .(اليونسكو، 2005 ، 395) .

- **الرسوب :** "هو إخفاق المتعلم في الوصول إلى المستوى التحصيلي الذي يؤهله للانتقال إلى الصف الأعلى من الصف المسجل فيه" .

ـ **التسرب** : "هو انقطاع الطلبة عن المدرسة انقطاعا كليا قبل إتمام مرحلة التعليم التي التحق بها" .(المبيض والشيخ أوغلي ،2008 ،45)

تكلفة التعليم : "إجمالي القيم النقدية والعينية التي تنفق من قبل الحكومة أو الأفراد للوصول إلى أهداف تعليمية وهي لا تقتصر على الأموال التي تنفق على التعليم بل تشمل كذلك الجهود المادية والمعنوية والأشياء المضحى بها التي يمكن وضع تقديرات مالية لها". (الرشدان، 2005، 120)

ـ **الطلاب الأحرار** : "الطلبة المتسربون من التعليم المهني التجاري بعد إتمام دراسة الصف الثاني المهني التجاري وترفعهم إلى الصف الثالث المهني التجاري والمتقدمون إلى امتحان الشهادة الثانوية المهنية التجارية" . (وزارة التربية، 2009 مديرية التعليم المهني)

ـ **المهارة** : "هي كفاية يغلب عليها الطابع العملي والتطبيقي وتكتسب بالتمرس ويسهل قياس تحصيلها من خلال الأداء العملي" . (جرجس، 2005، 526)

ـ **المستجدون** : "هم الطلبة الذين يلتحقون بمستوى معين من مستويات التعليم للمرة الأولى أي الفارق بين عدد المتقدمين في الصف الأول من هذا المستوى وعدد الراسبين فيه". (اليونسكو، 2005، 394)

- **الهيئة الإدارية:** المقصود بها الأشخاص المعينين بصفة رسمية في الثانويات المهنية ولا يتولون التدريس ويجب أن تكون لديهم فكرة واضحة عن الأهداف الواجب تحقيقها وتطوير خطة مترابطة لتحقيق هذه الأهداف (العامري، 2003، 28).

وتتكون من المدير والمشرفين والوكلاء وبقية العاملين ولكل من هؤلاء أثر في إدارة المدرسة وتختلف أدوار هؤلاء على حسب أسلوب القيادة المتبع والمناخ التنظيمي السائد وطبيعة العلاقات ولا بد من الإشارة إلى أنه تقع على الهيئة الإدارية المسؤولية المباشرة عن تحصيل الطلبة وجودة الأداء وتحقيق الأهداف التربوية المنشودة (دليل تقويم المدرسين، 2009، 4).وتتضمن الهيئة الإدارية للتعليم المهني في سورية الوظائف التالية:

مدير ثانوية، معاون مدير، موجه إداري، أمين مكتبة، أمين سر، أمين مخبر، رئيس مركز حاسوب، رئيس قسم، رئيس دروس فنية، أمين مستودع، محاسب، مكتب فني، صيانة آلات، مشرف داخلي، أنشطة لاصفية، أمين وحدة شبيبية، مرشد نفسي، مرشد اجتماعي، آلات مكتبية، مشرف صحي، معاون أمين مكتبة، معاون أمين سر، معاون أمين مخبر (وزارة التربية، 2008).

- **الهيئة التعليمية:** تشير هذه العبارة إلى الأشخاص المتفرغين أو غير المتفرغين المعينين بصفة رسمية لإرشاد الطلبة وتوجيههم في عملية التعليم بصرف النظر عن مؤهلاتهم أو الآلية

المعتمدة لتوفير التعليم (اليونسكو، 2005، 146).ويقصد بها الأشخاص المعينين بصفة رسمية في الثانويات المهنية ويتولون مهمة التدريس والتدريب.وتصنف وزارة التربية السورية أعضاء الهيئة التعليمية في التعليم المهني إلى ما يلي:- مدرسين (مؤهل جامعي).

- معلم (دور معلمين).
- مدرس مساعد (مؤهل متوسط).
- معلم حرفة (ثانوية).
- مهندسين. وتستعين وزارة التربية لسد حاجاتها من المدرسين الأصلاء بمدرسين مكلفين من خارج الملاك (مدرسين وكلاء). (وزارة التربية، 2009).

- **الثانويات المهنية:** مدارس تعطي تعليماً مهنياً ثانوياً لا يؤهل للالتحاق بالتعليم العالي إذ إنه تعليم ذو طبيعة منتهية (كامل و آخرون، 1998، 87). أو هي مدارس تعطي تدريبات ومهارات تتطلبها مهن خاصة لتلبية حاجات المجتمع في العصر الحديث من خلال مناهج جديدة وتأثر بالطلبة وبالبيئة المحيطة والمجتمع وتستشرف المستقبل (الكرخي، 2003، 159).وعرفها بطاينة بأنها مؤسسات اجتماعية تشمل الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر ينتسب إليها الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي توظف إمكاناتها المختلفة من صفوف ومخابر وورش ورسائل لإكساب الطلبة مهنة معينة (بطاينة، 14،2006). واعتبرها الخبيتي من أهم المؤسسات ذات المنافع العامة لأنها تصنع فيها الأجيال وتصقل فيها العقول وتكتسب فيها المهارات.... ومن الضروري أن تولى عناية خاصة في حياتها لتحقيق أهدافها (الخبيتي، 2004، 30).

- **فوج الطلاب** : هو مجموعة الطلاب الذين يلتحقون بالصف الأول من أحد مستويات التعليم في العام الدراسي نفسه وينتهون فيما بعد إما إلى الترفيع أو إعادة الصف أو التسرب أو إتمام الدراسة بنجاح(الحمدان ، 1998 ،82) .

- **تكلفة التعليم** : إجمالي القيم النقدية والعينية التي تنفق من قبل الحكومة أو الأفراد للوصول إلى أهداف تعليمية وهي لا تقتصر على الأموال التي تنفق على التعليم بل تشمل أيضا الجهود المادية والمعنوية والأشياء المضحى بها والتي يمكن وضع تقديرات مالية لها . (الرشدان ، 2005 ، 120) ويعتبر الإنفاق المالي على التعليم استثمارا ماليا للحصول على منافع مستقبلية تتمثل في زيادة الإنتاج والأجر . (الرشدان ، 2005 ، 214)

- **المهارة :** هي كفاءة يغلب عليها الطابع العملي والتطبيقي وتكتسب بالتمرس ويسهل قياس تحصيلها من خلال الأداء العملي . (جرجس ، 2005 ، 526)

- **الهدر التربوي :** " هو حجم الفقد في التعليم نتيجة الرسوب والتسرب ويؤدي هذا الهدر إلى ضياع وتبديد الجهود المادية والبشرية المخصصة لبرامج الدراسات في أي مرحلة تعليمية " (الشريفي، 2000، 324)

- **تكنولوجيا التعليم :** " تطبيق نظمي لمبادئ التعليم ونظرياته عملياً في الواقع الفعلي لميدان التعليم بمعنى أنها تفاعل منظم بين كل من العنصر البشري المشارك في عملية التعليم والأجهزة والآلات الأدوات التعليمية والمواد التعليمية بهدف تحقيق الأهداف التعليمية" (عمار وآخرون ، 2003 ، 150) وأن هناك اتجاهاً عاماً على " قدرة هذه التكنولوجيا على إحلال نظم جديدة تماماً ستكون طلبة متعددي المهارات قادرين على التعلم الدائم وسيتأثر قطاع الخدمات (المصارف ، التأمين ، شركات النقل والسياحة والسفر .....) بأكبر نصيب من القوى البشرية في المجتمع "(جاد، 2003، 169)

- **التعلم الذاتي (الفردي) :** " التعليم الذي يوجه لكي يفي بحاجات الطالب الفرد ولكي يتسنى له الوفاء بحاجات الطالب يمكن استخدام واحدة أو أكثر من تقنيات التعليم الخاصة والتي تسمح باختيار طرائق التعليم ووسائله و مواده لكل متعلم "

(م . جانييه ، 2000 ، 44)

- **مجلس الآباء :** " هو تنظيم تربوي ينشأ في كل مدرسة في مختلف مستويات المراحل التعليمية ونوعيتها سواء أكانت حكومية أم أهلية يهدف إلى تقوية العلاقة بين البيت والمدرسة في جو يسوده التعاون بهدف المتابعة والرعاية للطالب والوصول به إلى الغاية المنشودة من أجل ازدهار العملية التعليمية وإثرائها " (الصريصري والعارف ، 2003 ، 93)

9- الدراسات السابقة

تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات اختصاصية عن التعليم المهني التجاري ومشكلات طلبته وكفايته وهناك دراسات قريبة تناولت التعليم الفني والمهني والتقني تناولاً عاماً أو جزئياً ومن هذه الدراسات ما يلي :

دراسة Legget (1978) :

عنوان الدراسة: "دراسة مقارنة في اتجاهات مجموعة مختارة من الأشخاص في ولاية الميسسبي نحو التعليم الثانوي المهني وعلاقة هذه الاتجاهات ببعض المتغيرات"

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهات مجموعة مختارة من ولاية الميسسبي وهم الطلبة والمعلمون وأرباب العمل نحو التعليم الثانوي المهني واشتملت عينة الدراسة على أربعمئة فرد منهم مئتا طالب وتقاسم المعلمون وأصحاب العمل الباقي مناصفة وطبقت هذه الدراسة في أربع مناطق مختلفة من الولاية.

وأظهرت الدراسة اتجاهات إيجابية نحو التعليم الثانوي المهني لأفراد العينة كما أظهرت علاقة مباشرة لأفراد العينة بأنواع المهن المتوافرة في مناطق المدارس.

دراسة حيدر مدانات (1982):

عنوان الدراسة: "أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تعليم الأب وتحصيل الطالب على اتجاه طلبة الصف الثالث الإعدادي"

تهدف الدراسة إلى قياس اتجاهات طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور نحو التعليم المهني في الأردن باعتبار أن التعليم المهني مرتبط بسنوات طويلة في أذهان الناس بأبناء الطبقات الفقيرة والاهتمام الواضح بالتعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من أربعمئة وسبعة وثمانين طالباً من الصف الثالث الإعدادي في مدارس عمان وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات طلبة الصف الثالث الإعدادي نحو التعليم المهني لا تتأثر باختلاف مستويات دخل الأسرة ، وتعليم الآباء ، و تحصيل الطلبة وأن هناك اتجاهاً إيجابياً متدنياً نحو التعليم المهني بدأ يتشكل عند طلبة الصف الثالث الإعدادي في السنوات الأخيرة.

الأمر الذي يستوجب على المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم المهني أن تعمق هذا الاتجاه الإيجابي لاستمراره في فئات المجتمع كافة.

دراسة عبود غالي (1983) :

عنوان الدراسة: "أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في اتجاهات الطلبة الذين سينهون المرحلة الإعدادية من الذكور نحو التعليم المهني"

تهدفت الدراسة إلى معرفة أثر بعض العوامل في اتجاهات الطلبة الذين سينهون المرحلة الإعدادية من الذكور نحو التعليم المهني في محافظة القادسية في القطر العراقي الشقيق واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتألفت عينة البحث من 300 طالب اختارهم الباحث عشوائياً وتوصل الباحث إلى آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلاب نحو التعليم المهني وأن هذه الاتجاهات لا تتأثر بأي من مستوى التحصيل ودرجة تعلم الآباء كما وجد الباحث غياباً في التنسيق بين النظام التربوي والأجهزة المشرفة على تخطيط برامج التنمية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور فوارق وتمايز بين القطاعات المهنية المختلفة .

دراسة UGWUH (1984) :

عنوان الدراسة: "تحليل الاتجاهات والاختيارات المهنية لدى طلبة الأيبو في ولاية IMO في نيجيريا"

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني و إلى معرفة اتجاهات أولياء الأمور نحو التعليم المهني والعلاقة بين طلبة الأيبو واختياراتهم المهنية وتحديد الاختيارات المهنية لهؤلاء الطلبة أيضاً .

وأظهرت نتائج الدراسة اتجاهات إيجابية لدى طلبة الأيبو ووالديهم نحو التعليم المهني ودون أثر للدخل أو المستوى التعليمي ولم تظهر فوارق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو التعليم المهني بين طلاب الأيبو الذين التحقوا بالتعليم المهني والطلاب الذين لم يلتحقوا وكذلك لم تظهر النتائج أثراً للاختبارات المهنية في اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني.

دراسة خولة الطاهر (1985) :

عنوان الدراسة: "التعليم الثانوي الشامل و أثره في اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني"

أظهرت الدراسة أن سبب إغراق سوق العمل الأردني بخريجي الثانويات والجامعات الأكاديمية وللنقص الكبير في عدد العمال المهرة والفنيين في معظم المدن الأردنية سببه الاعتقاد السائد بأذهان الناس أن التعليم المهني مرتبط بأبناء الطبقات الفقيرة وغير المتعلمة وأن هذا التعليم ذو مكانة اجتماعية متدنية وينتسب إليه الطلبة ذوو العلامات المتدنية واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ولقد تكونت عينة الدراسة من ستمئة وتسعة وعشرين طالباً

وطالبة من طلبة الصف الثالث الثانوي في المدارس الثانوية الشاملة الأكاديمية والمهنية في محافظة عمان واستنتجت الباحثة أن التعليم الأكاديمي والتعليم المهني لم يكن له أثر في تمييز اتجاهات طلبته نحو التعليم المهني وبدأ يتشكل لدى طلبة الصف الثالث الثانوي بنوعيه اتجاهات إيجابية نحو التعليم المهني وخاصة الإناث مما يدل على تقبلهم لتخصصاتهم المهنية.

دراسة عيد عبده خلف (1987)

عنوان الدراسة: "تنويع التعليم الثانوي على حسب حاجات التنمية الاقتصادية في سورية"

تهدف الدراسة إلى تقويم الصلة والتوافق بين أنواع التعليم الثانوي القائمة و حاجات التنمية ومعرفة العوامل التي تساعد على التوافق والمعوقات واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

تألفت عينة البحث من أربعة آلاف وستمئة وتسعة وثلاثين طالباً من الصفين الأول والثاني الثانوي العام والمهني وخمسة وسبعين مدرساً وجميع خريجي السنوات الدراسية (1984 – 1979)

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

عدم التناسب في توزيع الطلبة على الفروع في التعليم الثانوي وأن عدد المقبولين في التعليم الثانوي العام قد زاد الضعف وزهاء عشرة أمثال التعليم الثانوي المهني ، أي إن عدد المستوعبين من خريجي المهني أقل من الخطة .

دراسة جون لوغلو (1989) :

عنوان الدراسة: "تلاميذ المدارس الثانوية التقنية في كينيا قبل الدراسة وفي أثنائها وبعدها"

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الثانويات التقنية في كينيا وتحديد نوعية الطلبة الذين ينتسبون إلى هذه الثانويات، وهل هناك علاقة بين الوسط الأسري ومستوى التحصيل ودور هذه الثانويات التقنية في الربط بين التعليم وسوق العمل والكشف عن دور التعليم المهني والتقني في إعداد الكوادر الإنتاجية وتهيئة فرص عمل مناسبة لهم. بلغت عينة الدراسة تسعمئة وستة وثمانين طالباًوطالبة منهم ثماني عشرة طالبة فقط، وتوصلت الدراسةإلى النتائج التالية :

كانت الثانويات التقنية في كينيا تحتل مكانة رفيعة خلافاً للاعتقاد السائد أن الطلاب ينتسبون إليها بالإكراه وإن الثانويات التقنية في كينيا على مستوى رفيع وتضاهي أشد ثانويات التعليم العام وليس هناك ارتباط بين الوسط الأسري ومستوى تحصيل الطلبة في هذه

الثانويات، وتبين أيضاً انعدام التكامل والتنسيق بين المناهج النظرية والتدريبات العملية التقنية مما يضعف التخصصات المتوافرة فيها بشكل كبير.

وكذلك فإن العلاقة بين الشهادة وسوق العمل اصطفائية ولا تعتمد على الكفاءات العلمية والتدريبات التقنية بل هناك سيادة للعلاقات العائلية والمعارف والمحسوبيات الشخصية مما يضعف المكانة العلمية لهذه الثانويات التقنية.

دراسة وفاء صائغ (1989) :

عنوان الدراسة: "مدى إمكانية تعليم الفتاة السعودية فنياً وتدريبها مهنياً للعمل في المؤسسات النسائية"

تهدف الدراسة إلى معرفة رغبة الطالبات وأولياء أمورهن في التعليم الفني والتدريب المهني والوقوف على أنواع المهن الأكثر مناسبة للفتاة السعودية من وجهة نظر أولياء الأمور وتناولت كل ما يتعلق بالتعليم الفني والمهني واستخدمت الباحثة ثلاثمئة استبانة خاصة للدراسة الميدانية واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من مئة وخمسين من أولياء الأمور و مئة وخمسين طالبة في مدينة جدة السعودية وتوصلت الباحثة إلى نتائج أهمها أن هناك رغبة لدى أفراد عينة البحث سواء أكانوا من أولياء الأمور أم من الطالبات في التعليم الفني والتدريب المهني واقترحت التوسع والتنويع في التعليم الفني بوصفه أحد دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي السعودي.

دراسة هشام إبراهيم الدعجة (1990) :

عنوان الدراسة: "الاستثمار التربوي للتعليم المهني في الأردن من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 1988- 1989"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الجدوى الاقتصادية للتعليم المهني بأنواعه (التعليم المهني التجاري) والتدريب الحرفي والتلمذة المهنية فدرس الباحث أنواع التعليم المهني وقارن بين أنواع التعليم المهني لمعرفة ربحيتها وهل ننصح باستمرارها والتوسع فيها؟ وقام بحساب التكاليف المتنوعة لأنواع التعليم الثلاثة وكذلك قام بحساب معدل العائد الخاص والاجتماعي والحكومي والكلي وقارن هذا العائد بالتكاليف فتوصل إلى نتيجة مفادها أن الأنواع الثلاثة للتعليم المهني ومن بينها التعليم المهني التجاري مربحة اقتصادياً عند مقارنتها بسعر الفائدة السائد في سوق المملكة الأردنية الهاشمية.

دراسة ماجد بدر وآخرون (1990) :

عنوان الدراسة: "التكلفة العامة للطالب في المملكة الأردنية الهاشمية عن العام 1988- 1989"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التكلفة السنوية للطالب في المملكة الأردنية الهاشمية للتعليم ما قبل الجامعي وتوصل البحث إلى النتائج التالية :

بلغت تكلفة الطالب في التعليم الثانوي والأكاديمي واحداً وتسعين ديناراً في السنة أما وسطي تكلفة الطالب في التعليم المهني والتجاري أحد أنواعه فبلغ خمسمئة وواحداً وخمسين ديناراً في السنة أي تكلفة الطالب في التعليم المهني تعادل ما يقارب ستة أضعاف تكلفة الطالب في التعليم العام .

دراسة فتاح عبد الرزاق (1990) :

عنوان الدراسة: "مشكلات التعليم الفني في مصر"

يهدف الباحث إلى دراسة التعليم الفني في مصر وهمومه ومشاكله وأسباب تأخر التعليم الفني عن التعليم العام وسبب عزوف الطلاب عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم ومعرفة أسباب ذلك ودراسة أسباب الفشل ووضع استراتيجيات جديدة للارتقاء بهذا النوع من التعليم ورفع سويته وتقانته، وتوصل الباحث إلى أن هناك خللاً في التعليم الفني والمهني سببه ضعف المناهج والمخابر وطرائق التدريب وأن هناك انخفاضاً في الإقبال على هذا النوع من التعليم وأن هناك نظرة دونية إلى التعليم الفني مقارنة بالتعليم العام هي السبب الرئيسي في عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم وكذلك فإن قلة فرص العمل التي يمكن أن تواجه الخريجين تدفعهم إلى مزاولة مهن غير اختصاصهم وطالب الباحث بتحسين طرائق التدريس والمناهج ورفع شأنها عن طريق وسائل الإعلام ووضع خطط استيعابية جديدة وتأمين فرص العمل لهم وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

دراسة ألما حلمي العمد (1991) :

عنوان الدراسة: "مدى اكتساب طلبة نهاية المرحلة الثانوية للمفاهيم والمهارات الأساسية التي يقتضيها منهاج التعليم التجاري في مبحث السكرتارية وأعمال المكاتب"

تهدف الدراسة إلى معرفة الفروق وفق الجنس في الكفايات والمهارات الأساسية التي اكتسبها خريجو الثانوية التجارية في الأردن والتي تتضمنها مناهج التعليم المهني التجاري في مقررات السكرتارية وإدارة الأعمال ومعرفة نقاط الضعف والقوة لدى هؤلاء الخريجين وكذلك معرفة العلاقة بين هذه الكفايات المكتسبة و معدلات قبولهم في المرحلة الثانوية والتي

بموجبها يوجه الطلبة نحو التعليم الثانوي الأكاديمي أو التعليم المهني التجاري وأشارت النتائج إلى تدني مكتسبات الخريجين لهذه المفاهيم وقد كان مستوى التحصيل في الاختبار متدنياً بنسبة 50 % وكذلك كان هناك ضعفٌ في التحصيل متمركز في إدارة الأعمال والسكرتارية وتعزو الباحثة تلك الأسباب إلى إجبار الطلبة على الانتساب إلى هذا الفرع والنظرة السلبية للمجتمع إلى هذا النوع من التعليم وكذلك قلة الطلب على الخريجين.

دراسة لطيفة عيسى البونوظة (1992) :

عنوان الدراسة: "التعليم المهني في البحرين – دراسة مقارنة"

تهدف الباحثة إلى مقارنة التعليم المهني التجاري في البحرين بالتعليم المهني في دولتين متقدمتين هما بريطانيا وألمانيا بهدف التوصل إلى نماذج جيدة للتعليم المهني وتطبيقها في دولة البحرين ومحاولة الكشف عن نقاط الضعف في التعليم المهني في البحرين.

وتوصلت الدراسة إلى ارتباط قوي في ألمانيا بين محتوى الفصول و المهن الممارسة في سوق العمل فقد تبين أن 53 % من خريجي التعليم المهني التحقوا بأعمال ذات علاقة بالتخصص و 25 % حصلوا على الفرصة نفسها ولكنهم فضلوا التحول إلى أعمال أخرى بينما في البحرين تقبل الشركات توظيف عدد قليل جداً من خريجي المسار المهني التجاري في البحرين لانخفاض كفاية هؤلاء الخريجين وضعف العلاقة بين قطاع الأعمال والتربية وأن سبب شهرة التعليم المهني في ألمانيا هو مشاركة قطاع الأعمال والاتحادات التجارية والعمالية في المناهج في الخطط وكذلك في التقويم فلا تمنح شهادة تخرج إلا بعد اجتياز اختبارات المجالس المحلية والتي تشمل ممثلين عن الجهات السابقة.

دراسة عبد الرحمن النقيب و إسماعيل دياب (1993) :

عنوان الدراسة: "الكفاية الداخلية للتعليم التجاري العالي الخاص في مصر"

تهدف الدراسة إلى قياس الكفاية الداخلية بمعاهد التعليم التجاري العالي الخاص لتحديد واقع الهدر لكي يمكن تلمس جوانب انخفاض هذه الكفاية والتعرف إلى بعض المشكلات التي تعوق هذه المعاهد عن تحقيق أهدافها الكمية والكيفية ووضع تصور لبعض المقترحات التي من شأنها تحقيق أفضل كفاية وتحقيقاً لهذا الغرض استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الأساليب و الطرائق التالية لقياس الكفاية الداخلية : طريقة الفوج الحقيقي ، طريقة العينات ، طريقة تركيب الحياة الدراسية لأحد الأفواج وتناولت الدراسة الفصول التالية : نظام التعليم التجاري العالي الخاص ، دراسة الكفاية الداخلية الكمية لمعاهد التعليم التجاري العالي الخاص، وتوصلت الدراسة إلى قصور في المدخلات الأساسية والعناصر التعليمية التي تشكل

مقومات الهيكل التنظيمي لكفاية نظام التعليم بمعاهد التعليم التجاري العالي الخاص وإلى قصور في الأداء العلمي التعليمي لأعضاء هيئات التدريس وقلة الجرعة التي يأخذها الطلاب من أساتذتهم مما نجم عنه زيادة عدد السنوات المستثمرة وزيادة عدد المقاعد عن العدد المثالي مما يعكس نوعاً من الإهدار الناتج عن الإعادة والتسرب وهذا بدوره يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الكفاية الداخلية الكمية لمعاهد التعليم التجاري العالي الخاص.

دراسة هدى شيخ الشباب (1993) :

عنوان الدراسة: "بعض جوانب تخطيط التعليم الفني والمهني والتقني في سورية على ضوء الخطة الخمسية السادسة "

تهدف الباحثة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي حالت دون تنفيذ خطة التعليم الفني والمهني التي نصت عليها الخطة الخمسية السادسة بالشكل المطلوب والتي أدت إلى انخفاض نسبة تنفيذ الخطة وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

إن عدم مراعاة الميول والرغبات للطلبة وإجبارهم على دخول الثانويات الفنية عن طريق الدرجات والسن يحدد مسبقاً ضعف مستوى الطلبة ويقضي على جميع الابتكارات الجديدة والمواهب يضاف إلى ذلك ضعف التوجيه الفني والمهني والنظرة الدونية لهذا النوع من التعليم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة التنفيذ وعدم تحقيق الخطة الموضوعة للتعليم الفني والمهني.

دراسة غازي رواقة (1994) :

عنوان الدراسة: "مدى التوافق بين التفضيل المهني ومسارات التعليم الفني لدى طلبة الصف العاشر في مدارس إربد الحكومية"

تهدف الدراسة إلى معرفة نسبة الطلبة الذين اختاروا الالتحاق ببرامج التعليم الثانوي المهني من الصف العاشر في مدارس مدينة إربد الحكومية والتعرف إلى مدى درجات التوافق بين التفضيل المهني ومسارات التعليم الثانوي لدى هؤلاء الطلبة واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وبلغت عينة الدراسة سبعمئة وتسعة وأربعين طالباً وطالبة منهم ثلاثمئة وستين طالبة وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الذين حصلوا على توافق تام لدى الذكور 13,4% مقابل 12,8% عند الإناث وهي نسبة منخفضة وأن المسار العلمي جاء في المرتبة الأولى على سلم التفضيل عند الذكور بينما كان الأدبي في المرتبة الأولى عند الإناث.

دراسة نعيم الجعنيني (1994) :

عنوان الدراسة: "اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسية في المدارس الحكومية في لواء مأدبا نحو التعليم المهني"

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع اتجاهات طلبة الصف العاشر ذكوراً وإناثاً نحو التعليم المهني بفروعه المختلفة (التعليم المهني التجاري) و إلى معرفة عمل الوالدين ومستوى تحصيلهم الأكاديمي وأثره في اتجاهات أبنائهم نحو التعليم المهني واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وشملت عينة البحث جميع طلبة الصف العاشر الحكومي في لواء مأدبا في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغة ألف وستمئة وأربعة وعشرين طالباً وطالبة منهم ثماني مئة وأربع عشرة طالبة وتوصل الباحث إلى وجود اتجاه إيجابي لأفراد العينة نحو التعليم المهني ولم يتوصل إلى دلالة إحصائية لمتغير الجنس (ذكوراً وإناثاً) ومسكن (ريف ، مدينة) ومستوى تحصيل الوالدين وطبيعة عملهم على اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني وأكد الباحث أن الخلل في عدم التوازن بين نوعي التعليم الثانوي الأكاديمي والمهني يعود إلى الشروط وإلى الظروف الموضوعية المتعلقة ببنية التعليم الكلي، عموماً وبنية التعليم المهني خصوصاً وظروفه وأنه يجب العمل على زيادة عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني لمواجهة ضغوط سوق العمل بما يتطلبه من أطر بشرية مؤهلة لمواكبة التطور التقني.

دراسة TESING (1994) :

عنوان الدراسة: "اتجاهات الطلبة التايوانيين وآبائهم نحو التعليم المهني".

تهدف الدراسة إلى توضيح معرفة اتجاهات طلبة التعليم الثانوي في المدارس العليا ووالديهم نحو التعليم المهني في تايوان حيث شملت عينة الدراسة خمسمئة وثمانية وأربعين طالباً من طلبة التعليم الثانوي في المدارس العليا الأكاديمية منها والمهنية وأولياء أمورهم في تايوان. وتوصلت الدراسة إلى اتجاهات إيجابية نحو التعليم المهني بدلاً من الاتجاهات السلبية التي كان يعتقد أنها سائدة لدى طلبة التعليم الثانوي المهني وآبائهم ولم تتوصل إلى فوارق ذات دلالة إحصائية بين أولياء أمور طلبة التعليم المهني وأولياء أمور طلبة التعليم الأكاديمي .

دراسة سليمان ملكاوي (1995) :

عنوان الدراسة: "أسباب عزوف طلاب الصف العاشر الأساسي عن الالتحاق في برامج التعليم المهني"

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني في المملكة الأردنية الهاشمية وهل للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتعليمات القبول والتوعية المهنية

أثر في تحديد اتجاه الطلبة وفي تحديد نوعية الدراسة في هذه المرحلة ؟ واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، و تكون مجتمع الدراسة من طلاب الصف العاشر الأساسي في مدارس لواء بني كنانة في المملكة الأردنية الهاشمية وتضمنت العينة 100 طالب سحبوا عشوائياً من مدارس اللواء وتوصلت الدراسة إلى قيم اجتماعية سلبية تجاه التعليم المهني ولم تتوصل إلى خطة توعية مهنية شاملة ومتكاملة من أجل إيجاد قيم اجتماعية لدى المجتمع عن التعليم المهني وكذلك تأثير اتجاه الطلاب نحو التعليم المهني مرغبة آبائهم ولم توفر فرص عمل لخريجي التعليم المهني وتحديد القبول في الجامعات لخريجي التعليم المهني.

دراسة أحمد لوغريت (1995) :

عنوان الدراسة: "التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه"

تهدف الدراسة إلى معرفة أوضاع التعليم الثانوي بنوعيه العام والمهني منذ الاستقلال وحصر تقويم المحاولات التي جرت لإصلاحه وتوصل الباحث إلى أن التعليم المهني في الجزائر ذو وضعية صعبة ويعاني ضعفَ الكفاية الإنتاجية الداخلية والخارجية وهناك هدر تربوي كبير ناتج عن التسرب والرسوب وتعود الأسباب إلى نقص الأجهزة والمعدات وبدء التعريب التدريجي للمناهج لتعزيز اللغة العربية وهناك مظاهر سلبية تؤثر بمستوى الطلاب المهنيين وهي : سوء التوجيه وغموض مهام التعليم المهني وضعف الانسجام والتواصل بين التعليم العالي والثانوي المهني وعدم تنويع للتعليم المهني ويجب إنشاء وزارة للتكوين المهني تساعد على تطوير هذا التعليم.

دراسة ناصر حسين ناصر (1995) :

عنوان الدراسة: "تقييم كفاءة خريجي التعليم الثانوي التجاري من واقع سوق العمل في البحرين"

هدفُ الباحث تحديدُ درجة الكفاءة العلمية لخريجي الثانويات التجارية وأداؤهم التطبيقي في مجالات أعمالهم المختلفة وكذلك تحديد المهارات السلوكية التي اكتسبها هؤلاء الخريجون أثناء دراستهم من وجهة نظر أرباب العمل.

وتوصل الباحث إلى ثقة سوق العمل البحرانية في خريجي التعليم الثانوي التجاري، وإلى ارتباط قوي بين المناهج الدراسية في الثانويات التجارية و مقومات الوظيفة في العمل وهناك نقاط ضعف في الخريجين تتلخص في عدم وجود رؤية لدى الخريجين نحو تطوير

العمل في وحداتهم وعدم إنجاز مهام أعلى من وظائفهم وعدم الإلمام بالأعمال والإجراءات المصرفية أي هناك انخفاض في الكفاية الخارجية للتعليم المهني التجاري.

دراسة ليونارد كانتور ، ترجمة : محمد بن شحات الخطيب (1995) :

عنوان الدراسة: "التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة دراسة مقارنة"

يهدف الباحث إلى تسليط الضوء على تجارب اليابان واستراليا وأمريكا وألمانيا وبريطانيا في التعليم المهني وحاول المترجم نقل تجارب هذه الدول المتقدمة في حقل التعليم المهني فوجد الباحث أن من بين العوامل التي أسهمت في نجاح اليابان وتفوقه على منافسيه النظام الذي يتبعه التعليم الفني والمهني وتقدر نسبة مشاركة التعليم الفني والمهني بثلاثة أرباع قطاع الصناعة في اليابان وفي استراليا القارة الصغيرة اعتمدت في تفعيل التعليم الفني والتقني على المؤسسات المهنية وأجبرت أصحاب القرار على إعادة النظر في هيكلة التعليم والتدريب المهني لإكساب الطلبة مهنة المستقبل وكذلك مساعدة الكبار عن طريق التدريب الموجه لتحسين مستواهم المهني.

وفي أمريكا : اعتبرها المؤلف أقرب مثل للواقع حيث تقوم الجهات الحكومية وغير الحكومية بالدعم المالي والمساعدة في التعليم الفني والمهني وتوفير الإطارات القانونية التي تفسح المجال أمام الطلبة للتوسع في عملية التدريب المتقن وخاصة التعليم المهني التجاري.

وفي ألمانيا : اعتبر الباحث أن نظام التعليم الفني والمهني جذب اهتمام المراقبين إلى حد كبير واسترعى انتباههم لأنه أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى نهوض ألمانيا من أنقاض الحرب العالمية الثانية وينظر إلى التعليم المهني في ألمانيا بصفته وسيلة أساسية لتحسين المجتمع وربطه بالتنمية الاقتصادية وذلك بتطبيق نظام الدراسة المزدوج لتمكين الشباب من احتراف مهنة مناسبة مع وجود المرونة المهنية والاحتراف وجعل الشباب على علم بمجريات التوظيف والعمالة وكذلك دورهم نحو وطنهم ومجتمعهم بشكل موسع.

وفي بريطانيا : اتضح لأصحاب القرار في المملكة المتحدة أن من أسباب تراجع بريطانيا بوصفها قوة عظمى اقتصادية وصناعية هو عدم اهتمامها بالتعليم المهني والأمر الذي حدا بأصحاب القرار تأكيد ضرورة تنشيط هذا النوع من التعليم وتحفيزه على المستوى المحلي كان أبرزها قانون التدريب الرامي إلى إنشاء (23) هيئة تدريبية تضم في مجموعها زهاء نصف القوى العاملة وذكر الباحث أنه برغم المحاولات التي اتخذتها بريطانيا لتطوير التعليم المهني وتحسين نظامه في مجال المهن فإن هذا النظام لا يزال عاجزاً أو غير كاف.

دراسة جاسم عبد الله وآخرين (1996) :

عنوان الدراسة: "تقييم تطبيق نظام المقررات في المسار الثانوي التجاري في دولة البحرين"

تهدف الدراسة إلى معرفة الخطط الموضوعة لمقررات مسار التعليم المهني التجاري وتقويمها من حيث توافقية أهدافه مع واقع المجتمع في البحرين والتحديات المستقبلية التي تواجهه ، وتحديد نوعية الطلبة المستجدين الذين يلتحقون بالتعليم المهني التجاري على أسس يعتمد عليها في قبول الطلبة وكذلك وضع تصور لأهم متطلبات سوق العمل في خريج التعليم المهني التجاري وتحديد التأهيل المطلوب للطالب من أجل الدراسة الجامعية وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى الحاجة الماسة إلى تطوير مسار التعليم المهني التجاري بشكل يواكب ويستوعب المتغيرات التعليمية والاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها البحرين وهي :

عدم تناسب الخطة الدراسية لمسار التعليم المهني التجاري مع أهداف هذا التعليم وعدم كفاية المتطلبات الوظيفية لعضو الهيئة التعليمية ونقص في الأخصائيين المهتمين بمخرجات التعليم المهني التجاري وعدم شمول التوصيف الوظيفي للخريجين في سوق العمل عند صياغة أهداف التعليم المهني التجاري .

دراسة ريما زكريا (1997):

عنوان الدراسة: "الكفاية الداخلية للتعليم الفني في سورية – دمشق وريفها نموذجاً "

تهدف الباحثة إلى معرفة مدخلات التعليم الفني والمهني ومعرفة الأسباب التي تحول دون إعطاء المردود المتوقع منه وأسباب العزوف عن الانتساب إلى هذا النوع من التعليم واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وتضمنت عينة البحث ثمانمئة وثمانية وثلاثين طالباً وطالبة وعضواً تدريسياً منهم ستمئة وثمانية وعشرين طالباً وطالبة وتوصلت الباحثة إلى ارتفاع نسب التسرب والرسوب في التعليم الفني والمهني الذي أدى إلى انخفاض الكفاية الداخلية لهذا التعليم وتعود الأسباب إلى النظرة الاجتماعية الدونية لهذا التعليم وعدم قناعة الأهل به وأسس القبول التي لم تراع الرغبات والميول وضعف دخل الأسرة والزواج المبكر بالنسبة لدى الطالبات.

دراسة فيصل عيسى شهاب (1997) :

عنوان الدراسة: "اتجاهات الخريجين والمعلمين وأرباب العمل حول التعليم الفني في البحرين"

تهدف الدراسة إلى تحديد اتجاهات كل من خريجي ومعلمي التعليم الثانوي الفني في البحرين تجاري وصناعي وأرباب العمل حول برامج التعليم الثانوي الفني الحالية ومقارنتها مما يساعد على التخطيط المستقبلي للتعليم المهني في البحرين وتوصل الباحث إلى فروق في الاتجاهات بين خريجي التعليم الثانوي الفني ومعلميه وأصحاب العمل حول برامج التعليم الثانوي في البحرين من حيث الإعداد الوظيفي المهني والنظرة الاجتماعية إلى التعليم الفني والمناهج والتدريب. وقد أبدى خريجو التعليم الفني عدم رضاهم عن مستوى التدريب الذي يقدم في المدارس الفنية كما أنهم يعتقدون أن معلميهم السابقين ليس لديهم اختصاص تربوي كافٍ ولاحظوا أيضاً عدم وجود صلة بين مجالات تخصصهم ووظائفهم الحالية أو السابقة واقترحت المجموعات الثلاث (الخريجون ، المعلمون ، أصحاب العمل) ضرورة تحديث المعدات وتجويدها وزيادة التدريب في المعاهد المحلية.

دراسة محمد يسري ومحمد موسى (1997) :

عنوان الدراسة: "تطوير مناهج التعليم الفني التجاري وفق مبادئ الجودة الشاملة"

استهدفت الدراسة معرفة متطلبات الجودة الشاملة لتطوير مناهج التعليم الفني التجاري ولتحقيق ذلك تناولت الدراسة الأهداف العامة والخاصة للتعليم الفني التجاري وتوصلت إلى أن التعليم الفني التجاري بمثابة إعداد بنية أساسية للبشر وإقامتها وأن النموذج الحالي للتعليم في مصر لا يستطيع تحقيق ما تصبو إليه وثيقة القرن الواحد والعشرين والتي أكدت حاجتنا الماسة إلى إصلاح التعليم قد توصلت أيضاً إلى عدد من المقترحات كضرورة الاهتمام بالتعليم الفني التجاري وتحسين مستوياته العلمية والثقافية والمهارية وتطويرها وتحديثها وتنمية اختصاصاتها في ضوء حاجات التنمية وضرورة تشجيع القطاع الخاص في تطوير التعليم التجاري وإعداد سياسة طويلة الأجل تهدف إلى تخريج الأعداد اللازمة من العمالة الفنية التجارية لسد الحاجات الفعلية للدولة في ظل سياسة الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

دراسة حنان مسعود (1998) :

عنوان الدراسة: "اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو التعليم الثانوي العام والفني والمهني وعلاقتها بالتحصيل الدراسي "

تهدف الباحثة إلى إلقاء الضوء على التعليم الثانوي من وجهة نظر طلبته للتعرف إلى موقفهم الاتجاهي نحو التعليم الثانوي العام والمهني وعلاقته بتحصيلهم الدراسي واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة البحث من سبعمئة وأربعة وتسعين طالباً وطالبة منهم ثلاثمئة وستون طالباً وطالبة في التعليم الثانوي العام وتوصلت الباحثة إلى أن طلبة التعليم المهني غير راضين عن دراستهم لأنهم لم يحققوا رغباتهم وميولهم في الدراسة وما زالت نظرتهم سلبية تجاه التعليم المهني وأنهم راغبين في التقدم لامتحان الشهادة الثانوية العامة بعد إنهاء دراستهم المهنية، أجريت دراسات عدة في التعليم المهني لأنه يعد استثماراً هاماً لتغذية القطاعات المهنية المختلفة من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة مدى تجاوب برامج التعليم الفني والمهني للبنات في توفير فرص وظيفية جديدة للفتاة السعودية.

دراسة معمر التركستاني (1998):

عنوان الدراسة: "مدى تجاوب برامج التعليم الفني والمهني للبنات في توفير فرص وظيفية جديدة للفتاة السعودية"

تهدف الباحثة إلى دراسة العلاقة القائمة بين تعليم البنات وعمالتهن في التعليم المهني وسوق العمل السعودي وركزت على أهمية تنويع التخصصات المهنية وإعداد الكفاءات النسائية واستعرضت المنظور الإسلامي لتعليم المرأة وعملها وتناولت كل ما يتعلق بالتعليم الفني والمهني والتقني وبلغت عينة البحث أربعمئة وإحدى عشرة فتاة وتوصلت إلى نتائج أهمها : تعديل المناهج السعودية وبرامج النساء لتكون أكثر وفاء لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد دور نظام التعليم المهني بوصفه أحد أهم المحاور في تحديد اتجاهات مستقبل العمالة النسائية السعودية وهناك العديد من المقومات يجب توافرها لدعم التعليم المهني وقدمت الدراسة اقتراحات عدة في تخطيط التعليم المهني وتصميمه وأكدت ضرورة القيام بدراسات علمية ميدانية تتناول جوانب التعليم المهني جميعها لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

دراسة محمد جودت التهامي سليمان (2000) :

عنوان الدراسة: "تطوير التعليم المهني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"

تهدف الدراسة إلى معرفة الواقع الحالي للتعليم المهني في مصر وما فيه من إيجابيات وسلبيات ووضع تصور مقترح لتطوير التعليم المهني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وبما يتماشى الواقع المصري واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن واستخلص الباحث النتائج التالية:

تسهم مدارس التعليم المهني في زيادة الأمية والبطالة في المجتمع المصري بسبب ارتفاع نسب التسرب وغلبة الجانب النظري وعدم ملاءمة التدريبات والتخصصات الفنية في هذه المدارس مع سوق العمل مما يهدد جهود التنمية في المجتمع.

دراسة صالح حسين (2003) :

عنوان الدراسة: "تطوير منهج عمليات البنوك التجارية في ضوء استخدامات الحاسب الآلي لطلاب المدرسة الفنية المتقدمة التجارية"

تهدف الدراسة إلى تطوير منهج عمليات البنوك التجارية في ضوء استخدامات الحاسب الآلي لطلاب المدارس الفنية المتقدمة التجارية، ولتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث بما يلي : وضع نموذج مقترح يتضمن الكفايات المصرفية المطلوبة المرتبطة باستخدام الحاسب الآلي وقام بتطبيق النموذج المقترح على عينة تتكون من ثلاثين طالباً من شعبة المصارف في المدارس الفنية التجارية، وتوصل الباحث إلى قائمة كفاية مصرفية تكونت من مئة وسبع عشرة كفاية في محاسبة البنوك و استخدام هذا النموذج في بناء وتطوير مناهج تجارية أخرى.

دراسة غادة زكي (2003) :

عنوان الدراسة: "تطوير مناهج شعبة التأمينات بالمدرسة الفنية المتقدمة في ضوء حاجات سوق العمل"

هدف الدراسة تطوير مناهج شعبة التأمينات بالمدرسة الفنية المتقدمة التجارية لتواكب حاجات سوق العمل ولتحقيق الهدف من الدراسة قامت الباحثة بما يلي:

1- إعداد قائمة بحاجات سوق العمل.

2- تحليل كتب التأمينات ومبادئها وقوانين العمل والمزايا التأمينية والإنتاج والتحصيل وتشريعات التأمين بالمدرسة الفنية المتقدمة .

3- إعداد تصور مقترح لتطوير المقدرات السابقة.

4- تطبيق بعض وحدات التصور المقترح وقياس فاعليته.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات منها :

1- التوصل لقائمة بحاجات سوق العمل.

2- بناء تصور للمناهج المقترحة للدراسة.

3- الإسهام في فتح قنوات الاتصال بين المدرسة الفنية وقطاع التأمينات.

4- تأكيد أهمية دليل معلم المواد التجارية.

5- الاهتمام بالبرامج التدريبية للمعلم.

دراسة ناصر الراسبي (2004):

عنوان الدراسة: "تطور التعليم الثانوي وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان"

تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير مدخلات التعليم الثانوي المهني والعام ومخرجاته وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في سلطنة عمان .

وتوصلت الدراسة إلى تحديد مواصفات لمدخلات التعليم الثانوي والمتعلقة بمدير المدرسة التي تضمنت ثلاثة وعشرين مواصفة والمعلم ست عشرة مواصفة والمنهاج أربع عشرة مواصفة والمبنى المدرسي تسع مواصفات كما تحدد مواصفات العمليات للتعليم الثانوي المهني والعام المتعلقة بأساليب التدريس وطرائقه التي تضمنت اثنتي عشرة مواصفة والأنشطة الصفية و اللاصفية عشر مواصفات والإشراف التربوي سبع مواصفات والتدريب اثنتي عشرة مواصفة وتقويم التحصيل عشر مواصفات وتقويم أداء المعلمين خمس عشرة مواصفة أما مواصفات المخرجات فتضمنت ثلاث عشرة مواصفة للمهارات المعرفية و تسع مواصفات للمهارات السلوكية و خمس عشرة مواصفة للمهارات المهنية .

دراسة جواد كوري (2005):

عنوان الدراسة: "القوى العاملة والتعليم الفني في سورية الواقع والآفاق"

تهدف الدراسة معرفة على واقع التعليم الفني والمهني والتقني وأوضاع كفايته ومعرفة التركيب التعليمي للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية ودور التعليم الفني والمهني والتقني في تأهيل القوى العاملة السورية ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى النتائج التالية :

ما زال التعليم المهني والتقني يعاني مشكلات أهمها التسرب والنظرة الاجتماعية الدونية وعدم متابعة تحصيل الطلبة في التعليم العالي وكذلك هناك ازدياد في نسبة حملة الشهادة الثانوية المهنية وحملة شهادة المعاهد المتوسطة التقنية للقوى العاملة مما يدل على تحسين التركيب التعليمي للمشتغلين في جميع الأنشطة الاقتصادية وكذلك هناك انخفاض في نسبة إسهام الإناث في قوة العمل مقارنة بالذكور بين عامي 1994 و 2003 .

دراسة مؤسسة التدريب الأوروبية (2006):

عنوان الدراسة: "الموارد البشرية وسوق العمل في سورية"

تهدف الدراسة إلى كشف نقاط الضعف التي تحد من التوظيف ومن قدرة الموارد البشرية على القيام بالتنمية الاقتصادية ودراسة العلاقة بين الطلب على العمالة السورية وضغوطات العرض من هذه العمالة وكذلك دراسة العلاقة بين التعليم والتوظيف وملاءمة التعليم والتدريب المهني لحاجات سوق العمل السورية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني والاعتماد الكامل على الدولة.

2- غياب الإستراتيجية الموحدة في العمل والتشتت والضياع والهدر بين الوزارات.

3- غلبة التعليم العام على التعليم المهني.

4- لم يتمكن القطاع الخاص من استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة المتسربة.

وإن عودة العديد من العمالة السورية من لبنان سيشكل ضغوطاً إضافية إذا لم تعد الأمور إلى طبيعتها.

دراسة كمال سلوم (2006):

عنوان الدراسة: "مشكلات تدريس مادة المحاسبة في المرحلة الثانوية التجارية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشكلات التي تعترض تحقيق الأهداف الخاصة لمادة المحاسبة وتقلل من أهميتها بوصفها مادة دراسية في المدارس المهنية التجارية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ حجم العينة مئتين وسبعة وخمسين طالباً وطالبة و تسعة وستين مدرساً وتوصل الباحث إلى أن أهم مشكلات تدريس مادة المحاسبة هي: قلة وضوح الأهداف الخاصة للمادة في أذهان المدرسين وضعف ملاءمة المناهج المحاسبية لحاجات الطلبة وميولهم وعدم توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات العمل الميداني فضلاً عن غلبة الطابع التقليدي على الطرائق المستخدمة في تدريس المادة.

ومن استعراض الدراسات السابقة يتبين ما يلي :

1- لم تتعرض الدراسات السابقة إلى دراسة تفصيلية عن كل مسار من مسارات التعليم الفني والمهني منفصلاً وإنما درست هذه المسارات ضمن منظومة واحدة هي التعليم الفني والمهني والتقني.

2- هناك بعض الدراسات تهدف إلى وضع تصورات مقترحة لتطوير التعليم الفني والمهني منها دراسة ليونارد كانتور ،ترجمة : محمد بن شحات الخطيب (1995) ومحمد يسري ومحمد موسى (1997) ومحمد جودت التهامي سليمان (2000) وصالح حسين (2003) وغادة زكي (2003) وناصر الراسبي (2004).

بينما اكتفت باقي الدراسات بدراسة واقع التعليم الفني والمهني

3- يتبين من استعراض الدراسات السابقة العربية:

المصرية: دراسة فتاح عبد الرزاق (1990)، دراسة عبد الرحمن النقيب وإسماعيل دياب (1993) ومحمد جودت التهامي سليمان (2000).

الأردنية: وحيدر مدانات (1982) وخولة الطاهر (1985) دراسة ألما العمد (1991) وغازي رواقة (1994) وسليمان ملكاوي (1995).

البحرينية: ولطيفة عيسى البونوظة (1992) وناصر حسين ناصر (1995) وجاسم عبد الله (1996) دراسة فيصل عيسى شهاب (1997).

السعودية: دراسة وفاء صائغ (1989) ومعمر التركستاني (1998).

الجزائرية: دراسة أحمد لوغريت (1995).

السورية: دراسة عيد عبد خلف (1987) وهدى شيخ الشباب (1993) وريما زكريا (1997) وحنان مسعود (1998) وكمال سلوم (2006) ودراسة مؤسسة التدريب الأوروبية (2006) واجتماع الخبراء الإقليمي (2007).

أنها تكاد تجمع على المشكلات التالية:

1- عدم ملاءمة مخرجات التعليم الفني والمهني لحاجات سوق العمل والحياة الاقتصادية ومتغيراتها التكنولوجية.

2- نظرة المجتمع السلبية اتجاه التعليم الفني والمهني وأنه أدنى من التعليم العام مما يزيد في عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

3- لا يزال القبول في التعليم الفني والمهني يعتمد آليات معينة كالدرجات والسن وليس على ميول وقدرات واهتمامات الطلبة.

4- افتقار معظم فروع التعليم الفني والمهني للدراسة العملية الميدانية في السوق المحلية.

5- عدم مواكبة مناهج التعليم الفني والمهني للتطور التكنولوجي المتسارع ومتطلبات الحياة الاقتصادية وغلبة الطابع النظري عليها.

4- أظهرت الدراسات الأجنبية :

دراسة: LEGGET (1978) و دراسة UGWUH (1984)

ودراسة: TESING (1994) ودراسة جون لوغلو (1989)

ودراسة ليونارد كانتور (1995) وجود اتجاهات إيجابية نحو التعليم المهني بدلاً من الاتجاهات السلبية وأن هذا التعليم يعطي مكانة اجتماعية مرموقة لطلبته، وهذا ما يخالف ما توصلت إليه الدراسات العربية.

5- أظهرت الدراسات الاقتصادية :

دراسة ماجد بدر وآخرين (1990) وهشام إبراهيم الدعجة (1990) أن تكلفة الطالب السنوية في التعليم الفني والمهني تعادل ستة أضعاف تكلفة الطالب في التعليم العام وعند دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم المهني تبين أنه مربح اقتصادياً ويحقق عائداً أو ربعية أكثر من التكاليف التي أنفقت عليه الأمر الذي يؤشر على تأكيد استمرار هذا النوع من التعليم والتوسع فيه.

6- اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي باستثناء الدراسات التالية :

دراسة لطيفة عيسى البونوظة (1992) ودراسة ليونارد كانتور (1995) فقد اعتمدت المنهج المقارن ودراسة محمد جودت التهامي سليمان (2000) والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن أما الدراسة الحالية فهي تنتمي إلى الدراسات التي اهتمت بدراسة الواقع الحالي للتعليم المهني واعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

واتفقت مع الدراسات العربية في المشكلات التي تعانيها أنظمتها التربوية المذكورة أعلاه.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة أن هناك مشكلة ما زالت قائمة في التعليم المهني لذلك فهناك حاجة لإجراء دراسات على هذا النوع من التعليم وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى معرفة المشكلات التي تواجه طلبة أحد مسارات التعليم المهني وخريجيه وهو التعليم المهني التجاري وحساب أبرز مؤشري كفاية التعليم المهني التجاري وهما مؤشر الكثافة الصفية ومؤشر طلاب / مدرس، وقياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري وبيان تطورها من خلال مقارنة فوجين لطلبة التعليم المهني التجاري، و التنبؤ بأعداد طلبة التعليم المهني التجاري المستقبلي أيضاً بالاعتماد على معادلة مستقيم الانحدار وصولاً لاقتراحات من المؤمل أن تسهم في حل هذه المشكلات وأن تكون لبنة لقيام دراسات وأبحاث لتطوير التعليم والعملية التعليمية ورفع كفايتهما.

الفصل الثاني

التعليم المهني التجاري(مفهومه وأهميته موقعه في السلم التعليمي وهرم القوى العاملة وخطط التنمية وتطوره الكمي والنوعي)

1- مفهوم التدريب والتعليم المهني والتقني

2- التعليم المهني التجاري

2-1- مفهوم التعليم المهني التجاري

2-2- تعريف التعليم المهني التجاري

2-3- أهمية التعليم المهني التجاري

2-4- أهداف التعليم المهني التجاري

2-5- التعليم المهني التجاري في الخطط الخمسية

2-6- موقع التعليم المهني التجاري في السلم التعليمي

2-7- موقع التعليم المهني التجاري في هرم القوى العاملة

2-8- دور التعليم المهني التجاري في التنمية الاقتصادية

2-9- المسارات التعليمية لخريجي التعليم المهني التجاري

2-10- التوصيف الوظيفي لخريجي التعليم المهني التجاري

2 -11- تاريخ التعليم المهني التجاري وآراء الفلاسفة والاقتصاديين والمربين فيه

3- دراسة تطورية كمية للتعليم المهني التجاري

3-1- المرحلة الأولى من عام 1928- 1974

3-1-1- الفترة الأولى من عام 1928- 1962

3-1-2- الفترة الثانية من عام 1963 - 1974

3-2- المرحلة الثانية من عام 1975 - 2007

3-2-1- تطور عدد الطلبة

3-2-2- تطور عدد الخريجين

3-2-3- تطور عدد الثانويات

3-2-4- تطور عدد الشعب ومؤشر الكثافة الصفية

3-2-5- تطور عدد الهيئة التعليمية ومؤشر طلاب / مدرس

4- آفاق مستقبلية

1- مفهوم التدريب والتعليم المهني والتقني:

أدى النمو المتزايد لمصطلحات التربية والتعليم والتدريب المهني في الاقتصاد والتجارة إلى تعدد رؤى الباحثين التربويين حول مفهوم التعليم المهني والتقني لاختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون فتعددت المضامين وتعددت المدلولات. بتعدد الباحثين واختلاف مواقفهم وآرائهم.

وأقدم فيما يلي تبسيطاً لمضمون التعاريف الأكثر تداولاً وفق أحدث وثائق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للتعليم التقني والمؤتمرات الدولية ووزارة التربية والتعليم العالي في سورية:

1-1- تعريف التدريب المهني:

التدريب المهني: مساعدة الأشخاص على اكتساب المهارات الحركية وينفذ في المختبرات والورش (العاني، والجميلي، 2005، 16). وعرفته منظمة العمل العربية كما يلي:

"التدريب المهني: مصطلح تستخدمه منظمة العمل الدولية للدلالة على الإعداد المهني الموجه لإعداد العمالة في مستويات العمل الأساسية وهو غير مرتبط بمرحلة محددة أو بفئة واحدة مستهدفة من المجتمع وقد يكون التعليم في مؤسسات تعليمية أو في مواقع العمل أو المشاركة بينهما ويعد هذا المستوى من تدريب العمال للعمل في إحدى فئات مستويات العمل أو المهن الأساسية وتختلف مسميات التدريب المهني في بعض الدول وقد يسمى في دول المشرق العربي بالتدريب، بينما يسمى في دول المغرب العربي بالتكوين (مؤسسة التدريب الأوربية، 2003، 32).

والمقصود بالتدريب المهني في سورية: "تدريب يستهدف إكساب الأفراد مهارات وكفايات يمكن استخدامها في سوق العمل ويعتمد على نظام الدورات التدريبية لمدة تقل عن سنتين (المرصد الوطني، 2005، 8).

إن الاهتمام بالتدريب مهمة وطنية وهو متلازم مع الاهتمام بالتعليم المهني وترتبط خطط هذين النوعين ببعضها بعضاً لتكون مترابطةً ومتكاملةً وملبيةً لحاجات المجتمع الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة.

ويعتبر التدريب المهني أداة للتغلب على الاقتصاد الاجتماعي الذي ينتج عن المعدلات المرتفعة للرسوب والتسرب بين طلاب التعليم الأساسي والثانوي (Europuan, 2005, 13)

فالتدريب يعد الأطر المتسربة من أنظمة التعليم وذلك بتأهيلها بمهنة معينة يستطيع خريجها أن ينخرط في سوق العمالة المتعلمة والمؤهلة.

وكذلك يعد الأطر أثناء دخولها إلى سوق العمل للتوافق مع طبيعة الوظيفة المحددة في هذا المجال، أي يكون إعداد المتدربين على مهارات متخصصة، محدودة ترتبط بحاجة المؤسسة الاقتصادية ولا يتضمن هذا التدريب عناصر تربوية عامة أو ثقافة عامة يكون التدريب المهني في مراكز متخصصة تتبع لمؤسسات اقتصادية.

1-2- تعريف التعليم الفني والمهني والتقني:

هناك تعاريف كثيرة للتعليم الفني والمهني وذلك لأن مصطلحات التعليم الفني والمهني غير موحدة على المستويين العربي والعالمي نتيجة لتعدد نظرة المجتمع واختلافها (الرضا، 2007، 2).

ورغم ذلك فقد بقي مضمون التعليم الفني والمهني متقارباً بين المنظمات العربية[1] ومنظمة اليونسكو مع فارق هام بين المنظمتين في مفهوم التعليم المهني فقد ميزت المنظمات العربية بين التدريب المهني الذي يكون في مراكز متخصصة تتبع لمؤسسات إنتاجية وبين التعليم المهني الذي تقوم به مؤسسات نظامية (العاني، وحساوي، 1986، 18).

بينما جاء التعريف في توصية اليونسكو المعدلة شاملاً للنوعين (اليونسكو، 1974، 95).

وقد عرفت مؤسسة التدريب الأوروبية التعليم الفني والمهني بأنه جزء أساسي من النظام التعليمي مهمته تدريب الأفراد وإعدادهم في مجال العمل أو هو ذلك النظام الذي يهدف إلى تقديم التعليم والتدريب الخاص بالمهن التي سوف يعمل بها الفرد في حياته العملية (European, 1997, 163).

وعرفته المنظمات العربية بأنه نوع من التعليم النظامي يزود الطلبة بمهارات علمية ومعارف نظرية في مختلف التخصصات المهنية المقابلة لحاجات سوق العمل تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية (المنظمة العربية، 2007، 102).

وجاء في تعريف منظمة اليونسكو بأنه البرامج المصممة بصورة رئيسة لإعداد الطلاب للدخول المباشر في مهنة أو تجارة محددة أو في فئة من الفئات المهنية أو التجارية وإنّ إتمام هذه البرامج بنجاح يؤدي عادة إلى نيل مؤهل مهني ذي صلة بسوق

[1] المنظمات العربية: هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للتعليم التقني.

العمل تعترف به السلطات المختصة (وزارة التربية ورابطات العمل وما إلى ذلك) في البلد الذي حصل فيه الطالب على هذا المؤهل (اليونسكو، 2005، 395).

وتلتقي هذه المفاهيم والتعريفات للتعليم الفني والمهني في جوهرها في أن التعليم الفني والمهني هو ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه اكتساب المهارات العملية وإعطاء المعارف النظرية بصورة تتناسب مع متطلبات سوق العمل لأن يستطيع الخريج تأدية المهمات والأعمال المنوطة به بكفاية ويسر.

إن أهم ما تتميز به تعريفات التعليم الفني والمهني:

أولاً: وجود المواد العملية ذات التدريب ضمن برامجه بل وسيطرة هذه المواد والبرامج على المواد النظرية وثانياً: هو التركيز على الارتباط المباشر بالواقع الاقتصادي والإنتاجي للشركات التجارية والمشروعات الصناعية والخدمية وأخيراً مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع مما يحمل هذا التعليم أعباء كبيرة تعكس قدرته على التكيف مع المستجدات التقنية ورفع جودة التعليم ونوعيته.

1-2-1- تعريف التعليم المهني:

التعليم المهني: "هو أحد أنواع التعليم بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويهدف إلى إعداد مهنيين لسوق العمل ويخول بعض من يجتازه مواصلة التعليم لمستويات أعلى في تخصصات محددة" (جمال، 2007، 8).

إذن يكون هذا التعليم في مستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال ماهرين لهم القدرة على التنفيذ والإنتاج ويكوّنون حلقة وصل بين الأطر التقنية (المتوسطة) والعمال غير الماهرين ويسمح للمتفوقين من الخريجين بمتابعة دراستهم في المعاهد التقنية أو الكليات الموازية لتخصصاتهم وفق نسب محددة، ولابد من الإشارة إلى أنه:

أ. كان يطلق سابقاً على التعليم المهني المطبق حالياً اسم التعليم الفني وقد وحدت التسمية ليصبح التعليم المهني في كل الأنظمة والقرارات والسياسات... بدءاً من عام (2000) وإلى تاريخ إعداد هذه الدراسة (القيادة القطرية، 2000).

ب. طُبق في سورية تعليم مهني قصير بدءاً من عام (1988) مدة الدراسة فيه سنتان فقط بعد المرحلة الإعدادية ويحصل الطالب في نهاية السنتين على شهادة وطنية ولا يمكنه متابعة الدراسة نهائياً وتوقف العمل بهذا التعليم بدءاً من عام (1993) لبعض الاختصاصات وأُقف نهائياً في عام (2000) (وزارة التربية، 2002).

1-2-2- التعليم التقني:

هو ذلك من النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي فضلاً عن إكساب المهارات اليدوية والمقدرة التقنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية لغرض إعداد قوى عاملة (أطر تقنية) تقع على عاتقها مسؤولية التشغيل والإنتاج وتكون كحلقة وصل بين المخططين والاختصاصين من خريجي الجامعات من جهة وبين العمال الماهرين من جهة أخرى ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة (عبد الوهاب، 1985، 20).

ـــ وعرفه المرصد الوطني ومؤسسة التدريب الأوروبية: "بأنه تعليم بعد المرحلة الثانوية مدة الدراسة فيه سنتان على الأقل ويمثل اجتياز شهادة الدراسة الثانوية شرطاً للالتحاق بالتعليم التقني (المرصد الوطني، 2005، 40).

ـــ وعرف غالول التعليم التقني كما يلي: "هو أحد أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الدراسة الثانوية (المهنية أو العلمية) ويستمر لمدة سنتين (معهد) أو خمس سنوات (كليات تقنية)" (غالول، 2007، 15).

يلاحظ من التعريف السابق: شمولية التعليم التقني في سورية لأنّ هذا التعريف يشمل المعاهد التقنية (المستوى المتوسط) والكليات التقنية (المستوى الجامعي) ومن جهة أخرى لم يذكر التعريف السابق الطلاب حملة الشهادة الثانوية الفرع الأدبي والذين يحق لهم الانتساب إلى بعض مسارات التعليم التقني (المعهد التقني للتمويل والمحاسبة، المعهد التقاني لإدارة الأعمال...) ضمن شروط المفاضلة العامة لوزارة التعليم العالي في سورية.

إذن يكون هذا التعليم في مستوى بعد مرحلة الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيه لا تقل عن سنتين وتنتهي هذه الدراسة بشهادة وطنية وتفسح الجامعات السورية المجال أمام المتفوقين من خريجي المعاهد التقانية بمتابعة دراستهم الجامعية في الكليات الموازية لاختصاصاتهم وضمن سياسة معينة تحفيزاً وتشجيعاً للإقبال على هذا النوع من التعليم والذي يعتبر أهم حلقات الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل مما يحقق الارتقاء بأداء العملية التعليمية ويسهم في التنمية الشاملة.

2-التعليم المهني التجاري:

2-1- مفهوم التعليم التجاري:

يصعب تحديد مفهوم عبارة التعليم التجاري التي يتغير مفهومها ومدلولها مع تطور التاريخ ويمكن أن تشمل عبارة التعليم التجاري جميع أنواع التعليم التي تعد رجل الإدارة والأعمال لممارسة مهنته (كالهون، 1993، 27).

ويمكن اعتبار التعليم المهني التجاري من منظور واسع هو إعداد الفرد للتكيف مع بيئته التجارية والإدارية وقد يزود التعليم التجاري الطلبة بالمفاهيم والمعارف الاقتصادية والتجارية ويكسبهم المهارات الإدارية والمكتبية اللازمة (هيجر، 1983، 25).

2-2- تعريف التعليم المهني التجاري:

هناك تعاريف كثيرة للتعليم المهني التجاري منها:

التعليم المهني التجاري: "هو تعليم بمستوى المرحلة الثانوية وأحد مسارات التعليم الفني والمهني وهو الرافد الأساسي لإعداد العمالة المهنية ويهدف إلى إعداد فئة العامل الفني (العامل الماهر) في مجال التجارة وإدارة الأعمال عن طريق تزويدهم بالمفاهيم والمعارف وإكسابهم المهارات اللازمة مثل عمليات البيع والشراء ومسك القيود واستخدام الآلات وذلك في المستوى الإداري القاعدي" (موسوعة سفير، الجزء الثالث، 2000، 253)، وعرفت وزارة التربية السورية التعليم المهني التجاري: بأنه نوع من أنواع التعليم الفني يهدف إلى إعداد جيل من العاملين مزودين بالثقافتين العامة والمهنية قادر على القيام بالأعمال المحاسبية والتجارية والمكتبية مستخدماً الأساليب التقنية الحديثة (وزارة التربية، 1995، 55). بينما عرفت وزارة ــ التربية المصرية التعليم المهني التجاري: "بأنه أحد فروع التعليم الفني الذي يساعد في إعداد القوى البشرية العاملة والمدربة تدريباً جيداً لمواجهة حاجات سوق العمل والتعليم المهني التجاري في تطور مستمر ومتلاحق في سباق مع الزمن حتى يتمكن من مواكبة التقدم المذهل في التكنولوجيا التي تجتاح العالم"(http://knowledge.moe.gov.e). وأخيراً عرفت وزارة التربية السعودية التعليم المهني التجاري: "بأنه نوع من أنواع التعليم الفني بمستوى التعليم الثانوي يستقبل خريجي الكفاءة المتوسطة، ويهدف إلى إعداد قوى عاملة لمزاولة الأعمال التجارية والمكتبية والمالية وتنظيم فعاليات الإنتاج وتوزيعه مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات يتلقى الطالب خلالها دراسة نظرية وتدريبات عملية في مجالات المحاسبة ومسك الدفاتر وتطبيقات محاسبية بالحاسب الآلي والتسويق والعلاقات العامة والطباعة ومعالجة

النصوص والأعمال المكتبية والسكرتارية وغيرها من المجالات المطلوبة لممارسة الأعمال الإدارية والمالية" (http://www.moe.gov.sa).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للتعليم المهني التجاري على النحو التالي: هو أحد مسارات التعليم المهني يهدف إلى إعداد قوى عاملة لمزاولة الأعمال المحاسبية والتجارية والإدارية والمكتبية في القطاعات الاقتصادية جميعها، ويقبل الطلبة بالثانويات التجارية بعد حصولهم على شهادة إتمام التعليم الأساسي ومدة الدراسة في الثانويات التجارية ثلاث سنوات تمتد من السن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة ويعد هذا التعليم منتهياً لمعظم الطلاب وقد يتوجهون مباشرة إلى سوق العمل بعد الانتهاء منه وتتاح الفرص لبعض الطلبة الذين يحصلون على مجموع درجات مرتفع نسبياً في امتحان الشهادة الثانوية التجارية أن يلتحقوا بالتعليم العالي في كليات الاقتصاد والمعاهد التقنية التجارية وفق آلية معينة تحددها وزارة التعليم العالي.

2-3-أهمية التعليم المهني التجاري:

إن أبرز الملامح التي أصبحت تغلب على النظام العالمي المعاصر هو إحلال التنافس الاقتصادي محل المواجهة العسكرية، ففي ظل هذا التنافس تدلنا مؤشرات المستقبل على أن الموارد الهائلة ستوضع في خدمة التنمية الشاملة وتحقيق التكامل الاقتصادي وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تعاظم أهمية التجارة ومن ثم أهمية إعداد القوى البشرية التي تحرك أجهزتها ومؤسساتها وأنشطتها وتدريبها.

ولقد أكدت المنظمات العالمية والمؤتمرات الدولية والعديد من الباحثين الاقتصاديين والتربويين أهمية التعليم المهني التجاري وكذلك أولت دول العالم جميعاً اهتماماً متزايداً بالتعليم المهني انطلاقاً من أهميته في التنمية والتقدم التكنولوجي والمتغيرات الاقتصادية الدولية.

- تأكيد هيئة اليونسكو عقب المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع (التعليم للقرن الحادي والعشرين) "يجب أن ينظر إلى التعليم المهني بوصفه عملية مستمرة مدى الحياة وجزءاً رئيسياً من التعليم الأساسي للجميع لأنه يساعد على إكساب المهارات الأساسية مثل الرياضيات المالية، اللغات الأجنبية، استثمار الحاسب الآلي، حسن الإدارة، اتخاذ القرار.... تمكنهم من التكيف مع بيئة عمل مستقبلية (اليونسكو، 1996 ، 348).
- تأكيد خبراء اليونسكو في اجتماع بون عام (2004) على الالتزام بمواصلة الجهود الحثيثة لتطوير هذا التعليم "إننا نلزم أنفسنا باتخاذ الخطوات الضرورية ونطالب بالتركيز على التعلم والتدريب المهني..." (اليونسكو، 2004، 354).

- توصية اليونسكو في مؤتمرها العام لعام (1974) والتي عكست الاهتمام الدولي بالتعليم المهني لأنه شرط أساسي لدعم البنية المعقدة للحضارة الحديثة والتنمية الاقتصادية وأن نعطيه الأولوية في الخطط الوطنية ونوفر له الموارد المالية اللازمة لإكساب الخريجين المهارات العلمية والتطبيقية لتشغيل المشروعات التنموية وتحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (توصية اليونسكو ، 1974 ، 95)
- تأكيد خبراء الإسيسكو في اجتماع الرباط بعد وضع خطة للأعوام (2001–2009) "يجب على الإيسيسكو أن تولي عناية خاصة لتطوير مناهج التعليم المهني ليستجيب مع حاجات الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والمقاولات التجارية...وذلك ليتمكن الخريجون من الاضطلاع بدورهم في التنمية الاقتصادية فوراً ومواكبة التطورات الاقتصادية والتجارية ويجب على الإيسيسكو أن تدعم ذلك..."(الإيسيسكو، 1998، 55).
- تأكيد الخبراء الدوليين على أن: "البلاد التي لديها قوى عاملة مؤهلة فنياً ومهنياً تماماً ولديها مؤهلات عليا تكون ذات إنتاجية بدرجة أكثر كثيراً من تلك البلاد التي لديها قوى عاملة من حملة المؤهلات الأكاديمية وحدها" (مستقبليات، 1999، العدد 109، 31).
- تنبيه تقرير التنمية الإنسانية العربية على التحدي السكاني الذي تواجهه الأقطار العربية وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية وإن الارتقاء بإعداد القوى العاملة (العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية) وتدريبها ومحاولة الاستفادة القصوى من ثرواتها ومواردها الطبيعية خطوة أولى في اللحاق بركب الدول المتقدمة وردم الفجوة بينها (تقرير التنمية العربية، 2003 ،197).
- تأكيد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أهمية هذا التعليم في إعداد القوى العاملة المتوسطة وتدريبها وتكييفها للاستجابة لما تمليه عليها التحولات الاقتصادية العالمية وتحرير التجارة الدولية وما تعكسه هذه المتغيرات في سوق العمل للأقطار العربية والحياة اليومية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007، 103).
- قيام مكتب اليونسكو الإقليمي– بيروت ومركز اليونسكو– يونيفوك الدولي– بون بتكييف الجهود لدعم التعليم والتدريب المهني وتحسينهما وتطويرهما في الدول العربية الأعضاء وتبادل الخبرات بين الاختصاصيين لتطوير القطاعات الإنتاجية انسجاماً مع تطوير قطاعات التعليم المهني (اليونسكو، 2007، 12).
- تبين الكتابات التربوية أن التعلم والتعليم من الحاجات الأساسية للإنسان المعاصر ويأتي التأهيل المهني حاجة أساسية لإعداد الحياة للعمل والإنتاج (رحمة، 1992، 88).

- إن تحرير التجارة وظهور مؤسسات اقتصادية دولية وقيام التكتلات الاقتصادية وظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أفرز الحاجة إلى أطر مدربة لمواجهتها (الحمود، 2005، 280).
- إن التخطيط الاقتصادي لا يبلغ أهدافه ولا يكون صحيحاً إلا إذا رافقه وداخله تخطيط للتربية يلبي حاجات الاقتصاد (عبد الدايم، 1997، 21).
- يعد التعليم القوى العاملة بمختلف فئاتها ومستوياتها واختصاصاتها ويخرجها إلى سوق العمل لتقوم بتخطيط عمليات الإنتاج وتسييرها (طراف، 1995، 17).
- التركيز على التعليم والتدريب المهني، في برامج التعليم لأنه يكسب المهارات المهنية منها والاجتماعية اللازمة لمواكبة التحديات المتمثلة في حاجات سوق العمل ورفع الإنتاجية الذي هو أساس الازدهار (الحسن، 2007 ، 3).
- إن التعليم المهني هو المكون الأساسي الأكثر صلة باكتساب المعارف والمهارات التي تحتاج إليها القوى البشرية في القطاعات الاقتصادية سواء أكانت الإنتاجية أم الخدمية.... وتحتاج البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة إلى إعادة توجيه هذا التعليم لجعله أكثر استجابة ومواءمة لمتطلبات التغيير (European,2003, 20-29).

وتشهد سورية اليوم تطورات اقتصادية شاملة في مؤسساتها كلها المالية والنقدية والضريبة والإدارية والمصرفية منها:

1. إحداث المصارف الخاصة والمشتركة.
2. السماح للمصارف الإسلامية بمزاولة نشاطاتها في سورية.
3. السماح للشركات الخاصة العمل في مجال التأمين.
4. إحداث بورصة دمشق للأوراق المالية.
5. التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية مع أوروبة.
6. التوقيع على اتفاقيات لمناطق حرة عربية.
7. توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع العديد من الدول الصديقة (تركيا، إيران،....).
8. تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
9. تحسين المناخ الاستثماري لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.
10. إصلاح النظام الضريبي بما يواكب التطورات الاقتصادية الحديثة. (فحل، 2008 ، 8) فالتعليم المهني التجاري من العوامل الهامة التي تؤثر في إنتاجية العمل لأنه الأكثر التصاقاً بمواطن العمل والإنتاج فهو يمد القطاعات الاقتصادية جميعها بالأطر

المهنية المدربة الأمر الذي يجعل الحكم على نجاح هذا التعليم مرتبطاً بمدى قدرة خريجيه على التكيف مع الأعمال المناطة بهم في سوق العمل ومدى إسهامهم في الابتكار والإبداع ورفع الإنتاجية.

2-4-أهداف التعليم المهني التجاري:

تطورت أهداف التعليم المهني التجاري في سورية مع تطور المراحل التاريخية التي مرت بها منذ تأسيس المهنية (المسلكية سابقاً) وإلى اليوم وقد ذكر السيد أهداف التعليم المهني التجاري قبل المؤتمر التربوي لتطوير التعليم عام (1974) كما يلي:

"أن تدخل اللغة العربية إلى جانب اللغة التركية في المدارس، وذلك في المؤتمر العربي الأول في باريس عام (1913).

- العناية بالتربية الاقتصادية عن طريق تقوية نزعة الإيمان بالعمل ورغبة الإنتاج، ورد ذلك في قانون المعارف عام (1944).
- تخريج طبقة من التجار أو الموظفين التجاريين الخبيرين، نص على ذلك أول نظام داخلي للمدارس الفنية عام (1953).
- تزويد الصناعة والتجارة في البلاد العربية بالاختصاصيين، نص عليه قانون التعليم المهني عام (1955).
- النهوض بالتعليم الفني بفروعه ومنها التجاري واعتباره الدعامة الأساسية للنهضة الاقتصادية، والتوصية بالتنوع في خطط التعليم الفني التجاري ومناهجه ونظمه طبقاً للظروف الخاصة بالبيئات المحلية وذلك كما جاء في اتفاق الوحدة الثقافة العربية بين سورية ومصر والأردن عام (1957).
- استمرار التوصيات السابقة مع تعديل طفيف نص على ذلك النظام الداخلي لعام (1958) والذي ظل سارياً حتى صدور النظام الداخلي الجديد لأول مرة عام (1977).
- تأكيد حب العمل والحياة والتحلي بالموضوعية والعلمية والانفتاح على البيئات العالمية: ورد في قرارات وزارة التربية عام (1963).
- إعداد فردٍ ذي شخصية متكاملة منسجمة في النواحي الخلقية والفكرية والنفسية: ورد في قرارات وزارة التربية عام (1967).
- دعم التعليم الفني والتوسع فيه وربط جميع مراحل التعليم بحاجات التنمية الاقتصادية: ورد في النظام الداخلي للمدارس والثانويات عام (1971).

- سد حاجة المجتمع من المؤهلين للأعمال المحاسبية والتجارية والإدارية والمكتبية والضرب على الآلة الكاتبة واستعمال الآلات الحاسبة، ورد في ورقة عمل عرضها الموجه الأول للتعليم التجاري.
- إثارة طموح الشباب نحو التقدم التجاري وربطهم بين التقدم التجاري والتعليم الفني وخطط التنمية ومشاركة الوزارات في تدريس الكلية" (السيد، 1986، 44–60) أما بعد المؤتمر التربوي لتطوير التعليم ما قبل الجامعي عام (1974) والذي أولى أهمية خاصة للتعليم الفني فقد قسمت أهداف التعليم المهني التجاري إلى قسمين:

أ- قومية: تؤكد إعداد المواطن العربي المؤمن بالقومية العربية وربطه بتراثه وتهيئته لممارسة الديمقراطية.

ب-اختصاصية: إعداد جيل من العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي والتجاري لسد حاجات المجتمع، وإطلاعهم على أهم النظم الاقتصادية والتجارية، ورفع مستوى الأداء في المجالات التجارية: ورد ذلك في النظام الداخلي للمدارس الفنية لعام (1987) والذي بقي سارياً حتى عُدّل عام (2001). (وزارة التربية، 2001، 6)

وباختصار يهدف التعليم المهني التجاري إلى إعداد قوى عاملة مؤهلة لممارسة الأعمال التجارية والوظائف المكتبية والإدارية والإحصائية والمحاسبية والمالية وتنظيم فعاليات الإنتاج وتسويقه تبعاً لحاجات القطاعات والمؤسسات الاقتصادية العامة والأهلية المختلفة. ويكون ذلك من خلال: إكساب طلبة التعليم المهني التجاري المهارات والخبرات النظرية والتدريبات العملية والسلوكية وتهيئتهم للانخراط في سوق العمل.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من تطوير المناهج باستمرار لتعزيز ربط التعليم المهني التجاري بسوق العمل ليتبؤ الخريج موقعاً متقدماً وفاعلاً فيه (المعايير الوطنية، 2007، 13).

- يواكب المشروعات التي تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- يكون متناسباً مع قدرات طلاب التعليم المهني التجاري ويغلب عليها الطابع التطبيقي العملي.
- يساعد على كشف القدرات وتنميتها وتكوين المهارات للوصول إلى جودة التعليم.

نصت على هذه الأهداف السياسات التربوية في الدول العربية التالية: سورية– البحرين (http://www.moe.gov.bh) – الأردن(http://gsrs.cu.edu.eg) – السودان(http://www.moe.gov.jo).

2-5- التعليم المهني في الخطط الخمسية:

إن التعليم المهني التجاري عملية استثمارية وأقصر الطرق لتقدم الشعوب وتطورها وهو الركن الأساس في العملية التربوية لتلبية حاجات الخطط التنموية من الأطر المهنية المتخصصة. (وزارة التربية، 1995، 97) ونظراً لدوره المتميز فقد لقي اهتماماً كبيراً من الدولة وخاصة في ظل التصحيح المبارك بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد فقد ورد في كلمته "لم نعط منذ البداية الاهتمام اللازم والمناسب للتعليم الفني المهني بل أعطينا هذا الاهتمام في وقت لاحق ووضعنا لذلك برامج محددة..." (القائد الخالد، 1994).

فلقد شهد التعليم المهني التجاري تطوراً كبيراً شمل تجديد مضامينه وطرائقه وإعداد أطره وتوفير مستلزماته التقنية وأكدت الخطط الخمسية المتعاقبة وخاصة الرابعة والخامسة والسادسة أهمية إحكام الربط بين التربية والتنمية بمفهومها الشمولي من خلال التوسع التدريجي في التعليم المهني القائم على دراسة حاجات المجتمع (عبده، 1993، 325) فقد نصت الخطة الخمسية الخامسة (1980-1985) على أن تكون نسبة الملتحقين بالتعليم المهني (التجاري- الصناعي- النسوي) ما نسبته (21,5%) من مجموعة طلبة الصف الأول الثانوي في وزارة التربية وتزداد هذه النسبة إلى (35,5%) بدءاً من العام الثاني للخطة ولكن وجدنا تراجعاً في عدد طلبة التعليم المهني مقابل التعليم العام.

وكذلك أكدت هذا الهدف الخطة الخمسية السادسة (1986، 1990) بزيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم المهني لتتضاعف تقريباً بين العامين المذكورين وذلك بتوجيه (10%) من خريجي المرحلة الإعدادية.[2]

إلى سوق العمل و (90%) الباقين إلى الثانويات العامة والفنية (هيئة تخطيط الدولة، 1990، 293) ولكن لوحظ أن هناك تناقصاً في عدد الطلبة بدلاً من زيادتهم في هذه الفترة.

وانسجاماً مع بيان الحكومة أمام مجلس الشعب عام (1987) وضعت خطة للتوسع في قاعدة التعليم الفني والمهني وبدء بتنفيذها تدريجياً منذ العام الدراسي (1988-1989) بما يحقق النسب التالية في حلول العام الدراسي (1995-1996) وهي:

توجيه (30%) من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي العام.

توجيه (70%) من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم المهني والفني.

---

[2] ملاحظة: عند وضع الخطة الخمسية السادسة لم يكن هناك مدارس مهنية نظامية بل كان التعليم المهني محصوراً بمراكز التعليم المهني المختلفة المنتشرة في القطر.

وتوزيعها على أنواع التعليم الفني والمهني وفق نسب محددة وقد ارتكزت هذه الخطة على نقاط عدة منها: مد مرحلة التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية (الحمصي، وآخرون، 1991، 16).

وكذلك إعطاء الأفضلية في التعيين لدى الجهات العامة لخريجي المدارس الفنية (رئاسة مجلس الوزراء، 1992).

وبعد الوصول إلى النسبة المخططة نتج عنها ما يلي:

- إنشاء ثانويات فنية (تجارية وصناعية ونسوية) لاستيعاب الطلبة.
- حصل فائض في خريجي التعليم الفني والمهني بسبب استمرار هذه السياسة لسنوات عدة تلت عام الهدف.
- قيام جهود حثيثة من الطلبة وذويهم لرفع المستوى التحصيلي في الشهادة الإعدادية (دروس خصوصية) بسبب ربط التسجيل بدرجة محددة.
- ارتفاع نسب التسرب في التعليم المهني والفني حيث وصلت نسبة الطلبة المتسربين في الصف الأول التجاري والصناعي والنسوي لعام (2000) إلى زهاء (22%- 13%-56%) على الترتيب (وزارة التربية، قسم الامتحانات، 2003).

أما في الخطة الخمسية التاسعة (2000-2005):

أصدرت التشريعات والقوانين المؤدية إلى الارتقاء بواقع التعليم المهني من حيث:

- منع التشغيل دون سن السادسة عشرة من عمر الناشئة ومنع التشغيل في القطاعين العام والخاص دون شهادة تأهيل صادرة عن الوزارات والجهات الأخرى المعنية بهذا التعليم (جمعيات حرفية- تنظيمات نقابية- غرف تجارية وصناعية).
- إعادة النظر في نسب القبول في التعليم المهني لتصبح مناصفة مع التعليم العام لدعم التعليم العام بعد أن تقلص عدد طلابه وزادت نسبة التسرب في التعليم المهني (وزارة التربية، 2003).
- إدخال التربية المهنية في مناهج التعليم الأساسي بدءاً من رياض الأطفال وانتهاء بالصف التاسع.
- تطوير مناهج التعليم المهني وطرائق التدريس وأساليب الامتحانات والاهتمام بالتطبيقات العملية والربط بين النظري والعملي.
- توحيد تسمية كل من التعليم الفني والمهني ليصبح التعليم المهني (القيادة القطرية، 2000).

ولوحظ في هذه الفترة ما يلي:

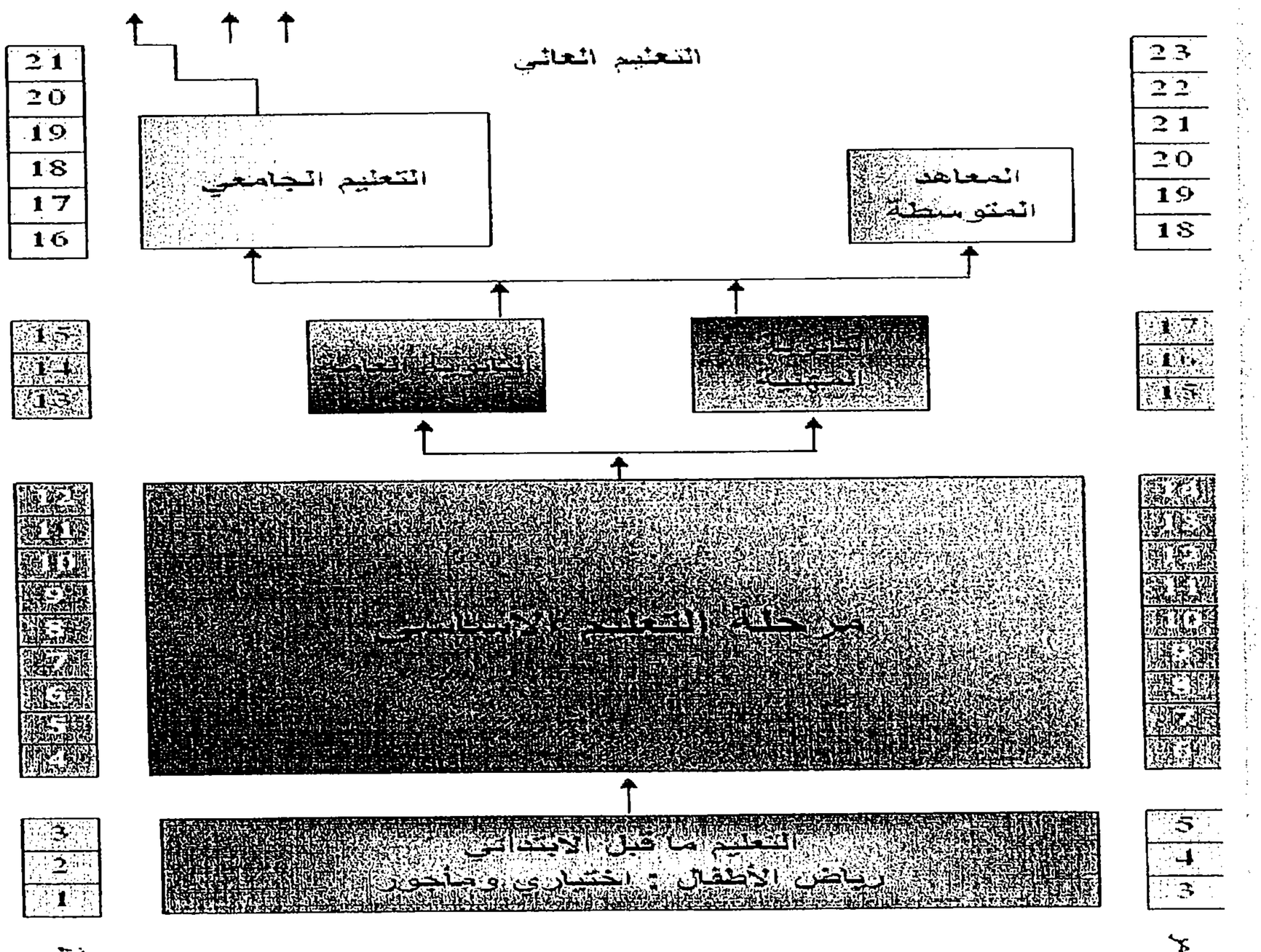
- استمرار عزوف الطلبة عن التسجيل في التعليم المهني و الانخراط في سوق العمل دون شهادة مهنية، أو الالتحاق بمسارات تعلمية أخرى، (ثانوية عامة حرة) وقد بلغت نسبة العزوف في عام (2002-2003) (45,6%) وظلت في حدود معدلها لعام (2004-2005) بينما كانت نسبة العزوف عن التعليم الثانوي العام (25%) (تقرير التنمية، 2005، 42).

وأخيراً الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) ورد فيها: "بالرغم من النجاحات التي تحققت في مجال التعليم بمراحله كلها بقي هذا القطاع يعاني مشكلاتٍ كثيرةً تتمثل في انخفاض كفايته الاقتصادية، مما يتسبب في هدر واسع وتدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية العاملة فيه وضعف تأهيلها ولذلك تضع الخطة بين أولوياتها الرئيسة ،الارتفاع بمؤشرات التنمية البشرية وتطوير النظام التعليمي ،والتركيز على تطوير التعليم المهني ورفع إنتاجيته وربطه بسوق العمل وذلك من خلال:

- فتح المهن الجديدة التي تتوافق مع سوق العمل وإنشائها.
- افتتاح (39) ثانوية تجارية.
- تطوير التعليم النوعي وتوسيعه في مجال التعليم المهني.
- إدخال مهن حديثة وتطوير بعض المهن القائمة وإلغاء بعضها الآخر وفقاً لحاجة سوق العمل.
- التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية في التعليم المهني بالتنسيق مع القطاع الخاص.
- إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم المهني.
- رفع سوية التعليم والتدريب المهني التجاري وربطها بسوق العمل من خلال تطوير مناهج التعليم المهني التجاري وفق المعايير الوطنية بما يخدم عوامل التنمية.
- تطوير مواد المحاسبة والمصارف والتسويق وإدارة الأعمال.
- إنشاء مراكز تدريب مهني وتنمية الموارد البشرية.
- إحداث هيئة عاملة للتعليم المهني (تمثل مؤسسات الدولة- غرف الصناعة- غرف التجارة- غرف السياحة- المنظمات الشعبية- اتحاد الجمعيات الحرفية). تشرف على التعليم المهني في جميع وزارات الدولة.
- تصميم خطة وتنفيذها لتجهيز مدارس نموذجية مختارة في التعليم المهني مع وضع معايير ومقاييس للبرامج والمعدات" (هيئة تخطيط الدولة، 2006، 725).

2-6- موقع التعليم المهني التجاري في السلم التعليمي:

يحتل التعليم المهني التجاري موقعاً متوسطاً في السلم التعليمي العام، يبدأ بعد مرحلة التعليم الأساسي وينتهي بعد ثلاث سنوات من بدء مرحلة التعليم الثانوي، ويشمل فئات العمر بين (15-17) سنة وتكون مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويشرف على التعليم المهني التجاري وزارة التربية كما في الشكل التالي رقم (1) وتعد مرحلة التعليم المهني التجاري منتهية ويسمح للخريجين المتفوقين فقط بمتابعة دراستهم في المعاهد التقنية أو كليات الاقتصاد وفق معايير محددة وتظهر أهمية التعليم المهني التجاري من أهمية موقعه المتوسط الحساس في السلم التعليمي فهو يشكل حلقة وصل بين الأطر التقنية (المتوسطة) والعمال غير الماهرين وقد يقع على عاتقه تغذية حاجات القطاعات الإنتاجية بالأيدي العاملة الماهرة التي لها القدرة على التنفيذ والإنتاج وكذلك من موقع مركز الإشراف على هذا النوع من التعليم لأنه يرتبط مباشرة بمواقع اتخاذ القرارات (حسنية، 1996، 26).



الشكل رقم (1) السلم التعليمي في الجمهورية العربية السورية

2-7-موقع التعليم المهني التجاري في هرم القوى العاملة:

"إن تحديد نسبة حاجات القطاعات الاقتصادية من فئات القوى العاملة تعد من أولويات إعداد خطة القوى العاملة" (بغادة ، 2008 ، 179).

وهذه النسب تختلف من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر تبعاً لنوع العمل وطبيعته وذلك وفقاً لهرم القوى العاملة.

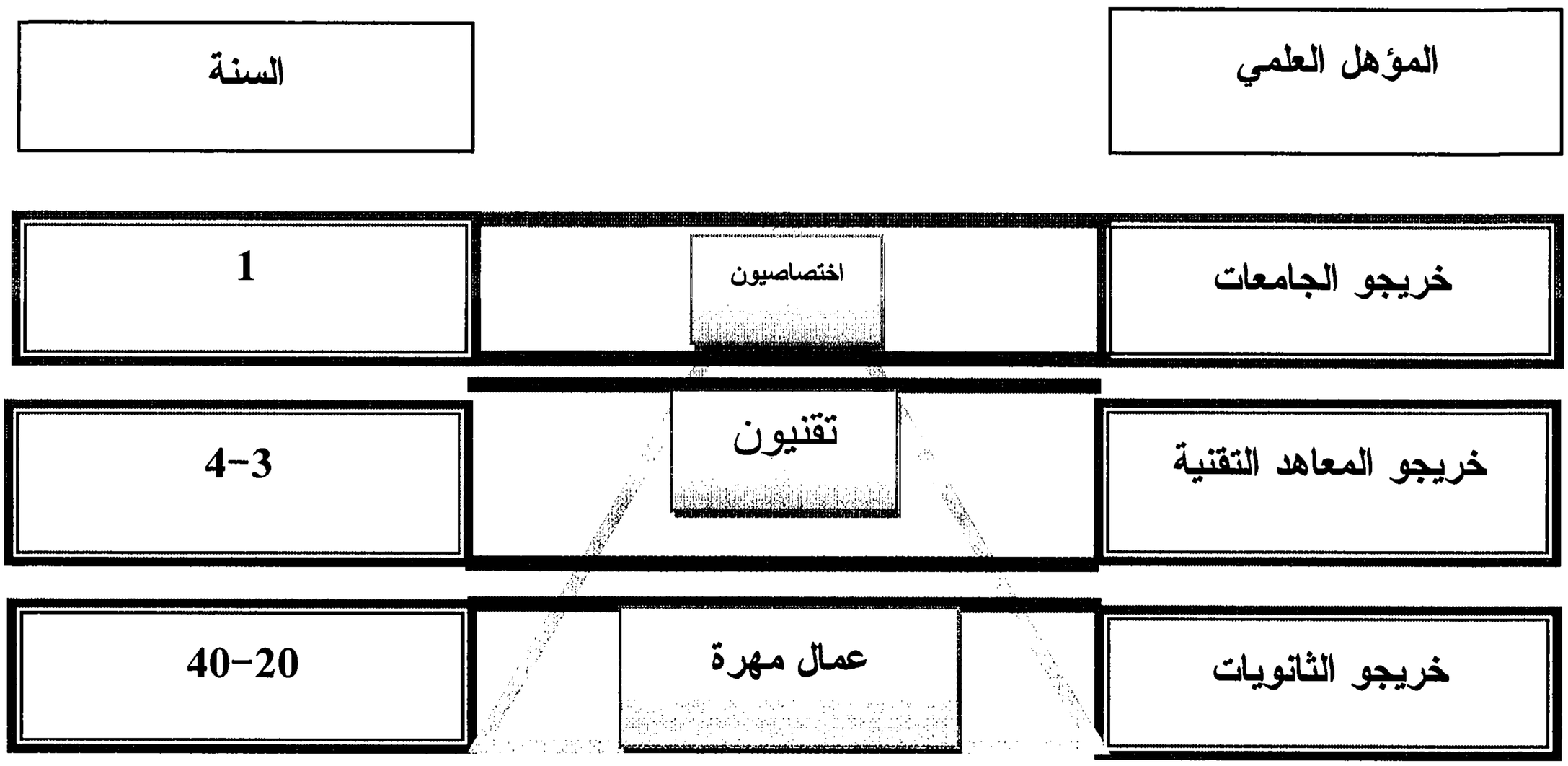
ولقد أشار اجتماع الخبراء العرب في بيروت عام (2006) إلى النسب المتعارف عليها دولياً في هرم القوى العاملة كما يلي:

1	اختصاصا جامعياً
4-3	تقنياً (متوسطاً).
40-20	مهنياً (ثانوياً).

وأضافت بعض المراجع التربوية والاقتصادية العمال غير المهرة إلى هرم القوى العاملة وهم باقي القوى العاملة الذين حصلوا على تعليم دون الثانوية أو كانوا أميين وبنسبة (60-70) (حسنية، 1996، 28).

إن فئة العمال الماهرين أي حملة الشهادات الثانوية المهنية تشكل القاعدة الأساسية الهامة في تكامل هرم القوى العاملة وتحتل مكاناً هاماً في تأمين كفاية الأداء في عملية التنفيذ والإنتاج.

والشكل البياني التالي رقم (2) يوضح هرم القوى العاملة المكاني.



الشكل رقم (2) هرم القوى العاملة المثالي

يتميز في سورية وكما في الوطن العربي هرم القوى العاملة بالقاعدة الواسعة من الأيدي العاملة غير الماهرة وبقمة من الاختصاصيين من خريجي الجامعات بأعداد غير قليلة وقسم فائض عن الحاجة ونقص في الماهرين والتقنيين ويعود ذلك إلى الخلل في توزيع الطلبة بين التعليم العام والمهني والتقني كما بينت ذلك دراسات عدة (خضور، 2003 ، 60) و(حجازي، 1997، 75) و(كوري، 2005، 105) و(مراد، 1990، 86) و(شيخ الشباب، 1993، 24) و(حسنية، 1996، 30).

دور التعليم المهني التجاري في التنمية الاقتصادية:

تحتل التنمية الاقتصادية مكانة خاصة في الفكر الاقتصادي تسعى الدول لتحقيق تحسن في مستوى حياة مواطنيها ونوعيتها وهناك تعاريف كثيرة جداً للتنمية منها:

" أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن أي يجب أن تمتد لفترة طويلة الأجل إذ لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة ليكون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها" (الأمين، 2005، 126) وعرفت اليونسكو التنمية الاقتصادية تعريفاً شاملاً بأنها:

"عملية ارتقاء الإنسان به ومن أجله ويعني ذلك أن التنمية تتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أي جميع مظاهر الحياة في المجتمع أي إن التنمية من هذا المنطلق متكاملة لا تهتم بجانب دون الآخر ولذلك لا يمكن النظر إلى تنمية ثقافية على سبيل المثال دون النظر إلى التقدم السياسي أو الاقتصادي" (نقلاً عن نشواتي، 2004، 143).

أما التنمية البشرية: فيقصد بها "تطوير كفايات الأفراد وقدراتهم للقيام بما يناط بهم في سبيل تنمية أنفسهم ومجتمعهم ويقتضي ذلك اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور فالتنمية الاقتصادية تتطلب قوى بشرية في جميع المجالات وعليه فإن ثمة اتفاقاً ما بين القائل إن التنمية البشرية هي العمود الفقري لكل تنمية" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 13). وجمع حجي التعاريف السابقة بتعريفٍ شاملٍ ذكر بأن التنمية هي التي "تجمع بين التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد الاقتصادية والاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي ويعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم ضرورات التنمية الشاملة فالإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها" (حجي، 2002، 49).

ويتبين من التعاريف السابقة للتنمية الاقتصادية والبشرية أنها عملية تطوير للفرد على طريقة تطوير المجتمع وأن هذا التطور والنماء يحدث تغييرات في بيئة الاقتصاد القومي ويشمل تطور أوجه النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وتوسعها وتهدف إلى زيادة الناتج القومي والفردي باستمرار وإيجاد فرص عمل وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين وأن ذلك يتطلب تضامن الجهود كلها في سبيل تأكيد على خصوصية كل المجتمع.

وعليه فإن البحث في موضوع التنمية الشاملة بأبعادها البشرية والاقتصادية "شائك ومتنوع ومتعدد ومتشعب وفي حالة تغير وتبدل مستمر وموضع جدل "(عطوي، 2004، 20).

وإن التخطيط للتنمية الاقتصادية يتضمن العناصر المادية والتخطيط لإعداد القوى البشرية العاملة وتأهيلها وتدريبها وهو ما يقوم به أي نظام تعليمي بل واعتبر بعضهم"أن العنصر البشري يعد الحاكم في التنمية "(الحاج محمد، 1992، 85).

وأن التعليم "نوع من الاستثمار في القطاع القائد لعمليات التنمية الشاملة ودعامة أساسية من دعائمها فالقوى العاملة هي العنصر الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي" (خلف، 2006، 177).

ومرد ذلك إلى أن النظام التعليمي يعد الموارد البشرية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ويحتاج إليها كما أن النظام التعليمي يستخدم هذه الموارد أفضل استخدام ويتطلب ذلك تطابقاً بين نمط المخرجات التعليمية ونمط القوى العاملة التي يحتاج إليها المجتمع.

ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي وما تفرضه متطلبات الأنشطة ومكوناتها والأعمال المعاصرة فقد ازدادت أهمية التعليم المهني التجاري لإمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة كلها بالكفاءات القادرة على مواكبة هذا التطور المتجدد والتفاعل مع التكنولوجيا المتجددة معرفة واستخداماً، فكلما تقدم المستوى التكنولوجي في القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع زادت حاجة القوى العاملة إلى تعلم يحققون به مستوى أعلى من المهارات الفنية والمهنية (الصياد، 2005، 106) ومن الدراسات التي أجريت على سوق العمل في دول أوروبية عدة إن الكثير من القوى العاملة قد فقدوا أعمالهم بسبب التطورات التكنولوجية وعدم قدرتهم على مواكبة هذه التطورات لأن مهاراتهم وخبراتهم كانت أدنى من المستوى المطلوب (Eoropen, 1997, 23).

فهناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم المهني والتجاري وهي صلة تبادلية وعملية تفاعل عميق ومستمر يؤثر فيها التعليم ويتأثر بها.

فالتعليم المهني يعد أطره للإسهام في تنفيذ الإنتاج والتنمية إعدادا مكتملا (رحمة، 2007، 313). فيقوم بإعداد المهنيين لممارسة أعمالهم وفقاً لحاجات القطاعات الاقتصادية وتخصصاتها وعددها ويكسبهم المعارف والمهارات والقدرات والسمات الشخصية الأخرى التي يتطلبها مما يؤدي إلى التشغيل الأمثل والوصول إلى إنتاجية مثلى وتحقيق وفورات أكثر وبالتالي معدل نمو أفضل.

ولقد ظهرت دراسات كثيرة عن التنمية وعلاقتها بالتعليم المهني إلا أن معظم الباحثين ركزوا على أهمية العنصر البشري ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها:

- يجب التركيز على التعليم المهني لأهميته وربط مناهجه الدراسية بحاجات المجتمع التنموية والتوسع في التخصصات لربط التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية (الأغبري، 2000، 188).
- يجب التركيز على أهمية التعليم المهني وضرورة العمل على تغيير نظرة المجتمع السلبية له ويجب تنويع التخصصات المهنية للتناسب وحاجة سوق العمل وخطط التنمية (اجتماع المسؤولين من التعليم في الدول العربية، 1987، 109).
- لقد سادت الحاجة في الاقتصاد الوطني إلى خريجي الثانويات الفنية والمهنية وتزايدت تأكيدات المخططين للتنمية على أهمية هذه الفئة (فليه، 2003، 300).
- ويرى الاقتصادي النرويجي Oddaukrust أن أهمية العامل البشري بمعارفه المهنية والفنية لا تقل أهمية عن رأس المال الطبيعي في النمو الاقتصادي (ناصر ، 2005 ، 229).
- لم تعد وفرة رأس المال والأرض تمثل الميزة النسبية المطلقة بل حل محلها رأس المال المعرفي، أي قدرات القوى العاملة ومعارفهم وإبداعاتهم. (المنظمة العربية، 2005، 175).
- أكد تقرير البنك الدولي عام (2006) أهمية دور التعليم المهني في مواجهة تحديات المستقبل وكيفية الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل

(http://web.worldbank.org).

- إن الثروة الحقيقية لكل دولة هي أناسها والغرض من التنمية هو بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة مديدة وخلاقة (عقيلي ،2005 ،127).
- هناك ارتباط وثيق بين التعليم والتدريب المهني وزيادة الكفاية الإنتاجية. (علي، 2003، 79).
- أثبتت دراسات أجريت في بريطانيا أن مخرجات التعليم المهني الخاص تخدم الوظائف الحكومية بشكل كبير (حجي، 2002، 53).
- أثبتت دراسة مكتب العمل الدولي: إن التعليم المهني مفتاح حل مشكلة سوق العمل في مصر ذلك السوق غير المتوازن وغير المتوافق (حجي، 2002، 78).
- إن استثمار التعليم والثقافة أسهم بنسبة (80.4%) من التطور الحاصل في الدول المتقدمة (سنقر، 2004، 313).

"إن بلداً يعجز عن تنمية كفاءات شعبه ومهاراتهم وعن حسن استغلالها في الاقتصاد الوطني هو بلد عاجز عن تنمية أي شيء" (رومير، 1992، 286).

"إن أي مدخل للتنمية الاقتصادية لا بد أن ينطلق من القوى البشرية المدربة والمؤهلة مهنياً بجعلها قادرة على مواكبة العصر في مواجهة حاجات النمو السريع الاقتصادي" (معروف، 2004، 25).

"لا يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية جيداً دون توافر مستوى مهارات جيد للقوى العاملة" (شولتز، 1987، 140).

"إن الاقتصاد يستثمر مخرجات التعليم من اجل تلبية سوق العمل وتحقيق النمو وإن من أهم شروط النمو الاقتصادي تطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب المهني" (اليونسكو، 2005، 327).

- إن التعليم المهني هو الأداة الفعالة لتحقيق التكامل الضروري بين الموارد البشرية والرأسمالية للوصول إلى تنمية شاملة (الشاعر، 2004 ،18).

يستخلص من الدراسات السابقة أهمية التعليم المهني ودوره في التنمية الاقتصادية وأن إعداد القوى العاملة مهنياً لممارسة أعمالهم والإسهام في الأنشطة الاقتصادية هو الإطار الذي يصبح التعليم المهني بمقتضاه العامل الحاسم للتنمية الاقتصادية للأمم وأن نسبة إسهامه تختلف من بلد إلى آخر لارتباطها بعوامل مختلفة.

2-8- المسارات التعليمية لخريجي التعليم المهني التجاري:

يسمح لبعض خريجي التعليم المهني التجاري الراغبين في متابعة تحصيلهم التعليمي الانتساب إلى التعليم العالي بنوعيه كما يلي:

2-9-1- التعليم العام:

يستطيع خريجو التعليم المهني التجاري الحاصلين علامات مرتفعة في امتحان الشهادة الثانوية المهنية التجارية متابعة تحصيلهم العلمي في المسارات التالية وفقاً للأنظمة والشروط المطبقة في وزارتي التربية والتعليم العالي وهي كما يلي: (وزارة التعليم العالي، 2008):

2-9-1-1- كليات الاقتصاد:

يستطيع الخريجون الأوائل الانتساب إلى كليات الاقتصاد بما يعادل نسبة 3% من الناجحين في كل محافظة ومدة الدراسة في هذه الكليات هي أربع سنوات.

2-9-1-2- المعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة:

(المعاهد المتوسطة التجارية سابقاً) يستطيع الخريجون المتفوقون الانتساب إلى المعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة بما يعادل (3%) أيضاً من الناجحين في كل محافظة بعد استبعاد المقبولين في كليات الاقتصاد.

مع العلم أن هذه المعاهد تتبع لوزارة التعليم العالي ومدة الدراسة فيها سنتان فقط ويتوافر فيها اختصاصات متنوعة.

2-9-1-3- المعاهد التجارية المصرفية:

تستقبل المعاهد المصرفية الخريجين الحاصلين على علامات مرتفعة في كل محافظة بعد استبعاد المقبولين في كليات الاقتصاد والمعاهد التقنية وفق الطاقة الاستيعابية لكل معهد مع العلم أن هذه المعاهد تتبع لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي و ليس فيها تخصصات ومدة الدراسة فيها سنتان فقط.

2-9-2- التعليم الخاص:

يمكن لخريجي التعليم المهني التجاري متابعة تحصيلهم العلمي في مؤسسات علمية أخرى مقابل رسوم يدفعونها وفقاً للأنظمة والشروط المطبقة فيها وهي كما يلي.

2-9-2-1- نظام التعليم المفتوح:

إلى جانب التعليم الحكومي المجاني يسهم نظام التعليم المفتوح المعتمد عام (2001) لتحقيق رغبة الطلبة من ذوي العلامات المتخصصة في التعليم الجامعي مقابل قسط سنوي وفق الاختصاصات التالية:

2-9-2-1-1: المحاسبة: في جامعة دمشق ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

2-9-2-1-2- رياض الأطفال: في جامعة دمشق ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

2-9-2-1-3- الإدارة والمحاسبة في المشروعات الصغيرة: في جامعة حلب ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

2-9-2-1-4- إدارة الأعمال: في جامعة تشرين ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

2-9-2-1-5- تأمين ومصارف في جامعة تشرين ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

2-9-2-1-6- تسويق وتجارة إلكترونية: في جامعة البعث ومدة الدراسة فيها أربع سنوات.

(وزارة التعليم العالي البرامج المفتتحة في نظام التعليم المفتوح، 2008).

2-9-2-2- الجامعة الافتراضية: فضلاً عن التعليم المفتوح افتتحت الجامعة الافتراضية السورية عام (2002) ويتوافر فيها اختصاصان هما الاقتصاد وإدارة الأعمال.

2-9-2-3- الجامعات الخاصة داخل الجمهورية العربية السورية.

من خلال استعراض مسارات خريجي التعليم المهني التجاري نجد ما يلي:

1- حصر متابعة التحصيل العلمي العام بالخريجين الأوائل والمتفوقين فقط وحرمان باقي الخريجين.
2- عدم تنويع المسارات التعليمية للخريجين وحصرها فقط في كلية الاقتصاد- المعهد التقني للمحاسبة- المعهد المصرفي.
3- فقدان الجدوى من التعليم المهني التجاري فضلاً عن ارتفاع الهدر الاقتصادي في العملية التربوية والناتج عن التحاق بعض الخريجين بمسارات التعليم العام علماً بأن تكلفة الطالب المهني السنوية تعادل ثلاثة أضعاف تكلفة الطالب العام (وزارة التربية، 2008،).
4- يدرس الطالب لمدة ثلاث سنوات في الثانوية المهنية التجارية ثم يسمح للمتفوقين منهم بمتابعة تحصيلهم التعليمي في المعهد فيدرس لمدة سنتين أيضاً في المعهد ثم يسمح للأوائل على المعهد بالالتحاق بكلية الاقتصاد بنسبة تعادل (3%) وبالتالي يدرس الطالب لمدة ثماني سنوات على الأقل (دون رسوب في أي سنة). مما ينهك الطالب ويشعره بالملل لتكرار بعض المواد في الثانوية التجارية والمعهد التجاري والجامعة ويؤدي إلى الهدر الاقتصادي في العملية التربوية.
5- حرمان خريجي التعليم المهني التجاري من الالتحاق بالكليات التقنية أسوة بزملائهم في التعليم المهني الصناعي أو الزراعي أو النسوي (ولو أنها متواضعة).

2-9- التوصيف الوظيفي لخريجي التعليم المهني التجاري:

يمكن لخريجي التعليم المهني التجاري أن يمارسوا الوظائف في المجالات التالية:

2-10-1- مجال الأعمال الإدارية والمكتبية: سكرتارية، طباعة، ترميز، توثيق وتدقيق، تصنيف، اتصالات، مراسلات، شؤون أفراد، بريد صادر- وارد.

2-10-2- مجال المحاسبة ومسك الدفاتر: كاتب ومحلل حسابات بأنواعها المختلفة، محاسبة شركات الأشخاص والأموال، محاسبة الجمعيات التعاونية المختلفة (محاسبة بضاعة أمانة، محاسبة الفروع، محاسبة الأقسام)، كاتب حوالات، كاتب يومية، كاتب مشتريات، أمين صندوق، مدقق مقاصة، جابي ضرائب، مراقب دخل، محاسبة رواتب، محاسبة المصاريف الصناعية، كاتب اعتمادات مستندية، مأمور مراقبة الاستثمار، مدقق حسابات، إعداد قوائم

التكاليف، محاسبة العقود والمقاولات، مستخرج أثمان التكلفة، كاتب أوامر قبض، صراف، مرحل حسابات خاصة، مستخرج نتائج نهائية، مشارك في إعداد المركز المالي، مأمور مصرف.

2-10-3- مجال الأعمال الإحصائية: تصميم استمارات، جمع البيانات الإحصائية وترتيبها وتفريغها وعرضها ، إعداد الجداول والقوائم الإحصائية، تطبيق حساب القوانين الإحصائية البسيطة كالنزعة المركزية، والتشتت وتطبيقاتها في النشاطات الاقتصادية التجارية.

2-10-4- مجال إدارة حركة المواد: أمين مستودع، مأمور مواد تموين وحركة، مأمور حركة بضاعة، مراقب مخزون، مأمور مستندات شحن، كاتب تخليص جمركي، تنظيم إنتاج، مراقبة تموين، جرد، مطابقة.

2-10-5- مجال التسويق والمبيعات: مندوب مبيعات ومشتريات، وسيط دعاية وإعلان،

2-10-6- مجال العلاقات العامة: موظف استقبال، موظف استعلامات، مأمور سنترال مركزي، معقب معاملات، مصمم دعاية وإعلان، أمين مكتبة، مدير علاقات عامة، مراسل.

2-10-7- مجال البنوك والمصارف: إجراء الحسابات المتعلقة بالفائدتين البسيطة والمركبة وفترات الاسترداد، حساب الدفعات، وحساب كيفية تسديد القروض، تسوية الديون، حسم الأسناد، تطبيقات المتوالية الهندسية والعددية واستخدامها في الإيداع، مدقق مقاصة، كاتب اعتمادات مستندية، مدقق حسابات، أمانة صندوق.

2-10-8- مجال استثمار الحاسوب: في المجالات المذكورة سابقاً وغيرها.

ويمكن لخريجي التعليم المهني التجاري أن يمارسوا الأعمال والوظائف المناطة بهم في الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية التالية:

1- وزارات الدولة ومديرياتها.

2- المصارف على اختلاف انواعها:

2-1- العامة: المصرف المركزي، التجاري، العقاري، الصناعي، الزراعي، مصرف التسليف الشعبي، صندوق توفير البريد.

2-2- الخاصة والإسلامية: وهذه المصارف متنوعة جداً وعلى حسب الأعمال والنشاطات التي تمارسها من تسليف، تمويل، تأمين، مشاركة، تحويل، تصريف، إيداع.

3- الجمعيات التعاونية بأنواعها: زراعية- إنتاجية- إستهلاكية.

4- الجمعيات الحرفية.

5- القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعية، الزراعية، التجارية، الخدمية).

6- الشركات العامة والشركات التجارية ومكاتب السياحة والسفر

7- المشاريع والمتاجر الفردية بجميع اختصاصاتها المتنوعة.

8- أسواق الأوراق المالية (البورصات) والتي افتتحت في سورية في الشهر الثالث من عام (2009).

2- 11- تاريخ التعليم التجاري وآراء الفلاسفة والاقتصاديين والمربين فيه:

يرجع تاريخ نشوء هذا التعليم إلى الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا وأمريكا فدخول التكنولوجيا أدى إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية انعكست آثارها على النظم التعليمية والمواد الدراسية وقد أصبحت التربية تهتم بتكوين الإنسان وتنمية شخصيته وتوثيق علاقته بالمجتمع وبالتالي اهتم المربون والاقتصاديون بإبراز أهمية التربية الفنية والمهنية خلال القرن السابع عشر فقد دعا إلى ذلك الفيلسوف النمساوي يوحنا عاموس كومينوس (1592-1670) وقد أشار إلى أهمية العملية التربوية وقدرتها وأثرها في تكوين الإنسان وتوجيه الاهتمام رسمياً وشعبياً بالتوجيه المهني وأهدافه (شمس الدين، 1992، 136).

وفي هذا السياق يتولى الفيلسوف الوجدوي الانكليزي جون لوك (1632-1704) في كتابه أقطار حول التربية الذي نشر عام (1690) موضحاً أهمية الجانب التطبيقي للتعليم ويجب على الأطفال أن يتدربوا على العمل تحت إشراف مدرسين يدربونهم وليتفهموا المهن (نقلاً عن مرسي، 1982، 412).

ومن الناحية التطبيقية فقد أسس الألماني فرانك عام (1663) مدارس ذات طابع عملي بمدينة هالة بألمانيا (نقلاً عن القاسم، 2001، 68).

وفي فرنسا دعا رائد حركة التنوير جان جاك رسو (1712، 1778) إلى تفضيل التعليم التطبيقي على التعليم الأكاديمي فيقول في كتابة إميل المنشور عام (1763) وهو مؤلف من خمسة أقسام وموجه إلى إنسان المستقبل "إن قضاء ساعة من الزمن في التطبيقات العملية أنفع من تعلم نهار في الدراسات النظرية" (نقلاً عن بسام، 2005، 93).

إن تاريخ نشوء التعليم المهني والفني وتطوره تأثر تأثيراً كبيراً بما حدث من تغييرات في النواحي السياسية والاقتصادية للمجتمعات الأوروبية وقد كان التعليم في العصور الوسطى وما بعده طبقياً فهناك مدارس للأغنياء تشجعها وترعاها الطبقة الارستقراطية لتربية القادة والزعماء والتي كانت تفضل العمل العقلي على العمل اليدوي والطبقات الفقيرة لها مدارسها الخاصة بها وهي المدارس الفنية أو الوسطى وقد يقدم هذا النوع من المدارس برنامجاً يجمع بين قدر من العلوم الأكاديمية والتدريب المهني ويعد الخريجين للالتحاق بالوظائف الوسطى في عالم الصناعة والتجارة ولكنها لا تؤدي إلى الجامعة (ناصر، 2005، 55).

إذن هذه النهضة الصناعية لفتت وجذبت الأنظار إلى التعليم المهني فازداد الاهتمام به والاعتناء بوسائله ومناهجه.

وكذلك دعا الاقتصادي الكلاسيكي الانكليزي دافيد ريكاردو (1772-1823) إلى الاهتمام بالعمالة المهنية المدربة والماهرة وركز ريكاردو نظريته الهامة والمشهورة القيمة في العمل على المؤهلات والخبرات التي يمتلكها العامل (نقلاً عن غنيمة، 1996، 27) واعتبر ريكاردو أن التعليم عاملاً مؤثراً في الإنتاجية ويكون الإنسان المتدرب أكثر إنتاجية من العامل غير المتدرب (مزعل، 1985، 18).

وكذلك الاقتصادي والفيلسوف والمربي ألفرد مارشال:

ناقش في كتابه مبادئ علم الاقتصاد التدريب الصناعي ونظر إلى الثروة الشخصية نظرة شمولية لكل الطاقات والخبرات التي تزيد في كفاية الإنسان في الصناعة وفي ذلك اعتراف بدور التعليم والتدريب المهني في إثراء وتنمية الإمكانات البشرية مركزاً على ربط التعليم بالعمل وأن أعلى جزء من رأس المال هو ما يستثمر في الإنسان واعتبر الإنفاق على التعليم الفني والمهني جزءاً من الاستثمارات الوطنية (نقلاً عن رداوي، 1981، 119).

ويعد مارشال من أوائل الداعين إلى التعليم الفني والمهني واعتبر التعليم المهني عاملاً مباشراً في زيادة الإنتاجية لأنه يكشف المواهب البشرية وطاقات الأفراد فيرفعها وينميها ليجعلها متجاوبة بسهولة مع المتطلبات الاقتصادية (نقلاً عن حناوي، 1988، 75).

وتؤكد الدراسات الحديثة ما نادى به مارشال وهناك تطبيقات لها في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تتبنى فكرة الإعداد العام للطالب من خلال مراحل التعليم بدلاً من حصره في مجال ضيق جداً ثم تتولى بعد ذلك مؤسسات العمل صقل بعض المهارات الخاصة وفقاً لطبيعة عمل كل مؤسسة (سليمان، 2000، 56).

ويعتبر كارل ماركس (1818-1883) أن إحدى نقاط فشل الرأسمالية هو رفض أصحاب القطاع الخاص الاستثمار في التدريب المهني لرفع الإنتاجية الصناعية وبالتالي يؤمن ماركس بقدرة التعليم والتدريب المهني وأهميتها في صنع مستقبل الأمم (ماركس، الجزء الأول،1990، 150).

أما في أمريكا فيعد القرن السابع عشر البداية الحقيقية للتعليم التجاري بعد انتهاء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة عندما ازداد الطلب على المحاسبين وماسكي الدفاتر بسبب تزايد النشاط الاقتصادي والتجاري وفي عام (1827) افتتحت الثانويات التجارية الحكومية (كالهون، 1992، 29).

وكان فرانك بارسونز أول من ذكر عبارة التوجيه الحرفي أو المهني في تقرير له عام (1909) في الولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً أن التوجيه المهني يجب أن يصبح جزءاً لا

يتجزأ من البرنامج المدرسي في جمع المجتمعات (نقلاً عن القاسم، 2001، 28). وقد استولت طبقة الصناع والتجار مقاليد الأمور الاقتصادية ودفعت عجلة التقدم الصناعي والتجاري أخذت الأمور تتبدل والطبقات الاجتماعية تتحرك وصار للعمل قيمة لم تكن له من قبل وتوسع التعليم التجاري مع ابتكار الآلة الكاتبة وانتشارها ورغم الأزمة الاقتصادية الكبرى عام (1930).

إلا أن الطلب في التعليم التجاري بقي متزايداً وقد هدفت الثانويات التجارية إلى تأهيل الطلاب في مجال إدارة الأعمال التجارية إضافة للإعداد المهني والوظيفي (كالهون، 1992، 30).

ولقد استتلى التقدم الصناعي والتجاري تزايد احترام العمل ومزيداً من الاهتمام بالمهن والتعليم المهني.

وفي البلاد العربية فقد احتل التعليم الثانوي بحكم تاريخه مكانة كبيرة في السلم التعليمي تحكمت فيه عوامل تاريخية (المنظمة العربية، 1979، 324) فقد جرت الأمور مجرى مشابهاً فقد كان المكان الأول في الماضي للحكام والإقطاعيين وكان أصحاب المهن يأتون في مرتبة أدنى من ملاك الأراضي وأهل الحكم.

ففي مصر بدأ التعليم التجاري في الفترة نفسها التي أسست فيها المدارس التجارية والفنية في بريطانيا وأمريكا عندما أنشأ محمد علي مدرسة الإدارة الملكية لتكون أول مدرسة تجارية في مصر تخرج الموظفين الذين يقومون بالأعمال الحكومية والإدارية ثم أنشئت مدرسة المحاسبة عام (1824) وقد استقر التعليم التجاري في مصر عام (1950) وفي المملكة العربية السعودية بدأ التعليم التجاري بأربع مدارس عام (1960) مدة الدراسة فيها (3) سنوات وظل هذا التعليم تابعاً لوزارة المعارف إلى عام (1979) حين أنشئت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (حماد، 2005، 27) وزارة المعارف السعودية.

وفي تونس يعود ظهور التعليم المهني التجاري إلى فترة السبعينيات من القرن العشرين ولم يشهد ذلك التعليم تطوراً يذكر إلا في سنة (1976) في محاولة من قبل الدولة للملاءمة في التكوين وحاجات الاقتصاد (اليونسكو، 2007، 70).

في حين لم يبدأ التعليم التجاري في العراق إلا في عام 1946 وكان فرعاً من التعليم الثانوي العام (حسنية، 1996، 47) وبشكل عام كانت الوظيفة الرئيسة للثانويات التي أنشأتها الدولة العثمانية في عدد من الأقطار العربية هي إعداد طبقة لها صلة بأمور الحكم والسياسة فهدفها تخريج موظفين تقليداً لأروبا (المنظمة العربية، 1981، 179) ويقول الدكتور عبد الدايم في هذه المرحلة وهذا التعليم:

"إن المستعمر شجع العرب في مختلف أقطارهم على أن يعنوا بالتعليم الأكاديمي البحت وأن يتوجهوا وجهة أدبية نظرية بدلاً من الوجهة العلمية التطبيقية... إن المدارس المهنية التي خلفها الاستعمار وراءه كانت مدارس عجفاء ينقصها كل شيء من الأستاذ الاختصاصي إلى الآلة اللازمة ثم إن درجة هذه المدارس ونوعيتها كانت من النوع الذي لا يقدم للبلد إلا متخرجين يجهلون ما هيئوا له ويكرهون هذا الذي هيئوا له.... ومع الأسف فإن هذه المدارس تختار الطلاب الأقل علامات وأسوأهم نوعية وأفقرهم موارد.... وكأنها مدارس من الدرجة الثانية لا يؤمها إلا المفلسون من الطلاب، المفلسون مالياً وعقلياً واجتماعياً.. " (عاقل، 1983، 312). "وأخذت أغلبية الدول العربية في التوسع في التعليم الثانوي العام ودون اهتمام كاف بالتعليم المهني..." (خوري وآخرون، 1992، 73).

فالملاحظ في البلاد العربية وغيرها أن التعليم المهني موصوفاً منذ نشأته بأنه تعليم من الدرجة الثانية يخدم طلاباً من أبناء الفئات الأقل مكانة اجتماعياً واقتصادياً فولد منتهياً مغلقاً لا يقود إلا إلى سوق العمل ويوصد الباب أمام الخريجين إلى مسار تعليمي أعلى يؤدي إلى المواقع القيادية وهو ما كانت تؤدي إليه المدارس الثانوية التقليدية.

3- دراسة تطورية كمية للتعليم المهني التجاري:

يمكن تقسيم تطور التعليم المهني التجاري إلى مرحلتين رئيستين:

3-1- **المرحلة الأولى:** من عام (1828) وإلى عام (1974) تتميز هذه المرحلة بما يلي:

1- ندرة الإحصاءات التربوية القابلة للمقارنة خاصة وأن التعليم المهني التجاري كان يبدأ بعد المرحلة الابتدائية مباشرة.

2- دمج إحصاءات المرحلة الإعدادية والثانوية معاً في بعض الأحيان.

3- هناك تعليم مهني على مستوى المرحلة الإعدادية السابقة وألغي هذا التعليم عام 1969 وبقي الاقتصار على التعليم الفني التجاري على مستوى المرحلة الثانوية فقط (حسنية، 1996، 55).

وقسمت المرحلة الأولى إلى فترتين زمنيتين:

3-1-1- الفترة الأولى من عام (1928) وإلى عام (1962):

تبدأ هذه المرحلة من عام (1928) وهو العام الذي شهد ولادة المدارس التجارية في سورية حين بدأ التعليم التجاري بتأسيس أول مدرسة تجارية في مدينة دمشق مؤلفة من صف واحد.

يقول جميل صليبا (1946): في تقريره أن المدارس التجارية أنشئت في دمشق وحلب في عام (1928) وكانت ذا صفين تجاريين وكان الطلبة يتقدمون في نهاية سنتهم الثانية إلى فحص رسمي وفي سنة (1931) أضيف صف تجاري وفي عام (1935) أضيف صف تجاري رابع وأصبح الطلبة يفحصون من قبل لجنة رسمية وزارية.(صليبا، 1946)

ويشير الحصري في تقريره عن أحوال التعليم في الأربعينيات أن عدد المدارس المهنية ما زال قليلاً خمس مدارس فقط ثلاث مدارس للصناعة واثنتان للتجارة وكان عدد طلبة التجارة (408) طلاب عام (1944-1945) منهم (334) طالباً في مدرسة تجارة دمشق وكان عدد الخريجين (34) طالباً في دمشق وخمسة طلاب في حلب عام (1945) مع أن هذه المدارس تنتقي طلابها ممن يحملون شهادة التعليم الابتدائي وهي توازي المدارس الإكمالية العامة (الحصري ، 1946).

وفي عام (1952) تقرر إحداث نظام التعليم المهني بموجب المرسوم التشريعي رقم (225) الصادر في 1952/5/1 والذي يقسم هذا التعليم إلى ثلاثة أنواع:

أ- تعليم تجاري.

ب-تعليم صناعي.

ت-تعليم حرفي.

مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات وهي مجانية ويختص الطالب خلالها بدراسة الأعمال التجارية وتنتهي الدراسة التجارية بامتحان عام ويمنح الناجحون فيه شهادة رسمية هي الثانوية التجارية يوقعها وزير المعارف ولا يجوز لدوائر الدولة تعيين حاملي هذه الشهادة إلا في الوظائف الملائمة لاختصاصهم (الحصري، المرسوم التشريعي، رقم 225، تاريخ 1952/5/1) (حوليه الثقافة العربية للسنة الثالثة).

ويمكن القول إن التعليم المهني التجاري بدأ مساراً جديداً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (225) تمثل بازدياد في عدد الطلبة.

وأخيراً يذكر أحمد الفتيح أمين عام وزارة التربية التعليم في عام (1961) في تقرير له عن أوضاع وزارة التربية والتعليم ومشكلاتها ومقترحات لإصلاحها فيما يتعلق بالتعليم الفني والمهني "كان التعليم مرتبطاً بالتعليم الثانوي ثم استقل عنه بقانون صدر عام (1955) حينما أدركت الحكومة أهميته ومع هذا فإنه لا يزال في أوائل تقدمه فهو متنازع بين رغبة الناس في التعليم الأكاديمي واحتقارهم للصنعة لأسباب تاريخية ويذكر التقرير أن عدد المدارس المهنية لم يتجاوز الخمس عشرة مدرسة منها ثلاث مدارس تجارية

وخمس زراعية وسبع صناعية وبلغ عدد طلبة المدارس التجارية خمسمئة وأربعين طالباً والصناعية ألفاً ومئتين وواحداً وستين طالباً وتحدث التقرير عن مشكلات التعليم المهني منها ضعف الجهاز المهني ونقص الأبنية والآلات ويؤكد أهمية وضع سياسة لزيادة عدد الطلبة ليشاركوا في ثورة البلاد الإنتاجية.

وبلغ عدد المدارس المهنية عام (1948) ثماني مدارس مهنية شاملة للتعليم الصناعي والزراعي والتجاري والنسوي(المجموعة الإحصائية، 1971).

بينما بلغ عدد المدارس العامة (الإعدادية والثانوية) ثلاثة وتسعين مدرسة وارتفع في عام (1956) إلى تسع عشرة مدرسة مهنية بينما ازدادت المدارس العامة إلى مئتين وسبع وستين مدرسة.

وفي عام (1957) بدأت سورية بتطبيق اتفاقية الوحدة الثقافية المعقودة بينها وبين بعض البلاد العربية (وزارة التربية، 1971، 70) وفي عام (1961) بلغ عدد طلبة التعليم المهني التجاري ألفاً ومئة وثمانية وثمانين طالباً وطالبة وبلغ عدد الطلبة في التعليم العام ثمانية عشر ألفاً وثلاثمئة وخمسين طالباً وطالبة (المجموعة الإحصائية، 1979).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أمرين: أولهما توقف العمل بنظام المدارس الإعدادية المهنية منذ الستينيات واقتصار التعليم الفني على المرحلة الثانوية فقط.

وثانيهما: لا تتوافر إحصاءات دقيقة عن تطور المدارس التجارية خلال هذه الفترة.

3-1-2- الفترة الثانية: من عام (1963) وإلى عام (1974):

تبدأ هذه الفترة الزمنية من عام (1963) الذي تفجرت فيه ثورة الثامن من آذار المجيدة وهو عام حاسم ومنعطف تاريخي في سورية وهو عام الأساس للمقارنات الإحصائية الوزارية السنوية وتنتهي هذه الفترة في عام (1974) وهو عام انعقاد المؤتمر التربوي الأول للتعليم قبل الجامعي تحت شعار (التربية من أجل التنمية) (المؤتمر التربوي الأول، 1974).

عقد هذا المؤتمر في أعقاب حرب تشرين التحريرية برعاية كريمة من القائد الخالد حافظ الأسد فجاء ثمرة يانعة من ثمار التصحيح المبارك وغرسة تربوية من نظرة ثاقبة مستقبلية تجنيها الأجيال بعد الأجيال فطاب الغرس والثمر.

ومن أهم توصيات المؤتمر إلى لجنة التعليم الفني التجاري:

1- استصدار تشريع ينظم شؤون التعليم الفني التجاري.

2- إنشاء مجالات استشارية على مستوى المحافظات.

3- الربط الدقيق بين التعليم الفني والتجاري وحاجات التنمية.

4- تجهيز المدارس الفنية التجارية بأحدث وسائل التدريب.

5- إيجاد الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الإقبال على التعليم الفني التجاري (وزارة التربية، 1975، 80)

6- تطوير مناهج التعليم الفني التجاري بما يتواكب مع التقدم التكنولوجي في النشاطات الاقتصادية المختلفة (لجنة التعليم الفني، 1986، 5)

وفي السنوات التالية للمؤتمر تم تأليف المناهج اللازمة التي تركز على الثقافة المهنية والعملية التجارية مع تخفيض مواد الثقافة العامة (النظام الداخلي للمدارس الفنية، 1977، ملحق 4).

مع العلم أن مناهج التعليم الفني التجاري لم تتغير من أيام الوحدة بين مصر وسورية ولم يطرأ عليها أي تعديل إلا بنسبة (15%) في مادتي إدارة الأعمال والاقتصاد (زكريا، 1997، 102).

ولعل من أبرز توصيات هذا المؤتمر في مجال التعليم المهني التجاري:

1- إحداث مدارس مهنية تجارية ضمن مرحلة التعليم الثانوي مدة الدراسة فيها سنتان بعد أن ينهي الطالب المرحلة الإعدادية بنجاح ويركز فيها على التدريب الميداني (المؤتمر الأول، 1974).

2- إحداث معاهد فنية متوسطة تجارية (مصرفية) مدة الدراسة فيها سنتان بعد الشهادة الثانوية التجارية وقد بدأ العمل بأول معهد متوسط مصرفي تجاري تابع لوزارة التربية في العام 1977 (وزارة التربية، 1984، 13).

علماً بأنه لا ينتسب إلى هذا المعهد إلا طلبة التعليم الثانوي التجاري حصراً.

ويمكن القول باختصار: إن المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم هو نقطة تحول جذرية في تاريخ التعليم التجاري فقد تضمن تغييرات في سياساته وأهدافه وطرائقه ومناهجه وسلم تأهيله المهني لتلبية حاجات المجتمع وربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-1-2-1- تطور عدد الثانويات في الفترة الثانية من عام (1963- 1974):

بلغ عدد الثانويات المهنية (22) ثانوية مهنية في عام (1963) منها (7) صناعية و(10) تجارية و(5) نسوية مقابل (177) ثانوية عامة (المجموعة الإحصائية، 1971) وتزايد عدد الثانويات المهنية في عام (1974) إلى (36) ثانوية مهنية بنسبة زيادة

(60%) عن عام (1963) منها (16) صناعية و(16) تجارية و(4) نسوية (وزارة التربية، إحصاءات التعليم، 1974).

بينما تزايدت الثانويات العامة إلى (412) ثانوية أي بنسبة زيادة (133%) عن عام (1963) وأكثر من ضعف تزايد الثانويات المهنية.

يلاحظ خلال هذه الفترة تزايد عدد الثانويات العامة بوتائر أعلى من تزايد عدد الثانويات المهنية.

3-1-2-2- تطور عدد الطلبة:

بلغ عدد طلبة التعليم المهني والعام أربعة وثلاثين ألفاً وسبعمئة وثمانية وثمانين طالباً وطالبة في عام (1963) منهم خمسمئة آلاف ومئتين واثنين وستين طالباً وطالبة في التعليم المهني موزعين إلى ثلاثة آلاف وأحد عشر طالباً في المهني الصناعي وألف طالباً وطالبة في المهني التجاري وخمسمئة وإحدى وخمسين طالبة في المهني النسوي والعدد الباقي والبالغ تسعة وعشرين ألفاً وخمسمئة وستة وعشرين طالباً وطالبة للتعليم العام وشكلت نسبة طلبة التعليم المهني إلى إجمالي عدد طلبة التعليم العام والمهني (15%) مقابل (85%) لطلبة التعليم العام.

بينما بلغ عدد طلبة التعليم المهني والعام الإجمالي (137881) طالباً وطالبة في عام (1974) منهم (17872) طالباً وطالبة في التعليم المهني موزعين إلى (11329) طالباً في التعليم المهني الصناعي و(5534) طالباً وطالبة في التعليم المهني التجاري و(1009) طالبة في التعليم المهني النسوي والباقي (120009) طالباً وطالبة في التعليم العام.

أي إن نسبة زيادة عدد الطلبة في التعليم المهني مقارنة بعام (1964) بلغت (240%) وفي التعلم العام (306%) وفي التعليم التجاري (226%) وفي التعليم الصناعي (276%) وفي التعليم النسوي (83%) وشكلت نسبة طلبة التعليم المهني إلى إجمالي عدد طلبة التعليم العام والمهني في عام (1974) ما نسبته (13%) مقابل (87%) لطلبة التعليم العام أي انخفضت نسبة طلبة التعليم المهني بمقدار (2%) عن عام (1963) لصالح طلبة التعليم العام.

فالملاحظ في هذه الفترة زيادة طلبة التعليم العام بمعدلات أعلى من زيادة عدد طلبة التعليم المهني.

المرحلة الثانية: من عام (1975- 1976):

تبدأ هذه المرحلة في عام (1975-1976) وتنتهي بعام (2007-2008) وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

1- بروز أهمية التعليم الفني والمهني عالمياً وقطرياً في بداية هذه المرحلة (مكتب العمل الدولي، 2000، 5) كما نصت على ذلك وأكدته الخطط الخمسية الرابعة وما تلاها (عبده، 1993، 325).

2- توافر سلسلة من الإحصاءات التربوية القابلة للمقارنة وتطبيق القوانين والمعادلات الإحصائية والرياضية واستخراج المؤشرات.

3- شمول هذه المرحلة على دراسة الأوضاع الحالية.

4- شهدت هذه المرحلة تجربة التعليم المهني التجاري الذي مدته سنتان بعد المرحلة الإعدادية والبدء بتطبيق هذا التعليم في عام (1988-1989) ومنذ هذا العام بدأت تظهر بيانات كل من التعليم الفني والتعليم المهني بشكل مستقل في المجموعات الإحصائية وتم العدول عن هذا التعليم بسبب عزوف الطلبة عن الالتحاق به وذلك لعدم الرغبة فيه لجميع المهن والاختصاصات أيضاً لعدم السماح لخريجيه بمتابعة الدراسة نهائياً (وزارة التربية، 2002، 8) فقد ألغي التعليم المهني التجاري في عام (1994) تبعه العليم المهني النسوي في عام (1996) ثم ألغي التعليم المهني الصناعي في عام (2000) (القيادة القطرية، 2000).

5- شهدت هذه المرحلة افتتاح المعاهد المتوسطة التجارية المصرفية (في عام 1977) مما شجع الإقبال على التعليم المهني التجاري.

6- تعدد سياسات القيد والقبول في التعليم المهني التجاري في هذه المرحلة كما يلي:

6-1- انسجاماً مع بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في 1987/12/28 للعمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم الفني والمهني بما يحقق النسب التالية:

توجيه (30%) من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم العام.

توجيه (70%) من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم الفني والمهني.

ووضعت وزارة التربية خططاً لتوسيع التعليم الفني والمهني محققة نسب استيعاب تدريجية وتحقق الهدف وبلغت نسبة القبول في التعليم الفني والمهني (70%) في الأعوام الثلاثة على التوالي (1995- 1996- 1997).

الجدول رقم (1) تطور نسب استيعاب طلبة التعليم الفني والمهني من عام (1988-1989) وإلى عام (1997-1998).

العام	نسبة الاستيعاب
1989-1988	%33,3
1990 -1989	%44
1991 -1990	%45
1992 -1991	%50
1993 -1992	%55
1994 -1993	%60
1995 -1994	%60
1996 -1995	%70
1997 -1996	%70
1998 -1997	%70

المصدر (وزارة التربية ، 1995 ،99).

6-2- تعديل النسب السابقة لتصبح: (50%) من خريجي مرحلة التعليم الأساسي إلى التعليم العام و(50%) إلى التعليم المهني بموجب قرار القيادة القطرية رقم 15 تاريخ 2000/7/3 (القيادة القطرية، 2000).

6-3- إعادة النظر في نسب القبول في التعليم الثانوي العام لتصبح (60%) من خريجي التعليم الأساسي و(40%) للتعليم الثانوي المهني بموجب قرار القيادة القطرية رقم (215) بتاريخ 2004/8/16 (القيادة القطرية، 2004).

7- توحيد تسمية واحدة للتعليم الفني والمهني الثانوي ليصبح التعليم المهني في كل الأنظمة والقرارات بدءاً من عام (2000) (القيادة القطرية، 2000).

8- تطوير مناهج التعليم المهني التجاري وربطه بحاجات التنمية الشاملة وسوق العمل (بدءاً من عام 1975).

9- إصدار النظام الداخلي الموحد للمدارس الثانوية المهنية في سورية عام (2001-2002) (النظامي الداخلي، 2001).

10- توحيد جهة الإشراف على التعليم المهني والتقني بحيث تكون وزارة التربية مشرفة على التعليم الثانوي ووزارة التعليم العالي مشرفة على المعاهد المتوسطة عبر المجلس الأعلى للمعاهد.

وقد تضمنت الدراسة الكمية للتعليم المهني التجاري في المرحلة الثانية ما يلي:

3-2-1 تطور عدد الطلبة

3-2-2- تطور عدد الخريجين.

3-2-3- تطور عدد الثانويات.

3-2-4- تطور عدد الشعب ومؤشر الكثافة الصفية.

3-2-5- تطور عدد الهيئة التعليمية ومؤشر طلاب / مدارس.

وقسمت المرحلة الثانية والممتدة من العام (1975-1976) إلى العام (2007-2008) إلى ثلاث فترات زمنية لرصد التطورات في كل فترة وانعكاساتها.

أ- الفترة الأولى: تبدأ الفترة الأولى من العام (1975-1976) وتنتهي في العام (1985-1986).

ب-الفترة الثانية: تبدأ الفترة الثانية من العام (1985-1986) وتنتهي في العام (1995-1996).

ت-الفترة الثالثة: تبدأ الفترة الثالثة من العام (1995-1996) وتنتهي في العام (2007-2008).

3-2-1- تطور عدد طلبة التعليم المهني التجاري:

لدراسة تطور عدد الطلبة في المرحلة الثانية أعدّ الجدول التالي:

الجدول رقم (2) عدد طلبة التعليم الثانوي العام والمهني للأعوام (1975-1985-1995-2007)

العام	التعليم المهني												التعليم الثانوي العام			إجمالي التعليم المهني والعام		
	التجاري			الصناعي			النسوي			إجمالي التعليم المهني			ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع						
1975	3274	2517	5791	13172	0	13172	0	1092	1092	16446	3609	20055	90600	38991	129591	107046	42600	149646
1985	4740	6073	10813	34635	2306	36941	0	4541	4541	39375	12920	52295	127071	93402	220473	166446	106322	272768
1995	9333	10304	19637	34180	764	34944	0	33689	33689	43513	44757	88270	84468	71631	156099	127981	116388	244369
2008	13030	13278	26308	47121	2928	50049	318	23583	23901	60469	39789	100258	173627	193945	367572	234096	233734	467830

المصدر: وزارة التربية، إحصاءات التعليم والامتحانات للأعوام المذكورة أعلاه

3-2-1-1- الفترة الأولى: (1975 - 1985)

يتبين من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

بلغ مجموع عدد طلبة التعليم المهني التجاري(5791) طالباً في عام (1975) وطالبة منهم طلاب نسبتهم (57%) وطالبات نسبتهن (43%).

وشكل طلبة التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني النسب التالية على الترتيب: (29%- 66%- 5%).

وشكل عدد طلبة المهني الإجمالي ما نسبته (13%) إلى مجمل طلبة التعليم المهني والعام مقابل (87%) لطلبة التعليم العام.

كما يظهر الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

بلغ عدد طلبة التعليم المهني التجاري (10813) طالباً في عام (1985) وطالبة من بينهم (44%) طالباً و(56%) طالبة أي انخفضت نسبة الطلاب عن عام (1975) بمقدار (13%) لصالح طالبات المهني التجاري وازداد عدد طلاب المهني التجاري بنسبة (45%) والطالبات (141%) أي ازداد عدد الطالبات أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاب مقارنة بالعام (1975).

وازداد عدد طلبة المهني التجاري والصناعي النسوي بين عامي (1975 و1985) بالنسب التالية على الترتيب (87%- 180%- 316%).

وفي عام (1985) بلغت نسبة طلبة التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني على التوالي (20%- 71%- 9%) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1975) نجد: تناقص نسبة عدد طلبة المهني التجاري بمقدار (9%) لصالح طلبة الصناعي (5%) والنسوي (4%) ويظهر من الجدول السابق رقم (2) أيضاً أن إجمالي عدد طلبة التعليم المهني ازداد بنسبة (161%) بينما كانت الزيادة في طلبة التعليم العام (70%) وبلغت نسبة عدد طلبة المهني الإجمالي إلى مجمل طلبة المهني والعام (19%) مقابل (81%) لطلبة التعليم العام وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها في عام (1975) نجد تناقصاً في نسبة طلبة التعليم العام بمقدار (6%) لصالح طلبة التعليم المهني.

3-2-1-2- الفترة الثانية: (1985 - 1995)

يتبين من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

بلغ عدد طلبة التعليم المهني التجاري(19637) طالباً وطالبة في عام (1995) من بينهم (48%) طالباً و(52%) طالبة أي انخفضت نسبة الطالبات عن عام (1985) بمقدار (4%) لصالح الطلاب وازداد عدد طلاب التعليم المهني التجاري في عام (1995) بنسبة (97%) والطالبات (70%) وازداد عدد طلبة التعليم المهني التجاري والنسوي بالنسب التالية على الترتيب: (82%- 642%) وتناقص التعليم المهني الصناعي بنسبة (5%) وبلغت نسبة طلبة التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني على الترتيب: (22%- 40%- 38%) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1985) نجد تناقصاً في نسبة عدد طلبة المهني الصناعي بمقدار (31%) لصالح التعليم المهني النسوي (29%) وبشكل طفيف (2%) للمهني التجاري ويتبين من الجدول السابق أيضاً أن إجمالي عدد طلبة التعليم المهني ازداد بين عامي (1995 و1985) بنسبة (69%) بينما تناقص طلبة التعليم العام بنسبة (29%).

وشكلت نسبة عدد طلبة التعليم المهني الإجمالي إلى مجمل طلبة التعليم العام والمهني ما نسبته (36%) مقابل (64%) لطلبة التعليم العام وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1985) نجد تناقصاً نسبة عدد طلبة التعليم العام مرة أخرى ولكن بمقدار (17%) لصالح طلبة التعليم المهني.

3-2-1-3 الفترة الثالثة: (1995- 2007)

يتبين من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

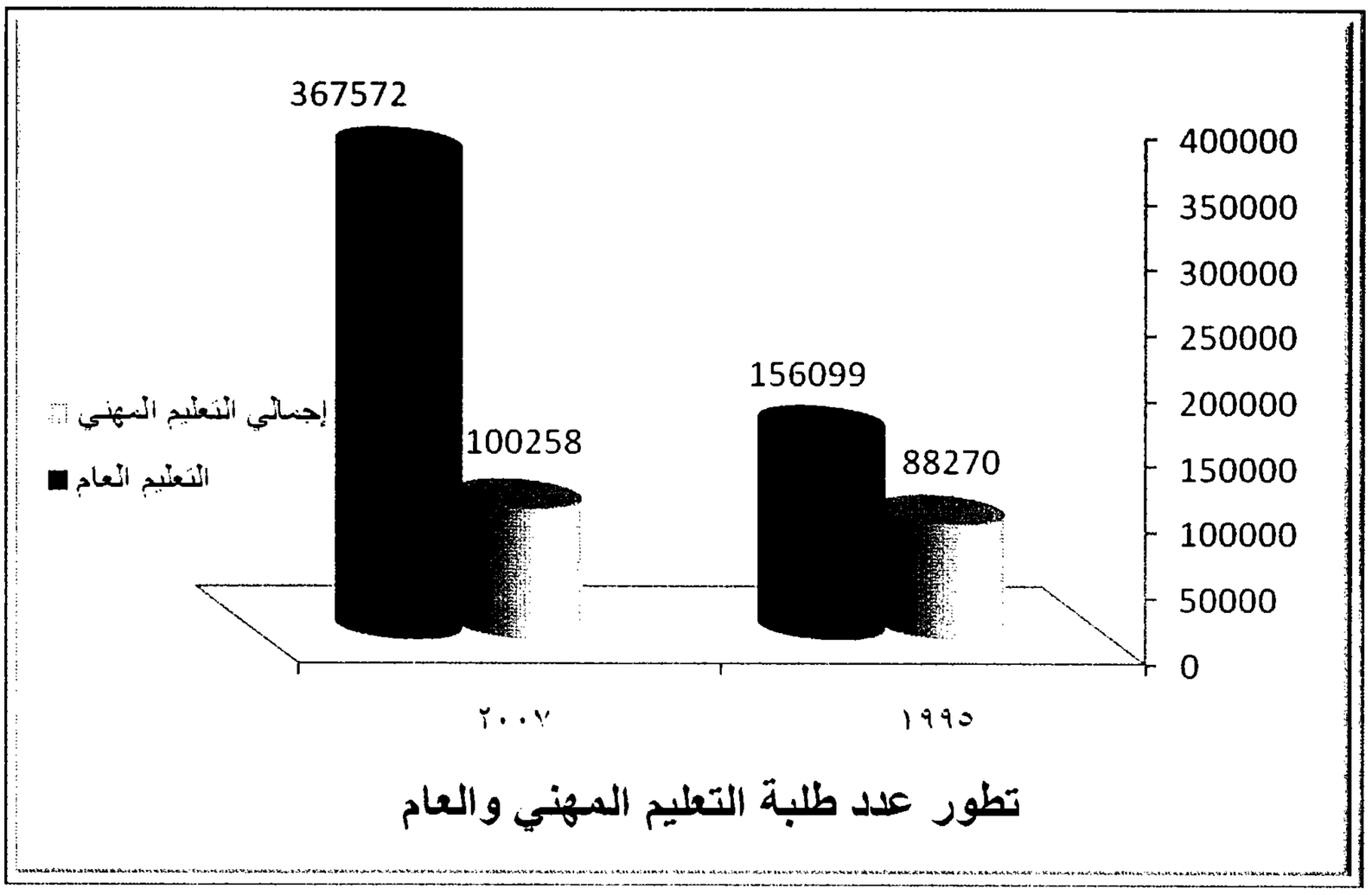
بلغ عدد طلبة التعليم المهني التجاري(26308) طالباً وطالبة في عام (2007) نصفهم ذكور ونصفهم الآخر إناث أي طرأ تغيير طفيف بين الذكور والإناث بمقدار (2%) لصالح الذكور مقارنة بعام (1995).

وازداد عدد طلاب التعليم المهني التجاري بين عامي (1995 و 2007) بنسبة (40%) والطالبات (30%) وازداد عدد طلبة التعليم المهني التجاري والصناعي بالنسب التالية على الترتيب: (34%- 43%) بينما تناقص التعليم المهني النسوي بنسبة (30%) وبلغت نسبة طلبة التعليم المهني التجاري الصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني على التوالي: (26%- 50%- 24%). في عام (2007) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1995)

نجد تناقص نسبة عدد طلبة المهني النسوي بمقدار (14%) لصالح التعليم المهني الصناعي مقدار (10%) و(4%) لصالح التعليم المهني التجاري.

ويتبين من الجدول السابق رقم (2) أيضاً أن إجمالي عدد طلبة التعليم المهني ازداد بين عامي (1995 و2007) بنسبة (14%) بينما تزايد عدد طلبة التعليم العام بنسبة (135%).

وشكلت نسبة عدد طلبة التعليم المهني الإجمالي إلى مجمل طلبة التعليم العام والمهني ما نسبته (21%) مقابل (79%) لطلبة التعليم العام في عام (2007) وبمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها عام (1995) نجد تناقصاً في نسبة عدد طلبة التعليم المهني بمقدار (15%) لصالح طلبة التعليم العام والشكل البياني التالي رقم (3) يوضح ذلك.



تطور عدد طلبة التعليم المهني والعام

الشكل رقم (3) تطور عدد طلبة إجمالي التعليم المهني والتعليم العام في الفترة الثالثة

يتبين من الشكل البياني السابق رقم (3) تضاعف عدد طلبة التعليم العام في الفترة الثالثة، في حين تزايد طلبة التعليم المهني بنسبة طفيفة.

يتبين مما سبق:

1- إن هناك تطوراً في زيادة عدد الطلبة بشكل مطلق مما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع السوري.
2- تقبل الطالبات للمهن الصناعية وزيادة عددهن في التعليم المهني بنسب مرتفعة وخاصة المهني النسوي وهو مؤشر هام يدل على تحول نوعي في اتجاهات الفتيات وقبولهن الالتحاق بالتعليم المهني والعمل الحرفي.

3- إن عدد طلبة التعليم المهني التجاري في الفترتين الأولى والثانية تطور بمعدلات تفوق معدلات تطور عدد طلبة التعليم الثانوي العام ولعل هذا التطور يعود إلى رغبة الدولة في التوسع في هذا النوع من التعليم لأهميته في رفد القطاعات الاقتصادية بالأطر الماهرة على الرغم من ارتفاع التكلفة المتوسطة للطالب المهني التي تقدر بأكثر من ثلاثة أضعاف تكلفة الطالب في التعليم العام

أما في الفترة الثالثة فقد كانت معدلات تطور التعليم العام تفوق معدلات تطور التعليم المهني التجاري ولعل السبب يعود إلى إحجام الطلبة بتأييد من الأهالي في بعض الأحيان عن الالتحاق بالتعليم المهني التجاري الذي يفضي إلى سوق العمل وتفضيل التعليم العام الثانوي الذي يفضي إلى التعليم الجامعي بأنواعه المتعددة الحكومي والمفتوح و..

4- تطور عدد طلبة التعليم المهني الصناعي بمعدلات تفوق معدلات تطور عدد طلبة التعليم المهني التجاري ولعل السبب يعود إلى أن التعليم المهني الصناعي نال الاهتمام من الدولة بشكل أكبر من الاهتمام بالأنواع الأخرى من التعليم ومنها التعليم المهني التجاري كإعطاء أفضلية في التعيين وإعطاء منح مالية ثم تعيين خريجي الثانويات الصناعية بقدم وظيفي يعادل ست سنوات وكذلك تطبيق نظام التلمذة الصناعية في عام (2000) (المرصد الوطني، 2005،60).

3-2-2: تطور عدد خريجي التعليم المهني التجاري:

لدراسة تطور عدد الخريجين في المرحلة الثانية تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تطور عدد الخريجين في الثانوي المهني للأعوام (1975-1985-1995-2007) وفق الجنس

العام	التجاري			الصناعي			النسوي			إجمالي التعليم المهني		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1975	699	516	1215	3042	0	3042	0	262	262	3741	778	4519
1985	792	1247	2039	4688	349	5037	0	886	886	5480	2482	7962
1995	1570	1743	3313	5009	153	5162	0	4076	4076	6579	5972	12551
2007	3091	2792	5883	10668	611	11279	57	5707	5764	13816	9110	22926

المصدر: وزارة التربية، إحصاءات التعليم والامتحانات للأعوام (1975-1985-1995-2007)

3-2-2-1- الفترة الأولى: (1975-1985):

يتبين من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

بلغ خريجو التعليم المهني التجاري في عام (1975) (1215) خريجاً وخريجة، منهم يكون نسبتهم (58%) وخريجات نسبتهن (42%) إلى إجمالي خريجي التعليم المهني التجاري، وشكل خريجو التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني النسب التالية على الترتيب (27% - 67% - 6%)

وشكل خريجو التعليم المهني الإجمالي ما نسبته (11%) على إجمالي عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني والعام مقابل (89%) لخريجي التعليم العام.

ويظهر في الجدول السابق رقم (3) أيضاً أن إجمالي عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني ازداد في الفترة الأولى بنسبة (76%) بينما كانت الزيادة (65%) في التعليم العام.

وشكل خريجو التعليم المهني الإجمالي وخريجاته إلى مجمل خريجي التعليم المهني والعام وخريجاته (12%) مقابل (88%) لخريجي التعليم العام وخريجاته.

أما في عام (1985) فقد أظهر الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

بلغ عدد خريجي التعليم المهني التجاري (2039) خريجاً وخريجة موزعين بنسبة (39%) خريجاً و(61%) خريجة أي انخفضت نسبة الخريجين في الفترة الأولى بمقدار (19%) لصالح الخريجات وازداد عدد خريجي التعليم المهني التجاري في الفترة الأولى بنسبة (13%) والخريجات بنسبة (142%) أي ازداد عدد الخريجات أكثر من عشرة أضعاف الخريجين في هذه الفترة، وازداد عدد خريجي وخريجات التعليم المهني التجاري الصناعي والنسوي في الفترة الأولى بالنسب التالية على الترتيب (68% - 66% - 238%) وبلغت نسبة خريجي وخريجات التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني على التوالي (26% - 63% - 11%) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام (1975) نجد تناقصاً في نسبة خريجي المهني التجاري والصناعي وخريجاته بمقدار (1%) و(4%) على التوالي لصالح التعليم المهني النسوي.

3-2-2-2-: الفترة الثانية:

يتبين من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

بلغ عدد الخريجين والخريجات في عام (1995) في التعليم المهني التجاري (3313) موزعين بنسبة (47%) خريجاً و (53)% خريجة وبالتالي تكون نسبة الخريجين قد انخفضت عن عام 1985 بمقدار 8% لصالح الخريجين.

وازداد عدد خريجي التعليم التجاري عن عام 1987 بمقدار 98% والخريجات بمقدار 40% وازداد عدد الخريجين والخريجات في التعليم التجاري والصناعي والنسوي عن عام 1985 63% ، 2,5%، 360%.

وشكلت نسبة عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي التعليم المهني على التوالي 26%- 41%- 33% وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها

في عام 1985 نجد تناقصاً في نسبة عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني الصناعي بمقدار 22% لصالح التعليم المهني النسوي.

ويتبين من الجدول السابق رقم (3) أيضاً أن إجمالي عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني والعام قد ازداد عن عام 1985 على التوالي بمقدار 58% – 4%.

وشكلت نسبة عدد خريجي التعليم المهني وخريجاته الإجمالي إلى مجمل التعليم العام والمهني ما نسبته 17% للمهني مقابل 83% للتعليم العام وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1985 نجد تناقصاً نسبة عدد خريجي وخريجات التعليم العام بمقدار 5% لصالح التعليم المهني

3-2-2-3- الفترة الثالثة:

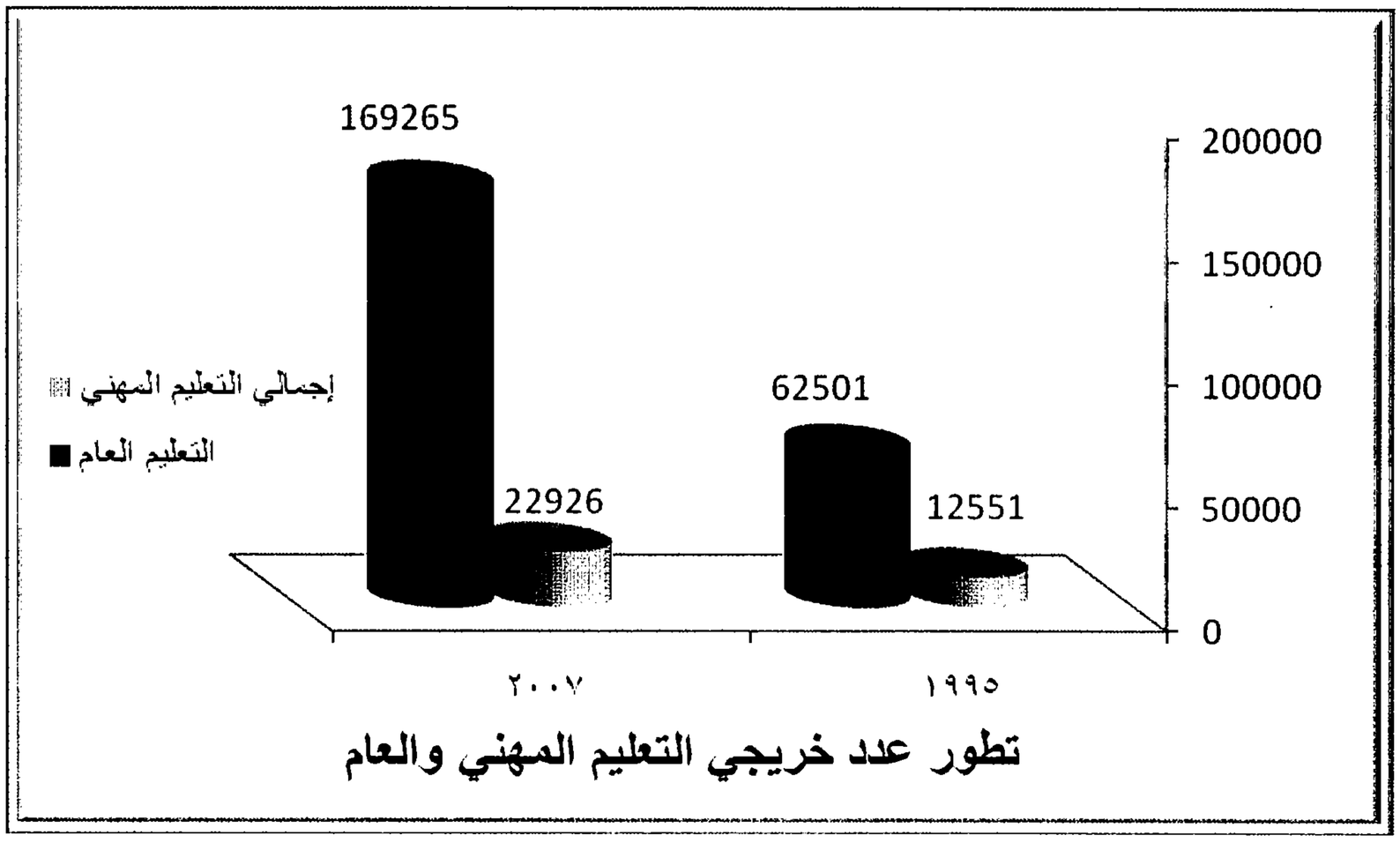
يتبين من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

بلغ عدد طلبة التعليم المهني التجاري 5883 خريجاً وخريجة وبنسبة 53% خريجاً و 47% خريجة وبالتالي طرأ انخفاض في عدد الخريجات بمقدار 6% لصالح الخريجين مقارنة بعام 1995.

كما ازداد عدد خريجي التعليم المهني التجاري بمقدار 97% عن عام 1995 وعدد الخريجات بمقدار 60% وازداد عدد خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته والصافي السنوي بالنسب التالية على الترتيب 78% – 119% – 41%

وشكلت نسبة عدد الخريجين والخريجات إلى إجمالي التعليم المهني على التوالي 26% – 49% – 25% وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1995 نجد تناقصاً في نسبة خريجي التعليم المهني السنوي وخريجاته بمقدار 8% لصالح التعليم المهني الصناعي بينما لم يطرأ تغيير على التعليم المهني التجاري.

ويتبين من الجدول السابق رقم (3) أيضاً أن إجمالي عدد الخريجين والخريجات في التعليم المهني والعام ازداد على التوالي بمقدار 83% – 171% عام 1995 وشكلت نسبة عدد خريجي التعليم المهني الإجمالي إلى مجمل خريجي التعليم العام والمهني وخريجاتهما ما نسبة 12% – مقابل 88% لخريجي التعليم العام وخريجاته وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1995 نجد تناقصاً في نسبة عدد خريجي التعليم المهني وخريجاته بمقدار 5% لصالح خريجي التعليم العام وخريجاته. و يبين الشكل البياني التالي رقم (4) ذلك .



تطور عدد خريجي التعليم المهني والعام

الشكل رقم (4) تطور عدد خريجي إجمالي التعليم المهني والعام في الفترة الثالثة

يتبين من الشكل السابق رقم (4) أن تزايد عدد الخريجين كان لصالح التعليم العام، فقد تضاعف عدد خريجي التعليم العام أكثر من مرتين ونصف.

3-2-3- تطور عدد الثانويات:

يعد تطور عدد الثانويات من المؤشرات الكمية الهامة التي تدل على تطور العملية التعليمية ونموها كما أنها تشكل بنية تحتية للعملية التعليمية وكلما ازداد عدد الثانويات ازدادت إمكانية استيعاب عدد أكبر من الطلبة والجدول التالي يبين عدد الثانويات العامة والمهنية في الفترات الثلاث المدروسة .

الجدول رقم (4) عدد الثانويات العامة والمهنية من عام 1975 – 2008

العام	الثانويات المهنية				الثانويات العامة	إجمالي العامة والمهنية
	تجاري	صناعي	نسوي	إجمالي المهنية		
1975	16	18	4	38	436	474
1985	32	76	14	122	894	1016
1995	79	276	577	932	964	1896
2008	140	155	311	606	1688	2294

المصدر وزارة التربية – إحصاءات التعليم للأعوام (1975 – 1985 – 1995 – 2008)

3-2-3-1-الفترة الأولى:

يتبين من الجدول السابق رقم (4) أن نسبة عدد الثانويات المهنية التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي الثانويات المهنية بلغت عام 1975 على الترتيب 42% - 47% - 11% وشكلت ثانويات التعليم المهني نسبة 8% إلى إجمالي الثانويات العامة والمهنية في هذه الفترة مقابل 92% لثانويات التعليم العام.

كما يتبين من الجدول السابق رقم (4) أن عدد الثانويات قد تضاعف بنسب متفاوتة بين عامي 1985 و 1975 فازدادت نسبة عدد الثانويات التجارية والصناعية والنسوية على التوالي بمقدار 100% - 322% - 250% كما تزايد العدد الإجمالي للثانويات المهنية عام 1975 بنسبة 221% ومقابلها تزايد الثانويات العامة بنسبة 105% وتبين من الجدول السابق رقم (4) أيضاً أن نسبة عدد الثانويات المهنية التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي عدد الثانويات المهنية بلغت على الترتيب 26% - 62% - 12% وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1975 نجد:

تناقصاً في عدد الثانويات التجارية بمقدار 16% لصالح الثانويات الصناعية 15% والنسوية 1%.

وشكلت الثانويات المهنية ما نسبته 12% إلى إجمالي الثانويات العامة والمهنية مقابل 88% للثانويات العامة أي تناقص عدد الثانويات العامة بمقدار 4% عن عام 1975 لصالح الثانويات المهنية قالملاحظ في هذه الفترة أن منحني تزايد عدد الثانويات قد مال باتجاه التعليم المهني أكثر منه باتجاه التعليم العام وأن هذا التزايد كان لصالح التعليم المهني الصناعي وبشكل طفيف جداً للتعليم النسوي كما في الشكل التالي.

3-2-3-2- الفترة الثانية:

يتبين من الجدول السابق رقم (4) أن عدد الثانويات التجارية تزايد بين عامي 1995 و1985 بنسبة 147% بينما كانت نسبة الزيادة في عدد الثانويات الصناعية 263% و 421% في الثانويات النسوية ويعود سبب ارتفاع الثانويات المهنية الصناعية والنسوية إلى دمج التعليم المهني السابق نظام السنتين مع التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في عام 1995

وبلغت نسبة عدد الثانويات المهنية التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي عدد الثانويات المهنية على الترتيب 8% - 30% - 62% وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1985 نجد:

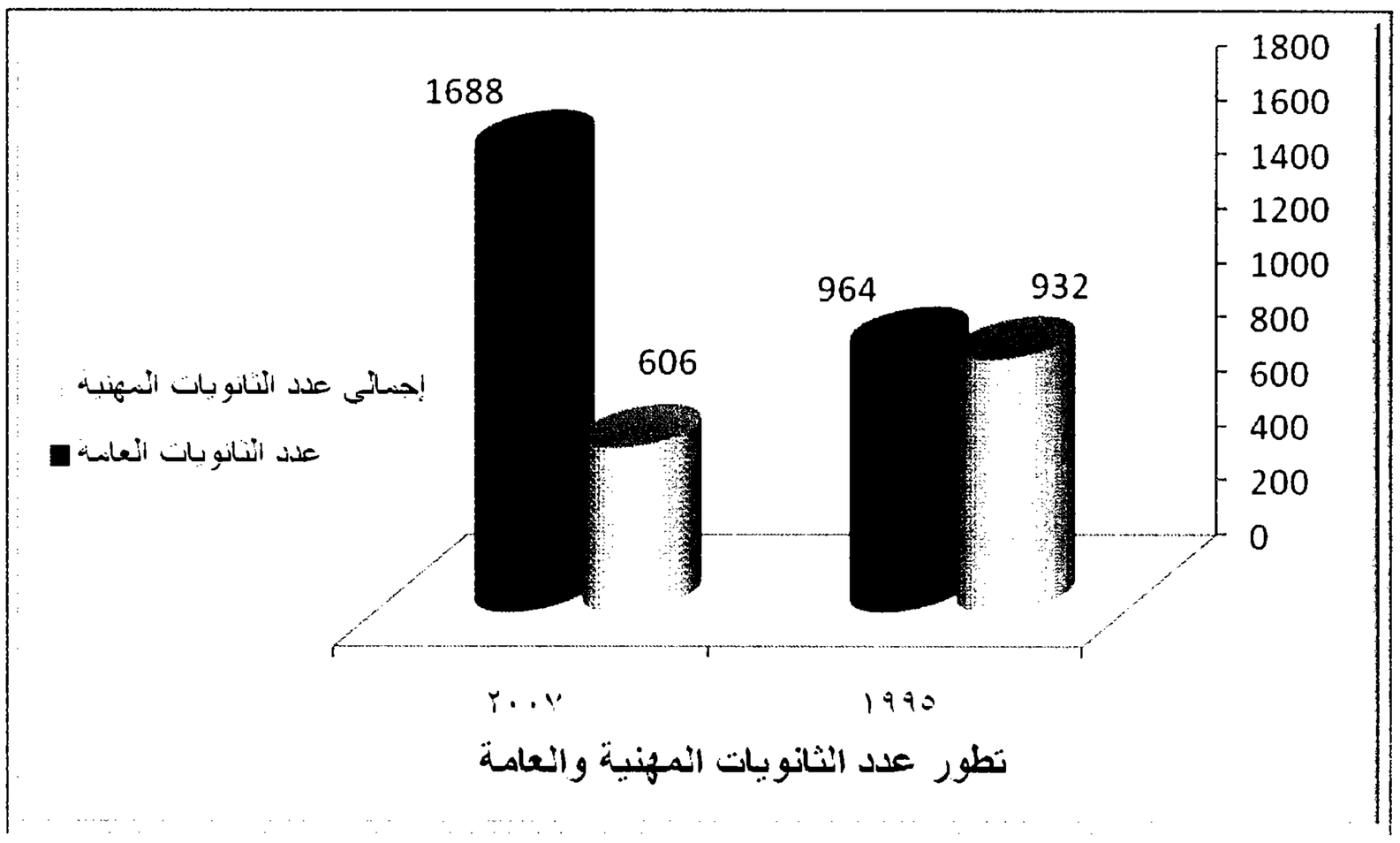
تزايد نسبة عدد الثانويات النسوية بمقدار 50% وتناقص نسبة عدد الثانويات التجارية بمقدار 18% والصناعية 32% فالملاحظ في هذه الفترة أن مقدار تزايد عدد الثانويات قد مال باتجاه التعليم المهني و أكثر بكثير من التعليم العام وأن هذا التزايد كان لصالح التعليم المهني النسوي

3-2-3-3- الفترة الثالثة:

يتبين من الجدول السابق رقم (4) أن عدد الثانويات التجارية والصناعية والنسوية عام 2007 تشكل إلى إجمالي عدد الثانويات المهنية على التوالي النسب 23% - 26% - 51% وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام 1995 نجد أن انخفاض نسبة عدد الثانويات المهنية الصناعية بمقدار 4% والثانويات النسوية 11% لصالح الثانويات التجارية.

ويظهر من الجدول السابق رقم (4) أيضاً تناقص العدد الإجمالي للثانويات المهنية بنسبة 35% عن عام 1995 بينما تتزايد الثانويات العامة بنسبة 75% وبلغت نسبة عدد الثانويات المهنية إلى إجمالي عدد الثانويات العامة والمهنية في هذه الفترة 26% إلى إجمالي عدد الثانويات العامة والمهنية مقابل 74% للثانويات العامة أي أن عدد الثانويات المهنية انخفض عام 1995 بمقدار 23%لصالح الثانويات العامة.

فالملاحظ في هذه الفترة أن مقدار تزايد عدد الثانويات كان لصالح التعليم العام أكثر من التعليم المهني والشكل البياني التالي يوضح ذلك:



تطور عدد الثانويات المهنية والعامة

الشكل رقم (5) تطور عدد الثانويات المهنية والعامة في الفترة الثالثة

يتبين من الشكل السابق رقم (5) تزايد عدد الثانويات العامة وانخفاض عدد الثانويات المهنية في الفترة المذكورة.

إن تطور عدد الثانويات العامة أو المهنية بأنواعها يتأثر في سياسة الدولة في التوسع نحو التعليم العام أو المهني بفروعه إلا أن هذا المؤشر لا يدل دلالة دقيقة على اتجاهات هذا التطور لأنه يمكن أن يكون في الثانوية الواحدة عدد قليل أو كبير من الشعب حتى أن الشعبة الواحدة يمكن أن يكون فيها عدد قليل أو كبير من الطلبة.

3-2-4- تطور عدد الشعب ومؤثر الكثافة الصفية:

3-2-4-1- تعريف مؤشر الكثافة الصفية وتفسيره:

المقصود بكثافة الشعبة الصفية: عدد الطلاب الذين يدرسون بداخل الصف أو الشعبة ويعتبر هذا المؤشر أحد أبرز المؤشرات الكمية في قياس مكونات الكفاية الداخلية لأي نظام تعليمي وهو من أكثر المتغيرات أو المدخلات المدرسية التي حظيت بالكثير من دراسات الإنتاجية التربوية العالمية والتي تهتم بالحصول على أكبر مخرجات بأقل تكلفة ممكنة محققة أعلى إنتاجية (عابدين، 2004، 270) وذلك للارتباط الشديد بين حجم الصف والتكلفة المالية فأبسط زيادة في حجم الصف توفر الكثير من النقود وقد توصلت معظم الدراسات العالمية إلى نتيجة مؤداها أن زيادة الكثافة الصفية تقلل التحصيل التربوي والمكاسب المستقبلية للطلاب، وأن المدارس ذات الأداء العالي كثافتها الصفية أقل من المدارس ذات الأداء المنخفض بمقدار طالبين لكل صف (عابدين، 2004، 273) .

من المعروف أن المدرس يتأثر بعدد طلابه في الصف ليتمكن من ضبط الصف ويتفاعل مع الطلاب وقد يتأثر سلوك التعليم بكم الطلاب في الصف (اللصاصمة، 2006، 30)

ولقد حددت منظمة اليونسكو المعيار العالمي للكثافة الصفية في التعليم الثانوي بمقدار 20 طالباً (تقرير التنمية، 2005، 20).

وهذا العدد يعدّ من وجهة نظر التربية متوافقاً مع قدرة المعلم في ضبطه وإدارته للصف الدراسي فارتفاع عدد الطلبة داخل الصف أي ارتفاع الكثافة سوف يشكل ضغطاً أدائياً لمستوى المهام التي يقوم بها المعلم فربما لا يستطيع توظيف مدخلات الموقف التعليمي، ويفقد السيطرة على طلاب الصف كافة وربما لا يتساوى جميع طلبة الصف في فرص النجاح والمتابعة والإشراف مما يؤثر سلبياً في مستوى التحصيل العلمي من ناحية وتدني مستوى الأداء لدى المعلم من ناحية ثانية وبالعكس .

إن انخفاض عدد الطلبة إلى المدرس يعني ابتعاد المدرس عن أسلوب التلقين والاتجاه أكثر نحو الأساليب التفاعلية وتمكن المدرس من تفهم حجم المهارات والتدريبات التي اكتسبها الطلبة وتقويمها فأسلوب التلقين كما بينت الدراسات التربوية من أكثر أساليب التعليم سلبية فهو

يقرر شخصيات ذات طابع عقيم قادرة على اقتحام مستوى العمل وغير قادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر (مصطفى، 2005، 50)

غير أن تحقيق هذا المؤشر للمعايير العالمية لا يكفي للحكم على النظام التعليمي بجودة كفايته فلابد من تفاعل وتكامل بقية المدخلات التربوية لتحقيق الكفايات المطلوبة وهناك جهود حثيثة من القائمين على العملية التربوية السورية لخفض الكثافة الصفية للتعليم المهني والارتقاء بالعملية التعليمية ورفع كفاية هذا التعليم وتحسين نوعيته وإننا نبحث عن نوعية التعليم... وهي هدفنا .. ويهمنا المخابر والحجرة الصفية... (سعد، 2005 ، 8)

وذكر رحمة أن الصف الذي يتراوح عدد الطلبة فيه بين 8 و 12 طالباً في التدريبات العملية هو صف مناسب ويتوقع له أن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ويحقق إنتاجية مرتفعة (رحمة، 2006، 26) والتعليم المهني التجاري أشد حاجة لتكون صفوفه ذات كثافة منخفضة محققة للمعايير الدولية أو قريبة منها فالتدريبات العملية وإكساب المهارات ونقل الخبرات تحتاج إلى وقت كاف ليتمكن المدرس من ايصال المعلومات ونقل المعارف إلى الطلبة بشكل فعال وليس هذا فحسب بل يتوجب على المدرس التأكد من انتقال الخبرات ورفع أداء الطلبة في الجانب العملي وإتقان التدريبات وتحقيق تغذية راجعة أو مرتدة التي هي الأساس في فاعلية التعليم المهني والتدريب التقني يتمكن المدرس من خلالها من تقييم التدريبات والمهارات والخبرات التي اكتسبها الطلبة وتقويمها وتنمية روح الإبداع لدى الطلبة (العاني والجميلي، 2005، 13) أما ارتفاع الكثافة الصفية في التعليم المهني فتؤدي إلى تدني التحصيل المعرفي واكتساب الخبرات والمهارات والكفايات اللازمة للطلبة وبالتالي انخفاض الكفاية الداخلية للتعليم المهني التجاري والتي تؤثر سلبياً في الكفاية الخارجية أي في قدرة خريجي التعليم المهني على تنفيذ المهام والوظائف المسندة إليهم.

ونستنتج من استعراض الخبرات التربوية السابقة أن هناك علاقة عكسية بين الكثافة الصفية للتعليم المهني التجاري وكفاية هذا التعليم.

3-2-4-2- حساب مؤشر الكثافة الصفية في التعليم المهني التجاري:

يمكن التوصل إلى مؤشر الكثافة الصفية للتعليم المهني التجاري بتطبيق العلاقة الرياضية التالية (بحصاص، 2007، 8)

الكثافة الصفية للتعليم المهني التجاري في السنة

س= مجموع عدد طلبة التعليم المهني التجاري في السنة س

مجموع عدد شعب التعليم المهني التجاري في السنة س

ولدراسة تطور عدد الشعب ومؤشر الكثافة الصفية أعد الجدول التالي:

الجدول رقم (5) عدد الشعب والكثافة الصفية في التعليم المهني والعام للأعوام (1975-1985-1995-2007)

العام	التعليم المهني												التعليم العام			إجمالي عدد الشعب عام ومهني
	التجاري			الصناعي			النسوي			إجمالي التعليم المهني			عدد الطلاب	عدد الشعب	الكثافة الصفية	
	عدد الطلاب	عدد الشعب	الكثافة الصفية	عدد الطلاب	عدد الشعب	الكثافة الصفية	عدد الطلاب	عدد الشعب	الكثافة الصفية	عدد الطلاب	عدد الشعب	الكثافة الصفية				
1975	5791	174	33.3	13172	350	37.6	1092	30	36.4	20055	554	36.2	129591	3135	41.3	3689
1985	10813	356	30.4	36941	993	37.2	4541	112	40.5	52295	1461	35.8	220473	6195	35.6	7656
1995	19637	530	37.1	34944	1219	28.7	33689	1241	27.1	88270	2990	29.5	156099	5011	31.2	8001
2008	26308	854	30.8	50049	1580	31.7	23901	1139	20.9	100258	3573	28.1	367572	12331	29.8	15904

وزارة التربية إحصاءات التعليم للأعوام (1975-1985-1995-2007)

3-2-4-3- الفترة الأولى:

يتبين من الجدول السابق رقم (5) أن نسبة عدد الشعب في التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي إلى إجمالي الثانويات المهنية كانت في عام (1975) على الترتيب (31% - 63% - 6%) وبلغت نسبة عدد الشعب في إجمالي التعليم المهني (15%) إلى إجمالي عدد الشعب المهنية والعامة مقابل (85%) لشعب التعليم العام ويظهر من الجدول السابق رقم (5) أيضاً أن الكثافة الصفية في التعليم المهني تراوحت بين (33 – 37) طالباً في الشعبة الواحدة في حين كانت (41) في التعليم العام.

كما يظهر الجدول السابق رقم (5) أن عدد الشعب قد تضاعف في كلا التعليمين عام (1985) ولكن بنسب متفاوتة فازداد عدد الشعب التجارية والصناعية والنسوية عن عام (1975) على الترتيب بالنسب التالية:

(105% - 184% - 273%) وبلغت نسبة عدد الشعب التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي شعب التعليم المهني على الترتيب: (24% - 68% - 8%) عام (1985) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1975) نجد:

تناقص عدد الشعب التجارية بمقدار (7%) لصالح الشعب الصناعية (5%) والنسوية (2%) ويتبين من الجدول السابق أيضاً أن إجمالي عدد شعب التعليم المهني ازداد عن عام (1975) بنسبة (164%) مقابل تزايد شعب التعليم العام بنسبة (98%) وشكلت عدد شعب المهني ما نسبته (19%) إلى إجمالي شعب التعليم العام والمهني مقابل (81%) لشعب التعليم العام عام (1985) وبمقارنة هذه النسبة بمثيلاتها عام (1975) نجد تناقصاً في عدد شعب التعليم العام بمقدار (4%) لصالح شعب التعليم المهني.

فالملاحظ في هذه الفترة أن مقدار تزايد عدد الشعب كان لصالح التعليم المهني و أكثر من التعليم العام وأن هذا التزايد كان لصالح التعليم المهني الصناعي ثم التعليم المهني النسوي .

3-2-4-4- الفترة الثانية:

يتبين من الجدول السابق رقم (5) أن عدد الشعب قد تزايد في التعليم المهني عام (1995) فازداد عدد الشعب التجارية والصناعية والنسوية عن عام (1985) بالنسب التالية على التوالي: (49% - 23% - 1008%) وبلغت نسبة عدد الشعب التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي شعب التعليم المهني على الترتيب (18% - 41% - 41%) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في عام (1985) نجد:

تناقصاً في عدد الشعب التجارية بمقدار (6%) والصناعية (27%) لصالح الشعب النسوية ويتبين من الجدول السابق رقم (5) أيضاً أن إجمالي عدد شعب التعليم المهني ازداد بين عامي (1995-1985) بنسبة (105%) بينما تناقص عدد شعب التعليم العام بنسبة (19%) وبلغ عدد شعب التعليم المهني ما نسبته (37%) إلى إجمالي شعب التعليم العام والمهني مقابل (63%) لشعب التعليم العام في عام (1995) وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها عام (1985) نجد تناقصاً في عدد الشعب في التعليم العام مرة أخرى وبمقدار (18%) لصالح الشعب في التعليم المهني كما يظهر الجدول السابق رقم (5) أيضاً أن الكثافة الصفية عام (1995) في التعليم المهني تراوحت بين (27-37) طالباً في الشعبة الواحدة وأن أعلاها في التعليم المهني التجاري كانت (37) في حين بلغت (31) في التعليم العام.

فالملاحظ في هذه الفترة أن مقدار تزايد عدد الشعب كان لصالح التعليم المهني وأكثر من التعليم العام وأن هذا التزايد كان لصالح التعليم النسوي.

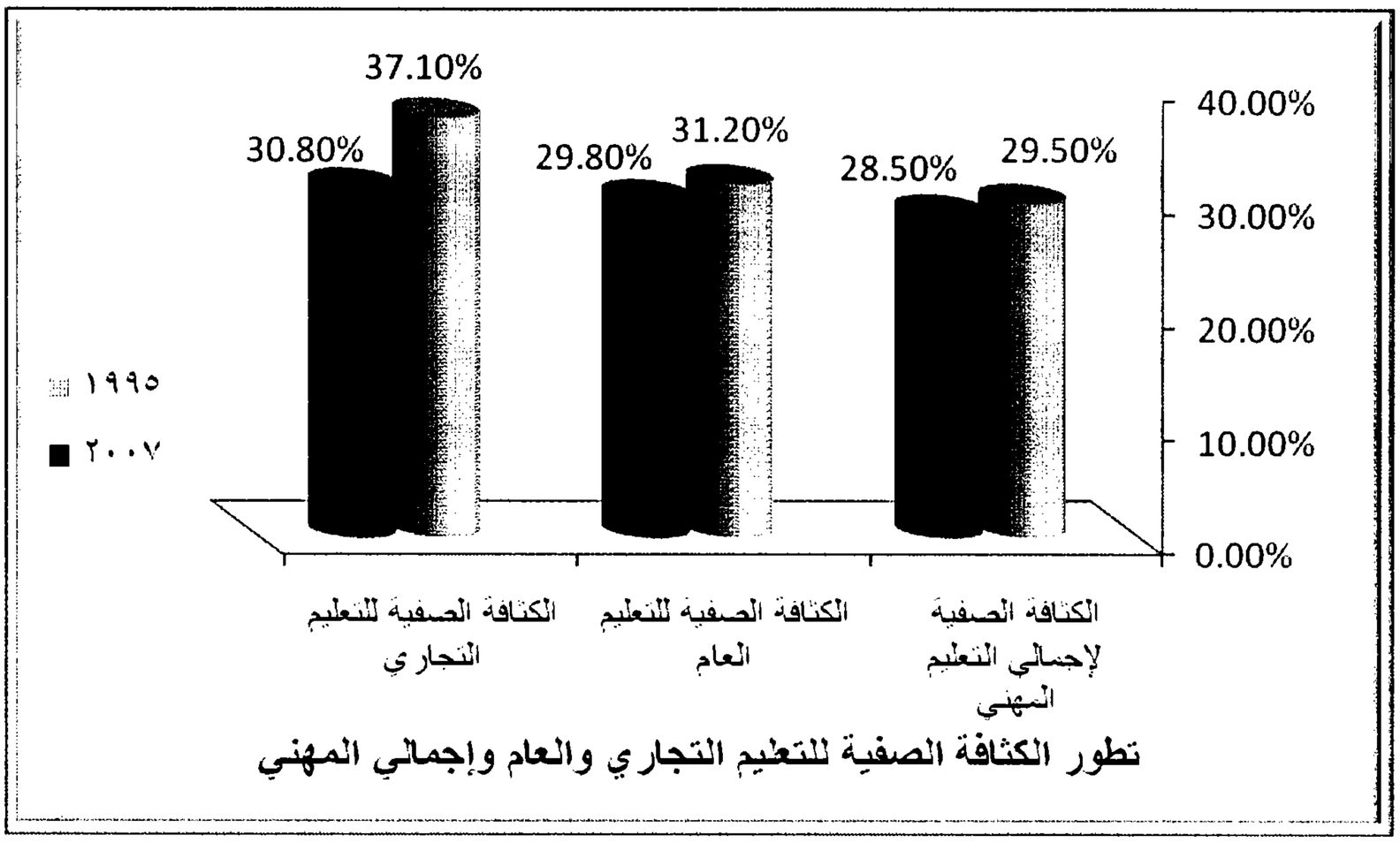
3-2-4-5- الفترة الثالثة:

يتبين من الجدول السابق رقم (5) أن عدد الشعب تزايد في التعليم المهني عام (2007) فازداد عدد الشعب في التعليم المهني التجاري والصناعي عن عام (1995) بالنسب التالية وعلى الترتيب (61% - 30%) بينما تناقصت شعب النسوي بنسبة (8%) وبلغت نسبة عدد الشعب التجارية والصناعية والنسوية إلى إجمالي شعب التعليم المهني على الترتيب (24% - 44% - 32%) في عام (2007) وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها عام (1995) نجد تناقصاً في عدد الشعب النسوية بمقدار (9%) لصالح الشعب التجارية (6%) والصناعية (3%)

ويتبين من الجدول السابق رقم (5) أيضاً أن إجمالي شعب التعليم المهني ازداد بين عامي (1995 - 2007) بنسبة (20%) بينما ازداد عدد شعب التعليم العام بنسبة (146%) وبلغت نسبة عدد شعب التعليم المهني إلى إجمالي شعب العام والمهني (22%) مقابل (78%) لشعب التعليم العام في عام (2007) وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها عام (1995) نجد تناقصاً في عدد الشعب في التعليم المهني بمقدار (15%) لصالح الشعب في التعليم العام فالملاحظ في هذه الفترة أن مقدار زيادة عدد الشعب كان لصالح التعليم العام.

يتبين من الشكل التالي رقم (6) أن مؤشر الكثافة الصفية كان مرتفعاً في التعليم المهني التجاري لعام (1995)، وكان أعلى من التعليم العام، وانخفض في عام (2007)، ولكنه بقي أعلى من التعليم العام ومن إجمالي التعليم المهني.

كما يظهر الجدول السابق رقم (5) أن الكثافة الصفية في التعليم المهني تراوحت بين (21–32) طالباً في الشعبة الواحدة في عام (2007) بينما بلغت (30) في التعليم العام أي إن الكثافة الصفية في التعليم المهني التجاري كانت أعلى حتى من التعليم العام كما في الشكل البياني رقم (6)



تطور الكثافة الصفية للتعليم التجاري والعام وإجمالي المهني

الشكل رقم (6) تطور مؤشر الكثافة الصفية للتعليم التجاري والعام وإجمالي المهني في الفترة الثالثة

نستنتج مما سبق أن التعليم العام حظي بأهمية جعلت كثافته الصفية تتحسن فترة بعد فترة فقد انخفضت من (41) طالباً في الصف عام (1975) إلى (30) طالباً عام (2007) ولكن هذا المؤشر بقي أعلى من النسب العالمية والمتعارف عليها وأيضاً التعليم المهني لم يكن أحسن حالاً بل كان أسوء حظاً من التعليم العام لأنه يلاحظ الاكتظاظ في الشعب الصفية وتقارب كثافته الصفية من التعليم العام وخاصة في التعليم المهني التجاري فلم ينخفض مؤشر كثافته الصفية عبر مسيرة تطوره عن (31) طالباً في أحسن حالاته رغم تعديل سياسات نسب القبول وبقيت كثافته أعلى من التعليم العام مما يحول هذا التعليم إلى تلقين واستظهار وحفظ وإملاء الأمر الذي يؤدي إلى تخريج طلبة أميين أو أنصاف أميين لا يعرفون من مهنهم إلا عناوينها قرؤوا وحفظوا ولكن لم يطبقوا ولم يمارسوا مما ينعكس سلبياً على كفاية هذا التعليم ويفقده هويته وغايته.

3-2-5- تطور عدد الهيئة التعليمية للتعليم المهني التجاري وحساب مؤشر طلاب/مدرس:

3-2-5-1- تعريف مؤشر طلاب/مدرس: هو نسبة عدد طلبة التعليم المهني التجاري إلى عدد مدرسي التعليم المهني التجاري ويستخدم مؤشر طلاب/مدرس في قياس كفاية مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المدرسين مقارنة بأعداد الطلبة (UNESCO,2000,19)

ويرمز له بالرمز طلاب/مدرس: أي عدد الطلبة للمدرس الواحد.

3-2-5-2- حساب مؤشر طلاب/مدرس وتفسيره:

وللوصول إلى هذا المؤشر نطبق العلاقة الرياضية التالية:

$$VTR^t_C = \frac{E^t_c}{T^t_c}$$

VTR^t_C = نسبة عدد الطلاب إلى المدرس الواحد في التعليم المهني التجاري في العام الدراسي t

E^t_c = مجموع عدد الطلاب في التعليم المهني التجاري في العام الدراسي t

T^t_c = مجموع عدد المدرسين في التعليم المهني التجاري في العام الدراسي t (المبيض والشيخ أوغلي ،2008، 20)

التفسير:

إن ارتفاع نسبة عدد الطلبة إلى المدرس يعني أن على كل مدرس أن يقوم بتدريس عدداً كبيراً من الطلبة الأمر الذي يؤدي إلى تدني مقدار الاهتمام الذي يحظى به الطلبة من المدرس وبالعكس عندما تكون نسبة عدد الطلبة إلى المدرس منخفضة فيتمكن المدرس من زيادة اهتمامه بالطلبة وتقييم المعلومات والمهارات والتدريبات التي اكتسبها الطلبة مما يسهم في تحسين الأداء الدراسي للطلبة وبالتالي تحسين كفاية التعليم المهني التجاري ولدراسة تطور عدد الهيئة التعليمية ومؤشر طلاب/مدرس أعد الجدول التالي:

الجدول رقم (6) عدد الهيئة التعليمية والإدارية في التعليم المهني التجاري للأعوام (2007 – 1995 – 1985 – 1975)

التعليم المهني التجاري											
العام	تدريس			إدارة			إجمالي الهيئة التعليمية والإدارية			إجمالي	مؤشر
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	عدد الطلاب	طلاب/مدرس
1975	110	73	183	40	27	67	150	100	250	5791	32
1985	109	129	238	187	332	519	296	461	757	10831	46
1995	349	401	750	179	209	388	528	610	1138	19637	26
2007	682	993	1675	367	482	849	1049	1475	2524	26308	16

المصدر: (وزارة التربية، إحصاءات التعليم للأعوام 1975 – 1985 – 1995 – 2007)

3-2-5-3- الفترة الأولى:

يظهر الجدول السابق رقم (6) أن العدد الكلي لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في التعليم المهني التجاري بلغ (250) مدرساً وإدارياً عام (1975) منهم (183) مدرساً ومدرسةً كما بلغت نسبة مدرسي التعليم التجاري (60%) مقابل (40%) لمدرساته ونسبة الطلاب إلى المدرس كانت (32).

كما يظهر الجدول السابق رقم (6) أن العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية بلغ عام (1985) في التعليم المهني التجاري (757) مدرساً وإدارياً منهم (238) مدرساً ومدرسة أي ازداد عدد المدرسين بنسبة (30%) مقارنة بالفترة السابقة وأصبحت نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري (46%) مقابل (54%) للمدرسات وبمقارنة هذه النسبة بمثيلاتها عام (1975) يتبين انخفاض نسبة عدد المدرسين بمقدار (14%) لصالح المدرسات ويلاحظ أيضاً أن مؤشر طلاب/مدرس بلغ (46) أي مدرساً واحد لكل ستة وأربعين طالباً وهي نسبة مرتفعة.

فيلاحظ أن الصفوف المهنية التجارية في الفترة الأولى مكتظة بالطلبة ولا تتيح للعملية التعليمية التعلمية أن تتحقق بكفاية لأن ارتفاع عدد الطلاب إلى المدرس سوف يحول المحاضرة إلى تلقين المعلومات وإملاء ملخصات وهدر الجانب العملي وهو الأساس والمطلوب من التعليم المهني التجاري والشكل البياني التالي يبين توزع المدرسين والإداريين في التعليم المهني التجاري وفق الجنس.

3-2-5-4- الفترة الثانية:

يتبين من الجدول السابق رقم (6) أن العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية أصبح (1138) مدرساً وإدارياً عام (1995) منهم (750) مدرساً ومدرسةً وبالتالي تضاعف عدد المدرسين والمدرسات أكثر من ثلاثة أضعاف عام (1985) وبنسبة (215%) وشكلت نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري (47%) من إجمالي عدد المدرسين والمدرسات وبقيت نسبة المدرسات 53% وبالتالي لم تتغير هذه النسبة بمثيلاتها في الفترة الأولى.

ويلاحظ أيضاً أن مؤشر طلاب/مدرس انخفض ليصبح (26) بينما كانت (46) في الفترة الأولى فزيادة عدد الطلبة رافقها زيادة أكبر في عدد المدرسين وقد قامت وزارة التربية بإجراء مسابقات تعيين لزيادة عدد المدرسين والمدرسات لتحسين العملية التربوية وتطويرها ورفع الكفاية الداخلية للتعليم المهني التجاري.

3-2-5-5- الفترة الثالثة:

يتبين من الجدول السابق رقم (6) أن عدد أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في التعليم المهني التجاري تضاعف بين عامي (1995 – 2007) فأصبح (2524) عضواً منهم (1675) مدرساً ومدرسة أي ازداد عدد مدرسي التعليم المهني التجاري ومدرساته بنسبة (123%) عن عام (1995) وبلغت نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري (41%) من إجمالي عدد المدرسين والمدرسات مقابل (49%) لمدرساته أي أن نسبة عدد المدرسين قد انخفضت بمقدار (6%) لصالح المدرسات مقارنة بالعام (1995) ولعل السبب يعود إلى عزوف خريجي كلية الاقتصاد عن مزاولة مهنة التدريس وتفضيل الالتحاق بمؤسسات اقتصادية ذات ميزات أفضل كريعية أعلى أو مكانة اجتماعية أو إدارية أو مكاسب أخرى.

وكذلك يلاحظ أن مؤشر طلاب/مدرس انخفض ليصبح (16) بينما كان (26) عام (1995) مسجلاً أدنى مستوى خلال الفترات المدروسة.

3-2-5-6- تطور عدد الهيئة التعليمية ومؤشر طلاب/مدرس في التعليم المهني:

ولمقارنة تطور عدد الهيئة التعليمية ومؤشر طلاب/مدرس في التعليم المهني دُرس تطور عدد الهيئة التعليمية للتعليمين الصناعي والنسوي واستخلصت النتائج النهائية لهما على النحو الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (7) عدد المدرسين والمدرسات في التعليم المهني ومؤشر طلاب/مدرس للأعوام (1975 – 1985 – 1995 – 2007)

العام	عدد المدرسين والمدرسات				مؤشر طلاب/مدرس			
	تجاري	صناعي	نسوي	إجمالي	تجاري	صناعي	نسوي	إجمالي
1975	183	873	58	1114	32	15	19	18
1985	238	3769	211	4218	46	10	22	12
1995	750	5592	2448	8790	26	6	14	10
2007	1675	7855	3300	12830	16	6	7	8

المصدر: (وزارة التربية، إحصاءات التعليم للأعوام 1975 – 1985 – 1995 – 2007)

3-2-5-6-1- الفترة الأولى:

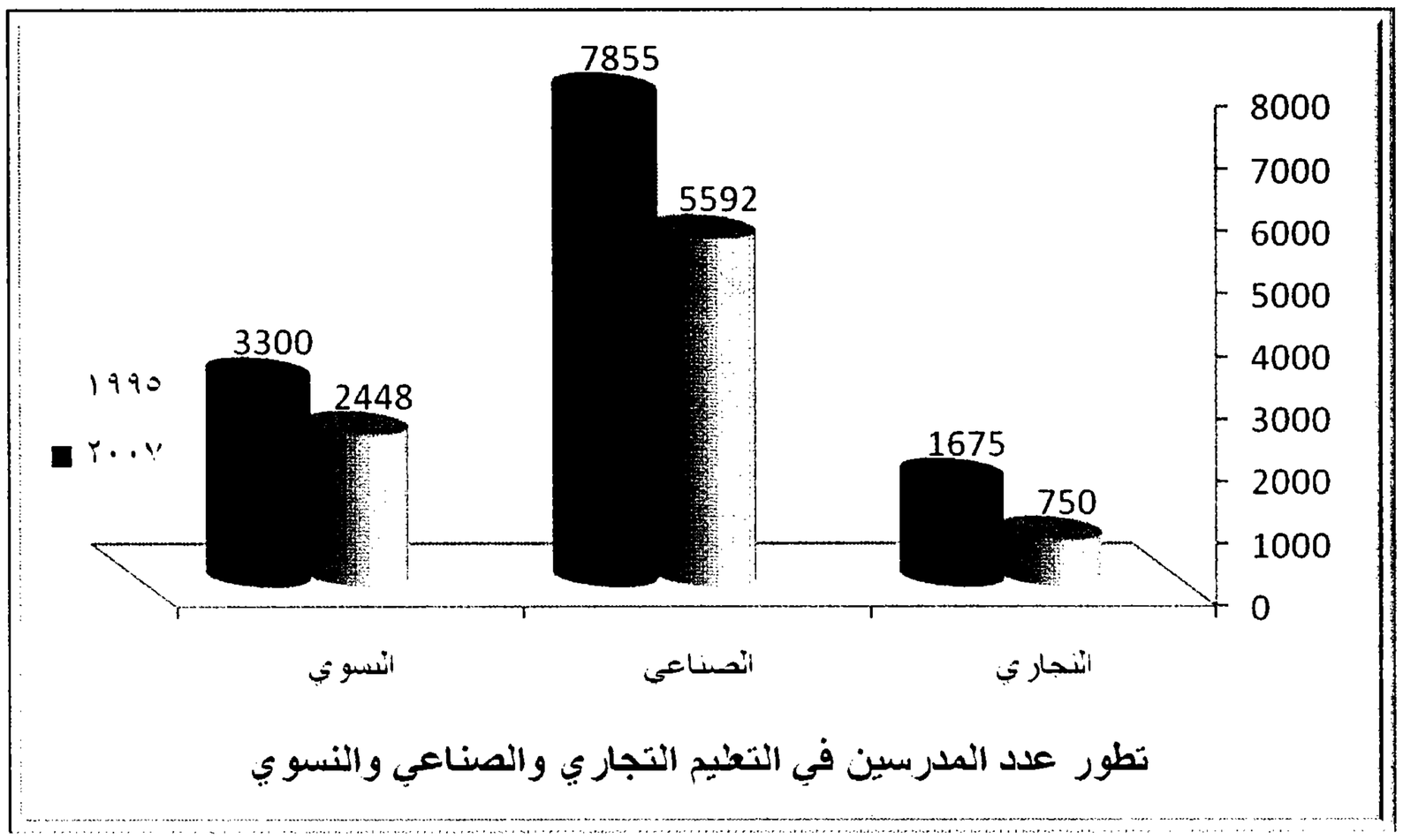
يتبين من الجدول السابق رقم (7) أن نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي ومدرساته إلى إجمالي مدرسي التعليم المهني بلغت عام (1975) على الترتيب (17% - 78% - 5%) ولم تسجل الإحصائيات التعليمية حضوراً للمدرسين في التعليم المهني النسوي وحضوراً للمدرسات في التعليم المهني الصناعي كما إن نسبة عدد الطلاب/مدرس في التعليم المهني كانت على التوالي (تجاري 32 – صناعي 15 – نسوي 19) أي أن هذا المؤشر كان لصالح التعليم المهني الصناعي فالنسوي فالتجاري كما يتبين من الجدول السابق رقم (7) أن نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي ومدرساته شكلت على التوالي ما نسبته (6% - 89% - 5%) إلى إجمالي مدرسي ومدرسات التعليم المهني عام (1985) أي إن نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري ومدرساته تناقصت عن عام (1975) بمقدار (11%) لصالح مدرسي التعليم المهني الصناعي بينما بقيت ثابتة في التعليم المهني النسوي .

3-2-5-6-2- الفترة الثانية:

يتبين من الجدول السابق رقم (7) أن نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي ومدرساته إلى إجمالي مدرسي التعليم المهني ومدرساته بلغت عام (1995) على الترتيب (8% - 64% - 28%) أي تناقصت نسبة عدد مدرسي التعليم الصناعي بمقدار (25%) عن عام (1985) لصالح التعليم المهني النسوي بمقدار (23% و2%) للتعليم المهني التجاري وبقي مؤشر عدد الطلاب/مدرس في التعليم المهني لصالح الصناعي بمقدار (6) والنسوي (14) والتجاري (26) كما في الفترة السابقة.

3-2-5-6-3- الفترة الثالثة:

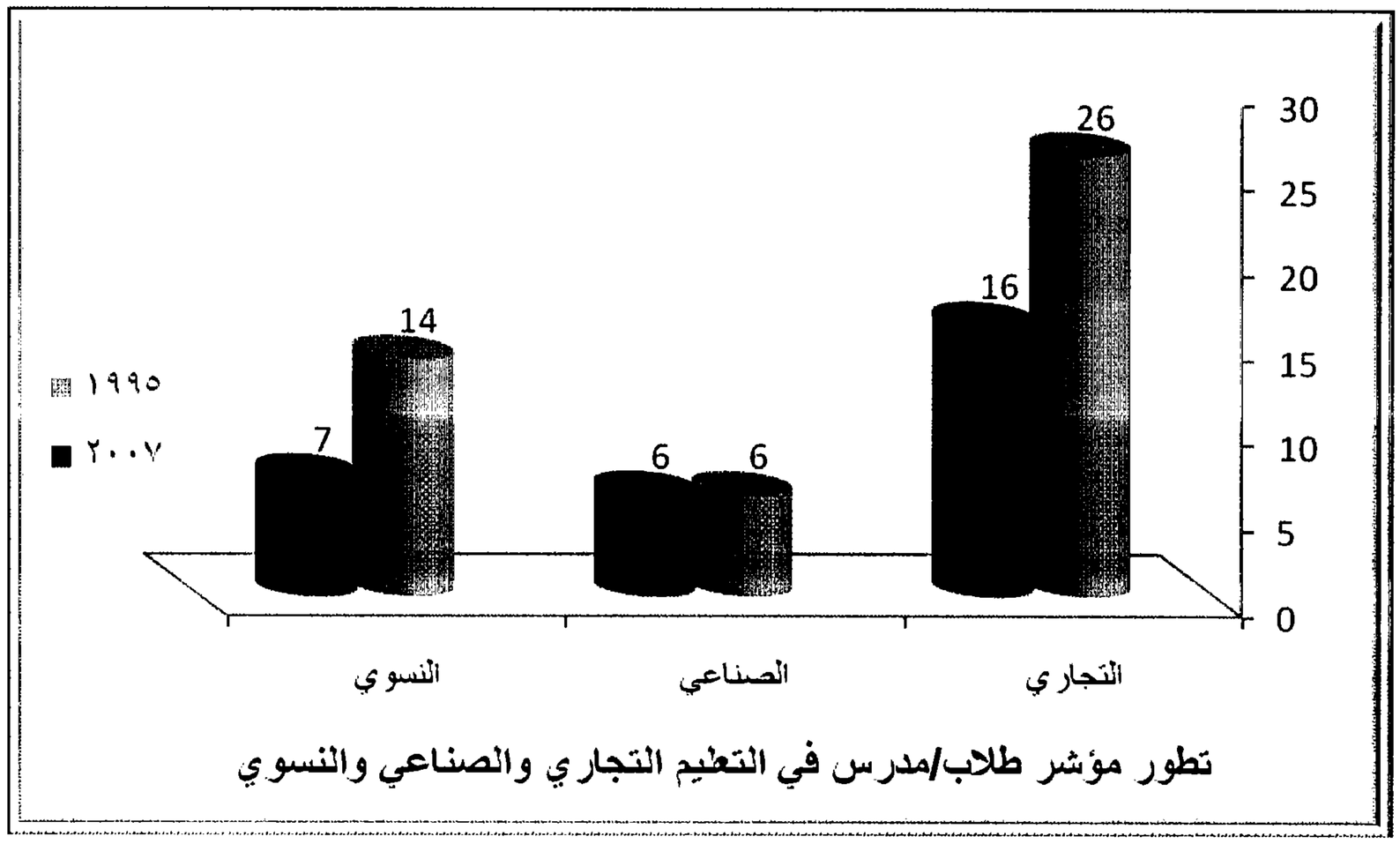
يظهر الجدول السابق رقم (7) أن نسبة مدرسي التعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي ومدرساته إلى إجمالي مدرسي التعليم المهني ومدرساته بلغت عام (2007) على الترتيب: (13% - 61% - 26%). فالتغيرات كانت طفيفة مقارنة بعام (1995) إذ تناقصت نسبة عدد المدرسين والمدرسات في التعليم المهني الصناعي والنسوي بمقدار (3% و2%) على الترتيب لصالح التعليم المهني التجاري وبقي كما في الفترتين السابقتين مؤشر طلاب /مدرس في التعليم المهني لصالح التعليم الصناعي بمقدار (6) والنسوي (7) والتجاري (16) كما في الشكلين البيانيين التاليين رقم (7) ورقم (8):



تطور عدد المدرسين في التعليم التجاري والصناعي والنسوي

الشكل رقم (7) تطور عدد المدرسين في التعليم التجاري والصناعي والنسوي في الفترة الثالثة

يتبين الشكل السابق رقم (7) تزايد عدد المدرسين في الاختصاصات الثلاثة بين الفترتين المدروستين، ولكن كانت أعلى نسبة للزيادة في التعليم المهني التجاري.



تطور مؤشر طلاب/مدرس في التعليم التجاري والصناعي والنسوي

الشكل رقم (8) تطور مؤشر طلاب/مدرس في التعليم التجاري والصناعي والنسوي في الفترة الثالثة

يتبين من الشكل السابق رقم (8) انخفاض مؤشر طلاب/مدرس بين الفترتين المدروستين للتعليم المهني التجاري، ولكن بقيت أعلى من التعليم الصناعي والنسوي.

يتبين مما سبق إن النسب المستخلصة من مؤشر طلاب/مدرس قد تحسنت فترة بعد فترة وأنها تتطابق مع المعايير الدولية مما يعطي مؤشرات متفائلة نحو التعليم المهني وجودة في كفاية هذا التعليم.

إلا أن هذا التفاؤل سوف يتبدد لأن النسب بعيدة كل البعد عما هو موجود في شعب التعليم المهني فهناك فجوة واسعة بين هذه النسب وبين النسب المستخلصة من مؤشر الكثافة الصفية والتي تمثل واقع الشعب الصفية للتعليم المهني ويتمثل هذا الفارق بين المؤشرين بوجود مدرسين لا يمارسون أدوارهم داخل الشعب الصفية وإنما هم منتدبون إلى وظائف أخرى .

4- آفاق مستقبلية:

4-1- أهمية التنبؤ بأعداد طلبة التعليم المهني التجاري :

يعد قياس معدل النمو السكاني لكثير من المظاهر التعليمية مثل تطور أعداد الطلاب المسجلين في التعليم المهني التجاري أو تطور الإنفاق على التعليم المهني التجاري أو التغير في أعداد الهيئة التعليمية أو الإدارية ... من العمليات الإحصائية الأساسية اللازمة للتخطيط التربوي للمستقبل " ويرتبط التخطيط أو السياسة التربوية بالمستقبل ارتباطاً وثيقاً فهو معني

أساساً باستشراف معالم هذا المستقبل الذي يحقق أهداف التربية والمجتمع وطموحاتهما " (عبد الدايم ،1997، 129)

وقد تضاعفت الرغبة العلمية في الآونة الأخيرة للقادة التربويين في العالم (الجمعية الدولية للتخطيط العلمي)[1]. في استشعار المستقبل وإيجاد طرائق ونماذج رياضية وإحصائية ليكون التنبؤ استراتيجياً بصورة عامة يتحرك التخطيط التربوي الكمي والكيفي نحوها (عابدين، 2003، 25-50)

ويعد التنبؤ أيضاً من أهم التطبيقات الإحصائية في علوم الاقتصاد والإدارة والسكان والعلوم التربوية وغيرها (أبو صالح ، 2004 ، 199).

والأخذ بالتخطيط التربوي ضرورة حتمتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها المجتمعات الحالية ، كما أن مشكلات التربية التي لا يمكن أن نعيش بمعزل عن حاجات الأفراد عززت الاهتمام بهذا النوع من التخطيط (الدباغ والجومرد، 2003، 39) ولأسباب عدة منها:

1- الربط بين التنمية الفردية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (عبد الدايم، 1979، 119).
2- الاستخدام الأمثل للموارد المتنوعة المالية والبشرية والتكنولوجية (رحمة، 1992، 9).
3- تحديد مشكلات المستقبل وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها (زريقات، 2006، 30).

وتنبأ البحث بتطور عدد الطلبة في التعليم المهني التجاري في زيادة أو نقصان في السنوات المقبلة لمقابلة هذا التطور بالكفايات اللازمة من أبنية وتجهيزات ونفقات وتكاليف وهيئة تعليمية ... مما يساعد المسؤولين والمعنيين عن التعليم المهني التجاري للتدخل والتحكم في أعداد الطلبة زيادة أو نقصاناً لجعلها ملائمة لحاجات المجتمع وملبية لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والموارد المادية والمالية المتاحة وتحقيق المردود الأعلى من القدر الأقل من المواد أي زيادة إنتاجية التعليم المهني التجاري.

واكتفى البحث بالتنبؤ بأعداد طلبة التعليم المهني التجاري لأن الطلبة هم محور التعليم التجاري وبالتالي يمكن تحديد المدخلات اللازمة للتعليم المهني التجاري كعدد المدرسين وعدد الشعب .

---

[1] الجمعية الدولية للتخطيط التربوي تأسست عام 1970 في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وهي من أقدم الجمعيات الدولية للتخطيط وأكثرها شهرة (المؤتمر السنوي ، أطلانطا ، 2001)

4-2- معادلة مستقيم الانحدار :

للتنبؤ بأعداد طلبة التعليم المهني التجاري سيعتمد البحث على معادلة مستقيم الانحدار (درويش، 2001 ، 226).

4-2-1- تعريف معادلة مستقيم الانحدار :

وتسمى أيضا معادلة خط الاتجاه العام وتعني تمثيل العلاقة بين المتغيرات بمعادلات رياضية (حميدان وآخرون ، 2004، 228) وبالاعتماد على بيانات أعداد طلبة التعليم المهني التجاري لسنوات متتالية يمكن تشكيل سلسلة زمنية لأعداد الطلبة وحساب معادلة خط الاتجاه العام أو معادلة مستقيم الانحدار .

والمقصود بالسلاسل الحزمية عدد المشاهدات الاحصائية التي تصف ظاهرة ما مع مرور الزمن وبمعنى آخر البيانات التي تجمع أو تشاهد أو تسجل لفترات متتالية من الزمن (الصوص، 2007، 99) .

أهمية معادلة مستقيم الانحدار :

تقدم معادلة مستقيم الانحدار التي يكون إيجادها بطريقة المربعات الصغرى عند تحليل البيانات مجموعة من المعلومات الهامة منها :

1- تعطي معادلة الانحدار القيمة التي يأخذها المتحول التابع بالمتوسط عندما يأخذ المتحول المستقل قيمة محددة (حميدان وآخرون ، 2004) .
2- نستطيع من خلال معادلة مستقيم الانحدار التنبؤ أو تقدير القيمة التي يأخذها المتغير التابع بالمتوسط وذلك عندما تكون قيمة المتغير المستقل معدومة .
3- تساعد معادلة مستقيم الانحدار على معرفة مقدار التغير في المتغير التابع (زيادة أو نقصانا) عندما يزداد المتغير المستقل وحدة واحدة .
4- يمر مستقيم الانحدار من نقطتي الوسطين الحسابيين X,Y (حيدر ،1994 ، 100) .

شكل معادلة مستقيم الانحدار :

إن الشكل العام لمعادلة مستقيم الانحدار الخطي هي :

$$\hat{Y} = ax + b$$

حيث : X : الزمن بالسنوات

Y : عدد الطلاب أو المتغير التابع ووضعت العلامة (^) فوق المتغير التابع (Y) للدلالة على أنها القيمة المقدرة من الخط أو المعادلة وللتمييز بينها وبين القيم الفعلية لعدد الطلاب إن

قيمة (Y^) في معادلة خط الاتجاه العام هي المتغير التابع أي إن قيمة (Y^) تعتمد على قيمة (X) التي هي المتغير المستقل وإن (Y^) تشير إلى قيمة محسوبة لـــ Y يحصل عليها الباحث نتيجة استخدام أو حل معادلة خط الاتجاه العام أي هي بالتالي القيم النظرية للمتغير التابع .

α : هو معامل الانحدار ويمثل مقدار التغيير في المتغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في المتغير المستقل (X) بوحدة واحدة وهندسياً هو ميل الخط أو درجة انحداره ورياضياً هو المشتقة التفاضلية الأولى لـــ Y بالنسبة لـــ X

b : هو ثابت الانحدار وهو قيمة المتغير التابع y عندما تكون قيمة المتغير المستقل x تساوي الصفر (كوكران ، 2001 ، 280).

إيجاد معادلة مستقيم الانحدار : التوصل لهذه المعادلة يمكن إتباع طرائق عدة منها :

- الرسم : عند دراسة سلسلة زمنية وتمثيلها بيانياً فإننا نحصل على خط متعرج يسمى المنحنى التاريخي للسلسة الزمنية فإذا كان الخط يتجه من أسفل إلى أعلى فإن هذا يدل على أن الظاهرة تتزايد مع مرور الزمن ، أما إذا كان الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل فهذا يدل على أن الظاهرة تتضاءل مع مرور الزمن ، أما إذا كان خط الاتجاه أفقياً فيدل على أن الظاهرة ثابتة مع الزمن (الصوص ، 2007 ، 101).

  وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والسرعة ولكنها تعطي نتائج غير دقيقة لاختلاف أسلوب الرسم .
- طريقة المربعات الصغرى : تعتبر هذه الطريقة أفضل الطرائق وأكثرها علمية ولا تختلف من شخص إلى آخر لأنه في هذه الطريقة تحدد معادلة خط الاتجاه العام على أساس أن يكون مجموع مربعات الانحراف أقل ما يمكن أي:

$$\Sigma(Y_i - \hat{y}_i) \longrightarrow Min$$

ومن هنا جاء التسمية. (عودة والقاضي ، 2007 ، 234)

إن خط مستقيم الانحدار يتعين بالقيمتين (b , a) وعند حسابهما يصبح في إمكان الباحث التنبؤ بأي قيمة للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل وذلك في حدود البيانات المعطاة وتستخدم في هذه الطريقة المعادلتان الطبيعيتان لإيجاد معادلة خط الاتجاه العام (حيدر، 1994، 152)

وهنا :

$$\sum Y_i = na + b\sum X_i$$

$$\sum X_i Y_i = a\sum X_i + b\sum X_i^2$$

(أبو صالح ، 2004 ، 198)

ويمكن حل هاتين المعادلتين عن طريق استخدام إحدى الطرائق المدونة لحل معادلتين بمجهولين ومن هذه الطرائق :

الحذف بالتعويض، تعويض الأمثال ، المساواة ، الحل المصفوفي ، المعينات (كرامر)

وفيما يلي تطبيق ما سبق لإيجاد معادلة مستقيم الانحدار لأعداد طلبة التعليم المهني التجاري في الجدول رقم (8) لإيجاد القيم المطلوبة :

حساب معادلة مستقيم الانحدار للتعليم المهني التجاري :

حساب معادلة مستقيم الانحدار للتعليم المهني التجاري تم تشكيل سلسلة زمنية لأعداد طلبة التعليم المهني التجاري لسنوات متتالية تبدأ من العام الدراسي 1998-1999 وتنتهي في عام 2007-2008 كما في الجدول التالي :

جدول رقم (8) أعداد طلبة التعليم المهني التجاري العام 1998-2007

Y^2	X^2	X.Y	Y	X	السنوات
808037476	1	28426	28426	1	1998-1999
944947600	4	61480	30740	2	1999-2000
1017227236	9	95682	31984	3	2000-2001
1035681124	16	128728	32182	4	2001-2002
1074003984	25	163860	32772	5	2002-2003
1108890000	36	199800	33300	6	2003-2004
938319424	49	214424	30632	7	2004-2005
800324100	64	226320	28290	8	2005-2006
697593744	81	237708	26412	9	2006-2007
692110864	100	263080	26308	10	2007-2008
9117135552	385	1619508	300956	55	المجموع

المصدر وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات للأعوام الدراسية (1998-1999 إلى 2007-2008)

يظهر الجدول السابق تذبذب أعداد طلبة التعليم المهني التجاري من بداية السلسلة وإلى نهايتها وان القيمة العظمى لعدد الطلبة كانت في عام 2003-2004 والقيمة الصغرى لعدد الطلبة كانت في عام 2007-2008 ويعود السبب لتعاقب ثلاث سياسات قبل مختلفة :

1- قبول 30% من خريجي التعليم الأساسي في التعليم العام و 70% في التعليم المهني في عام 1995-1996 .

2- قبول 50% من خريجي التعليم الأساسي في التعليم العام و 50% في التعليم المهني في عام 2000 – 2001.

3- قبول 60% من خريجي التعليم الأساسي في التعليم العام و 40% في التعليم المهني في عام 2004 – 2005 .

وبتطبيق المعادلتين الطبيعيتين السابقتين نجد :

1- $300956 = 10a + 55b$

2- $1619508 = 55a + 385b$

وباستخدام طريقة كرامر أو (المعينات) وهي :

وهي الطريقة المباشرة لحل المعادلتين السابقتين نجد :

المعين الأساسي Δ :

$$\Delta = \begin{vmatrix} n & \sum X_i \\ \sum X_i & \sum X_i^2 \end{vmatrix} = n\sum X_i^2 - (\sum X_i)(\sum X_i) = n\sum X_i^2 - (\sum X_i)2$$

المعين المساعد Δa :

$$\Delta a = \begin{vmatrix} \sum Y_i & \sum X_i \\ \sum X_i Y_i & \sum X_i^2 \end{vmatrix} = (\sum Y_i)(\sum X_i^2) - (\sum X_i Y_i)(\sum X_i)$$

المعين المساعد Δb :

$$\Delta b = \begin{vmatrix} n & \sum Y_i \\ \sum X_i & \sum X_i Y_i \end{vmatrix} = n\sum X_i Y_i - (\sum X_i)(\sum Y_i)$$

الثابت b =

$$b = \frac{\Delta b}{\Delta} = \frac{n\sum X_i Y_i - (\sum X_i)(\sum Y_i)}{n\sum X_i^2 - (\sum X_i)(\sum X_i)}$$

الثابت a =

$$a = \frac{\Delta a}{\Delta} = \frac{(\sum Y_i)(\sum X_i^2) - (\sum X_i Y_i)(\sum X_i)}{n\sum X_i^2 - (\sum X_i)(\sum X_i)}$$

وبتطبيق هذه العلاقات بشكل مباشر على المعادلتين الطبيعيتين اللتين حصلنا عليهما نجد :

$$\Delta = 10(385) - (55)2$$

$$\Delta a = (300956)(385) - (1619508)(55)$$

$$\Delta b = 10(1619508) - (300956)(55)$$

$$b = \frac{\Delta b}{\Delta} = \frac{10(1619508) - (300956)(55)}{10(385) - (55)2} = -433{,}3$$

$$a = \frac{\Delta a}{\Delta} = \frac{(300956)(385) - (1619508)(55)}{10(385) - (55)2} = 32479$$

إذن قيمة الثابت b = −433,3 وهو معامل الانحدار

قيمة الثابت a = 32479

وبالتالي تصبح معادلة خط الاتجاه العام :

$$\hat{Y} = 32479 - 433{,}3x$$

التفسير :

a : تدل قيمة الثابت (a) على أن عدد الطلبة في التعليم المهني التجاري في السنة الأولى أي في العام الدراسي 1998−1999 يساوي 32479 طالباً مضافاً لها قيمة b البالغة 433 طالباً أي القيمة الاتجاهية للسنة الأولى 32912 طالباً .

b : تدل قيمة b أنه كلما زاد عدد السنوات سنة واحدة انخفض عدد طلبة التعليم المهني التجاري بالمتوسط بمقدار (433) طالباً .

فإذا أردنا على سبيل المثال التنبؤ بعدد طلبة التعليم المهني التجاري للعام 2012−2013 أي x=15

وبالتعويض نجد:

Y=32479-433,3(15)=35979 طالباً وطالبة أي يتوقع أن يكون عدد طلبة التعليم المهني التجاري 35979 طالباً وطالبة في العام 2012 – 2013

ولكن لا نتوقع الحصول على تقدير لمعلمة المجتمع دون خطأ مهما كان هذا التقدير جيداً وبعبارة أخرى ليس من المحتمل أن نحصل على تقدير يقدر معلمة المجتمع تماماً ومع أن دقة التقدير تزداد بزيادة حجم العينة فإنه ليس هنالك أي سبب يبرر إمكانية الحصول على تقدير يقوم بتقدير معلمة المجتمع وبدون خطأ (درويش ، 1997 ، 89)

أي أن قيمته = قيمة المجتمع بالضبط ولذلك يمكن إعطاء فترة معينة يتوقع أن تقع معلمة المجتمع بداخلها تسمى فترة الثقة أو مجال الثقة (أبو علام ، 2003 ، 19)

ولحساب الخطأ المعياري للتقدير فإننا نطبق الدستور التالي :

$$S_{\hat{y}} = \sqrt{\frac{\Sigma y^2 - a\Sigma y - b\Sigma xy}{n}}$$

وبتطبيق هذه العلاقة على الجدول السابق رقم ( ) نجد ما يلي:

$$SY^2Y^{\wedge} = \frac{9,117,135,552 - 32479(300956) - 433(1619508}{10}$$

$$= 4363259,2 \longrightarrow \sqrt{S^2YY^{\wedge}} = 2089$$

$$SYY^{\wedge} = 2089$$

وإذا أخذنا حداثته 99% نجد:

أي مستوى الدلالة 0,01

$$M = \hat{y} + Z.S_{\hat{y}}$$

$$= 25979 + 2,58(2089) = 31369$$

$$= 25979 - 2.58(2089) = 20589$$

إننا واثقون باحتمال وقدرة 99% بأن عدد طلبة التعليم المهني التجاري في عام 2012–2013 لا لن يزيدوا عن 313,9 طالباً وطالبة لن يقل عن 20589

الفصل الثالث

مشكلات التعليم المهني التجاري وكفايته

1- كفاية التعليم المهني التجاري

1-1- مفهوم الكفاية

1-2- أنواع الكفاية

1-3- قياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري

2- مشكلات التعليم المهني التجاري

2-1- مشكلات التعليم المهني التجاري في منظور التربويين

2-2- تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري

2-2-1- تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري هرمياً

2-2-2- تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري أفقياً

2-3- تصنيف مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري على حسب النوع

2-4- مشكلات طلبة وخريجي التعليم المهني التجاري التي تناولتها الرسالة

1 – كفاية التعليم المهني التجاري:

1-1- مفهوم الكفاية : يستخدم الخبراء والباحثون التربويون والاقتصاديون مصطلح الكفاية لتقويم الأنظمة الاقتصادية والتربوية . وإن كفاية التعليم وإنتاجيته تلقى كثيرا من التأييد العالمي بل أصبحت موضوعاً لا ينضب لعديد من الأبحاث والدراسات الممولة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية التي تهدف إمداد صانعي القرار والمخططين التربويين بتوجيهات مفيدة في مجال تكاليف التعليم والجدوى الاقتصادية ورفع إنتاجيته ولا سيما في البلدان النامية . (عابدين ، 2004 ، 61)

وهناك مفاهيم وتعاريف عدة لاستخدام هذا المصطلح :

الكفاية : الحصول على أعلى المخرجات لدى تكلفة المدخلات أو أقل تكلفة للمدخلات لدى المخرجات. (ADANS : 1991,P57)

والكفاية الاقتصادية : تعني العلاقة بين مدخلات العملية الاقتصادية ومخرجاتها وتعتبر هذه العملية الاقتصادية فعالة إذا حققت مستوى معيناً للمخرجات بأقل تكلفة ممكنة أي زيادة الإنتاج بأقل التكاليف وباستخدام الإمكانيات نفسها . (صائغ، 1993، 206) .

والكفاية التعليمية : تعني الحصول على أكبر قدر من المخرجات باستخدام ادنى حد من المدخلات أو الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد وتكلفة وفي أسرع وقت ممكن . (LESLIA : 1997,8)

وعرف الفنيش وزيدان الكفاية الإنتاجية بأنها وعي جديد لا يقتصر مجاله على الصناعة بل يمتد ويتشعب في كل نواحي الحياة وهي تعني ببساطة توفير في الجهد والوقت والمال في أي صورة من صور العمل والإنتاج . (الفنيش وزيدان، 2000 ، 153) .

وعرف رحمة كفاية النظام التعليمي : بأنها مستوى تحقيق النظام التعليمي لأهدافه بالاعتماد على مدخلاته وعملياته ومعيارها توصل النظام التعليمي إلى تحقيق أكبر كم وأجود نوع من المخرجات المنشودة باستخدام أقل الجهود والتكاليف في المدخلات والعمليات. (رحمة، 2006، 182) .

ويذكر فليه بأن الكفاية التعليمية بأبعادها المختلفة الكمي والنوعي أداة أساسية لتقويم النظم التعليمية (مدخلاتها، مخرجاتها، عملياتها) وقياس إنتاجيتها ومن ثم تقديم التوجيهات الملائمة فتحقيق النظام التعليمي لأهدافه ولمتطلبات سوق العمل بالكيف والكم الملائمين يعد مؤشراً على ارتفاع كفاية النظام التعليمي مع العلم أن الكفاية والإنتاجية التعليمية والجدوى الاقتصادية تعد مرادفات وتستخدم بوصفها مفهوماً واحداً (فليه، 2003، 150) كما قسمت الكفايات إلى

مجالات متداخلة ومترابطة كثيراً وصنفت بشكل عام إلى (1301) كفاية وفق فهرس فلوريدا للكفايات (حمدان، 2002، 49).

1-2- أنواع الكفاية :

يقسم الباحثون التربويون الكفاية التعليمية إلى كفاية داخلية وأخرى خارجية . (أبو كليلة، 2002 ، 160) .

1-2-1- الكفاية الداخلية : العلاقة بين المدخلات والمخرجات فضلاً عن أن دراسة العلاقة بين مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته هي "دراسة تقنية لإنتاجية النظام التعليمي وبالتالي كفايته" . (393، 1987 ، Wood Hall) .

ويعرفها الطعاني بأنها "إنتاجية الدورة التعليمية أي العلاقة الكمية بين الإنتاج (عدد الخريجين) وعدد المسجلين في تلك الدورة" . (الطعاني، 1991 ، 10) .

بينما عرفها البوهي بأنها "مدى قدرة النظام التعليمي الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منه وتشمل الكفاية الداخلية العناصر البشرية الداخلة في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والأنشطة المخصصة وغيرها" . (البوهي، 2001 ، 98) .

فالكفاية الداخلية تعني مدى قدرة النظام التعليمي على القيام بالأدوار المختلفة المتوقعة منه وتشمل الكفاية الداخلية كل مدخلات العملية التعليمية من (أهداف، وطلبة، ومناهج، وتقنيات، ومعلمون، وإدارة، ومبانٍ) .

1-2-2- أما الكفاية الخارجية:

"فتعني النظر إلى التعليم بوصفه عاملاً من عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث تقاس بمدى إسهامه في خدمة المجتمع وبمدى ارتباط النتائج التعليمية النهائية بحاجات المجتمع وأهدافه وتهدف إلى انطباق كم وكيف مخرجات التعليم على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (أبو كليلة، 2002 ، 160) .

وكذلك يقصد بها "قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي من خلال ما يعد من خريجين لهذا المجتمع ومدى قدرة هؤلاء الخريجين على إنجاز أعمالهم بكفاية مع كسب ثقة أصحاب المعمل ورضاهم عن نوعية الخريجين" . (غنيم، 1984 ، 297) وكلما كانت كفاية الخريج أعلى وإتقانه لاختصاصه أفضل قدرت إمكانياته من قبل رب العمل أعلى وحصل على دخل أعلى (حورية، 2003، 5). وعد جورج سكارا بولص الأجور القانونية مثلاً جيداً للإنتاجية التعليمة في القطاع الخاص. (psacharapoulos, 1995, B, 5)

وقد لاحظ دولاندشير أهمية الكفاية الخارجية وتأثيرها في النهوض بالعملية التعليمية ورفع الإنجاز الضروري للمواطنين كي يشتغلوا في مجتمع هو مجتمعهم. (دولاندشير، 1987، 43).

1-2-3- العلاقة بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية:

هناك ارتباط قوي بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية ولا يمكن الفصل بينهما. فالكفاية الداخلية تعني إحداث المتغير في مدخلات النظام التعليمي ليؤدي إلى مخرجات أحسن دون تغيير أو زيادة في التكلفة للوفاء بمتطلبات سوق العمل الذي هو أهم أهداف النظام التعليمي وتحقيق ذلك يعد دليلاً على الكفاية الداخلية للنظام التعليمي والكفاية الخارجية تشير إلى الفوائد النهائية التي يحصل عليها الطلبة والمجتمع كلياً من الاستثمارات التعليمية وهي بذلك ترتبط بالكفاية الداخلية وبالتالي فالإنتاجية أو الكفاية التعليمية تعبر عن الناتج النهائي في النظام التعليمي أي أنها محصلة الكفايتين الخارجية والداخلية ومن ثم فهي دالة عليهما ويستلزم الأمر وجود تخطيط شامل ومتكامل على أسس علمية واقتصادية للنظام التعليمي المطبق أو البديل.

ولا بد من الإشارة بأن لكل كفاية خصائص كمية تتيح التعبير بالأرقام عن مستوى الكفاية تساعد على تقويمها بدقة . وأيضا خصائص نوعية تتيح الوصف الواضح لعناصر الكفاية ومتطلباتها وجودتها وتساعد على تحديد المعارف والمهارات (رحمة، 2006 ، 198) .

1-3- قياس الكفاية:

المقصود بقياس الكفاية حساب مستوى الكفايتين الكمية والنوعية استناداً إلى حساب مؤشراتها (رحمة، 2007 ، 200) .

ولهذا الحساب أهمية كبيرة في تقويم النظام التعليمي بعناصره المختلفة فيشير إلى جوانب الخلل والهدر أو الفاقد التربوي .

إن ارتفاع نسبة الفاقد التربوي يعكس انخفاضاً في الكفاية التعليمية كماً ونوعاً ويؤثر في المردود الاقتصادي والجدوى الاقتصادية للتعليم فهذه النسب المهدرة تشكل تكاليف فردية واجتماعية يتحملها المتعلم وأسرته والدولة والمجتمع .

وقد بينت دراسات عدة في اقتصاديات التعليم وتخطيطه ارتفاع حجم الفاقد التربوي بسبب الرسوب والتسرب وتأثيراتهما في الإنتاجية التعليمية (حجي، 2002 ، 210).

ولذلك تحظى الكفاية التعليمية باهتمام كبير من جميع النظم التعليمية والمنظمات الدولية كالبنك الدولي واليونسكو وغيرها.

لتحسينها وتطويرها بما يضمن تخفيض حجم الهدر المتأتي من ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب وتحقيق استثمار أفضل للطاقات البشرية (غنيمة، 2005 ، 292) .

1-3-1- الكفاية النوعية :

المقصود بالكفاية النوعية "مدى قدرة النظام التعليمي على القيام بالأدوار المطلوبة في إعداد القوى البشرية العاملة علمياً وعملياً وتوجيهها إلى سوق العمل للإسهام في الإنتاج والمشاركة في مشروعات التنمية الشاملة" (غنيم، 1984 ، 297) .

والكفاية النوعية تعني "أن مخرجات التعليم تتصف بالجودة أو تتحقق فيها المواصفات والمعايير التي وضعت لها" (حجي، 2002 ، 209) .

وتظهر الكفاية النوعية في مستوى جودة المعلومات والمعارف المكتسبة ومدى ملاءمتها للأنشطة الاقتصادية المطلوبة في سوق العمل ويمكن الاستدلال على هذه الكفاية من خلال مؤشرات أهمها :

- الاختبارات التي تجرى للخريجين من قبل جهات العمل وأصحاب المشروعات ، أي خارج المؤسسات التعليمية التي تخرجوا فيها وقد تهدف هذه الاختبارات إلى قياس معلوماتهم ومعارفهم ومهاراتهم التي حصلوا عليها .
- كفاءة الخريجين عند أدائهم لعملهم ومدى قدرتهم على التطور والإبداع ومدى إسهامهم في الأنشطة المناطة بهم في المجتمع . (البوهي، 2001 ، 98) .
- مدى رضا أصحاب العمل عن نوعية الخريجين .
- تعلم أساليب التفكير العلمي وتوفير القدرة على الإبداع والتطوير (فليح، 2007 ، 255).

وإن تحسين نوعية الخريجين هي مؤشر على الكفاية الإنتاجية للنظام التعليمي.

2-3-1- الكفاية الكمية :

المقصود بالكفاية الكمية "مدى قدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات مع الوصول بنسبة الرسوب والتسرب إلى أدنى ما يمكن" (غنيم، 1984 ، 240) .

وتعني أيضا عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي بنجاح ويرتبط بهم انخفاض معدل التسرب والإعادة والرسوب، أي تقليل حجم الهدر التربوي لأقصى درجة (البوهي، 2001، 200).

مفهوم الكفاية الكمية عند حمدان هو "المفهوم العاكس لمفهوم الفاقد التربوي الناتج جمع معدل التسرب مع معدل الرسوب" (حمدان، 1987، 42) .

إذن تتيح الكفاية الكمية التعبير الرقمي عن معدل الفاقد التربوي وتستخدمه بوصفه مؤشراًعاماً على مدى إنتاجية النظام التعليمي وتقويمه بدقة.

وتظهر الكفاية الكمية في :

- في نسب النجاح والرسوب والإعادة والتسرب والتي يعبر عنها بالأرقام .
- في عدد الخريجين ونسبة هذا العدد إلى العدد المطلوب في الأنشطة الاقتصادية والمجتمع، سواء أكان للتوظيف في القطاع العام أم في القطاع الخاص .
- في نسبة عدد الخريجين من اختصاص معين إلى العدد المطلوب من هذا الاختصاص للعمل (رحمة، 2006، 192) .

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة تحقيق التناسب بين الكفاية الكمية والكفاية النوعية وسوق العمل .

فارتفاع عدد الخريجين مثلا بقيمة المدخلات نفسها يعني كفاية تعليمية أكبر ، هذا صحيح ولكن إذا كان هذا الارتفاع بنسبة تفوق حاجة المجتمع والمؤسسات الاقتصادية فسوف يؤدي إلى زيادة عرض أعداد الخريجين على الطلب عليهم الأمر الذي يترتب عليه بطالة عدد من الخريجين وهذا يعني انخفاض درجة استخدامهم في العملية الإنتاجية وضعف درجة الانتفاع من تأهيلهم في العملية التعليمية رغم الزيادة التي تحققت في الخريجين.

وإن انخفاض عدد الخريجين قياساً بالطلب عليهم يؤدي إلى انخفاض القوى العاملة المتاحة للعملية الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة القيام بهذه الأنشطة والتوسع فيها مما يؤشر على ضعف كفاية النظام التعليمي في توفير حاجات المجتمع والاقتصاد وتطورهما مما يعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونظراً لصعوبة قياس الكفاية النوعية من خلال مؤشرات كمية (فليح، 2007 ، 246) .

فسيكتفي البحث بقياس الكفاية الكمية للتعليم المهني وفق أسلوب التدفق الطلابي لأن معدلات النجاح والرسوب والتسرب تعدّ مؤشراً على مستوى كفاية نظام التعليم المهني . (رحمة، 2006 ، 200) .

1-3-3- طرائق قياس الكفاية :

هناك أساليب وطرائق عديدة لقياس الكفاية الكمية للتعليم المهني منها "طريقة العينات- الطريقة الشاملة - طريقة الفوج الحقيقي - طريقة الفوج الظاهري".(95، 1992، Werdelin) .

طريقة الفوج الظاهري:

تعريف الفوج الظاهري : هو مجموعة الطلبة المسجلين في الصف سواء أكانوا طلاباً التحقوا بالصف لأول مرة أم كانوا من المعيدين الراسبين في الصف وفي تدفق هذا الفوج لا يتابع الفوج نفسه خلال سنوات دراسته بل يؤخذ مجموع طلبة كل صف دراسي في سنة معينة على حدة باعتبار أنهم فوج ظاهري ويحسب في نهاية السنة الدراسية عدد المتسربين والمترفعين والراسبين الذين يعيدون الصف وذلك لكل صف على حدة.

وطريقة الفوج الظاهري طريقة سهلة الحساب وكثيرة الاستخدام وخاصة في البحوث الموسعة

ويتوقف مستوى الكفاية الكمية للتعليم المهني على مدى تقارب عدد الخريجين من الفوج الظاهري مع عدد المقيدين بالصف الأول المهني وكلما كان هذا التقارب كبيراً كانت هذه الكفاية عالية أو مرتفعة ويتحكم في مدى هذا التقارب بين عدد الخريجين وعدد المقيدين في الصف الأول المهني معدلات التسرب والرسوب.

ويعدّ معدل الترفيع الظاهري الإجمالي لفوج كامل مؤشراً على الكفاية الكمية للتعليم المهني (رحمة، 2006 ، 185 - 207).

إن هناك علاقة عكسية دائمة بين معدلات الرسوب والتسرب وبين تدني مستوى الكفاية.

1-4- قياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري في سورية:

لقياس الكفاية الكمية للتعليم المهني التجاري في سورية استخدم أسلوب التدفق الطلابي بطريقة الفوج الظاهري لفوجين هما:

1-4-1- الفوج الأول : يبدأ في العام الدراسي 1995-1996.

1-4-2- الفوج الثاني : يبدأ في العام الدراسي 2004-2005.

ثم مقارنة كفاية الفوجين وبيان تطورها مع العلم أنه تم دراسة التعليم المهني الصناعي والنسوي بالطريقة نفسها . واكتفى البحث بعرض التعليم المهني التجاري مع الإشارة إلى نتائج النوعين الآخرين للتعليم المهني .

كما تتبع البحث تدفق ذكور الفوج الثاني وإناثه للتوصل إلى نتائج أكثر دقة لأوضاع الكفاية الحالية للتعليم المهني التجاري .

وللوصول إلى هذه المعدلات اعتمد الباحث على الخطوات التالية :

1- بناء مصفوفة تدفق الفوج الظاهري :

لبناء مصفوفة التدفق لطلبة التعليم المهني التجاري استخدم ما يلي :

1-1- المعادلات الرياضية التالية :

1- $g_T^I = M_T^I + R_{T_1}^I$

2- $N_T^I = g_T^I - D_T^I$

3- $P_T^I = N_T^I - P_T^I$

4- $R_T^I = N_T^I - P_T^I$

5- $D_T^I = g_T^I - N_T^I$

1-2- وتشير هذه الرموز إلى ما يلي :

g_T^I: عدد الطلبة المسجلين في الصف i للعام الدراسي T.

M_T^I: عدد الطلبة المسجلين في الصف i لأول مرة في العام الدراسي T.

$R_{T\ 1}^I$: عدد الطلبة المعيدين الراسبين في الصف i والمسجلين في العام الدراسي T

N_T^I: عدد الطلبة المتقدمين في الصف i للعام الدراسي T.

P_T^I: عدد الطلبة المترفعين في الصف i للعام الدراسي T.

R_T^I: عدد الطلبة المعيدين (الراسبين) في الصف i للعام الدراسي T.

D_T^I: عدد الطلبة المتسربين في الصف i للعام الدراسي T.

2- النسب المئوية : استخدم الباحث النسب المئوية التالية :

نسب المتقدمين : $N_T^I\% = \frac{N_T^I}{g_T^I} .100$

نسب الترفيع : $\frac{P_T^I}{g_T^I} .100$

نسب الإعادة أو الرسوب : $\frac{R_T^I}{g_T^I} .100$

نسب التسرب : $\frac{D_T^I}{g_T^I}.100$

3- التأكد من صحة النتائج : استخدم الباحث المعادلات الرياضية التالية :

1- $N_T^I = P_T^I + R_T^I$

2- $g_T^I = N_T^I + D_T^I$

3- $g_T^I = P_T^I + R_T^I + D_T^I$

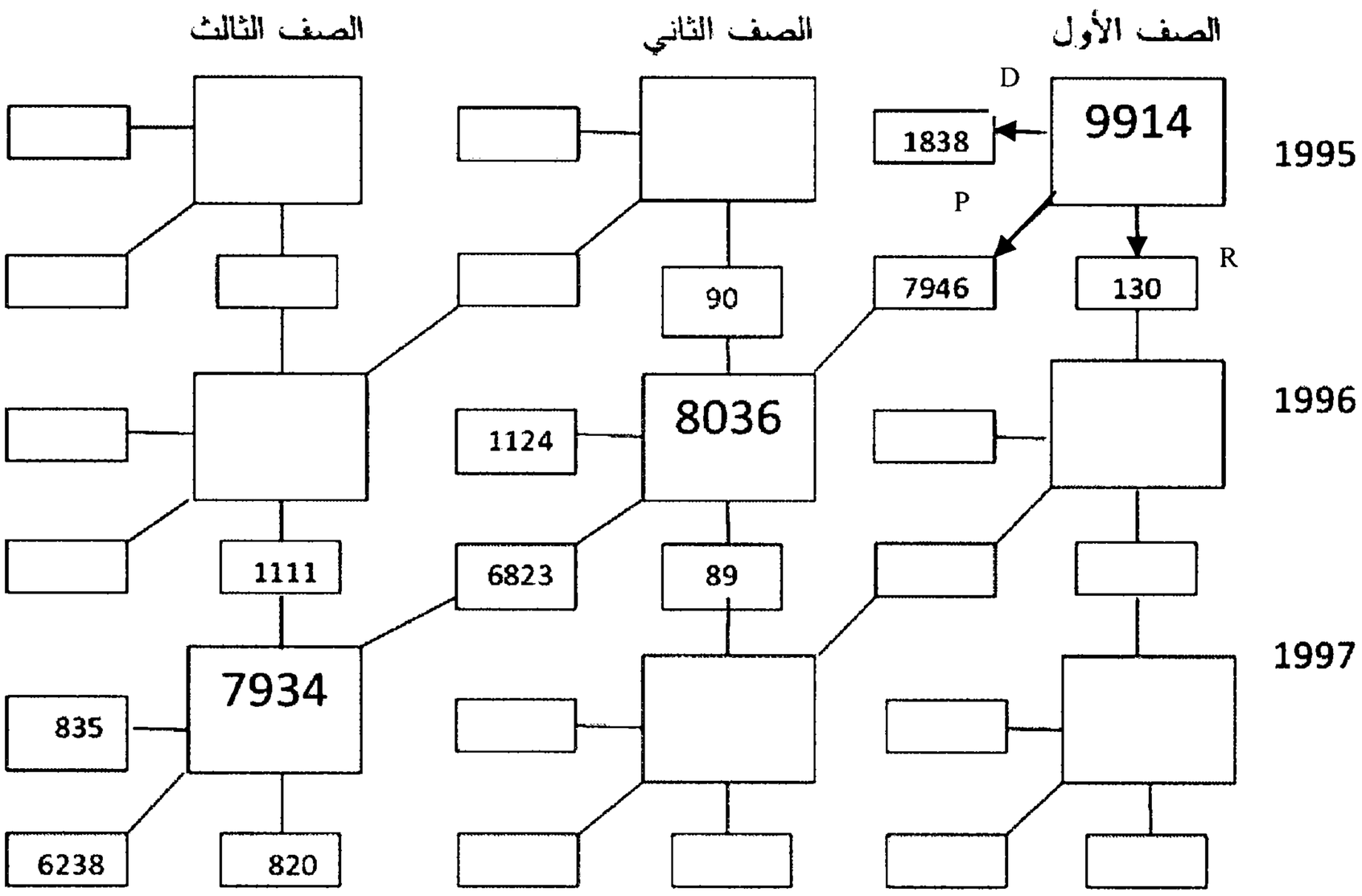
4- $100\% = N_T^I\% + D_T^I\%$

5- $N_T^I\% = P_T^I\% + R_T^I\%$

6- $100\% = P_T^I\% + R_T^I\% + D_T^I\%$

1-4- 1 - الفوج الأول:

مصفوفة رقم (1) تدفق الفوج الأول لطلبة التعليم المهني التجاري



وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات من عام 1994-1998

يشير السهم العمودي إلى عدد الطلبة المعيدين .

يشير السهم الأفقي إلى عدد الطلبة المتسربين.

يشير السهم المائل إلى عدد الطلبة المترفعين .

والجدول التالي يظهر مصفوفة تدفق طلبة التعليم المهني التجاري والنسب المئوية المستخلصة:

الجدول رقم (9) النسب المئوية المستخلصة من المصفوفة السابقة رقم (1)

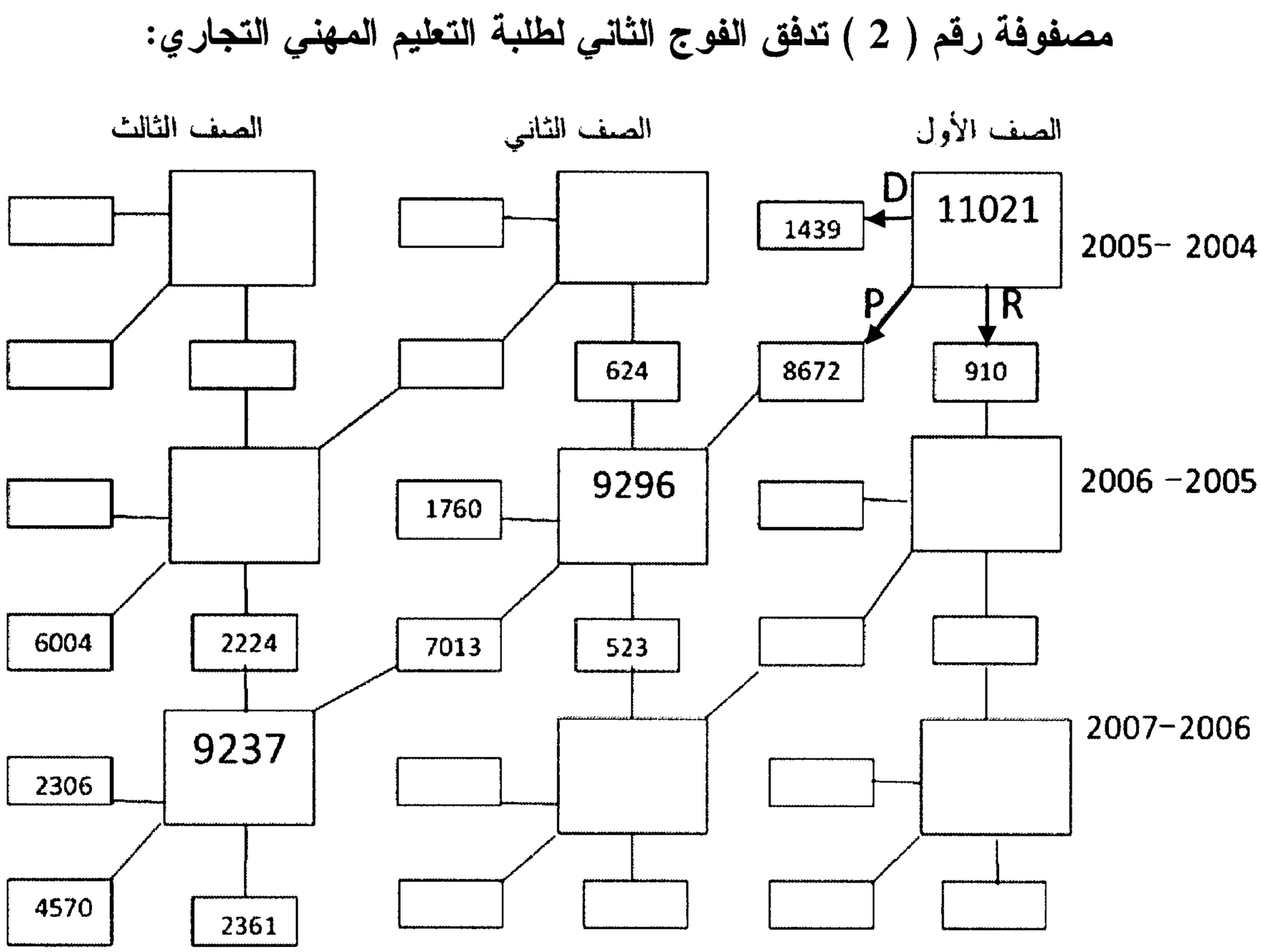
	الأول	الثاني	الثالث	الإجمالي		الأول	الثاني	الثالث	الوسطي
مسجل	9914	8036	7934	25884	مسجل	100	100	100	100
متقدم	8076	6912	7059	22047	متقدم	81,5	86,1	88,9	85,0
مترفع	7946	6823	6238	21007	مترفع	80,20	84,90	78,60	81
معيد	130	89	821	1040	معيد	1,30	1,2	10,30	4
متسرب	1838	1124	875	3837	متسرب	18,50	13,90	11,1	15

يتبين في الجدول رقم (9) أن نسبة الإعادة في الفوج الأول كانت أعلاها في الصف الثالث المهني بنسبة 10,3% ثم في الصف الأول المهني بنسبة 1,3% وأخيرا في الصف الثاني بنسبة 5,6% .

وأما نسب التسرب فكانت أعلاها في الصف الأول المهني بنسبة 18,5% ثم في الصف الثاني المهني بنسبة 13,9% وأخيرا في الصف الثالث المهني بنسبة 11,1% .

1-4-2- الفوج الثاني:

مصفوفة رقم (2) تدفق الفوج الثاني لطلبة التعليم المهني التجاري:



(وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات من عام 2003-2007)

يشير السهم العمودي إلى عدد الطلبة المعيدين .

يشير السهم الأفقي إلى عدد الطلبة المتسربين.

يشير السهم المائل إلى عدد الطلبة المترفعين .

والجدول التالي يظهر نتائج مصفوفة تدفق طلبة التعليم المهني التجاري والنسب المئوية المستخلصة لأعداد الطلبة المتقدمين والمترفعين والمعيدين والمتسربين

الجدول رقم (10) النسب المئوية المستخلصة من المصفوفة السابقة رقم (2)

	أول	ثاني	ثالث	إجمالي		أول	ثاني	ثالث	إجمالي
مسجل	11021	9296	9237	29554	**مسجل**				
متقدم	9582	7536	6931	24049	**متقدم**	86,9	81,81	75,1	81,4
مترفع	8672	7013	4570	20255	**مترفع**	78,6	75,4	49,5	68,5
معيد	910	523	2361	3794	**معيد**	8,3	5,6	25,6	12,9
متسرب	1439	1760	2306	5505	**متسرب**	13,11	19,88	24,9	18,6

يتبين من الجدول رقم (10) أن نسبة الإعادة في الفوج الثاني كانت أعلاها في الصف الثالث المهني بنسبة 25,6% ثم في الصف الأول المهني بنسبة 8,3% وأخيرا في الصف الثاني المهني بنسبة 5,6% .

ولعل سبب ارتفاع نسب الإعادة في الصف الثالث أكثر من الصفين الباقيين يعود إلى أن أسئلة الشهادة الثانوية التجارية تكون أكثر شمولا للكتاب المدرسي وأكثر موضوعية من الصفوف الانتقالية يضاف إلى ذلك أنظمة الامتحانات التي تعتمد على النتائج التحريرية لمرة واحدة وتغفل قدرات الطلبة ونشاطاتهم اليومية طيلة العام الدراسي أو هناك ضعف في مستوى تحصيل الطلبة في الصفين الأول والثاني التجاريين وخاصة في المواد الأساسية كالمحاسبة والجرد .

وكذلك يظهر الجدول السابق رقم (10) أن نسب التسرب في الفوج المذكور كانت أعلاها في الصف الثالث المهني بنسبة 24,9% ثم في الصف الثاني المهني بنسبة 19% وأخيرا في الصف الأول المهني بنسبة 13,1% .

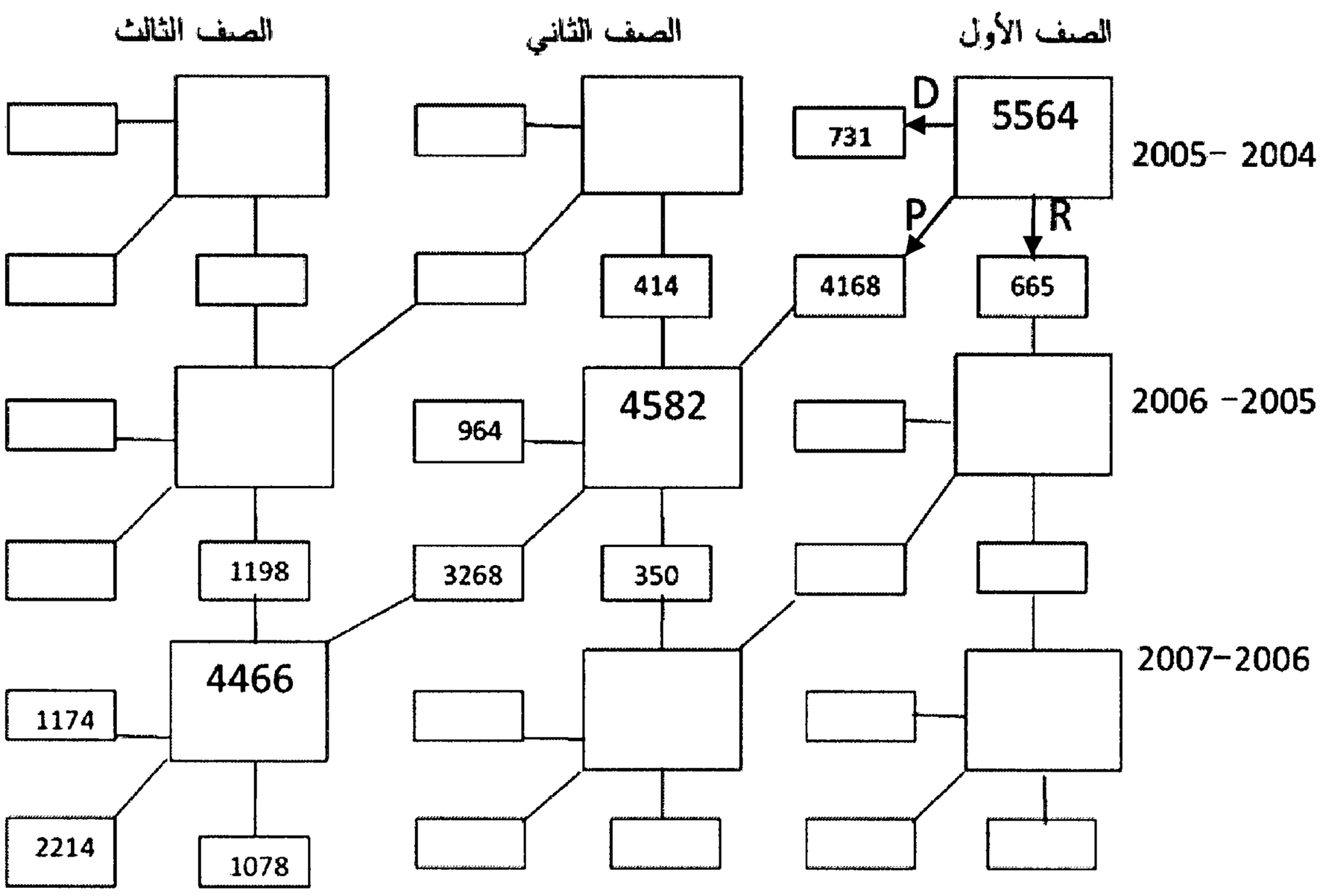
ولعل الأسباب تكمن فيما يلي :

- الزواج المبكر لدى الفتيات .
- النظرة الدونية للتعليم المهني التجاري مقارنة بالتعليم العام .

- التحاق الطلاب بالتعليم المهني التجاري للحصول على وثيقة للتأجيل من خدمة العلم أو انتظار المدة الزمنية التي تتيح لهم الالتحاق بمسارات التعليم العام مراعاة للأنظمة والقوانين .

1-4-2-1 : طلاب الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري :

مصفوفة رقم (3) تدفق طلاب الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري :



(المصدر: وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات من عام 2003-2007)

ومن المصفوفة السابقة تم استخلاص النسب المئوية لأعداد الطلاب المتقدمين والناجحين والمعيدين والمتسربين من طلاب الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري كما في الجدول التالي رقم (11) :

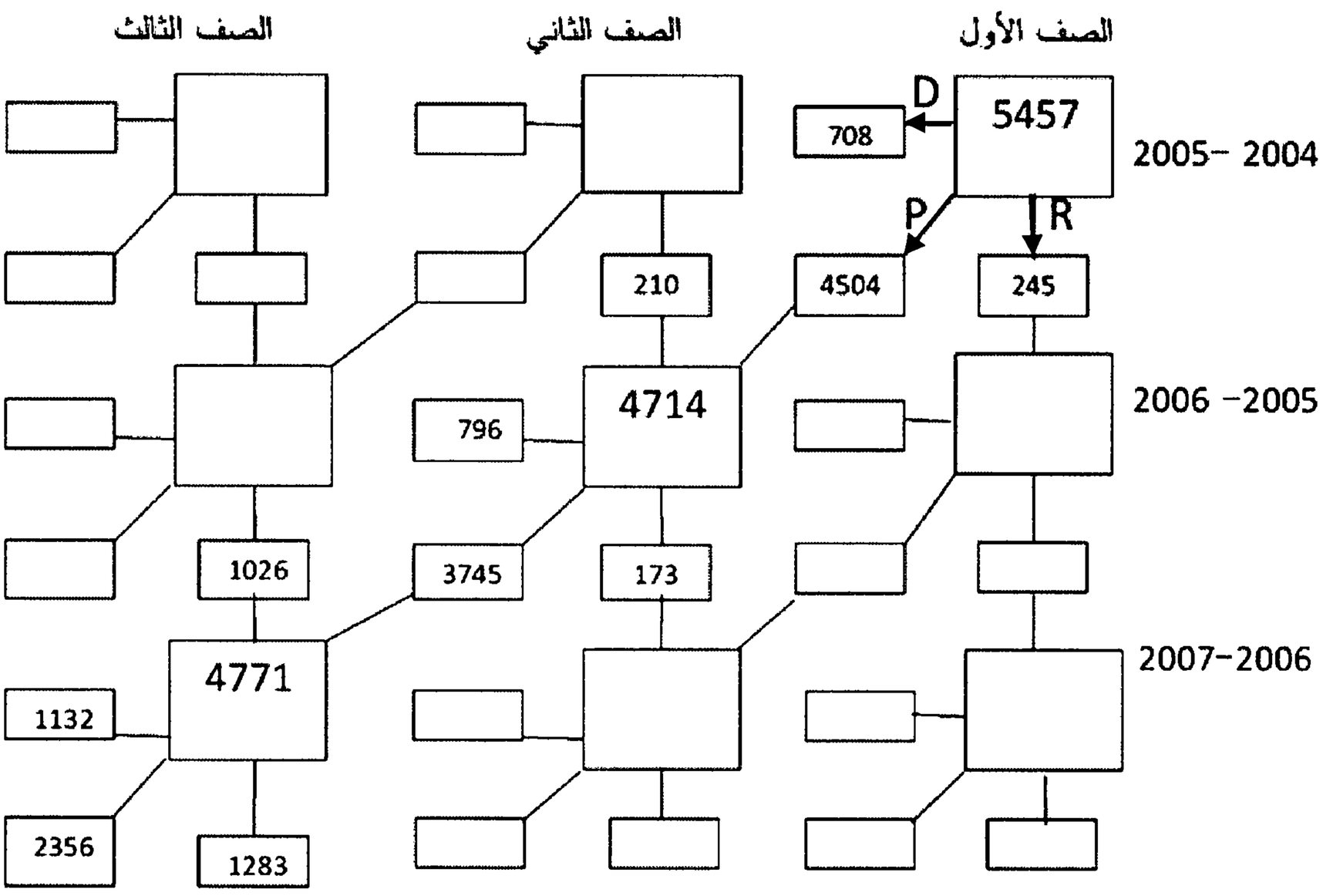
الجدول رقم (11) النسب المئوية للتسرب والرسوب لطلاب التعليم المهني التجاري في النموذج الثاني

	أول	ثاني	ثالث		أول	ثاني	ثالث
مسجل	5564	4582	4466	**مسجل**			
متقدم	4833	3618	3292	**متقدم**	86,9	79	73,7
مترفع	4168	3268	2214	**ناجح**	74,9	71,3	49,6
معيد	665	350	1078	**راسب**	12	7,7	24,1
متسرب	731	964	1174	**متسرب**	13,1	21	26,3

يتبين من الجدول السابق رقم (11) أن النسب المئوية للرسوب في الفوج الثاني لطلاب التعليم المهني التجاري كانت أعلاها في الصف الثالث المهني بنسبة 24,1% ثم في الصف الأول المهني بنسبة 12% وأخيرا في الصف الثاني المهني بنسبة 7,7% . أما نسب التسرب فكانت على الترتيب : الصف الثالث المهني بنسبة 26,3% ثم في الصف الثاني المهني بنسبة 21% وأخيرا في الصف الأول المهني بنسبة 13,1% .

1-4-2-2- الفوج الثاني طالبات الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري:

مصفوفة رقم (4) تدفق طالبات الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري:



(المصدر: وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات من عام 2003-2007)

ومن المصفوفة السابقة **رقم (4)** تم استخلاص النسب المئوية لأعداد الطالبات المتقدمات والناجحات والمعيدات والمتسربات من الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري كما في الجدول التالي رقم (12):

الجدول رقم (12) النسب المئوية للتسرب والرسوب لطالبات التعليم المهني التجاري في الفوج الثاني

	أول	ثاني	ثالث		أول	ثاني	ثالث
مسجل	5457	4714	4771	**مسجل**			
متقدم	4749	3918	3639	**متقدم**	87	83,1	76,3
مترفع	4504	3745	2356	**ناجح**	92,5	79,4	49,4
معيد	245	173	1283	**راسب**	4,5	3,7	26,9
متسرب	708	796	1132	**متسرب**	13	16,9	23,7

يظهر الجدول السابق رقم (12) أن النسب المئوية لرسوب في الفوج الثاني طالبات التعليم المهني التجاري كانت أعلاها في الصف الثالث المهني بنسبة 26,9% ثم في الصف الأول المهني بنسبة 4,5% وأخيرا في الصف الثاني المهني بنسبة 3,7% .

أما نسب التسرب لديهن فكانت على الترتيب : الصف الثالث المهني بنسبة 23,7% ثم في الصف الثاني المهني بنسبة 16,9% وأخيرا في الصف الأول المهني بنسبة 13% .

وعند مقارنة ذكور وإناث الفوج الثاني للتعليم المهني التجاري تبين ما يلي :

1- إن نسب التسرب كانت مرتفعة لدى الجنسين ومتقاربة في الصف الأول المهني ومرتفعة لدى ذكور الصف الثاني بمقدار 4,1% والصف الثالث بمقدار 2,6% عن مثيلاتها في الإناث ولعل السبب يعود إلى انخراط الطالب في سوق العمل للتخفيف من أعباء الأسرة المالية أو البحث عن مهنة مستقبلية تضمن له دخلاً مادياً مناسباً لقناعته بعدم تحقيقها في التعليم المهني التجاري .
2- إن نسب الإعادة كانت متقاربة في الصف الثالث المهني لدى الجنسين ومرتفعة لدى الذكور في الصف الأول المهني بمقدار 7,5% والصف الثاني المهني بمقدار 4% عن مثيلاتها في الإناث ولعل السبب في ذلك يعود : لأن الطالبات كن أكثر جدية واهتماما ومواظبة على الحضور ومتابعة الدراسة وبالتالي حققن نسب نجاح مرتفعة أكثر من الذكور .

1-4-3- مقارنة فوجي التعليم المهني التجاري الأول والثاني : لمقارنة فوجي التعليم المهني التجاري الأول والثاني أعد الجدول التالي رقم (13)

الجدول رقم (13) مقارنة فوجي التعليم المهني التجاري الأول والثاني

	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		متوسط الفوج	
	الفوج الأول	الفوج الثاني	الفوج الأول	الفوج الثاني	الفوج الأول	الفوج الثاني	الفوج الأول	الفوج الثاني
متقدم	81,5	86,9	86,1	81	88,9	75,1	85	81
مترفع	80,2	78,6	84,9	75,4	78,6	49,5	81	68
معيد	1,3	8,3	1,2	5,6	10,3	25,6	4	13
متسرب	18,5	13,1	13,9	19	11,1	24,9	15	19

يتبين من الجدول السابق رقم (13) أن نسب إعادة طلبة التعليم المهني التجاري قد تزايدت في الفوج الثاني مقارنة بالفوج الأول ولكل مرحلة التعليم المهني التجاري .

ففي الصف الأول المهني التجاري ازدادت نسبة إعادة الفوج الثاني إلى 8,3% أي تضاعفت أكثر من ست مرات عن نسبة إعادة الفوج الأول وكان مقدار نسبة الزيادة 538% .

وفي الصف الثاني المهني التجاري فتزايدت نسبة إعادة الفوج الثاني إلى 5,6 % أي تضاعفت أكثر من أربع مرات عن نسبة إعادة الفوج الأول وكان مقدار نسبة الزيادة 367%.

أما في الصف الثالث المهني التجاري فتزايدت نسبة إعادة الفوج الثاني إلى 25,6 % أي تضاعفت مرتين ونصف عن نسبة إعادة الفوج الأول وكان مقدار نسبة الزيادة 149%.

وأخيرا فإن وسطي إعادة الفوج الثاني ازدادت إلى 13% وتضاعف أكثر من ثلاث مرات عن وسطي نسب إعادة الفوج الأول وكان مقدار نسبة الزيادة 225%.

كما يظهر الجدول السابق رقم (13) أن نسب تسرب طلبة التعليم المهني التجاري قد تغيرت في الفوج المدروس الثاني مقارنة بالفوج المدروس الأول وفي كل مرحلة التعليم المهني التجاري.

ففي الصف الأول المهني تناقصت نسبة التسرب في الفوج الثاني إلى 13,1% وبنسبة 30% عن نسبة التسرب في الفوج الأول.

وفي الصف الثاني المهني ازدادت نسبة التسرب من الفوج الثاني إلى 19% وبلغت نسبة الزيادة 37% عن نسبة التسرب في الفوج الأول.

أما في الصف الثالث المهني التجاري فتزايدت نسبة التسرب في الفوج الثاني إلى 24,9% وبلغت نسبة الزيادة 124% عن نسبة التسرب في الفوج الأول.

وأخيرا فإن وسطي نسب التسرب في فوج طلبة التعليم المهني التجاري الثاني ازداد إلى19% وبلغت نسبة الزيادة 27% عن وسطي نسب تسرب فوج طلبة التعليم المهني التجاري الأول.

أما نوعي التعليم المهني الآخرين الصناعي والنسوي فإن وسطي نسب التسرب والإعادة في الفوج الثاني لم تكن أحسن حالاً من التعليم المهني التجاري فقد تزايدت في كليهما مقارنة بمثيلاتها في الفوج الأول فتضاعفت نسب الإعادة أكثر من مرتين في التعليم المهني الصناعي في حين تضاعفت ثماني مرات في التعليم المهني النسوي.

أما نسب التسرب فكانت نسب الزيادة بمقدار 30% في التعليم المهني الصناعي و31% في التعليم المهني النسوي ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى ما يلي:

1- الباب شبه الموصد أمام خريجي التعليم المهني التجاري للوصول إلى التعليم الجامعي أو التقني.
2- ضعف المستوى الاقتصادي لبعض أسر طلبة التعليم المهني التجاري.
3- صعوبة تأمين فرص عمل لخريجي التعليم المهني التجاري وانتشار البطالة بينهم وقد تشير الاحصائيات إلى وجود 28977 خريجاً يبحثون عن فرص عمل منهم 16839 خريجة (وزارة الشؤون الاجتماعية /2008).
4- غياب البرامج التعليمية بأنواعها المحاسبية والإدارية والإحصائية والاقتصار على استثمار الحاسوب فقط في المناهج الدراسية التجارية.
5- الدوام الطويل اليومي وازدحامه بالدراسة النظرية .
6- جمود المناهج التجارية وكثافتها.
7- غياب التوجيه التربوي والاجتماعي والنفسي التي تساعد الطلبة في التغلب على الصعوبات التي تعترضهم في التعليم المهني التجاري .
8- انشغال طلبة التعليم المهني التجاري بمشاهدة الفضائيات والانترنيت والألعاب لفترات طويلة.
9- عدم اهتمام أولياء الأمور بتحصيل أبنائه .
10- بعد الثانويات التجارية عن سكن الطلبة.

11- غياب الإرشاد المهني التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية.

يتبين مما سبق أن نسب التسرب والإعادة في التعليم المهني ولكل أنواعه قد تزايدت في الفوج الثاني مقارنة بمثيلاتها في الفوج الأول فقد تزايدت نسب التسرب وسطيا بمقدار 29% وتضاعفت نسبة الإعادة إلى أكثر من أربع مرات وإذا ما أضفنا عدد الطلبة المقبولين في الصف الأول المهني لعام 2004-2005 وقد عزفوا عن مجرد التسجيل في التعليم المهني والذين يفترض التحاقهم بالفوج الثاني والبالغة نسبتهم (45,9%) (تقرير التنمية ،42,2005).

يظهر لنا بوضوح الهدر الكبير في رأس المال البشري والمادي الناتج عن جمع النسب السابقة والمتشكل من حصيلة جمع التكاليف الفردية والاجتماعية التي يتحملها المتعلم والأسرة والمجتمع والدولة وخاصة إذا علمنا أن تكلفة طالب التعليم المهني السنوية تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف تكلفة طالب التعليم العام.وأن هذه التكلفة تزداد عاما بعد عام بسبب انخفاض عدد الطلبة المنتسبين إليه.

وبالتالي فإن ارتفاع الهدر التربوي الناتج عن جمع معدلات التسرب والإعادة المستخلصة يعكس انخفاضا حادا بالكفاية التعليمية وإنتاجيتها ويؤثر في المردود الاقتصادي والجدوى الاقتصادية للتعليم المهني وهذا ما يتعارض كليا مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يتطلب تضافر جهود جميع المعنيين من دولة ومجتمع وفعاليات اقتصادية لمعالجة هذه المشكلة.

وباختصار: لقد أكدت السياسات التربوية أهمية التعليم المهني التجاري ورصدت له موارد كبيرة لكنها لم تعالج الهدر التربوي فيه عاماً بعد عام وتزيل أسبابه بقدر ما جعلت من مكانة التعليم المهني التجاري مكانة متدنية في هرمية النظام التعليمي حين رصدت له العلامات الأدنى وكانت سياسة القبول في التعليم العالي متشددة ولا سيما إلى كلياته التطبيقية، بل إن التعليم المهني التجاري حرم نهائياً من الوصول إليها بينما يعدّ التعليم المهني التجاري المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستحق مكانة مختلفة كل الاختلاف عما هو عليه الآن .

2ـ مشكلات التعليم المهني التجاري:

تواجه سورية والدول العربية تحديات هائلة في مجال التعليم والتدريب المهني وذلك في ظل التطور السريع التكنولوجي والمعلوماتي والمستحدثات التقنية ووسائل الاتصال الحديثة والتجهيزات التدريبية والإنتاجية المستمرة التطور وعولمة سوق العمل والتجارة .وتنعكس هذه التحديات على التنمية الشاملة والتي تعتمد أساساً على التنمية البشرية وإعداد الأطر المهنية التي تلبي متطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي .ولا يمكن إعداد المهنيين المستهدفين إلا عن طريق تعديل أنماط ومناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني ووسائله وتطويرها بما يستجيب لمتطلبات عالم العمل والإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والكفاية الإنتاجية المنشودة .ولذلك كان الاهتمام بمشكلات التعليم المهني التجاري الذي يعد دعامة للنهضة الاقتصادية والعمود الفقري لدفع عجلة التنمية والتطور.

أولاً- مشكلات التعليم المهني التجاري في منظور التربويين:

إن دراسة التعليم المهني ورصد مشكلاته لفتت أنظار الباحثين الاقتصاديين والتربويين والمسؤولين عن العملية التعليمية منذ نشأته وإلى وقتنا الحاضر فذكر فاخرعاقل: "بأن المدارس المهنية منذ نشأتها في سورية وفي الوطن العربي وصفت بأنها مدارس عجفاء ينقصها كل شيء من الأستاذ الاختصاصي إلى الآلة اللازمة ثم إن درجة هذه المدارس ونوعيتها كانت من النوع الذي لا يقدم للبلد إلا متخرجين يجهلون ما هيئوا له ويكرهون هذا الشيء الذي هيئوا له هذه المدارس يدخلها الطلاب الأقل علامات والأسوأ نوعية والأفقر موارد ولا يؤمها إلا المفلسون من الطلبة المفلسون مالياً وعضلياً واجتماعياً ..."(عاقل ، 1983 ، 313)

ولقد وصف شهلا وآخرون التعليم المهني بأنه متخلف ويعاني قلة الإقبال عليه وذكر ستة أسباب رئيسة لذلك وهي:

"1- ضيق مجال العمل لمهرة العمال الفنيين بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم قناعة أصحاب المعامل والمتاجر بخريجي التعليم المهني.

2- الحط من قدر الأعمال اليدوية واعتبار التعليم العام أرقى من التعليم المهني بسبب العادات والتقاليد وموقف الدوائر الحكومية الداعم للتعليم العام.

3- فقدان الإرشاد المهني في السياسات التعليمية فالإرشاد المهني معدوم في البلدان العربية فالمدارس المهنية مكتظة بالإمكانيات النظرية.

4- قدرة التفاعل بين المدارس المهنية والحياة الاقتصادية : فمناهج المدارس المهنية لا تعكس حاجات البيئة ومطالبها الجديدة الناشئة عن التقدم التكنولوجي السريع والمدارس المهنية بعيدة كل البعد عن الاتصال الدائم بالحياة الاقتصادية

5- قلة المديرين والمدرسين الأكفياء فالمدرسون كثيراً ما تنقصهم الخبرة والتدريب وتكون صلتهم بالجو المهني والتقني قليلة ويفتقرون إلى الخبرة المسلكية والتدريب التربوي.

6- سوء حالة الأبنية المدرسية والأجهزة والأدوات وقلة الأجهزة والأدوات التعليمية فما تزال حالة الأبنية التي تشغلها المدارس المهنية التجارية والصناعية غير مرضية والآلات لاتماثل ما يجده الطالب في المتاجر والمصانع عندما يخرج إلى الحياة العملية.

فالمدارس المهنية مطبوعة بالطابع النظري وتنقصها المعدات اللازمة والمعلمون المدربون وخاصة معلمي التطبيقات العملية " (شهلا و آخرون، 1978، 204).

ولقد ذكر عبد الدايم" أن ثمة مشكلات عدة وصعبة للتعليم الفني والمهني ولا تزال تنتظر حلاً لها لكي تتمكن التربية من الإسهام إلى أقصى حد في التنمية الاقتصادية وهي :

- عدم التوازن في النظام التربوي بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني والمناهج بحاجة إلى إعادة النظر فيها.
- سياسات القبول المتبعة في الانتساب إلى التعليم الفني والمهني.
- هناك نقص كبير في تدريب الخريجين مما يجعل أصحاب البيوت التجارية مكتفية بالنظام القديم في أصول مسك الدفاتر وسائر الأعمال التجارية " (عبد الدايم 705,1983).

ولخص العاني وحساوي مشكلات التعليم المهني بما يلي :

"1- سيطرة الطابع النظري الأكاديمي على مناهج التعليم وانفصالها عن التعليم والتدريب العملي.

2- تناقص عدد الأطر المهنية مما أدى إلى هدر في الطاقة البشرية.

3- عدم تأهيل خريجي التعليم المهني التجاري بمهارات متناسبة مع سوق العمل وخطط التنمية.

4- عدم إقبال الطلبة على هذا النوع من التعليم لعدم السماح لطلبته بمتابعة الدراسة الجامعية.

5- الاتجاه النظري في التدريس رغم أن هذا الفرع هو مهني ويحتاج إلى تطبيقات عملية ومخابر.

6- عدم التنوع والتوسع في هذا التعليم وتخصص طلبته" (العاني وحساوي ،1986، 125).

وجاء في تقرير التنمية المستدامة لليونسكو عن التعليم المهني وعلاقته بالتنمية المستدامة مايلي :

ما زالت هناك صعوبات تواجه التعليم المهني منها :

1- ليس هناك إعداد مهني من قبل المرحلة الثانوية.

2- لا تعتمد مناهج التعليم المهني محاور التنمية المستدامة.

3- عدم مرونة المناهج لتتماشى مع التطور العالمي السريع وحاجات التنمية المستدامة.

4- عدم احتواء مناهج التعليم المهني مجالات تتعلق بالتنمية المستدامة.

5- غياب المجتمع المدني في صياغة المناهج.

6- طغيان أسلوب المحاضرة في التعليم المهني على غيره من الاستراتيجيات التعليمية.

7- غياب تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن قاعات التعليم المهني.

8- ليس هناك خطة سورية تضع في الاعتبار كفاءات المعلمين في التنمية المستدامة.

9- ليس هناك برامج متابعة للخريجين في مشاغلهم وحياتهم العملية.

10- عدم اعتراف أصحاب العمل بفعالية الشهادة التي يحملها الخريجون ومستواها.

11- اعتماد تمويل التعليم المهني على الدولة فقط (اليونسكو، ،2007 ، 109).

وجاء أيضاً في وثيقة عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وصف لبعض نقاط الضعف التي يعانيها التعليم المهني وهي :

"1- ضعف التحاق التعليم كمياً ونوعياً لأنه لا يمثل اختياراً لدى التلاميذ فلا يؤمه منهم ذوو القدرات والكفاءات المعرفية كما أن نسبة التحاق الإناث بهذا المسلك تبقى ضعيفة حتى في الاختصاصات الملائمة لهن.

2- اعتباره مرحلة منتهية مغلقة لا تفضي إلى التعليم العالي ولا يسمح لتلاميذه بالانتقال إلى شعب التعليم الثانوي العام وهو وضع يزيد في تهميشه وتدني مرتبته.

3- عدم توافر معايير عربية لتوحيد مؤهلات التعليم الفني والمهني.

4- افتقار فلسفة التعليم الفني والمهني في معظم الدول العربية إلى مفهوم الشخصية المنتجة.

5- عدم الاهتمام بتعليم وإحياء المهن التراثية في معظم الدول العربية.

6- ضعف الروابط والقنوات بين التعليم العالي والتعليم الفني والمهني إذ لا تهتم الجامعة غالباً بحاجات هذا التعليم ومناهجه وإعداد المدرسين وتأهيلهم للعمل به.

7- ضعف العلاقة بعالم الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية ومتطلباتها.

8- عدم ملاءمة مخرجات التعليم الفني والمهني لحاجات سوق العمل ومواجهة التطور. التكنولوجي ونظم العمل الجديدة.

9- تواضع مؤهلات مدرسي هذا التعليم وعزوف الفنيين والخبراء من خارجه عن تقديم خدماتهم وتحويل مهاراتهم إلى تلاميذه في معاهدهم أو في ميادين الإنتاج وداخل المؤسسات الاقتصادية.

10- محدودية الموارد المالية المرصودة لهذا التعليم وضعف تجهيزاته وتقادمها.

11- تدني القيمة الاجتماعية للتعليم الفني والمهني.

12- عدم تبني خطط وطنية متكاملة تستطيع أن تحدد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وضبط حاجاتها وتوجيه التعليم الفني والمهني حتى يستجيب لها ويوفر قوة العمل بالعدد والنوعية المطلوبة.

13- عدم الربط بين السياسات التدريبية والسياسات التعليمية وإشراك أرباب العمل" (المنظمة العربية،2007 ، 103).

وذكرت هيئة تخطيط الدولة : أن هناك مشكلات يعانيها التعليم المهني في سورية وهي :

"- تضخم الإنفاق على التعليم المهني.

- صعوبة التنسيق بين قطاع الأعمال وقطاع التعليم المهني.

- ضعف التنسيق مع الدول العربية في مجال التعليم المهني.

- ليس هناك قاعدة بيانات مشتركة وشاملة لقطاعي التعليم المهني والأعمال.

- ضعف ارتباط هذا التعليم بخطط التنمية وسوق العمل المحلية والإقليمية.

- عدم تمكن الطالب من الدخول بحرية إلى أنواع التعليم الأخرى.

- عدم فتح الآفاق المستقبلية أمام خريجي التعليم المهني التجاري.

- ليس هناك حوافز مادية ومعنوية جيدة لاجتذاب الطلاب.

- ليس هناك فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم المهني التجاري.

- اعتماد الدرجة لا الرغبة للدخول في التعليم المهني "(هيئة تخطيط الدولة ، 2006 ، 2) .

وذكر غالول أن هناك عقبات تواجه التعليم المهني في سورية وهي:

"1- قصور التشريعات وتأخر إقرار بعضها:

1-1- عدم تحديث التشريعات بما يتناسب والاقتصاد المهني على المعرفة (اقتصاد السوق).

1-2- عدم إقرار قانون التنظيم وممارسة العمل المهني.

1-3- عدم إقرار أدلة للتصنيف والتوصيف المهني في غالبية الدول العربية وتأخر بعضها.

2- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تخطيط البرامج التدريبية و التعليمية وتصميمها وتنفيذها وتقديمها.

3- ضعف ارتباط البرامج التعليمية والتدريبية بحاجات سوق العمل.

4- تشعب الجهات والمؤسسات العاملة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.

5- قلة المختصين العاملين في مجال التعليم والتدريب المهني في جميع مراحله (تصميم البرامج وتنفيذها وتقويمها)" (غالول ، 2007، 32) .

وذكر المرصد أن" هناك إحجاماً كبيراً عن الالتحاق بالتعليم المهني في سورية سببه سياسات القيد والقبول في التعليم المهني التجاري.

- انخفاض الكفاية الداخلية والخارجية لهذا التعليم" (المرصد ، 2007 ، 8) .

ومن استعراض الخبرات والدراسات والتقارير التربوية السابقة تبين ما يلي :

1- درست مشكلات التعليم المهني التجاري ضمن منظومة التعليم الفني والمهني والتقني ولم تتعرض لمشكلات التعليم المهني التجاري لوحدها بمعزل عن أنواع التعليم الفني والمهني فتسبر أغوارها وتبين أسبابها وحجمها وخصائصها بل اكتفت بذكر الخطوط العريضة والأساسية لكل أنواع التعليم الفني والمهني والتجاري من بينها.

2- إن التطور التكنولوجي الدائم والمستمر في أساليب العمل الإداري والمكتبي الذي تتطلبه الحياة الاقتصادية متسارعة في أساليب العمل الإداري والمكتبي الذي تتطلبه الحياة الاقتصادية.

جعل مشكلات التعليم المهني التجاري في تغير وتتطور مستمرين فهناك تغيير مستمر في الخصائص والمهارات والتوصيف الوظيفي فالمقترحات والحلول التي قدمت بالأمس وكانت نافعة ومجدية في حل مشكلات التعليم المهني التجاري ربما لا تجدي نفعاً اليوم في ظل الظروف والمعطيات المتغيرة بسرعة وكذلك فإن المشكلات التي يواجهها التعليم المهني التجاري اليوم ليس بالضرورة أن تكون هي مشكلات الغد الأمر الذي يجعل من مشكلات التعليم المهني التجاري ظاهرة دائمة ومتغيرة من وقت إلى آخر ومن جيل إلى جيل.

3- إن مشكلات التعليم الفني والمهني والتجاري أحد فروعه التي تواجهها سورية لا تختلف كثيراً في خطوطها العامة عن مشكلات التعليم المهني في الوطن العربي وهي " في الغالب مشتركة تختلف حدة في بعض أجزائها بين قطر وآخر ولكنها تلتقي في السمات العامة والأساسية وأهمها أن هناك فجوة واسعة بين مؤسسات التعليم المهني وقدراتها وبين حاجات السوق المحلية والنظرة الدونية إلى التعليم المهني " (اليونسكو ، 2007 ، 191) .

ثانياً : تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري: يمكن تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري أفقياً وهرمياً (حسنية ،306,1996).

1- تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري هرمياً:

يمكن تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري هرمياً صنفها عبد المعطي ضمن ثلاث مجموعات هي :

1-1- مشكلات ذات الطبيعة العامة وتشمل هذه المشكلات بشكل عام كل الصعوبات والمعوقات التي تقف حاجزاً في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحبط كل الجهود الرامية لتحقيقها ومن هذه المشكلات :

1- 1-1- عدم دقة البيانات الصحيحة والكاملة حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ونقصها.

1-1-2 - قصور أجهزة التخطيط العام وأجهزة التخطيط التربوي وضعف الارتباط بينهما وقد نجم عن هذا القصور ثغرات فنية جعلتها تفتقر إلى الأسس الصحيحة

1-1-3- قصور الاستخدام الأمثل للموارد وارتفاع الهدر والفاقد في التربية رغم الأموال الكبيرة والميزانيات المخصصة للنظام التعليمي

1-2- المشكلات المتعلقة بموقع وهيكلة التعليم المهني التجاري في إطار المنظومة التعليمية التي تحتويه ومن هذه المشكلات :

1-2- 1- سياسات القبول في التعليم المهني التجاري وتخصيص الطلاب الأدنى تحصيلاً للانتساب إلى التعليم المهني التجاري والأكثر علامات للتعليم العام

1 -2 -2- عدم السماح بالتنقل إلى فروع التعليم الأخرى الموازية

1-2-3- وعدم السماح للطلبة بمتابعة التحصيل العلمي بالجامعات والمعاهد

1-3-المشكلات المتعلقة بالتعليم المهني التجاري كمنظومة فرعية في ذاته

1-3-1- فالتعليم المهني التجاري يعاني عدم وضوح الأهداف المحددة له وسوء حالة المباني ونقص المعدات والآلات اللازمة

فضلاً عن هيمنة الجانب النظري على مناهجه وابتعادها عن منحى الحياة الاقتصادية (عبد المعطي ، 1988 ، 88)

2- تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري أفقياً:

يمكن تحليل مشكلات التعليم المهني التجاري أفقياً وفق مفهوم النظم " فالنظام التعليمي نظام ثقافي يشتمل على عدد من المدخلات المستمدة من المصادر المجتمعية المحيطة به ومن التربية والثقافة في بلدان أخرى كما يشتمل على عمليات التعليم والتعلم والتربية التي تعتمد

على مدخلات النظام التعليمي وتستخدمها في إنتاج مخرجاته " (رحمة ، 2006 ، 185) و من هذا المنظور قسمت مشكلات التعليم المهني التجاري إلى قسمين :

2-1 المشكلات المتعلقة بمدخلات التعليم المهني التجاري :

تشمل هذه المشكلات كل ما يتعلق بمدخلات التعليم المهني التجاري وهي :

الأهداف والطلبة والمباني والتجهيزات والمناهج التجارية والوسائل والتقنية وأنظمة القبول والتسجيل والدراسة والتقويم وكذلك الإدارة والمعلمين والإنفاق على التعليم المهني التجاري وجميع مكونات النظام التعليمي يتفاعل بعضها مع بعض وكل مدخل من مدخلات النظام التعليمي يؤثر في عملياته ومخرجاته "فأهداف التعليم إذ تشتمل على تحديد مخرجاته الكمية والنوعية توجه مدخلات التعليم لإنتاج المخرجات المطلوبة والمناهج إذ تشتمل على المعارف والخبرات تسهم في تكوين الكفايات المهارية والمعرفية وأساليب التدريس وتقنياته التي تستخدم في تدريس المناهج تسهم في تكوين الصفات النفسية للطالب والخريج وكذلك أداء الجهاز الإداري والأساليب التي يتبعها وتنظيم العمل المدرسي" (جابر ، 2004 ، 105-130)" وأيضاً أداء المدرسين والتقويم والأنشطة يسهم في تحفيز الطلبة و تعلمهم وإكسابهم الكفايات المعرفية والنفسية والمهارية وفي نجاحهم ورسوبهم وتسربهم ومستوى تحصيلهم " (القمزي، 2004 ، 25) وكذلك صفات المباني من موقع وقاعات وملاعب ومرافق وتجهيزات تؤثر في نشاط الطلبة وأدائهم الدراسي.

وهذه المشكلات هي :

1- يأتي في طليعة هذه المشكلات سياسة القيد والقبول المتبعة والمتمثلة باعتماد مجموع الدرجات لا الرغبات للانتساب للتعليم المهني التجاري وتحديد الدرجات المرتفعة للتعليم العام والدرجات المتدنية للتعليم المهني التجاري.

2- وجود مشكلة ثقافية تتجلى في :

2-1- نظرة المجتمع السلبية إلى التعليم المهني التجاري وعدم ثقة أولياء الأمور بهذا التعليم ودوره في إعداد الأفراد للعمل والحياة واعتباره مسلكاً للفاشلين في الدراسة ولمن عجز عن الالتحاق بالتعليم الثانوي العام المؤدي إلى الجامعة

2-2- الاعتقاد السائد من وجهة نظر المجتمع بأن أي فرد يمكنه أن يقوم بمزاولة الأعمال التي يقوم بها الخريجون وأن مهارات الخريجين هي مهارات عامة كالبيع والشراء والأعمال المكتبية وليس مهارات اختصاصية.

3- عزوف الطلاب عن الانتساب إلى هذا النظام وعدم الرغبة به لأسباب عديدة منها ما ذكر سابقاً ومنها ما يتعلق بمشكلات الخريجين وما يعانونه من تفشي البطالة و الصعوبة في

إيجاد فرصة عمل أو مزاولة أعمال ليست من اختصاصهم يضاف إلى ذلك الباب الموصد لمتابعة الدراسة الجامعية.

4- انخفاض الطاقة الإنتاجية لمؤسسات التعليم المهني التجاري فهي لا تستثمر إلا في حدود 25 % من طاقتها الإنتاجية في أيام الدوام الرسمي وفيما تبقى من أيام السنة فتبقى مجمدة ولا تستثمر نهائياً.

5- غياب برامج الإعداد والتدريب للمدرسين والإداريين والهادفة إلى تمتين الثقافة العامة والمهنية ومعرفة المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته.

6- غياب التواصل بين المرجعية العلمية الأخصائية من فنيين وخبراء وأساتذة ومدرسي تعليم عالٍ وبين الهيئة التعليمية والإدارية للتعليم المهني التجاري والهادف إلى تبادل الخبرات وتذليل العقبات التي قد تعترضهم أثناء الخدمة.

7- غلبة الطابع النظري على مناهج التعليم المهني التجاري وضعف الآليات التي تربط بين برامج التعليم المهني التجاري وبين مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في مجالات التطبيق العملي في سوق العمل فهناك انفصام للعلاقة بين الدراسة النظرية والتدريب العملي في سوق العمل.

8- عدم استثمار تقنيات الحواسب في العملية التعليمية كتدريس برمجيات ومقررات التعليم المهني التجاري المحاسبية بأنواعها :

أصول مسك الدفاتر – الجرد – الميزانيات – المحاسبة الإدارية والضريبية والحكومية – محاسبة شركات الأشخاص والأموال

علماً بأن المؤسسات الاقتصادية والخدمية تعتمد في آلية عملها المحاسبي والإداري على برمجيات اختصاصية معدة لذلك.

9- غياب المرونة في مواكبة التغيرات والتطورات السريعة سواء أكان على مستوى المناهج وطرائق التدريس أم على مستوى التجهيزات والتقنيات التعليمية فالمناهج والوسائل والتقنيات بحاجة إلى تحديث مستمر لأن العلم والتقانة يتطوران بوتائر متسارعة وسوق العمل في تغيير مستمر وكل ذلك يتأثر بمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فالتعليم المهني التجاري يتأثر بعوامل متغيرة ومتطورة بطبيعتها كالتغير الوظيفي والتغير المهني فإحداث الأسواق المالية والسماح للمصارف الخاصة المتنوعة الاختصاص في سورية مثلاً أدى إلى اختلاف في طبيعة الوظيفة وتخصصاتها المهنية الجديدة وليس لها خلفية نظرية أو عملية ضمن مناهج التعليم المهني التجاري لتعريفها وشرح مؤشراتها وآلية عملها والتدريب على أنظمتها وبرامجها المحاسبية والإدارية.

10- فقر مناهج التعليم الأساسي إلى التربية المهنية والتوجيه والإرشاد المهني يضاف إلى ذلك عدم توافر لجان استشارية تساعد الطلبة على اختيار مهنتهم المستقبلية قبل الانتساب إلى فروع التعليم.

11- تضخم الإنفاق على التعليم المهني التجاري : من الصعوبات الكبرى التي تواجه تطوير التعليم المهني التجاري وتحديث كلفته المرتفعة وخاصة في مستوى التجهيزات والمعدات والحاجة إلى تجديدها باستمرار مواكبة للتغيير السريع للتكنولوجيا الحديثة كأجهزة الحواسب وعتادها وبرمجياتها التجارية المتخصصة والمتنوعة ومخابر اللغات الأجنبية المتخصصة والتجهيزات المكتبية من أجهزة تصوير وأرشفة وطباعة وأجهزة اتصال متنوعة فتكلفة هذا التعليم قد تصل إلى أربعة أضعاف تكلفة التعليم العام وقد يكون هناك صعوبات جمة لتغطية نفقات هذا التعليم واعتماد المواصفات والمعايير المستلزمة لتحسين أدائه وإعداد خريجيه وتأهيلهم على الوجه المطلوب وخاصة إذا ما علمنا أن في سورية يمول هذا التعليم من الاعتمادات الحكومية من خلال موازنة الدولة حصراً والتي تغطي نفقات التعليم المهني التجاري باعتبار أن التعليم حق للجميع ومسؤولية هذا التعليم تقع على عاتق الدول في ضمان هذا الحق وهناك غياب لأي جهة تسهم في تحويل هذا التعليم كالمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية أو الجمعيات الأهلية أو المجتمع المدني

12- عدم إسهام قطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية في وضع مناهج التعليم المهني وخططه وفي تسيير الأنظمة وفي إعداد الموارد البشرية التي يحتاجها لتطوره وكذلك عدم إسهامه بتمويل جزء من تكاليف هذا التعليم.

13- عدم وجود سياسة واستراتيجية واضحة لنظام التعليم المهني التجاري.

14- ضعف التنسيق مع الدول العربية والأجنبية في مجال التعليم المهني.

15- عدم استفادة طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه من مهارات وخبرات وتجارب الخبراء والفنيين في مجالاتهم الاختصاصية.

16- عدم وجود جسور أفقية بين التعليم المهني التجاري من جهة والتعليم الثانوي العام من جهة ثانية وعدم وجود آليات تسمح بالانتقال بين شعب التعليم الثانوي العام والتعليم المهني التجاري.

فاختيار الطالب للتعليم المهني التجاري محكوم عليه بأنه الخيار الوحيد إلى نهاية حياته الدراسية فلا سبيل للتراجع أو الانتقال ضمن المسارات الأخرى للتعليم الأمر الذي يزيد في العزوف عن هذا التعليم.

2- 2- المشكلات المتعلقة بمخرجات التعليم المهني التجاري:

وتشمل هذه المشكلات كل ما يتعلق بمخرجات التعليم المهني التجاري ومنها " معدلات التسرب والرسوب وعدد مكتسبات الخريجين المعرفية والوجدانية والمهارية وأوضاع عمالتهم" (رحمة ، 2006، 186)

وهذه المشكلات هي :

1- زيادة الهدر التربوي الناتج عن ارتفاع نسب التسرب والرسوب في التعليم المهني التجاري (راجع الكفاية الكمية) الذي يعكس انخفاضاً حاداً في الكفاية التعليمية وإنتاجيتها
2- عدم ملاءمة مخرجات التعليم المهني التجاري لحاجات سوق العمل ومواجهة التطور التكنولوجي ونظم العمل الجديدة فلا مؤهلات خريجي التعليم المهني التجاري ومهاراتهم كافية لتشكل عامل جذب لاستقطابهم من قبل المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال الداخلية والخارجية وليس هناك أنظمة وسياسات للدولة تفسح المجال لفرص عمل لهم .
3- الباب شبه المغلق لمتابعة الدراسة والتحصيل العلمي واعتباره مرحلة منتهية لا تفضي إلى التعليم العالي وعدم وجود اختصاصات جامعية وتقنية لخريجي التعليم المهني التجاري أسوة بغيرهم من طلبة التعليم المهني.
4- عدم إتاحة الفرص للعاملين من خريجي التعليم المهني التجاري لمواصلة الدراسة والتأهيل مدى الحياة.
5- عدم متابعة حاجات سوق العمل الراهنة واستشراف متغيراته من مهارات وكفايات للمهن المستقبلية حتى يتمكن التعليم المهني التجاري من مواكبتها.
6- عدم تحديد ملامح خريجي التعليم المهني التجاري وذلك بضبط الكفايات الخارجية للخريجين من مهارات مهنية وكفايات لغوية عربية وأجنبية ومعارف خاصة في مجال الاختصاص كالتسويق وإدارة المبيعات والمحاسبات المتنوعة والرياضيات المالية والإحصاء.
7- غياب أساليب التقويم ومتابعة الخريجين في مواقع العمل للتعرف إلى إيجابيات التدريب ونواقصه لاقتراح إدخالها في مناهج التعليم المهني التجاري أي ما يعرف بالتغذية الراجعة.
8- عدم وجود لجان أو روابط أو جمعيات أو نوادي للخريجين أو مرجعية علمية واجتماعية لمساعدتهم على إيجاد الحلول للصعوبات التي قد تعترضهم في حياتهم العملية ولتبادل التجارب والخبرات المكتسبة في سوق العمل مع العلم أن الخريجين هم نواة التنمية المستدامة.

9- حرمان خريجي التعليم المهني التجاري من متابعة دراستهم الجامعية في الكليات التقنية أسوة بزملائهم في التعليم المهني النسوي والصناعي والزراعي فهناك ثلاث كليات تقنية في سورية تشرف عليها وزارة التعليم العالي وهي :

9-1- كلية التربية اختصاص (اقتصاد منزلي):

افتتحت هذه الكلية في عام 2007-2008 في جامعة تشرين و يسمح لخريجي التعليم المهني النسوي الانتساب إليها ضمن القواعد والشروط لهذه الكلية وبلغ عدد الطلبة فيها مئتين وثمانية وستين طالباً وطالبة منهم مئتان وثلاثة وثلاثون طالبة (وزارة التعليم العالي، 2008).

9-2- كلية الهندسة التقنية في جامعة حلب:

افتتحت في عام 2003-2004 ويسمح لخريجي التعليم المهني الصناعي والزراعي الانتساب إليها وفقاً للشروط الخاصة بهذه الكلية وبلغ عدد الطلبة فيها تسعمئة وخمسة وثمانين طالباً وطالبة منهم أربعمئة وأربع وأربعون طالبة (وزارة التعليم العالي، 2008).

9-3- كلية الهندسة التقنية في جامعة تشرين:

يسمح لخريجي التعليم المهني الصناعي والزراعي الانتساب إليها وفقاً للشروط الخاصة بهذه الكلية بلغ عدد طلبتها خمسمئة وخمسة وسبعين طالباً وطالبة منهم أربع وستون طالبة (وزارة التعليم العالي، 2008).

10- الهدر الاقتصادي في العملية التربوية والمتأتي من سياسة انتساب طلبة التعليم المهني التجاري إلى كليات الاقتصاد والمعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة والمعاهد التجارية المصرفية فيسمح لخريجي التعليم المهني التجاري المتفوقين بالانتساب إلى المعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة التابعة لوزارة التعليم العالي بما يعادل نسبة 3% من الناجحين في كل محافظة بعد استبعاد المقبولين في كليات الاقتصاد ومدة الدراسة في هذه المعاهد سنتان فقط وكذلك يسمح لخريجي التعليم المهني التجاري الحائزين علامات مرتفعة في كل محافظة بالانتساب إلى المعاهد التجارية المصرفية التابعة لوزارة التربية على حسب الطاقة الاستيعابية لكل معهد بعد استبعاد المقبولين في كليات الاقتصاد والمعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة ومدة الدراسة في هذه المعاهد سنتان فقط .

فيدرس الطالب مدة ثلاث سنوات في الثانوية المهنية التجارية و يسمح للخريجين الحائزين علامات مرتفعة بمتابعة تحصيلهم التعليمي في المعاهد التقنية للتمويل والمحاسبة والمعاهد التجارية المصرفية فيدرس لمدة سنتين أيضاً في هذه المعاهد كما يسمح للأوائل على المعهد

بالالتحاق في كليات الاقتصاد وبنسبة تعادل 3% من الناجحين في كل معهد وبالتالي يدرس الطالب مدة ثماني سنوات على الأقل (هذا في حال عدم إعادته أي سنة) .
مما ينهك الطالب ويشعره بالملل لتكرار بعض المواد في الثانوية التجارية والمعاهد والجامعة وبالنقص والإحباط أمام زملائه حملة شهادة الثانوية العلمية.

ثالثاً – تصنيف مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري على حسب النوع:

إن مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري مرتبطة "بجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ونوعية القيم السائدة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند النظر في حل هذه المشكلات" (كيلاني ، 175,2007)، ويمكن تصنيف المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري على حسب نوعها إلى " مشكلات دراسية و مشكلات اجتماعية و مشكلات اقتصادية و مشكلات صحية ومشكلات جنسية " (عطوي ، 2004، 201– 245) و(خلف، 2006، 113– 119) ومشكلات نفسية (طحان ،1984 ،75–125).

3–1– المشكلات الدراسية: تتناول المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري أثناء العملية التعليمية وهناك أربعة مجالات أساسية لها(كيلاني ، 175,2007–260) وهي:

3–1–1– مجال الأبنية وأثاثها وتجهيزاتها: "إن المباني المدرسية من أهم المؤسسات ذات المنافع العامة التي تصنع فيها الأجيال وهي القدوة الصالحة للبيئة المحلية والبيئة أو الوسط الذي تدور حوله العملية التعليمية " (البوهي ،2001 ،56) و إن صفات المباني التعليمية من حيث الموقع والمرافق العامة والإضاءة والتهوية والباحات والملاعب والأثاث والتجهيزات التقنية تعد عاملاً مؤثراً في أداء الطلبة وموصلاً إلى كفاية تعليمية أجود ويمكن عرض المشكلات التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1– يحتاج وصول الطالب إلى المدرسة زمناً طويلاً.
2– عدم توافر وسائل مواصلات.
3– عدم توافر الإضاءة والتهوية الطبيعيتين في القاعات الصفية.
4– عدم مشاهدة الطالب ما يكتب على السبورة بوضوح.
5– المقاعد غير مريحة في الجلوس.
6– الممرات بين المقاعد غير كافية لحركة الطلاب.
7– عدم توافر مخابر وورش للتدريب.
8– عدم توافر مجلة للإطلاع على المستجدات اليومية أو الأسبوعية في المدرسة.
9– عدم وجود ملعب للرياضة.
10– الباحة صغيرة ولا تتسع للطلاب كلهم.

11- وجود ضوضاء في المدرسة.

12- المبنى المدرسي بحالة سيئة.

13- لا يتناسب عدد الصفوف مع أعداد الطلبة.

14- لاتتسع القاعة الصفية لعدد الطلبة.

15- يرهق عدد الساعات الدراسية الطالب.

16- لا تستوعب قاعات التدريس جميع الطلبة.

17- المكتبة فقيرة بالمراجع والكتب.

18- الدوام طويل وممل.

19- عدم الحصول على المراجع في أي وقت.

20- استخدام الكتب غير متاح للإعارة.

21- أسعار الكتب المقررة مرتفعة وطباعتها سيئة.

22- المرافق الصحية سيئة.

23- عدم كفاية دورات المياه لأعداد الطلبة.

24- انقطاع مياه الشرب.

25- وسائل الإيضاح غير جذابة ومشوقة.

26- عدم توافر وسائل العرض المؤتمتة.

27- عدم توافر مخابر وقاعات للتدريب.

28- أجهزة الحاسوب غير كافية.

29- قاعات الحاسوب صغيرة وغير مجهزة.

30- أجهزة الحاسوب حالتها غير جيدة.

31- عدم استخدام التقنيات الحديثة في التدريس.

32- عدم استخدام وسائل العرض المؤتمتة في إلقاء محاضرات الحاسوب.

33- عدم تنوع وسائل التعليم بما يتلاءم مع طبيعة المادة.

3-1-2- مجال الإدارة المدرسية : إن الإدارة المدرسية هي "الخط الأمامي في العمل التربوي وتمثل حلقة الوصل بين المتعلمين والعاملين من جانب والمنطقة التعليمية والوزارة وأولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية من جانب آخر" (جابر ، 2004، 99) وهي "التي تعتني و تهتم بشؤون المدرسة فتنظمها وتسيرها وتوجهها وتراعي أمور الطلبة فتعززهم وتقدم العون اللازم لهم وتكرم المتفوقين والمتميزين منهم وهي " ذات صلات وثيقة بكل عناصرها فتهتم بالمدرس والمناهج وطرائق التدريس والنشاطات المدرسية والإشراف الفني"(مساد ،

2005 ، 106) وإذا ساد في أجوائها مناخ اجتماعي مبني على التفاهم والتعاون فإن ذلك يعد عاملاً إيجابياً يساعد الطلبة على التعلم ويوصل إلى كفاية تعليمية أجود ويمكن عرض المشكلات التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1- عدم اهتمام الإدارة بالآراء التي يطرحها أولياء الأمور حول المدرسة.

2- انقطاع العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

3- عدم قيام منظمة الطلبة في المدرسة بأعمال تعود بالنفع على الطلبة.

4- تقاعس المستخدمين عن واجباتهم اليومية.

5- عدم تعاون الطلبة مع المستخدمين في المدرسة.

6- عدم تفهم الإدارة مشكلات الطلاب وتقديم العون اللازم لهم.

7- تبقى الإدارة منقطعة عن الطلاب.

8- عدم تمكن الطلبة من مراجعة الإدارة في أي وقت من أجل بحث موضوع مدرسي أو شخصي.

9- عدم استشارة المرشد النفسي في كثير من الأمور الخاصة التي تشغلني.

10- عدم تقبل الإدارة ملاحظات الطلاب وعدم منافشتها بروية وحكمة.

11- عدم إتاحة الإدارة فرصة للطلبة للتعبير عما في أنفسهم.

12- عدم استخدام الإدارة المعززات الإيجابية.

13- عدم إشراك الطلاب في تحمل مسؤوليات النظام في الثانوية.

14- كفاية الجهاز الإداري منخفضة.

15- عدم قيام الإدارة المدرسية بالتوجيه والإرشاد.

16- استخدام الإدارة المدرسية أساليب الضغط والتهديد والتسلط على الطلاب.

17- تأثير الإدارة في سلوك الطلاب سلبياً.

18- عدم توفير العلاقات الاجتماعية بين الطلاب و الإدارة.

19- تسلط الإدارة يشعر الطلبة في الإحباط ويدفعهم للغياب عن المدرسة.

20- عدم استخدام الإدارة وسائل الإقناع واللباقة في معالجة المشكلات.

21- عدم لجوء الطالب إلى المرشد النفسي عند حصول أي مشكلة.

22- معالجة الإدارة للمشكلات الحاصلة بعنف.

23- استقبال الإدارة أولياء الأمور دون اهتمام وترحيب.

24- عدم مراعاة البرنامج الدراسي ظروف الطلاب.

25- غرفة الإدارة غير كافية لاستقبال المراجعين.

26- عدم تعامل الإدارة طلابها بعدالة.

27- عدم تكريم الإدارة للطلبة المتفوقين والمبدعين.

28- عدم تدخل الإدارة إلا في الحالات النادرة.

29- عدم استماع الإدارة لهموم الطلاب ومشاكلهم.

3-1-3- مجال المدرسين: يؤلف المدرسون عاملاً هاماً في كفاية التعليم المهني التجاري فكفاياتهم التربوية ومؤهلاتهم العلمية و أداؤهم في التدريس والتقويم والأنشطة الصفية وإعداد المواد التعليمية واستخدامهم التقنيات التعليمية والتنوع في الطرائق التدريسية تسهم في تعلم الطلبة وإكسابهم الكفايات المعرفية والمهارية والنفسية وفي مستوى تحصيلهم ونجاحهم أو رسوبهم وبالتالي زيادة الكفاية التعليمية وإذا"وجدت رعاية كاملة وبرامج تدريب مستمرة وشاملة للمدرسين فإننا أمام نقلة نوعية في مخرجات التعليم المهني التجاري وهي التي تعول عليها الدولة والمجتمع ومؤسسات سوق العمل" (توفيق ، 2000 ، 169) ويمكن عرض المشكلات التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1- عدم استخدام المدرس المعززات الإيجابية.

2- عدم تمكن المعلم من المادة التي يدرسها.

3- عدم كفاية المدرس في إيصال المعلومات للطلبة .

4- عدم معاملة المدرس طلابه بعدالة.

5- افتقار المدرسين إلى دورات تدريبية لرفع كفايتهم.

6- عدم تقويم المدرسين طلابهم تقويماً موضوعياً.

7- عدم تكييف المدرس محتوى المناهج مع واقع البيئة وحاجاتها.

8- عدم استعانة المدرس ببعض المراجع ويحضرها ليطلع طلابه عليها.

9- عدم حصول الطالب على الدرجة التي يستحقها.

10- عدم مراعاة المدرس الفروق الفردية للطلاب .

11- عدم تمكن المدرس من ضبط الصف معظم الوقت.

12- عدم تقبل المدرس الانتقادات برحابة صدر.

13- عدم استعانة المدرس بمكتبة المدرسة .

14- تفضيل الطلاب المدرس الذي يرتدي ملابس أنيقة دوماً.

15- عدم مجاراة المدرس ما هو حديث في اختصاصه .

16- عدم استزادة المدرس من ثقافته باستمرار.

17- عدم تنظيم المدرس في شرح الدرس.

18- عدم تمتع المدرس بروح الدعابة والمرح .

19- عدم استماع الطالب إلى المدرس باهتمام .

20- شعور الطالب بالملل أثناء الدرس.

21- عدم تأهيل المدرس تأهيلاً كافياً.

22- عدم حصول الطالب على الدرجة التي يستحقها في الاختبارات.

23- عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلاب.

24- صعوبة الأسئلة الامتحانية.

25- عدم مشاركة الطلبة في الدروس بالأسئلة والحوار.

26- عدم استخدام المدرس طرائق تدريس متنوعة.

27- تفضيل الأسئلة الامتحانية القصيرة .

28- عدم استعمال المدرس وسائل التعليم لتحقيق أهداف الدرس.

29- عدم متابعة المدرسين الطلاب أثناء دروس الأتمتة.

30- تفضيل الأسئلة التي إجابتها محددة.

3-1-4- مجال المناهج : تعد المناهج المدرسية عاملاً أساسياً في العملية التعليمية فهي "المضمون الثقافي للتعليم ووسيلة المتعلم للكشف عن الحقائق المجهولة وكذلك هي محتوى الكفايات المعرفية والمهارية التي يكتسبها الطلبة" (العمر ،2003 ، 75) وبقدر ما تكون مضامينها مترابطة ومتناسبة مع الخطة الدراسية وأساليب تدريسها و متوافقة مع متطلبات سوق العمل ومحققة لأهداف التعليم المهني التجاري تزيد في كفايتها وتؤدي إلى تحسين كفاية التعليم المهني التجاري ويمكن عرض المشكلات التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1- عدم مراعاة المناهج حاجات الطلاب.

2- عدم عرض المناهج بطريقة سهلة الفهم والاستيعاب.

3- عدم احتواء المناهج على المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل.

4- عدم الاستماع إلى البرامج التعليمية في التلفزيون.

5- عدم وجود قناة فضائية تعليمية لعرض المقررات جميعها .

6- عدم المشاركة في حضور المحاضرات والندوات الثقافية.

7- عدم توفير خدمة الانترنيت للطلاب لتنمية البحث العلمي.

8- التشارك في التدريس عبر مجموعات من مدارس أخرى غير متوافرة .

9- عدم توافر مشروعات وحلقات بحث مشتركة باستخدام الانترنيت وغيرها.

10- افتقار الطلاب للإرشاد والتوعية لاستخدام الانترنيت.

11- عدم فسح المجال للتدريب الذاتي عبر شبكة الانترنيت.

12- عدم وجود برامج محاسبية على الحاسوب.

13- عدم اتصاف المناهج المقررة بالتشويق والمتعة.

14- غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في المناهج.

15- احتواء المناهج على حشو قليل الفائدة.

16- عدم استفادة الطالب في حياته المهنية من المناهج.

17- عدم إثارة المناهج فضول الطلاب للاستزادة منها.

18- عدم مواكبة المناهج تقنيات العصر ومعارفه الحديثة.

19- عدم اشتمال المناهج على تدريبات تغطي موضوعاتها.

20- وجود صعوبة في فهم بعض المناهج الدراسية.

21- عدم كفاية عدد ساعات التدريس العملي.

22- عدم تدريس اللغات الأجنبية في مخابر لغوية .

23- ليس هناك برامج محاسبية حكومية.

24- ليس هناك برامج عن المصارف الخاصة ومحاسباتها.

25- عدم توافر برامج عن الشركات الخاصة وأسلوب محاسبتها.

26- عدم توافر برامج تعرف بالبورصات المالية في العالم.

27- عدم استخدام وسائل العرض المؤتمتة في إلقاء المحاضرات.

28- عدم تدريس المحاسبات التي تطبق في سوق العمل (برنامج الأمين والإداري) .

29- تفضيل الملخصات المقننة من المدرس.

30- اعتماد الطلبة على وسيلة وحيدة في التعليم وهي الكتاب المدرسي.

31- عدم تناسب وسائل الإيضاح مع المقررات.

32- عدم توافر ساعات حرة للتدريب.

33- عدم تدريس مواد المحاسبة على الحاسوب.

3-2- المشكلات الاجتماعية: يمكن عرض المشكلات الاجتماعية التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي:

1- تفكك علاقة الطلبة مع زملائهم.

2- عدم تعاون الطلبة مع المستخدمين في المدرسة.

3- لايوفر التعليم المهني التجاري المكانة الاجتماعية الجيدة للطلبة.

4- اعتقاد المجتمع أن الأعمال المناطة بخريجي التعليم المهني التجاري أدنى المهن.

5- انتساب الطلبة إلى التعليم المهني التجاري بالاعتماد على السن والعلامات.

6- هناك مشاحنات عائلية في أسر الطلبة.

7- شعور الطالب بالضيق والملل لطول الدوام في المدرسة.

8- عدم تحمل الأسرة مسؤوليتها تجاه المدرسة كما يجب.

9- عدم إدراك الأسرة والمجتمع أهمية التعليم المهني التجاري.

10- انعدام العلاقات الاجتماعية بين الطلبة والإدارة.

11- عدم مشاركة أولياء الأمور الاجتماعات المعقودة بين المدرسة وأولياء الطلبة.

12- عدم تلبية أولياء الأمور نصائح المدرسة فيما يتعلق بالطالب.

13- إجبار الأسرة الطالب على انتسابه إلى التعليم المهني التجاري.

14- عدم تعاون الطلبة مع زملائهم في المحافظة على المبنى المدرسي.

15- اعتقاد المجتمع أن التعليم العام أفضل من التعليم المهني التجاري.

3- 3- المشكلات الصحية و الجنسية: : يمكن عرض المشكلات الصحية و الجنسية التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي:

1- معاناة الطلبة من أحلام اليقظة.

2- معاناة الطلبة من البدانة (الوزن الزائد) .

3- شعور الطلبة بالضيق لقصر القامة.

4- شعور الطلبة بالضيق لوجود عاهة أو تشويه جسدي.

5- عدم وجود أصدقاء من الجنس الآخر.

6- لاتسمح العادات والتقاليد للطلاب بالاجتماع بالجنس الآخر.

7- الارتباك وعدم التصرف بحضور أشخاص من الجنس الآخر.

8- عدم التفكير في الزواج.

9- حيرة الطالب إزاء تحرر زملائه ومحافظة أسرته.

10- وجود صعوبة في الاختلاط بالجنس الآخر.

11- ميل الطالب إلى شخص لا يميل إليه.

3-4- المشكلات الاقتصادية: يمكن عرض المشكلات الاقتصادية التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1- اقتراض الطلبة النقود لمتابعة الدراسة.

2- عمل الطلبة لتغطية تكاليف المعيشة.

3- حاجة الطلبة للتدريب قبل مزاولة المهنة.

4- نقص خبرة الطلبة بمتطلبات العمل.

5- عدم كفاية دخل أسرة الطلبة لنفقاتها.

6- عدم تمكن الطلبة من شراء الكتب والمراجع لأسباب مالية.

7- عدم توافر مكان في المنزل لاستقبال الأصدقاء.

8- حاجة الطلبة للعمل بعد دوام المدرسة للاكتساب.

9- بعد المدرسة عن مسكن الطلبة.

10- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة.

11- لايوفر التعليم المهني التجاري فرصاً مجزية للعمل.

12- عدم اكتساب الطلبة المهارات والكفايات اللازمة للعمل من التعليم المهني التجاري.

13- عدم مشاركة الطلبة للأنشطة المدرسية لأسباب مالية.

14- عدم وجود مخصصات نقدية ثابتة للطلبة.

15- وجود صعوبة في إنفاق الأسرة على أبنائها.

3-5- المشكلات النفسية : يمكن عرض المشكلات النفسية التي تواجه الطلبة في هذا المجال كما يلي :

1- انعدام الصداقة بين المدرسين والطلبة.

2- عدم مراعاة المدرسين شعور الطلبة.

3- كبت الطلبة في الصف.

4- عدم اهتمام المدرسين بالطلبة.

5- ضعف التنظيم في النشاط المدرسي.

6- تفضيل الفتى على الفتاة في الأسرة.

7- تعارض آراء الطلبة مع أوليائهم.

8- فقدان الحنان والعطف في الأسرة.

9- كبت الطلبة في المنزل.

10- وجود مريض في الأسرة.

11- انتقاد الأولياء الشديد للطلبة.

12- عدم معرفة الطلبة بالأشياء التي يريدونها.

13- فقدان التوجيه الدراسي والمهني.

14- وجود قلق بخصوص الامتحانات.

15- عدم تركيز الذهن في الدرس.

16- خوف الطلبة من الفشل الدراسي.

17- قلق الطلبة من المستقبل المهني.

18- خوف الطلبة من الاشتراك في المناقشات الصفية.

19- شعور الطلبة بالنقص لانتسابهم إلى التعليم المهني التجاري.

20- قلق الطلبة لعدم متابعة الدراسة الجامعية.

21- عدم تكيف الطلبة مع المدرسة التجارية.

22- شكوك الطلبة في أن دراسة التعليم المهني التجاري تعود عليه بالفائدة.

23- شعور الطلبة باللوم لدخولهم التعليم المهني التجاري.

24- انعدام ثقة الطلبة بأنفسهم لدخولهم التعليم المهني التجاري (طحان، 1984، 375 – 395) .

رابعاً مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه التي تناولتها الرسالة :

اكتفى البحث بدراسة المشكلات الدراسية وفق مجالاتها والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية و المشكلات المتعلقة بالخريجين كما يلي:

4-1- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري :

4-1-1-في مجال الأبنية ومستلزماتها

1- عدم وجود قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم وجود مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

4- لا تعرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم كفاية مياه الشرب حاجات الطلبة اليومية.

7- عدم توافر الإضاءة والتهوية الكافيتين في قاعات المدرسة.

8- عدم احتواء المدرسة على باحة مناسبة للاستراحة و اللعب.

9- عدم وقوع المدرسة في مكان هادئ.

10- عدم كفاية دورات المياه عدد طلبة المدرسة.

11- عدم كفاية مخابر الحاسوب عدد طلبة المدرسة.

12- زيادة عدد طلاب الصف على 35 طالب.

13- عدم ملاءمة مقاعد الصف الطلبة.

4-1-2-في مجال الإدارة المدرسية

1- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

2- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلاب في مطالعاتهم وإرشادهم إلى الكتب المناسبة.

3- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بمقترحات أولياء الأمور المتعلقة بالبيئة المدرسية.

4- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلاب خير تمثيل.

5- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلاب.

6- لا تعامل الإدارة المدرسية الطلاب بعدالة.

7- عدم تفهم الإدارة مشكلات الطلبة و تقديم العون اللازم لهم.

8- عدم إخبار المدرسة أسر الطلبة عن أحوال أبنائهم الدراسية.

9- تشدد إدارة المدرسة في شروط دوام الطلبة و انضباطهم.

10- عدم تكريم إدارة المدرسة الطلبة المتفوقين و المتميزين.

11- عدم مساعدة المرشد النفسي الطلبة في حل مشكلاتهم.

4-1-3- في مجال المدرسين :

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.

2- حاجة الطلاب إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.

3- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.

4- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.

5- عدم معاملة المدرسين طلبتهم معاملة ديمقراطية.

6- نقص عدد المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.

7- عدم اهتمام الطلبة بواجباتهم المدرسية اليومية.

8- عدم ربط المدرس المناهج بالبيئة المجتمعية.

9- عدم حصول الطلبة في المذاكرات والامتحانات على الدرجات التي يستحقهونها.

10- عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة.

11- عدم تمكن المدرس من ضبط الصف.

12- عدم مكافأة المدرس الطلبة المشاركين في الدروس.

13- عدم مناقشة المدرس واجبات الطلبة المدرسية معهم.

4-1-4- في مجال المناهج

1-نقص التدريبات الميدانية في سوق العمل.

2- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة ومحاسبتها.

3- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

4- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة.

5- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليهاا المدرس.

6- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

7- جهل الهدف من دراسة كل مقرر مدرسي.

8- وجود صعوبة في دراسة مواد المحاسبة.

9- وجود صعوبة في دراسة مواد الرياضيات.

10- وجود صعوبة في دراسة مواد الإحصاء.

11- وجود صعوبة في دراسة مواد الإدارة.

12- وجود صعوبة في دراسة مواد الاقتصاد.

13- وجود صعوبة في دراسة مواد اللغة الأجنبية.

14- عدم استفادة الطلبة من المناهج المدرسية في حياتهم المهنية المستقبلية.

15- عدم طباعة الكتب المقررة بالجودة المناسبة.

16- عدم حصول الطلبة على كتبهم المقررة في الأسبوع الأول من العام الدراسي.

17- عدم اكتساب الطلبة في التعليم المهني التجاري المهارات و الكفايات المتوافقة مع حاجات سوق العمل.

18- عدم متابعة الطلبة ما يخصهم من البرامج التعليمية التلفزيونية.

19- عدم تدريس البرامج و المواد المحاسبية على الحاسوب.

20- عدم تزويد المناهج المدرسية بمهارات التعلم الذاتي للطلبة.

4-2 -المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلاب.

3- الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

4- طول الدوام المدرسي اليومي.

5- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

6- عدم تعاون الطلبة مع زملائهم في المحافظة على أثاث المدرسة.

7- وجود مشاحنات عائلية في أسر الطلبة.

8- عدم تلبية أولياء أمور الطلبة نصائح المدرسة و طلباتها التي تخص الطلبة.

11- عدم مقدرة الخريجين على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية

12- عدم ممارسة الخريجين أعمال تتناسب و اختصاصهم

13- عدم تمكن الخريجين من قراءة النصوص العربية الفصيحة بدون خطأ

14- عدم تمكن الخريجين من الكتابة باللغة العربية الفصيحة دون خطأ

15- عدم وجود خبرة عالية في صيانة الحاسوب

16- عدم تمكن الخريجين من استخدام برنامج WORD بإتقان

17- عدم تمكن الخريجين من استخدام برنامج EXEL بإتقان

18- عدم تعامل الخريجين مع الزبائن بلباقة

19- عدم معالجة الخريجين للمشكلات التي تواجههم في عملهم بأساليب سليمة

20- عدم تواصل الخريجين مع زملائهم في العمل بود واحترام

الباب الثاني

الجانب الميدانى

الفصل الرابع

إجراءات البحث

أولاً- المجتمع الأصلي وعينة البحث

ثانياً- أدوات البحث

ثالثاً- صدق أدوات البحث وثباتها

أولاً- المجتمع الأصلي وعينة البحث:

يتألف المجتمع الأصلي للدراسة من (44) ثانوية تجارية موزعة إلى(15) ثانوية تجارية في محافظة دمشق و(29) ثانوية تجارية في محافظة ريف دمشق وستشمل عينة البحث ما يلي:

1- **عينة طلاب وطالبات** التعليم المهني التجاري في محافظتي دمشق وريفها: إن المجتمع الأصلي لعينة الطلبة هو مجموع طلبة التعليم المهني التجاري للصفوف الثلاثة: الأول المهني التجاري والثاني المهني التجاري والثالث المهني التجاري في محافظتي دمشق وريفها والبالغ عددهم (9183) طالباً وطالبة منهم (5055) طالباً وطالبة في المدينة و(4128) في الريف (وزارة التربية، 2006، قسم الإحصاء). والجدول التالي يبين توزع المجتمع الأصلي لعينة الطلبة على وفق الجنس ومكان الدراسة.

الجدول رقم (14) عدد طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في محافظتي دمشق وريفها

	طالباً	طالبة	المجموع
دمشق	**2716**	**2339**	**5055**
ريف دمشق	**2274**	**1854**	**4128**
المجموع	**4990**	**4193**	**9183**
المصدر:(وزارة التربية ، 2006 ،قسم الإحصاء)			

سحبت عينة عشوائية طبقية (رؤوف ، 2007 ، 169) بنسبة (3,5%) من المجتمع الأصلي لعينة الطلبة والجدول التالي يبين توزع عينة طلبة التعليم المهني التجاري وفق الجنس ومكان الدراسة.

الجدول رقم (15) عينة طلبة التعليم المهني التجاري وفق الجنس ومكان الدراسة

	طالباً	طالبة	المجموع
دمشق	**95**	**82**	**177**
ريف دمشق	**80**	**65**	**145**
المجموع	**175**	**147**	**322**

2- عينة خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في محافظتيدمشق وريفها: بلغ المجتمع الأصلي لعينة الخريجين (2573) خريجاً وخريجة منهم (1642) خريجاً وخريجة في محافظة دمشق و(931) في الريف (وزارة التربية، 2006، قسم الامتحانات). والجدول التالي يبين توزع المجتمع الأصلي لعينة الخريجين وفق الجنس ومكان الدراسة.

الجدول رقم (16) عدد خريجي وخريجات التعليم المهني التجاري وخريجاته في محافظتي دمشق وريفها

	خريجاً	خريجة	المجموع
دمشق	**764**	**878**	**1642**
ريف دمشق	**481**	**450**	**931**
المجموع	**1245**	**1328**	**2573**

المصدر :(وزارة التربية ، 2006 ،قسم الإحصاء)

سحبت عينة عشوائية طبقية (رؤوف ، 2007 ، 169) بنسبة (5,5%) من المجتمع الأصلي لعينة الخريجين ورفعت النسبة لأن المجتمع الأصلي للخريجين أقل من المجتمع الأصلي للطلبة والجدول التالي يبين توزع هذه العينة وفق الجنس ومكان الدراسة.

الجدول رقم (17) عينة **خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في محافظتي دمشق وريفها**

	خريجاً	خريجة	المجموع
دمشق	**42**	**48**	**90**
ريف دمشق	**26**	**25**	**51**
المجموع	**68**	**73**	**141**

المصدر : من إعداد الباحث

3 – عينة القائمين على التعليم المهني التجاري في محافظتي دمشق وريفها: بلغ المجتمع الأصلي لعينة القائمين (999) مدرساً وإدارياً موزعين إلى (687) مدرساً و(312) إدارياً (وزارة التربية، 2006، قسم الإحصاء). والجدول التالي يبين توزع المجتمع الأصلي لهذه العينة وفق نوع الوظيفة ومكان العمل.

الجدول رقم (18) عدد مدرسي وإداريي التعليم المهني التجاري في محافظتي دمشق وريفها

	إدارياً	مدرساً	المجموع
دمشق	**131**	**268**	**399**
ريف دمشق	**181**	**419**	**600**
المجموع	**312**	**687**	**999**

المصدر :(وزارة التربية ، 2006 ،قسم الإحصاء)

وسحبت عينة عشوائية طبقية (رؤوف ، 2007 ، 169) بنسبة (5,5%) من المجتمع الأصلي لعينة القائمين والجدول التالي يبين توزع هذه العينة وفق الوظيفة ومكان العمل.

الجدول رقم (19) عينة القائمين على **التعليم المهني التجاري** وفق الوظيفة ومكان العمل

	إدارياً	مدرساً	**المجموع**
دمشق	**7**	**15**	**22**
ريف دمشق	**10**	**23**	**33**
المجموع	**17**	**38**	**55**

المصدر: من إعداد الباحث

وبالتالي يكون العدد الإجمالي لعينة البحث (518) وبعد تدقيق الاستبانات تبين أن بعضها ناقص الإجابة فاستبعدت وبقيت عينة البحث 486 موزعة إلى 54 قائمين و130 خريجين و302 طلبة

وبعد استكمال ملء الاستبانات فرغت وعولجت بالمعادلات الرياضية والقوانين الإحصائية اللازمة لاختبار فرضيات البحث واستخلاص النتائج وصولاً إلى المقترحات.

ثانياً- أدوات البحث: تألفت أدوات البحث من الاستبانات التالية:

أ- استبانة طلبة التعليم المهني التجاري:

تألفت استبانة الطلبة من الأقسام التالية:

1. مقدمة: تضمنت التعريف بالاستبانة والهدف منها والإشارة إلى عدم كتابة الاسم للحصول على آراء الطلبة بكل حرية وصدق وكذلك توضيح طريقة الإجابة وذلك بوضع إشارة (√) أمام العبارة الموافقة لآرائهم وفق سلم ثلاثي مؤلف من ثلاثة جداول هي: (موافق، لا أدري، غير موافق).
2. بيانات عامة: لمعرفة توزع عينة الطلبة وفق الجنس ومكان الدراسة.
3. بنود الاستبانة: تألفت بنود الاستبانة من (79) عبارة منها (49) عبارة إيجابية و(28) عبارة سلبية هي: (12-25-28-36-38-40-41-42-43-44-45-49-50-51-55-57-58-59-61-62-68-69-70-71-72-75-76-78) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة المشكلات التالية:

3-1- المشكلات الدراسية: خصصت لها العبارات من (1) إلى (57) في استبانة الطلبة وتهدف العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في المشكلات الدراسية المتعلقة بالمجالات التالية:

3-1-1- مجال الأبنية ومستلزماتها: خصص لهذا المجال (13) عبارة من (1) إلى (13) تهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في المبنى المدرسي من حيث موقع المدرسة واتساع الباحة وتوافر الشروط الصحية في المبنى المدرسي وفي القاعات الصفية والمخابر وتجهيزاتها وعدد الطلبة فيها وتوافر الكتب والمراجع والتقنيات التعليمية في المدرسة.

3-1-2- مجال الإدارة المدرسية: خصص لهذا المجال إحدى عشرة عبارة من (14) إلى (24) في استبانة الطلبة وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في كفاية الإداريين ومدى اهتمامهم من حيث عدالتهم وتشددهم وتفهمهم لمشكلات الطلبة ومساعدتهم على حلها وخاصة المرشد النفسي وتكريم الطلبة المتميزين والتواصل مع أولياء الأمور فيما يتلق بأوضاع الطلبة والبيئة المدرسية.

3-1-3- مجال المدرسين: خصص لهذا المجال ثلاث عشرة عبارة من (25) إلى (37) في استبانة الطلبة تهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في كفاية مدرسي التعليم المهني التجاري من حيث عددهم ومدى تركيزهم على الجوانب العملية واهتمامهم بالطلبة وواجباتهم وإشراكهم في الأنشطة الصفية ومراعاتهم للأسئلة الامتحانية وعدالتهم في معاملتهم وطرائق التدريس والتقويم التي يتبعونها واستخدامهم للوسائل والتقنيات التعليمية.

3-1-4- مجال المناهج: خصص لهذا المجال عشرون عبارة من (38) إلى (57) في الاستبانة تهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في كفاية المناهج المقررة من حيث جودة الطباعة وتوافرها بالوقت المناسب ومعرفة الهدف من كل مقرر والصعوبات العلمية التي تعترضهم في دراسة المقررات وملاءمة المناهج التجارية لأوضاع الطلبة وعمالتهم المستقبلية وما تحتاج إليه هذه المناهج لتواكب سوق العمل.

3-2-المشكلات الاجتماعية: خصص لها عشر عبارات من (58) إلى (67) في استبانة الطلبة وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في التعليم المهني التجاري ومراعاته لرغباتهم وميولهم ونظرة المجتمع له وكذلك معرفة علاقة الطالب مع أسرته وزملائه ومدرسيه وإداريه وكذلك علاقة أولياء الأمور بالمدرسة.

3-3- المشكلات الاقتصادية: خصص لها عشر عبارات من (68) إلى (77) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الطلبة في تحقيق التعليم المهني التجاري لمهنتهم المستقبلية وبعد منازلهم عن المدرسة وفي كفاية الدخول التي يتقاضونها لتغطية متطلباتهم ونفقاتهم وهل تزايد النفقات يدفعهم إلى العمل؟

4. سؤال مفتوح لكتابة مشكلات أخرى لم تتعرض لها الاستبانة: يذكر الطلبة المشكلات التي يتعرضون لها ولم تذكر في الاستبانة.
5. سؤال مفتوح أيضاً لكتابة مقترحات الطلبة لتطوير التعليم المهني التجاري. (راجع الملحق رقم3)

ب – استبانة القائمين على التعليم المهني التجاري: تألفت استبانة القائمين من:

1. مقدمة: تضمنت التعريف بالاستبانة والهدف منها والإشارة إلى عدم كتابة الاسم للحصول على آرائهم عن مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري التي قد يتعرضون لها وكذلك معرفة آرائهم حول العلاقة بين تعليم الطلبة وعمالتهم.
2. بنود الاستبانة: تألفت بنود الاستبانة من إحدى وتسعين عبارة منها ثمان وعشرون عبارة سلبية وهي: (2–3–4–5–6–7–19–32–35–34–45–47–48–49–50–51–52–56–57–58–62–64–65–66–68–73–76–91) والباقي والبالغ ثلاثاً وستين عبارة إيجابية، وتهدف هذه العبارات إلى معرفة المشكلات التالية:

2–1– مشكلات عامة لم تتعرض لها استبانة الطلبة: خصص لها سبع عبارات من (1) إلى (7) في استبانة القائمين وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين على التعليم المهني التجاري بأهدافه التعليمية وكفاية عدد المستخدمين والموارد المادية للمدرسة وحاجة المدرسين الأخصائيين إلى مرجعية علمية وتأهيل تربوي وحاجة مدرسي اللغات إلى معارف اختصاصية في العلوم التجارية.

2–2– المشكلات الدراسية: خصص لها سبع وخمسون عبارة من الرقم (8) إلى (64) في استبانة القائمين وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين في المشكلات الدراسية المتعلقة بالمجالات التالية:

2–2–1– مجال الأبنية ومستلزماتها: خصص لها ثلاث عشرة عبارة من (8) إلى (20) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين في كفاية المبنى المدرسي ومستلزماته من حيث موقع المدرسة واتساع الباحة وتوافر الشروط الصحية في المبنى المدرسي وفي القاعات التدريسية والتدريبية الصفية والمخابر وتجهيزاتها وعدد الطلبة فيها وتوافر الكتب والمراجع والتقنيات التعليمية في المدرسة.

2-2-2- مجال الإدارة المدرسية: خصص لها إحدى عشرة عبارة من (21) إلى (31) في استبانة القائمين وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين في كفاية الإدارة المدرسية من حيث عدالتهم وتشددهم وتفهمهم لمشكلات الطلبة ومساعدتهم على تخطيها وخاصة المرشد النفسي وتكريم الطلبة المتميزين والتواصل مع أولياء الأمور فيما يتعلق بأوضاع الطلبة والبيئة المدرسية.

2-2-3- مجال المدرسين: خصص لها ثلاث عشرة عبارة من (32) إلى (44) في استبانة القائمين تهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين على تدريس التعليم المهني التجاري من حيث كفاية عددهم ومدى تركيزهم على الجوانب العملية والتدريبية واهتمامهم بالطلبة وواجباتهم وإشراكهم في الأنشطة الصفية ومراعاتهم للأسئلة الامتحانية وعدالتهم في المعاملة وطرائق التدريس والتقويم التي يتبعونها واستخدامهم للوسائل والتقنيات التعليمية.

2-2-4-كفاية المناهج: خصص لها عشرون عبارة من (45) إلى (64) في الاستبانة، تهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين على جودة المناهج المقررة وتوافرها بالوقت المناسب ومعرفة الهدف من كل مقرر والصعوبات التي يتعرض لها الطلبة وملاءمة المناهج التجارية لأوضاع الطلبة وعمالتهم المستقبلية وما تحتاج إليه المناهج لتواكب سوق العمل.

2-3-المشكلات الاجتماعية: خصص لها ثماني عبارات من (65) إلى (72) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين في التعليم المهني التجاري ونظرة المجتمع له ومدى مراعاته لرغبات وميول الطلبة وكذلك معرفة علاقة الطالب مع زملائه ومدرسيه وإداريه وكذلك علاقة أولياء الأمور بالمدرسة.

2-4-المشكلات الاقتصادية: خصص لها ثلاث عبارات من (73) إلى (75) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين في تحقيق التعليم المهني التجاري لمهنتهم المستقبلية وكفاية المكافأة النقدية التي يتقاضها الطلبة.

2-5-مشكلات الخريجين: خصص لها ست عشرة عبارة من (76) إلى (91) وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء القائمين على أوضاع الخريجين من حيث بطالتهم أو عمالتهم في مجالات متناسبة مع اختصاصاتهم ومدى استفادتهم من المعارف والمهارات التي تلقونها وممارستها في مهماتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتكيفهم في عملهم.

3-سؤال مفتوح لكتابة مشكلات أخرى لم تتعرض لها الاستبانة.

4-سؤال مفتوح أيضاً لكتابة مقترحات الزملاء القائمين على التعليم المهني التجاري لتطوير كفاية التعليم المهني التجاري. .(راجع الملحق رقم 4)

ج – استبانة خريجي التعليم المهني التجاري:

تألفت استبانة الخريجين من:

1- مقدمة: تضمنت التعريف بالاستبانة، عنوانها وشرح موجز عن هدفها والغاية منها والإشارة إلى عدم كتابة الاسم للحصول على آراء الخريجين بكل حرية وصدق وكذلك توضيح طريقة الإجابة وذلك بوضع إشارة (√) أمام العبارة الموافقة لآرائهم وفق سلم ثلاثي مؤلف من ثلاثة عبارات هي: (موافق، لا أدري، غير موافق).
2- بيانات عامة: لمعرفة توزع عينة الخريجين وفق الجنس.
3- بنود الاستبانة: تألفت بنود الاستبانة من (مئتين وتسع عبارات منها (4) عبارات سلبية وهي: (1–3–5–20) والباقي عبارات إيجابية، وتهدف هذه العبارات إلى معرفة آراء الخريجين في أوضاعهم من حيث البطالة أو العمل في مجالات تتناسب مع اختصاصهم ومدى استفادتهم من المعارف والمهارات التي تلقونها وممارستها في عملهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتكيفهم في عملهم.
4- سؤال مفتوح لكتابة مشكلات أخرى لم تتعرض لها الاستبانة.
5- سؤال مفتوح آخر لكتابة مقترحات خريجي التعليم المهني التجاري لتطوير كفاية هذا التعليم. .(راجع الملحق رقم 5)

العبارات المتطابقة في الاستبانات:

1. استبانة الطلبة والقائمين: إن العبارات التي ذكرت في استبانة الطلبة موجودة كلها في استبانة القائمين ما عدا تسع عبارات في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خصصت للطلبة لأن الإجابة عنها خاصة بهم لم تذكر في استبانة القائمين والجدول التالي يبين أرقام العبارات المتطابقة في الاستبانتين:

الجدول رقم (20) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الطلبة والقائمين

الطلبة	**العبارات من 1 إلى 61**	63	64	66	67	69	73	77	78	79
القائمين	**تقابل العبارات 8 إلى 68**	69	70	71	72	73	74	75	76	77

2. استبانة الطلبة والخريجين: هناك تسع عبارات في استبانة الخريجين تطابقت مع استبانة الطلبة والجدول التالي يبين أرقام العبارات المتطابقة في الاستبانتين:

الجدول رقم (21) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الطلبة والخريجين

الطلبة	51	52	57	68	78	79	55	55	55
الخريجين	1	2	3	4	5	6	16	19	20

3. استبانة الخريجين والقائمين: إن العبارات التي تألفت منها استبانة الخريجين موجودة كلها في استبانة القائمين والجدول التالي يبين أرقام العبارات المتطابقة في الاستبانتين:

الجدول رقم (22) أرقام العبارات المتطابقة في استبانتي الخريجين والقائمين

الخريجين	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
القائمين	58	59	64	72	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91

4. استبانة الطلبة والقائمين والخريجين: هناك تسع عبارات متطابقة في الاستبانات الثلاث والجدول التالي يبين أرقام العبارات المتطابقة:

الجدول رقم (23) أرقام العبارات المتطابقة في الاستبانات الثلاث

الطلبة	51	52	57	67	78	79	55	55	55
الخريجين	1	2	3	4	5	6	16	19	20
القائمين	58	59	64	72	76	77	87	90	91

ثالثاً- صدق أدوات البحث وثباتها:

حرص الباحث على أن تكون العبارات معروضة بصورة منطقية ودون أن يكون هناك أي تأثير مباشر في استجابات المبحوثين وعرضت الاستبانات على مجموعة من المحكمين (الطيب، 2005 ، 294) الأخصائيين في المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والإحصائية، وبلغ عددهم (11) للتعرف إلى ملاحظاتهم وإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول أداة جمع البيانات والتحقق من مدى شموليتها للموضوع محل الدراسة وصحة العبارات وتحقيقها لأهداف الدراسة،.(راجع الملحق رقم 6) وقد تفضلوا بتقديم مجموعة من التعديلات اقتصرت على إعادة صوغ لبعض العبارات وحذف بعضها الآخر والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (24) العبارات المحذوفة والمعدلة

العبارات المحذوفة	العبارات قبل التعديل	العبارات بعد التعديل
• نظام القبول في التعليم العام والمهني لا يراعي ميول الطلبة.	• لا يعطي التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية للطلبة.	• يعطي التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للطلبة.
• أشعر بالنقص لأني انتسبت إلى التعليم المهني التجاري.	• الكتب المقررة طباعتها سيئة.	• تطبع الكتب المقررة بالجودة المناسبة.
• أفهم الدروس بصورة جيدة أثناء شرحها.	• أفضل وجود برامج محاسبية ومصرفية. • أفضل وجود مواضيع عن البورصات العالمية	• تحتاج مناهج المدرسة إلى البورصات العالمية والمصارف الخاصة ومحاسبتها.
• لا أستطيع أن أتكيف مع مدرستي التجارية.	• ينقص مناهجنا ما يتعلق بالتجارة الالكترونية. • ينقصنا التدريب على وسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتسبة	• تفتقر تدريباتنا إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتسبة

الثبات:

استخدام الباحث لحساب معامل الثبات ما يلي: معامل ألفا كرونباخ ومعامل سبيرمان براون و معامل غوتمان (عيد ،2006 ، 94) وأظهرت النتائج مايلي :

1. معامل ألفا كرونباخ: بلغت قيمته (0.85) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائياً.
2. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معامل سبيرمان براون: وكانت قيمته (0.74) بتطبيق معامل غوتمان بلغت قيمته (0.73) انظر ملحق رقم ( ) وهي معاملات دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها عند تطبيقها وهي تسمح بإجراء البحث. (راجع الملحق رقم 7)

الفصل الخامس

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً- الإجابة عن أسئلة البحث

ثانياً- نتائج اختبار الفرضيات

ثالثاً- المقترحات

أولاً- الإجابة عن أسئلة البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث حللت نتائج الاستبانات الثلاث و استخلصت الجداول التالية:

1- جداول الطلبة:

1-1- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل عبارات الاستبانة.

1-2- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

1-3- جدول يبين إجابات طلاب التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل عبارات الاستبانة.

1-4- جدول يبين إجابات طلاب التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

1-5- جدول يبين إجابات طالبات التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههن مرتبة وفق تسلسل عبارات الاستبانة.

1-6- جدول يبين إجابات طالبات التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههن مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

1-7- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في الريف عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل عبارات الاستبانة.

1-8- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في الريف عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

1-9- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة الاستبانة.

1-10- جدول يبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

2- جداول القائمين:

2-1- جدول يبين إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تسلسلياً وفق العبارات الواردة في الاستبانة.

2-2- الجدول يبين إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة وفق نوع المشكلات ومجالاتها المدروسة.

3- جداول الخريجين:

3-1- جدول يبين إجابات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة في الاستبانة.

3-2- جدول يبين إجابات خريجي التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة في الاستبانة.

3-3- جدول يبين إجابات خريجات التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههن مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة في الاستبانة.

وفيما يلي عرض للجداول مفروزة وفق متغير الجنس ومكان الإقامة التي تبين إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل العبارات ونوع المشكلات ومجالاتها المدرسية والتي كانت كما يلي:

1- جداول الطلبة:

الجدول رقم (26) المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع1	170	56.29%	6	1.99%	126	41.72%
ع2	139	46.03%	3	0.99%	160	52.98%
ع3	144	47.68%	11	3.64%	147	48.68%
ع4	151	50.00%	34	11.26%	117	38.74%
ع5	153	50.66%	34	11.26%	115	38.08%
ع6	280	92.72%	18	5.96%	4	1.32%
ع7	205	67.88%	40	13.25%	57	18.87%
ع8	139	46.03%	24	7.95%	139	46.03%
ع9	234	77.48%	43	14.24%	25	8.28%
ع10	281	93.05%	19	6.29%	2	0.66%
ع11	249	82.45%	35	11.59%	18	5.96%
ع12	114	37.75%	2	0.66%	186	61.59%
ع13	126	41.72%	12	3.97%	164	54.30%

يبين الجدول السابق رقم (26) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهونها في مجال الأبنية المدرسية ومستلزماتها وسبق رقم العبارة بحرف(ع) للدلالة على أن هذا الرقم هو للعبارة وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (27)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع14	173	57.28%	35	11.59%	94	31.13%
ع15	107	35.43%	36	11.92%	159	52.65%
ع16	43	14.24%	18	5.96%	241	79.80%
ع17	150	49.67%	89	29.47%	63	20.86%
ع18	180	59.60%	91	30.13%	31	10.26%
ع19	153	50.66%	93	30.79%	56	18.54%
ع20	100	33.11%	25	8.28%	177	58.61%
ع21	177	58.61%	44	14.57%	81	26.82%
ع22	198	65.56%	38	12.58%	66	21.85%
ع23	180	59.60%	37	12.25%	85	28.15%
ع24	257	85.10%	27	8.94%	18	5.96%

يبين الجدول السابق رقم (27) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهونها في مجال الإدارة المدرسية ومستلزماتها وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار

الجدول رقم (28)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع25	205	67.88%	11	3.64%	86	28.48%
ع26	30	9.93%	7	2.32%	265	87.75%
ع27	100	33.11%	40	13.25%	162	53.64%
ع28	264	87.42%	10	3.31%	28	9.27%
ع29	185	61.46%	15	4.98%	101	33.55%
ع30	154	50.99%	28	9.27%	120	39.74%
ع31	93	30.79%	26	8.61%	183	60.60%
ع32	168	55.63%	19	6.29%	115	38.08%
ع33	138	45.70%	41	13.58%	123	40.73%
ع34	125	41.39%	20	6.62%	157	51.99%
ع35	141	46.84%	24	7.97%	136	45.18%
ع36	160	52.98%	22	7.28%	120	39.74%
ع37	129	42.72%	15	4.97%	158	52.32%

يبين الجدول السابق رقم (28) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهونها في مجال المدرسين وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (29)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع38	141	46.69%	43	14.24%	118	39.07%
ع39	195	64.57%	58	19.21%	49	16.23%
ع40	133	44.04%	10	3.31%	159	52.65%
ع41	162	53.64%	5	1.66%	135	44.70%
ع42	98	32.45%	18	5.96%	186	61.59%
ع43	142	47.02%	2	0.66%	158	52.32%
ع44	134	44.37%	9	2.98%	159	52.65%
ع45	162	53.64%	17	5.63%	123	40.73%
ع46	88	29.14%	52	17.22%	162	53.64%
ع47	121	40.07%	49	16.23%	132	43.71%
ع48	167	55.30%	13	4.30%	122	40.40%
ع49	197	65.23%	45	14.90%	60	19.87%
ع50	241	79.80%	6	1.99%	55	18.21%
ع51	229	75.83%	41	13.58%	32	10.60%
ع52	145	48.01%	69	22.85%	88	29.14%
ع53	165	54.64%	15	4.97%	122	40.40%
ع54	216	71.52%	6	1.99%	80	26.49%
ع55	249	82.45%	20	6.62%	33	10.93%
ع56	158	52.32%	44	14.57%	100	33.11%
ع57	271	89.74%	7	2.32%	24	7.95%

يبين الجدول السابق رقم (29) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهونها في مجال المناهج وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (30) المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع58	249	82.45%	22	7.28%	31	10.26%
ع59	165	54.64%	21	6.95%	116	38.41%
ع60	85	28.15%	23	7.62%	194	64.24%
ع61	158	52.32%	18	5.96%	126	41.72%
ع62	98	32.45%	25	8.28%	179	59.27%
ع63	163	53.97%	18	5.96%	121	40.07%
ع64	68	22.52%	32	10.60%	202	66.89%
ع65	73	24.17%	31	10.26%	198	65.56%
ع66	82	27.15%	19	6.29%	201	66.56%
ع67	149	49.34%	47	15.56%	106	35.10%

يبين الجدول السابق رقم (30) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهونها وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (31) المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع68	155	51.32%	9	2.98%	138	45.70%
ع69	252	83.44%	17	5.63%	33	10.93%
ع70	160	52.98%	5	1.66%	137	45.36%
ع71	114	37.87%	15	4.98%	172	57.14%
ع72	125	41.53%	8	2.66%	168	55.81%
ع73	59	19.54%	36	11.92%	207	68.54%
ع74	24	8.00%	14	4.67%	262	87.33%
ع75	95	31.77%	15	5.02%	189	63.21%
ع76	126	41.86%	17	5.65%	158	52.49%
ع77	42	13.91%	30	9.93%	230	76.16%

يبين الجدول السابق رقم (31) إجابات طلبة التعليم المهني التجاري عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهونها وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

2- جداول القائمين:

الجدول رقم (33)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع8	29	53.70%	3	5.56%	22	40.74%
ع9	20	37.04%	3	5.56%	31	57.41%
ع10	35	64.81%	1	1.85%	18	33.33%
ع11	21	38.89%	9	16.67%	24	44.44%
ع12	17	31.48%	8	14.81%	29	53.70%
ع13	53	98.15%	1	1.85%		
ع14	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع15	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع16	42	77.78%	1	1.85%	11	20.37%
ع17	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع18	49	90.74%	2	3.70%	3	5.56%
ع19	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع20	27	50.00%	1	1.85%	26	48.15%

يبين الجدول السابق رقم (33) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال الأبنية ومستلزماتها وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار

الجدول رقم (34)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع21	7	12.96%	4	7.41%	43	79.63%
ع22	12	22.22%	3	5.56%	39	72.22%
ع23	6	11.11%	2	3.70%	46	85.19%
ع24	22	40.74%	13	24.07%	19	35.19%
ع25	32	60.38%	6	11.32%	15	28.30%
ع26	16	30.19%	7	13.21%	30	56.60%
ع27	7	13.46%	2	3.85%	43	82.69%
ع28	8	14.81%	4	7.41%	42	77.78%
ع29	22	40.74%	5	9.26%	27	50.00%
ع30	13	24.07%	9	16.67%	32	59.26%
ع31	26	49.06%	9	16.98%	18	33.96%

يبين الجدول السابق رقم (34) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال الإدارة المدرسية وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار

الجدول رقم (35)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع32	19	35.19%	4	7.41%	31	57.41%
ع33	30	56.60%	6	11.32%	17	32.08%
ع34	15	27.78%	7	12.96%	32	59.26%
ع35	42	79.25%	5	9.43%	6	11.32%
ع36	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع37	9	16.98%	5	9.43%	39	73.58%
ع38	2	3.77%	3	5.66%	48	90.57%
ع39	19	35.85%	6	11.32%	28	52.83%
ع40	2	3.70%	2	3.70%	50	92.59%
ع41	13	24.07%	3	5.56%	38	70.37%
ع42	16	30.19%	3	5.66%	34	64.15%
ع43	44	81.48%			10	18.52%
ع44	6	11.11%	3	5.56%	45	83.33%

يبين الجدول السابق رقم (35) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال المدرسين وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (36)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع45	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع46	36	66.67%	2	3.70%	16	29.63%
ع47	35	64.81%			19	35.19%
ع48	44	81.48%	2	3.70%	8	14.81%
ع49	38	70.37%	2	3.70%	14	25.93%
ع50	34	62.96%	1	1.85%	19	35.19%
ع51	24	44.44%	2	3.70%	28	51.85%
ع52	43	79.63%	4	7.41%	7	12.96%
ع53	35	64.81%	2	3.70%	17	31.48%
ع54	25	46.30%	5	9.26%	24	44.44%
ع55	19	35.19%			35	64.81%
ع56	48	88.89%	1	1.85%	5	9.26%
ع57	40	74.07%	4	7.41%	10	18.52%
ع58	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%
ع59	43	79.63%	3	5.56%	8	14.81%
ع60	39	72.22%	9	16.67%	6	11.11%
ع61	36	66.67%	3	5.56%	15	27.78%
ع62	47	87.04%	1	1.85%	6	11.11%
ع63	42	77.78%	3	5.56%	9	16.67%
ع64	49	90.74%			5	9.26%

يبين الجدول السابق رقم (36) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال المناهج وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار

الجدول رقم (37)المشكلات الاجتماعية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع65	50	92.59%	1	1.85%	3	5.56%
ع66	50	92.59%			4	7.41%
ع67	42	77.78%			12	22.22%
ع68	27	50.00%			27	50.00%
ع69	31	57.41%	3	5.56%	20	37.04%
ع70	27	50.00%	6	11.11%	21	38.89%
ع71	9	16.67%	2	3.70%	43	79.63%
ع72	39	72.22%	3	5.56%	12	22.22%

يبين الجدول السابق رقم (37) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الطلبة وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار

الجدول رقم (38)المشكلات الاقتصادية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع73	40	74.07%	9	16.67%	5	9.26%
ع74	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%
ع75	33	61.11%	4	7.41%	17	31.48%

يبين الجدول السابق رقم (38) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلبة وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

3- جداول الخريجين:

الجدول رقم (39) مشكلات الخريجين كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع76	47	87.04%			7	12.96%
ع77	44	81.48%	3	5.56%	7	12.96%
ع78	44	81.48%	3	5.56%	7	12.96%
ع79	45	83.33%	4	7.41%	5	9.26%
ع80	44	81.48%	8	14.81%	2	3.70%
ع81	38	70.37%	9	16.67%	7	12.96%
ع82	31	57.41%	5	9.26%	18	33.33%
ع83	47	87.04%	5	9.26%	2	3.70%
ع84	9	16.67%	8	14.81%	37	68.52%
ع85	18	33.33%	8	14.81%	28	51.85%
ع86	7	14.00%	11	22.00%	32	64.00%
ع87	32	59.26%	10	18.52%	12	22.22%
ع88	18	36.73%	13	26.53%	18	36.73%
ع89	6	12.00%	11	22.00%	33	66.00%
ع90	40	74.07%	6	11.11%	8	14.81%
ع91	48	88.89%	2	3.70%	4	7.41%

يبين الجدول السابق رقم (39) إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلبة وأمام كل عبارة عدد الطلبة الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق، لا أدري، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (41) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته كما يراها الخريجون

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع1	63	96.92%	1	1.54%	1	1.54%
ع2	48	73.85%	11	16.92%	6	9.23%
ع3	62	95.38%	1	1.54%	2	3.08%
ع4	50	76.92%	5	7.69%	10	15.38%
ع5	54	83.08%	1	1.54%	10	15.38%
ع6	42	64.62%	7	10.77%	16	24.62%
ع7	14	21.54%	9	13.85%	42	64.62%
ع8	17	26.15%	10	15.38%	38	58.46%
ع9	50	76.92%	7	10.77%	8	12.31%
ع10	50	76.92%	4	6.15%	11	16.92%
ع11	48	73.85%	8	12.31%	9	13.85%
ع12	22	33.85%	14	21.54%	29	44.62%
ع13	7	10.77%	5	7.69%	53	81.54%
ع14	8	12.31%	10	15.38%	47	72.31%
ع15	4	6.15%	2	3.08%	59	90.77%
ع16	35	53.85%	14	21.54%	16	24.62%
ع17	3	4.62%	12	18.46%	50	76.92%
ع18	3	4.62%	3	4.62%	59	90.77%
ع19	42	64.62%	11	16.92%	12	18.46%
ع20	56	86.15%	6	9.23%	3	4.62%

يبين الجدول السابق رقم (41) إجابات خريجي التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههم مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة في الاستبانة وأمام كل عبارة عدد الخريجين الذين أجابوا عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

الجدول رقم (42) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته كما تراها الخريجات

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع1	52	80.00%	7	10.77%	6	9.23%
ع2	48	73.85%	8	12.31%	9	13.85%
ع3	63	96.92%	2	3.08%		
ع4	43	66.15%	11	16.92%	11	16.92%
ع5	53	81.54%	5	7.69%	7	10.77%
ع6	35	53.85%	8	12.31%	22	33.85%
ع7	14	21.54%	10	15.38%	41	63.08%
ع8	22	33.85%	10	15.38%	33	50.77%
ع9	52	81.25%	2	3.13%	10	15.63%
ع10	40	61.54%	9	13.85%	16	24.62%
ع11	37	56.92%	8	12.31%	20	30.77%
ع12	42	64.62%	7	10.77%	16	24.62%
ع13	12	18.46%	7	10.77%	46	70.77%
ع14	15	23.08%	11	16.92%	39	60.00%
ع15	5	7.69%	3	4.62%	57	87.69%
ع16	29	44.62%	19	29.23%	17	26.15%
ع17	5	7.69%	19	29.23%	41	63.08%
ع18	3	4.62%	4	6.15%	58	89.23%
ع19	35	53.85%	13	20.00%	17	26.15%
ع20	49	75.38%	12	18.46%	4	6.15%

يبين الجدول السابق رقم (42) إجابات خريجات التعليم المهني التجاري عن المشكلات التي تواجههن مرتبة وفق تسلسل العبارات الواردة في الاستبانة وأمام كل عبارة عدد الخريجات اللواتي أجبن عن العبارة وفق السلم الثلاثي (غير موافق ، لا أدري ، موافق) والنسبة المئوية لكل تكرار.

السؤال الأول: ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب؟

يتفرع هذا السؤال إلى ما يلي:

1-1- ما المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب:

1-1-1- في مجال الأبنية ومستلزماتها؟

1-1-2- في مجال الإدارة المدرسية ؟

1-1-3- في مجال المدرسين؟

1-1-4- في مجال المناهج؟

1 – 2 – ما المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب؟

1 – 3 – ما المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب؟

إجابة السؤال الأول:

1-1-1- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب في مجال الأبنية ومستلزماتها:

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الأبنية المدرسية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (43)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع12	73	44.24%	1	0.61%	91	55.15%
ع13	69	41.82%	6	3.64%	90	54.55%
ع2	93	56.36%	1	0.61%	71	43.03%
ع3	90	54.55%	9	5.45%	66	40.00%
ع8	86	52.12%	14	8.48%	65	39.39%
ع5	91	55.15%	17	10.30%	57	34.55%
ع4	93	56.36%	17	10.30%	55	33.33%
ع1	111	67.27%	2	1.21%	52	31.52%
ع7	112	67.88%	24	14.55%	29	17.58%
ع11	131	79.39%	21	12.73%	13	7.88%
ع9	130	78.79%	26	15.76%	9	5.45%
ع6	150	90.91%	12	7.27%	3	1.82%
ع10	152	92.12%	11	6.67%	2	1.21%

يتبين من الجدول السابق رقم (43) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلاب في مجال الأبنية ومستلزماتها بين 1,2% و 55,15% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب: 10-6-9-11-7-1 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم توافر قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.
2- عدم توافر مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.
3- لا تعرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.
4- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.
5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.
6- عدم كفاية التهوية والإضاءة في القاعات الصفية.

1-1-2- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب في مجال الإدارة المدرسية:

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الإدارة المدرسية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (44) المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع16	26	15.76%	12	7.27%	127	76.97%
ع20	66	40.00%	21	12.73%	78	47.27%
ع15	70	42.42%	22	13.33%	73	44.24%
ع23	81	49.09%	21	12.73%	63	38.18%
ع14	93	56.36%	22	13.33%	50	30.30%
ع21	94	56.97%	23	13.94%	48	29.09%
ع22	94	56.97%	25	15.15%	46	27.88%
ع17	81	49.09%	50	30.30%	34	20.61%
ع19	76	46.06%	61	36.97%	28	16.97%
ع24	134	81.21%	17	10.30%	14	8.48%
ع18	107	64.85%	46	27.88%	12	7.27%

يتبين من الجدول السابق رقم (44) ما يلي:

تراوحت النسب المؤوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلاب في مجال الإدارة المدرسية بين 7,2% و 77%؟

وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 18-24-19-17-22-21 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

2- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلاب في مطالعاتهم وإرشادهم إلى الكتب المناسبة.

3- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بمقترحات أولياء الأمور المتعلقة بالبيئة المدرسية.

4- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلاب خير تمثيل.

5- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلاب.

6- لا تعامل الإدارة المدرسية الطلاب بعدالة.

1-1-3- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب في مجال المدرسين:

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المدرسين على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (45)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع26	24	14.55%	5	3.03%	136	82.42%
ع31	48	29.09%	13	7.88%	104	63.03%
ع34	68	41.21%	14	8.48%	83	50.30%
ع27	69	41.82%	14	8.48%	82	49.70%
ع37	79	47.88%	8	4.85%	78	47.27%
ع35	75	45.73%	12	7.32%	77	46.95%
ع36	85	51.52%	13	7.88%	67	40.61%
ع30	85	51.52%	16	9.70%	64	38.79%
ع33	77	46.67%	25	15.15%	63	38.18%
ع32	92	55.76%	12	7.27%	61	36.97%
ع29	105	63.64%	9	5.45%	51	30.91%
ع25	122	73.94%	6	3.64%	37	22.42%
ع28	139	84.24%	8	4.85%	18	10.91%

يتبين من الجدول السابق رقم (45) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلاب في مجال المدرس بين 10,9% و 82,4% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 28-25-29-32-33 - 30-36 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.

2- حاجة الطلاب إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.

3- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.

4- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.

5- عدم معاملة المدرسين طلبتهم ديمقراطية.

6- نقص عدد المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.

7- عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة

1-1-4- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب في مجال المناهج:

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المناهج على حسب إجابات الطلاب الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (46)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع46	44	26.67%	24	14.55%	97	58.79%
ع42	62	37.58%	12	7.27%	91	55.15%
ع40	75	45.45%	7	4.24%	83	50.30%
ع44	83	50.30%	6	3.64%	76	46.06%
ع47	65	39.39%	27	16.36%	73	44.24%
ع48	90	54.55%	7	4.24%	68	41.21%
ع43	97	58.79%	1	0.61%	67	40.61%
ع38	80	48.48%	19	11.52%	66	40.00%
ع41	95	57.58%	4	2.42%	66	40.00%
ع53	92	55.76%	10	6.06%	63	38.18%
ع45	93	56.36%	13	7.88%	59	35.76%
ع56	89	53.94%	25	15.15%	51	30.91%
ع54	112	67.88%	4	2.42%	49	29.70%
ع52	83	50.30%	37	22.42%	45	27.27%
ع49	108	65.45%	25	15.15%	32	19.39%
ع50	133	80.61%	2	1.21%	30	18.18%
ع39	106	64.24%	32	19.39%	27	16.36%
ع55	135	81.82%	11	6.67%	19	11.52%
ع51	132	80.00%	17	10.30%	16	9.70%
ع57	146	88.48%	5	3.03%	14	8.48%

يتبين من الجدول السابق رقم (46) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات المدرسية التي يواجهها الطلاب في مجال المناهج بين 8,5% و 58,8% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 57-51-55-39-50-49 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نقص التدريبات الميدانية في سوق العمل.

2- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة ومحاسبتها.

3- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

4- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة.

5- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس.

6- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

1 – 2 – المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (47)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع64	37	22.42%	16	9.70%	112	67.88%
ع60	46	27.88%	13	7.88%	106	64.24%
ع62	49	29.70%	11	6.67%	105	63.64%
ع66	56	33.94%	13	7.88%	96	58.18%
ع65	51	30.91%	19	11.52%	95	57.58%
ع63	81	49.09%	12	7.27%	72	43.64%
ع61	98	59.39%	9	5.45%	58	35.15%
ع59	112	67.88%	11	6.67%	42	25.45%
ع67	101	61.21%	28	16.97%	36	21.82%
ع58	133	80.61%	14	8.48%	18	10.91%

يتبين من الجدول السابق رقم (47) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الطلاب بين (10,9%) و(67,9%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاجتماعية في العبارات التالية على الترتيب: (58-67-59-61-63) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلاب.

3- الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

4- طول الدوام المدرسي اليومي.

5- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

1 – 3 – المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلاب:

رتبت إجابات الطلاب عن مشكلاتهم على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (48)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع74	15	9.09%	11	6.67%	139	84.24%
ع77	24	14.55%	20	12.12%	121	73.33%
ع73	38	23.03%	25	15.15%	102	61.82%
ع71	59	35.76%	8	4.85%	98	59.39%
ع75	58	35.37%	12	7.32%	94	57.32%
ع76	76	46.34%	8	4.88%	80	48.78%
ع70	81	49.09%	5	3.03%	79	47.88%
ع72	93	56.36%	4	2.42%	68	41.21%
ع68	98	59.39%	4	2.42%	63	38.18%
ع69	132	80.00%	9	5.45%	24	14.55%

يتبين من الجدول السابق رقم (48) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلاب بين 14,5 % و 84,2 %وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاقتصادية في العبارات التالية على الترتيب : 69- 68- 72- 70- 76- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضونها من المدرسة.

2- معاناتهم من بعد المدرسة عن المنزل.

3- العمل في أوقات الفراغ.

4- عدم وجود غرفة خاصة في المنزل.

5- تزايد نفقات أسرهم تدفعهم للعمل.

السؤال الثاني: ماالمشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات؟

يتفرع هذا السؤال إلى مايلي :

2-1- ماالمشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات؟

يتفرع هذا السؤال إلى مايلي :

2-1-1- في مجال الأبنية ومستلزماتها؟

2-1-2-في مجال الإدارة المدرسية ؟

2-1-3- في مجال المدرسين ؟

2-1-4- في مجال المناهج ؟

2 – 2 – ماالمشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات؟

2 – 3 – ماالمشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات؟

إجابة السؤال الثاني :

2-1-1-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات في مجال الأبنية ومستلزماتها:

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن الدراسية فى مجال الأبنية المدرسية ومستلزماتها على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (49)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع12	41	29.93%	1	0.73%	95	69.34%
ع2	46	33.58%	2	1.46%	89	64.96%
ع3	54	39.42%	2	1.46%	81	59.12%
ع1	59	43.07%	4	2.92%	74	54.01%
ع8	53	38.69%	10	7.30%	74	54.01%
ع13	57	41.61%	6	4.38%	74	54.01%
ع4	58	42.34%	17	12.41%	62	45.26%
ع5	62	45.26%	17	12.41%	58	42.34%
ع7	93	67.88%	16	11.68%	28	20.44%
ع9	104	75.91%	17	12.41%	16	11.68%
ع11	118	86.13%	14	10.22%	5	3.65%
ع6	130	94.89%	6	4.38%	1	0.73%
ع 10	129	94.16%	8	5.84%		

يتبين من الجدول السابق رقم (49) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي تواجهها **طالبات التعليم المهني التجاري في مجال الأبنية ومستلزماتها** بين صفر و69,3% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 10-6-11-9-7-5 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- عدم وجود قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم وجود مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم عرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

4- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم كفاية مياه الشرب احتياجات الطلبة اليومية.

2-1-2- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات في مجال الإدارة المدرسية:

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن الدراسية في مجال الإدارة المدرسية على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (50)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع16	17	12.41%	6	4.38%	114	83.21%
ع20	34	24.82%	4	2.92%	99	72.26%
ع15	37	27.01%	14	10.22%	86	62.77%
ع14	80	58.39%	13	9.49%	44	32.12%
ع21	83	60.58%	21	15.33%	33	24.09%
ع17	69	50.36%	39	28.47%	29	21.17%
ع19	77	56.20%	32	23.36%	28	20.44%
ع23	99	72.26%	16	11.68%	22	16.06%
ع22	104	75.91%	13	9.49%	20	14.60%
ع18	73	53.28%	45	32.85%	19	13.87%
ع24	123	89.78%	10	7.30%	4	2.92%

يتبين من الجدول السابق رقم (50) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي تواجهها الطالبات في مجال الإدارة المدرسية بين (2,9%) و(83%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب (24-18-22-23-19-17) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم مساعدة أمين المكتبة الطالبات في مطالعتهن.

2- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

3- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطالبات.

4- عدم مساعدة المرشد النفسي الطالبات في حل مشاكلهن.

5- عدم اهتمام الإدارة بمقترحات أولياء الأمور.

6- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطالبات خير تمثيل.

2-1-3- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات في مجال المدرسين:

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن الدراسية في مجال المدرسين على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (51)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع26	6	4.38%	2	1.46%	129	94.16%
ع27	31	22.63%	26	18.98%	80	58.39%
ع37	50	36.50%	7	5.11%	80	58.39%
ع31	45	32.85%	13	9.49%	79	57.66%
ع34	57	41.61%	6	4.38%	74	54.01%
ع33	61	44.53%	16	11.68%	60	43.80%
ع35	66	48.18%	12	8.76%	59	43.07%
ع30	69	50.36%	12	8.76%	56	40.88%
ع32	76	55.47%	7	5.11%	54	39.42%
ع36	75	54.74%	9	6.57%	53	38.69%
ع29	80	58.82%	6	4.41%	50	36.76%
ع25	83	60.58%	5	3.65%	49	35.77%
ع28	125	91.24%	2	1.46%	10	7.30%

تبين من الجدول السابق رقم (51) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين 7,3% و 94,2% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 28-25-29-36-32-30 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.

2- حاجة الطالبات إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.

3- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.
4- نقص المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.
5- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.
6- عدم معاملة المدرسين طلبتهم بديمقراطية.

2-1-4- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات في مجال المناهج:

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن الدراسية في مجال المناهج على حسب إجابات الطالبات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (52)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع42	36	26.28%	6	4.38%	95	69.34%
ع43	45	32.85%	1	0.73%	91	66.42%
ع44	51	37.23%	3	2.19%	83	60.58%
ع40	58	42.34%	3	2.19%	76	55.47%
ع41	67	48.91%	1	0.73%	69	50.36%
ع46	44	32.12%	28	20.44%	65	47.45%
ع45	69	50.36%	4	2.92%	64	46.72%
ع47	56	40.88%	22	16.06%	59	43.07%
ع53	73	53.28%	5	3.65%	59	43.07%
ع48	77	56.20%	6	4.38%	54	39.42%
ع38	61	44.53%	24	17.52%	52	37.96%
ع56	69	50.36%	19	13.87%	49	35.77%
ع52	62	45.26%	32	23.36%	43	31.39%
ع54	104	75.91%	2	1.46%	31	22.63%
ع49	89	64.96%	20	14.60%	28	20.44%
ع50	108	78.83%	4	2.92%	25	18.25%
ع39	89	64.96%	26	18.98%	22	16.06%
ع51	97	70.80%	24	17.52%	16	11.68%
ع55	114	83.21%	9	6.57%	14	10.22%
ع57	125	91.24%	2	1.46%	10	7.30%

يتبين من الجدول السابق رقم (52) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي تواجهها الطالبات في مجال الإدارة المدرسية بين 7,3% و 69,3% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 57-55-51-39-50-49 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- نقص التدريبات الميدانية للطلبة في سوق العمل.

2- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

3- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة.

4- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة

5- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

6- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس.

2 – 2 – المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (53)المشكلات الاجتماعية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع66	26	18.98%	6	4.38%	105	76.64%
ع65	22	16.06%	12	8.76%	103	75.18%
ع64	31	22.63%	16	11.68%	90	65.69%
ع60	39	28.47%	10	7.30%	88	64.23%
ع59	53	38.69%	10	7.30%	74	54.01%
ع62	49	35.77%	14	10.22%	74	54.01%
ع67	48	35.04%	19	13.87%	70	51.09%
ع61	60	43.80%	9	6.57%	68	49.64%
ع63	82	59.85%	6	4.38%	49	35.77%
ع58	116	84.67%	8	5.84%	13	9.49%

يتبين من الجدول السابق رقم (53) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الطالبات بين (9.5%) و(76.6%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاجتماعية في العبارات التنالية على الترتيب (58-63-61-67-62-59) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

3- طول الدوام المدرسي اليومي.

4- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطالبات.

5- وجود مشاحنات عائلية في أسرهن.

6- الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

2 – 3 – المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما تراها الطالبات

رتبت إجابات الطالبات عن مشكلاتهن الاقتصادية على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (54)المشكلات الاقتصادية كما تراها طالبات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع74	9	6.67%	3	2.22%	123	91.11%
ع77	18	13.14%	10	7.30%	109	79.56%
ع73	21	15.33%	11	8.03%	105	76.64%
ع72	32	23.53%	4	2.94%	100	73.53%
ع75	37	27.41%	3	2.22%	95	70.37%
ع76	50	36.50%	9	6.57%	78	56.93%
ع68	57	41.61%	5	3.65%	75	54.74%
ع71	55	40.44%	7	5.15%	74	54.41%
ع70	79	57.66%			58	42.34%
ع69	120	87.59%	8	5.84%	9	6.57%

يتبين من الجدول السابق رقم (54) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الطالبات بين 6,6 % و 91,1% وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاقتصادية في العبارات التالية على الترتيب:

69- 70- 71- 68- 76 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضينها من المدرسة.

2- عدم وجود غرفة خاصة لهن في المنزل.

3- عدم استطاعتهن شراء الكتب والمراجع لأن دخل أسرتهن لا يسمح.

4- معاناتهن من بعد المدرسة عن المنزل.

5- تزايد نفقات أسرتهن مما يدفعهن للعمل

السؤال الثالث: ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف؟

يتفرع هذا السؤال إلى مايلي:

3-1- ما المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف؟:

3-1-1- في مجال الأبنية ومستلزماتها؟

3-1-2-في مجال الإدارة المدرسية ؟

3-1-3- في مجال المدرسين؟

3-1-4- في مجال المناهج ؟

3 – 2 – ماالمشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف؟

3 – 3 – ماالمشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف؟

إجابة السؤال الثالث:

3-1-1-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات الطلبة في الريف عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الأبنية المدرسية ومستلزماتها على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (55)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع12	38	26.95%			103	73.05%
ع13	33	23.40%	7	4.96%	101	71.63%
ع8	31	21.99%	11	7.80%	99	70.21%
ع3	72	51.06%	6	4.26%	63	44.68%
ع4	65	46.10%	18	12.77%	58	41.13%
ع2	82	58.16%	2	1.42%	57	40.43%
ع1	88	62.41%	1	0.71%	52	36.88%
ع5	72	51.06%	24	17.02%	45	31.91%
ع7	84	59.57%	22	15.60%	35	24.82%
ع9	104	73.76%	18	12.77%	19	13.48%
ع11	111	78.72%	19	13.48%	11	7.80%
ع6	129	91.49%	11	7.80%	1	0.71%
ع 10	132	93.62%	9	6.38%		

يتبين من الجدول السابق رقم (55) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في الريف في مجال الأبنية ومستلزماتها بين صفر و 73,1% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 10-6-11-9-7-5 والتي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم وجود قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم وجود مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

4- لا تعرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم كفاية مياه الشرب حاجات الطلبة اليومية.

3-1-2- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الإدارة المدرسية كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات الطلبة في الريف عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الإدارة المدرسية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (56)المشكلات الدراسية في مجال لإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع16	13	9.22%	8	5.67%	120	85.11%
ع20	55	39.01%	6	4.26%	80	56.74%
ع15	49	34.75%	22	15.60%	70	49.65%
ع14	65	46.10%	18	12.77%	58	41.13%
ع21	73	51.77%	25	17.73%	43	30.50%
ع23	87	61.70%	17	12.06%	37	26.24%
ع22	84	59.57%	21	14.89%	36	25.53%
ع17	61	43.26%	52	36.88%	28	19.86%
ع19	65	46.10%	54	38.30%	22	15.60%
ع24	116	82.27%	11	7.80%	14	9.93%
ع18	77	54.61%	53	37.59%	11	7.80%

يتبين من الجدول السابق رقم (56) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين 7,8% و 85,1% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 18-24-19-17-22-23 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

2- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلبة في مطالعاتهم.

3- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بمقترحات أولياء الأمور.

4- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلاب خير تمثيل.
5- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة؟
6- عدم مساعدة المرشد النفسي الطلبة في حل مشاكلهم.

3-1-3- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المدرسين كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات الطلبة في الريف عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المدرسين على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (57)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع26	10	7.09%	1	0.71%	130	92.20%
ع31	30	21.28%	12	8.51%	99	70.21%
ع37	50	35.46%	7	4.96%	84	59.57%
ع34	49	34.75%	10	7.09%	82	58.16%
ع27	46	32.62%	24	17.02%	71	50.35%
ع35	63	44.68%	7	4.96%	71	50.35%
ع30	55	39.01%	16	11.35%	70	49.65%
ع33	50	35.46%	21	14.89%	70	49.65%
ع32	66	46.81%	10	7.09%	65	46.10%
ع36	73	51.77%	13	9.22%	55	39.01%
ع29	90	64.29%	9	6.43%	41	29.29%
ع25	97	68.79%	4	2.84%	40	28.37%
ع28	124	87.94%	3	2.13%	14	9.93%

تبين من الجدول السابق رقم (57) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين 9,9% و 92,2% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 28-25-29-36-32-33 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.
2- حاجة الطلاب إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.
3- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.
4- نقص المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.
5- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.
6- عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة.

3-1-4- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المناهج كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في الريف عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المناهج على حسب إجابات الطلبة الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (58)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع43	51	36.17%	1	0.71%	89	63.12%
ع44	53	37.59%	4	2.84%	84	59.57%
ع42	53	37.59%	13	9.22%	75	53.19%
ع46	37	26.24%	32	22.70%	72	51.06%
ع40	64	45.39%	6	4.26%	71	50.35%
ع45	69	48.94%	5	3.55%	67	47.52%
ع47	45	31.91%	30	21.28%	66	46.81%
ع53	72	51.06%	6	4.26%	63	44.68%
ع41	80	56.74%	1	0.71%	60	42.55%
ع48	81	57.45%	5	3.55%	55	39.01%
ع38	64	45.39%	23	16.31%	54	38.30%
ع52	63	44.68%	29	20.57%	49	34.75%
ع56	71	50.35%	23	16.31%	47	33.33%
ع54	93	65.96%	4	2.84%	44	31.21%
ع39	74	52.48%	34	24.11%	33	23.40%
ع50	113	80.14%	4	2.84%	24	17.02%
ع49	98	69.50%	24	17.02%	19	13.48%
ع57	118	83.69%	5	3.55%	18	12.77%
ع51	99	70.21%	27	19.15%	15	10.64%
ع55	113	80.14%	13	9.22%	15	10.64%

تبين من الجدول السابق رقم (58) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين10,6% و 63,1% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 55-51-57-49-50-39 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.
2- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة.
3- نقص التدريبات الميدانية للطلبة في سوق العمل.
4- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

5- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس.

6- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة.

3 – 2 – المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات الطلبة في الريف عن مشكلاتهم الاجتماعية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (59)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع66	28	19.86%	7	4.96%	106	75.18%
ع60	31	21.99%	10	7.09%	100	70.92%
ع64	33	23.40%	13	9.22%	95	67.38%
ع65	36	25.53%	16	11.35%	89	63.12%
ع62	45	31.91%	14	9.93%	82	58.16%
ع59	60	42.55%	8	5.67%	73	51.77%
ع61	57	40.43%	11	7.80%	73	51.77%
ع63	75	53.19%	12	8.51%	54	38.30%
ع67	69	48.94%	24	17.02%	48	34.04%
ع58	112	79.43%	13	9.22%	16	11.35%

يتبين من الجدول السابق رقم (59) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الطلبة في الريف بين (11,4%) و(75,2%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاجتماعية في العبارات التالية على الترتيب: (58-67-63-61-59) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة لطلبته.

3- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

4- طول الدوام المدرسي اليومي.

5- الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

3 – 3 – المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في الريف:

رتبت إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في الريف عن مشكلاتهم الاقتصادية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (60)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلاب التعليم المهني التجاري في الريف مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع74	10	7.14%	8	5.71%	122	87.14%
ع77	16	11.35%	15	10.64%	110	78.01%
ع73	22	15.60%	15	10.64%	104	73.76%
ع75	43	30.94%	4	2.88%	92	66.19%
ع72	62	44.29%	4	2.86%	74	52.86%
ع71	60	42.86%	7	5.00%	73	52.14%
ع68	71	50.35%	6	4.26%	64	45.39%
ع76	70	49.65%	12	8.51%	59	41.84%
ع70	83	58.87%	2	1.42%	56	39.72%
ع69	115	81.56%	7	4.96%	19	13.48%

يتبين من الجدول السابق رقم (60) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلبة في الريف بين 13,5% و87,2% وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاقتصادية في العبارات التالية على الترتيب: 69- 70- 76- 68- 71 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة.

2- عدم وجود غرفة خاصة في المنزل.

3- تزايد نفقات أسرهم تدفعهم للعمل.

4- معاناة الطلبة من بعد المدرسة عن المنزل.

5- عدم استطاعة الطلبة شراء الكتب والمراجع لأن دخل أسرهم لا يسمح

السؤال الرابع: ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة؟

يتفرع هذا السؤال إلى ما يلي:

4-1- ما المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة:

4-1-1- في مجال الأبنية ومستلزماتها؟

4-1-2- في مجال الإدارة المدرسية؟

4-1-3- في مجال المدرسين؟

4-1-4- في مجال المناهج؟

4 – 2 – ما المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة؟

4 – 3 – ما المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة ؟

إجابة السؤال الرابع :

4-1-1- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها الطلبة في المدينة:

رتبت إجابات الطلبة في المدينة عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الأبنية المدرسية ومستلزماتها على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول:

الجدول رقم (61)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع2	57	35.40%	1	0.62%	103	63.98%
ع3	72	44.72%	5	3.11%	84	52.17%
ع12	76	47.20%	2	1.24%	83	51.55%
ع1	82	50.93%	5	3.11%	74	45.96%
ع5	81	50.31%	10	6.21%	70	43.48%
ع13	93	57.76%	5	3.11%	63	39.13%
ع4	86	53.42%	16	9.94%	59	36.65%
ع8	108	67.08%	13	8.07%	40	24.84%
ع7	121	75.16%	18	11.18%	22	13.66%
ع11	138	85.71%	16	9.94%	7	4.35%
ع9	130	80.75%	25	15.53%	6	3.73%
ع6	151	93.79%	7	4.35%	3	1.86%
ع 10	149	92.55%	10	6.21%	2	1.24%

يتبين من الجدول السابق رقم (61) ما يلي:

تراوحت النسبة المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في المدينة في مجال الأبنية ومستلزماتها بين 1,2% و 63,4% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 10-6-9-11-7-8 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- عدم توافر قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم توافر مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- لا تعرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

4- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم كفاية مخابر الحاسوب عدد طلبة المدرسة.

4-1-2- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الإدارة المدرسية كما يراها الطلبة في المدينة؟

رتبت إجابات الطلبة في المدينة عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الإدارة المدرسية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (62)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع16	30	18.63%	10	6.21%	121	75.16%
ع20	45	27.95%	19	11.80%	97	60.25%
ع15	58	36.02%	14	8.70%	89	55.28%
ع23	93	57.76%	20	12.42%	48	29.81%
ع21	104	64.60%	19	11.80%	38	23.60%
ع14	108	67.08%	17	10.56%	36	22.36%
ع17	89	55.28%	37	22.98%	35	21.74%
ع19	88	54.66%	39	24.22%	34	21.12%
ع22	114	70.81%	17	10.56%	30	18.63%
ع18	103	63.98%	38	23.60%	20	12.42%
ع24	141	87.58%	16	9.94%	4	2.48%

يتبين من الجدول السابق رقم (62) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة المدينة في مجال الإدارة المدرسية بين 2,5% و 75,2% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 24-18-22-19-17-14 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلبة في مطالعاتهم.

2- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

3- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة.

4- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بمقترحات أولياء الأمورعدم مساعدة أمين المكتبة الطلبة في مطالعاتهم.

5- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلاب خير تمثيل.

6- عدم تفهم الإدارة لمشكلات الطلبة وتقديم العون اللازم لهم.

4-1-3- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المدرسين كما يراها الطلبة في المدينة ؟

رتبت إجابات الطلبة في المدينة عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المدرسين على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (63)المشكلات الدراسية في مجال المدرسين كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع26	20	12.42%	6	3.73%	135	83.85%
ع27	54	33.54%	16	9.94%	91	56.52%
ع31	63	39.13%	14	8.70%	84	52.17%
ع34	76	47.20%	10	6.21%	75	46.58%
ع37	79	49.07%	8	4.97%	74	45.96%
ع35	78	48.75%	17	10.63%	65	40.63%
ع36	87	54.04%	9	5.59%	65	40.37%
ع29	95	59.01%	6	3.73%	60	37.27%
ع33	88	54.66%	20	12.42%	53	32.92%
ع30	99	61.49%	12	7.45%	50	31.06%
ع32	102	63.35%	9	5.59%	50	31.06%
ع25	108	67.08%	7	4.35%	46	28.57%
ع28	140	86.96%	7	4.35%	14	8.70%

يتبين من الجدول السابق رقم (63) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين 8,7% و 83,9% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 28-25-32-30-33-29 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.
2- حاجة الطلاب إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.
3- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.
4- عدم معاملة المدرسين طلبتهم معاملة ديمقراطية.
5- عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة.
6- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.

4-1-4- المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المناهج كما يراها الطلبة في المدينة ؟

رتبت إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة عن مشكلاتهم الدراسية في مجال المناهج على حسب إجابات الطلبة الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (64)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع42	45	27.95%	5	3.11%	111	68.94%
ع46	51	31.68%	20	12.42%	90	55.90%
ع40	69	42.86%	4	2.48%	88	54.66%
ع41	82	50.93%	4	2.48%	75	46.58%
ع44	81	50.31%	5	3.11%	75	46.58%
ع43	91	56.52%	1	0.62%	69	42.86%
ع48	86	53.42%	8	4.97%	67	41.61%
ع47	76	47.20%	19	11.80%	66	40.99%
ع38	77	47.83%	20	12.42%	64	39.75%
ع53	93	57.76%	9	5.59%	59	36.65%
ع45	93	57.76%	12	7.45%	56	34.78%
ع56	87	54.04%	21	13.04%	53	32.92%
ع49	99	61.49%	21	13.04%	41	25.47%
ع52	82	50.93%	40	24.84%	39	24.22%
ع54	123	76.40%	2	1.24%	36	22.36%
ع50	128	79.50%	2	1.24%	31	19.25%
ع55	136	84.47%	7	4.35%	18	11.18%
ع51	130	80.75%	14	8.70%	17	10.56%
ع39	121	75.16%	24	14.91%	16	9.94%
ع57	153	95.03%	2	1.24%	6	3.73%

تبين من الجدول السابق رقم (64) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة الريف في مجال الإدارة المدرسية بين 3,7% و 68,9% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 57-39-51-55-50-54 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نقص التدريبات الميدانية للطلبة في سوق العمل.
2- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة.
3- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة.
4- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.
5- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس.
6- عدم تعلم البرامج والمواد المحاسبية على الحاسوب.

4 – 2 – ماالمشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة؟

رتبت إجابات الطلبة في المدينة عن مشكلاتهم الاجتماعية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (65)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع65	37	22.98%	15	9.32%	109	67.70%
ع64	35	21.74%	19	11.80%	107	66.46%
ع62	53	32.92%	11	6.83%	97	60.25%
ع66	54	33.54%	12	7.45%	95	59.01%
ع60	54	33.54%	13	8.07%	94	58.39%
ع63	88	54.66%	6	3.73%	67	41.61%
ع67	80	49.69%	23	14.29%	58	36.02%
ع61	101	62.73%	7	4.35%	53	32.92%
ع59	105	65.22%	13	8.07%	43	26.71%
ع58	137	85.09%	9	5.59%	15	9.32%

يتبين من الجدول السابق رقم (65) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الطلبة في المدينة بين (9.3%) و(67.7%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب: (58–59–61–67–63) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1– نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2– الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

3– طول الدوام المدرسي اليومي.

4– عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلاب.

5– عدم مشاركة أولياء الأمور في اجتماعات مجالسهم المعقودة في المدرسة.

4 – 3 – ما المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة في المدينة؟

رتبت إجابات طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة عن مشكلاتهم الاقتصادية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (66)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري في المدينة مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع74	14	8.75%	6	3.75%	140	87.50%
ع77	26	16.15%	15	9.32%	120	74.53%
ع73	37	22.98%	21	13.04%	103	63.98%
ع76	56	35.00%	5	3.13%	99	61.88%
ع71	54	33.54%	8	4.97%	99	61.49%
ع75	52	32.50%	11	6.88%	97	60.63%
ع72	63	39.13%	4	2.48%	94	58.39%
ع70	77	47.83%	3	1.86%	81	50.31%
ع68	84	52.17%	3	1.86%	74	45.96%
ع69	137	85.09%	10	6.21%	14	8.70%

يتبين من الجدول السابق رقم (66) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلبة في المدينة بين 8,7% و 87,5% وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاقتصادية في العبارات التالية على الترتيب: 69- 68- 70- 72- 75- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة.

2- معاناة الطلبة من بعد المدرسة عن المنزل.

3- عدم توافر غرفة خاصة في المنزل.

4- العمل في أوقات الفراغ.

5- عدم مشاركة الطلبة في الأنشطة المدرسية لأن دخل أسرتهم لا يسمح بذلك.

ولمقارنة نتائج إجابات الطلبة عن المشكلات المذكورة بنتائج إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري استخلص الباحث نتائج الإجابات لإجمالي طلبة التعليم المهني التجاري من الجداول السابقة فكانت كما يلي:

المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة:

1- في مجال الأبنية ومستلزماتها:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن مشكلاتهم الدراسية في مجال الأبنية المدرسية ومستلزماتها على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (67)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع12	114	37.75%	2	0.66%	186	61.59%
ع13	126	41.72%	12	3.97%	164	54.30%
ع2	139	46.03%	3	0.99%	160	52.98%
ع3	144	47.68%	11	3.64%	147	48.68%
ع8	139	46.03%	24	7.95%	139	46.03%
ع1	170	56.29%	6	1.99%	126	41.72%
ع4	151	50.00%	34	11.26%	117	38.74%
ع5	153	50.66%	34	11.26%	115	38.08%
ع7	205	67.88%	40	13.25%	57	18.87%
ع9	234	77.48%	43	14.24%	25	8.28%
ع11	249	82.45%	35	11.59%	18	5.96%
ع6	280	92.72%	18	5.96%	4	1.32%
ع 10	281	93.05%	19	6.29%	2	0.66%

يتبين من الجدول السابق رقم (67) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها **طلبة التعليم المهني التجاري** في مجال الأبنية ومستلزماتها بين 66, . % و 61,6% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 10-6-11-9-7-5 والتي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم توافر قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم توافر مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

4- عدم عرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم كفاية مياه الشرب حياجات الطلبة اليومية.

2- في مجال الإدارة المدرسية:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن مشكلاتهم الدراسية في مجال **الإدارة المدرسية** على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (68)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع16	43	14.24%	18	5.96%	241	79.80%
ع20	100	33.11%	25	8.28%	177	58.61%
ع15	107	35.43%	36	11.92%	159	52.65%
ع14	173	57.28%	35	11.59%	94	31.13%
ع23	180	59.60%	37	12.25%	85	28.15%
ع21	177	58.61%	44	14.57%	81	26.82%
ع22	198	65.56%	38	12.58%	66	21.85%
ع17	150	49.67%	89	29.47%	63	20.86%
ع19	153	50.66%	93	30.79%	56	18.54%
ع18	180	59.60%	91	30.13%	31	10.26%
ع24	257	85.10%	27	8.94%	18	5.96%

يتبين من الجدول السابق رقم (68) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها **طلبة التعليم المهني التجاري** في مجال الأبنية ومستلزماتها بين 6 % و 79,8% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 24-18-19-17-22-21 والتي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلبة في مطالعاتهم.

2- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

3- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بمقترحات أولياء الأمور.

4- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلبة خير تمثيل.

5- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة.

6- لا تعامل الإدارة المدرسية الطلبة بعدالة.

3- في مجال المدرسين:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن مشكلاتهم الدراسية **في مجال المدرسين** على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (69)المشكلات الدراسية في مجال المدرس كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع26	30	9.93%	7	2.32%	265	87.75%
ع31	93	30.79%	26	8.61%	183	60.60%
ع27	100	33.11%	40	13.25%	162	53.64%
ع37	129	42.72%	15	4.97%	158	52.32%
ع34	125	41.39%	20	6.62%	157	51.99%
ع35	141	46.84%	24	7.97%	136	45.18%
ع33	138	45.70%	41	13.58%	123	40.73%
ع30	154	50.99%	28	9.27%	120	39.74%
ع36	160	52.98%	22	7.28%	120	39.74%
ع32	168	55.63%	19	6.29%	115	38.08%
ع29	185	61.46%	15	4.98%	101	33.55%
ع25	205	67.88%	11	3.64%	86	28.48%
ع28	264	87.42%	10	3.31%	28	9.27%

يتبين من الجدول السابق رقم (69) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المدرسين بين 9,3 % و 87,8% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 28-25-29-32-36-30 والتي تعبر عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.
2- حاجة الطلاب إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.
3- عدم استخدام المدرسين للتقنيات التعليمية.
4- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.
5- نقص عدد المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.
6- عدم معاملة المدرسين طلبتهم معاملة ديمقراطية.

4- في مجال المناهج:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن مشكلاتهم الدراسية **في مجال المناهج** على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (70)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا ادري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع42	98	32.45%	18	5.96%	186	61.59%
ع46	88	29.14%	52	17.22%	162	53.64%
ع40	133	44.04%	10	3.31%	159	52.65%
ع44	134	44.37%	9	2.98%	159	52.65%
ع43	142	47.02%	2	0.66%	158	52.32%
ع41	162	53.64%	5	1.66%	135	44.70%
ع47	121	40.07%	49	16.23%	132	43.71%
ع45	162	53.64%	17	5.63%	123	40.73%
ع48	167	55.30%	13	4.30%	122	40.40%
ع53	165	54.64%	15	4.97%	122	40.40%
ع38	141	46.69%	43	14.24%	118	39.07%
ع56	158	52.32%	44	14.57%	100	33.11%
ع52	145	48.01%	69	22.85%	88	29.14%
ع54	216	71.52%	6	1.99%	80	26.49%
ع49	197	65.23%	45	14.90%	60	19.87%
ع50	241	79.80%	6	1.99%	55	18.21%
ع39	195	64.57%	58	19.21%	49	16.23%
ع55	249	82.45%	20	6.62%	33	10.93%
ع51	229	75.83%	41	13.58%	32	10.60%
ع57	271	89.74%	7	2.32%	24	7.95%

يتبين من الجدول السابق رقم (70) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات المدرسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المناهج بين 8% و 61,6% وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 57-51-55-39-50-49 والتي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نقص التدريبات الميدانية في سوق العمل.

2- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة ومحاسبتها.

3- افتقار تدريبات الطلاب إلى مهارات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

4- عدم مسايرة المناهج التجارية التقنيات والمعارف الحديثة.

5- اكتفاء الطلاب بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس.

6- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن **مشكلاتهم الاجتماعية** على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (71)المشكلات الاجتماعية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع64	68	22.52%	32	10.60%	202	66.89%
ع66	82	27.15%	19	6.29%	201	66.56%
ع65	73	24.17%	31	10.26%	198	65.56%
ع60	85	28.15%	23	7.62%	194	64.24%
ع62	98	32.45%	25	8.28%	179	59.27%
ع61	158	52.32%	18	5.96%	126	41.72%
ع63	163	53.97%	18	5.96%	121	40.07%
ع59	165	54.64%	21	6.95%	116	38.41%
ع67	149	49.34%	47	15.56%	106	35.10%
ع58	249	82.45%	22	7.28%	31	10.26%

يتبين من الجدول السابق رقم (71) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري بين (10,3%) و(66,9%) وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاجتماعية في العبارات التالية على الترتيب: (28-67-59-61-63) وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلاب.

3- الانتساب إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

4- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

5- طول الدوام المدرسي اليومي.

المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة:

رتبت إجابات إجمالي **طلبة التعليم المهني التجاري** عن **مشكلاتهم الاقتصادية** على حسب إجابات الموافقين على النحو الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (72)المشكلات الاقتصادية كما يراها طلبة التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع74	24	8.00%	14	4.67%	262	87.33%
ع77	42	13.91%	30	9.93%	230	76.16%
ع73	59	19.54%	36	11.92%	207	68.54%
ع75	95	31.77%	15	5.02%	189	63.21%
ع71	114	37.87%	15	4.98%	172	57.14%
ع72	125	41.53%	8	2.66%	168	55.81%
ع76	126	41.86%	17	5.65%	158	52.49%
ع68	155	51.32%	9	2.98%	138	45.70%
ع70	160	52.98%	5	1.66%	137	45.36%
ع69	252	83.44%	17	5.63%	33	10.93%

يتبين من الجدول السابق رقم (72) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري بين 10,9 % و 87,3%وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاقتصادية في العبارات التالية على الترتيب: 69- 70- 68- 76- 72 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة.

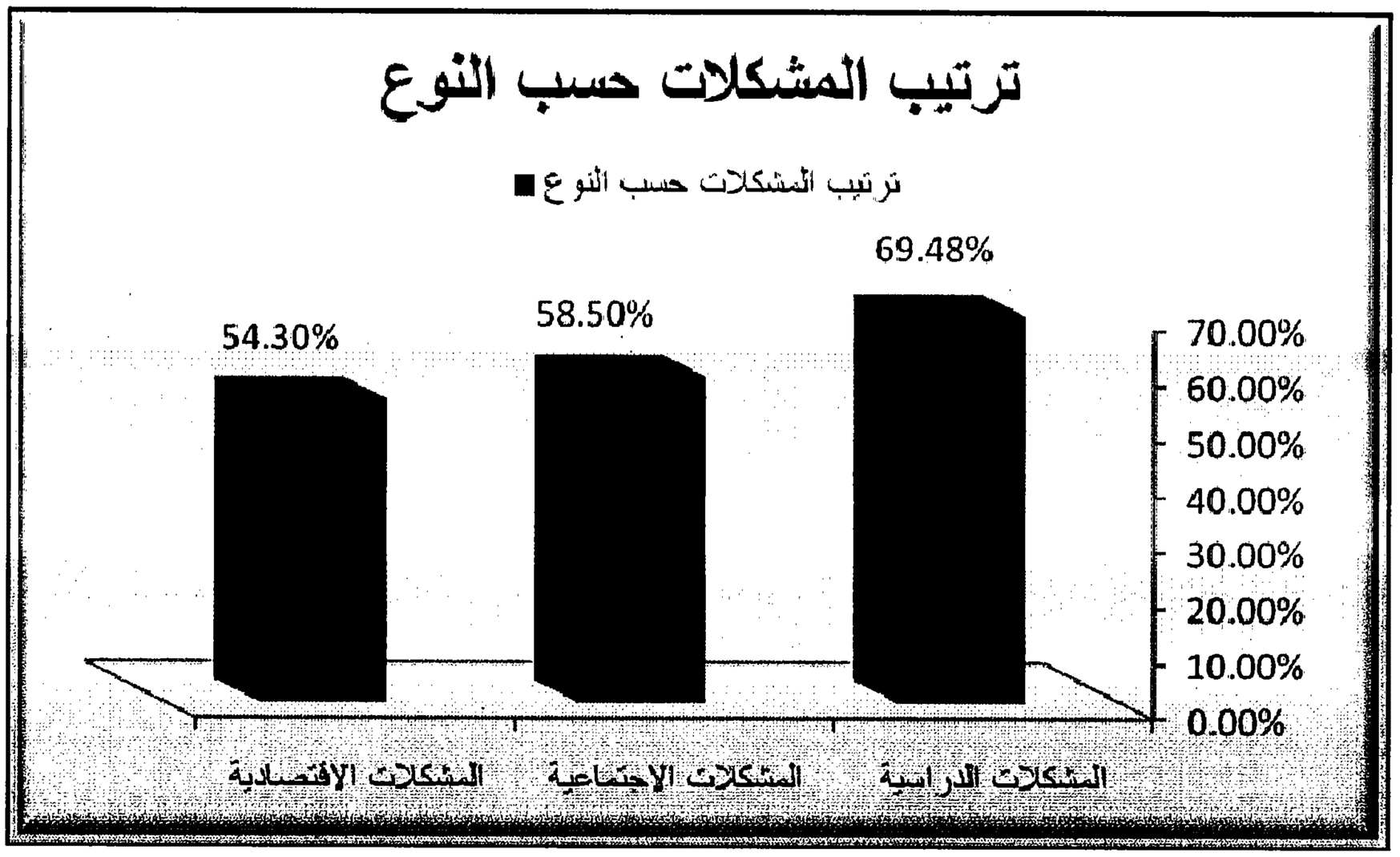
2- عدم توافر غرفة خاصة للطلبة في المنزل.

3- معاناة الطلبة من بعد المدرسة عن المنزل.

4- تزايد نفقات أسرهم تدفعهم إلى العمل.

5- العمل في أوقات الفراغ.

ولإظهار أي من المشكلات كانت أكثر تأثيراً في الطلبة قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي للمشكلات المرتفعة وفق نوعها ومجالاتها فكانت المشكلات الدراسية هي الأكثر ونسبتها (69,48%) تلتها المشكلات الاجتماعية بنسبة (58,5%) وأخيراً المشكلات الاقتصادية بنسبة (54,3%)

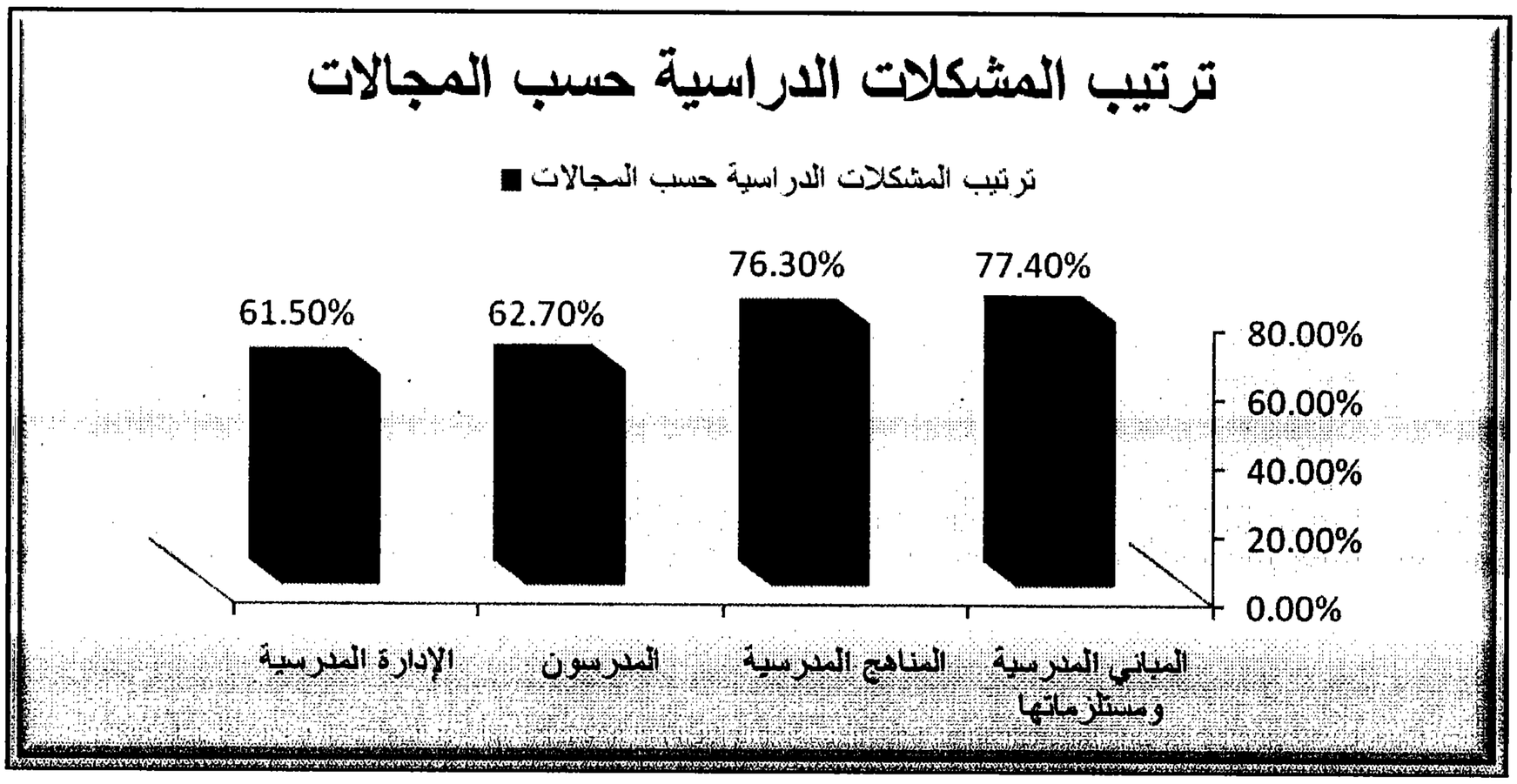


الشكل رقم (9) ترتيب المشكلات وفق النوع

يتبين من الشكل رقم (9) أن المشكلات الدراسية أعلى من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ثم تلتها المشكلات الاجتماعية وأخيراً الاقتصادية.

أما مجالات المشكلات الدراسية فكانت المباني المدرسية ومستلزماتها هي أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري وقد بلغت نسبتها 77,4% فالمناهج المدرسية بنسبة76,3% تلاها المدرسون بنسبة 62,7% وأخيراً الإدارة المدرسية بنسبة 61,5%

أي إن أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري هي مشكلات دراسية فاجتماعية فاقتصادية وأن أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري في المجالات الدراسية كانت في الأبنية ومستلزماتها تليها المناهج فالمدرسون فالإدارة المدرسية ويوضح الشكل البياني التالي ذلك:



الشكل رقم (10) ترتيب المشكلات الدراسية وفق مجالاتها المدروسة

يتبين من الشكل رقم (10) أن المجالات المدروسة في المشكلات الدراسية بلغت أعلاها في المباني المدرسية ومستلزماتها تلتها المناهج المدرسية ثم المدرسين وأخيراً الإدارة المدرسية.

السؤال الخامس: ما المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري؟

يتفرع هذا السؤال إلى مايلي:

5-1- ما المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

5-1-1- في مجال الأبنية ومستلزماتها؟

5-1-2-في مجال الإدارة المدرسية ؟

5-1-3- في مجال المدرسين ؟

5-1-4 في مجال المناهج ؟

5 – 2 – ما المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري؟

5 – 3 – ما المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري؟

إجابة السؤال الخامس:

5-1-1-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين في التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الأبنية ومستلزماتها على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (73)المشكلات الدراسية في مجال الأبنية ومستلزماتها كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع13	53	98.15%	1	1.85%		
ع9	20	37.04%	3	5.56%	31	57.41%
ع12	17	31.48%	8	14.81%	29	53.70%
ع20	27	50.00%	1	1.85%	26	48.15%
ع11	21	38.89%	9	16.67%	24	44.44%
ع8	29	53.70%	3	5.56%	22	40.74%
ع10	35	64.81%	1	1.85%	18	33.33%
ع19	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع15	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع16	42	77.78%	1	1.85%	11	20.37%
ع14	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع17	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع18	49	90.74%	2	3.70%	3	5.56%

يتبين من الجدول السابق رقم (73) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال الأبنية ومستلزماتها بين 5,6 % و 57,4 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب : 18- 17- 14- 16- 15- 19وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

2- عدم توافر قاعات تدريب مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

3- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

4- عدم عرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة التجارية والاقتصادية.

5- عدم كفاية مخابر الحاسوب عدد الطلبة في المدرسة.

6- يزيد عدد طلاب الصف خمسة وثلاثين طالباً

5-1-2-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في *مجال الإدارة المدرسية* كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال الإدارة المدرسية على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (74)المشكلات الدراسية في مجال الإدارة المدرسية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع23	6	11.11%	2	3.70%	46	85.19%
ع27	7	13.46%	2	3.85%	43	82.69%
ع21	7	12.96%	4	7.41%	43	79.63%
ع28	8	14.81%	4	7.41%	42	77.78%
ع22	12	22.22%	3	5.56%	39	72.22%
ع30	13	24.07%	9	16.67%	32	59.26%
ع26	16	30.19%	7	13.21%	30	56.60%
ع29	22	40.74%	5	9.26%	27	50.00%
ع24	22	40.74%	13	24.07%	19	35.19%
ع31	26	49.06%	9	16.98%	18	33.96%
ع25	32	60.38%	6	11.32%	15	28.30%

يتبين من الجدول السابق رقم (74) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات المرافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال الإدارة المدرسية بين 28,3 % و 85,2 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب : 25- 31- 24- 29- 26- 30- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

2- عدم مساعدة أمين المكتبة للطلبة في مطالعاتهم.

3- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلبة خير تمثيل.

4- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة.

5- عدم اهتمام الإدارة بمقترحات أولياء الأمور.

6- عدم مساعدة المرشد النفسي الطلبة في حل مشاكلاتهم

5-1-3-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري *في مجال المدرسين* كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المدرسين على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (75)المشكلات الدراسية في مجال المدرسين كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع40	2	3.70%	2	3.70%	50	92.59%
ع38	2	3.77%	3	5.66%	48	90.57%
ع44	6	11.11%	3	5.56%	45	83.33%
ع37	9	16.98%	5	9.43%	39	73.58%
ع41	13	24.07%	3	5.56%	38	70.37%
ع42	16	30.19%	3	5.66%	34	64.15%
ع34	15	27.78%	7	12.96%	32	59.26%
ع32	19	35.19%	4	7.41%	31	57.41%
ع39	19	35.85%	6	11.32%	28	52.83%
ع33	30	56.60%	6	11.32%	17	32.08%
ع36	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع43	44	81.48%			10	18.52%
ع35	42	79.25%	5	9.43%	6	11.32%

يتبين من الجدول السابق رقم (75) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات المرافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال المدرسين بين 11,3 % و 92,6 %وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب : 35- 43- 36- 33- 39- 32- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.

2- نقص عدد المدرسين في بعض المواد الاختصاصية.

3- عدم استخدام المدرسين التقنيات التعليمية.

4- عدم اهتمام الطلبة بواجباتهم المدرسية اليومية.

5- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.

6- حاجة الطلبة إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم

5-1-4-المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المناهج كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري عن المشكلات الدراسية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري في مجال المناهج على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (76)المشكلات الدراسية في مجال المناهج كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع55	19	35.19%			35	64.81%
ع51	24	44.44%	2	3.70%	28	51.85%
ع54	25	46.30%	5	9.26%	24	44.44%
ع47	35	64.81%			19	35.19%
ع50	34	62.96%	1	1.85%	19	35.19%
ع53	35	64.81%	2	3.70%	17	31.48%
ع46	36	66.67%	2	3.70%	16	29.63%
ع61	36	66.67%	3	5.56%	15	27.78%
ع49	38	70.37%	2	3.70%	14	25.93%
ع45	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع57	40	74.07%	4	7.41%	10	18.52%
ع63	42	77.78%	3	5.56%	9	16.67%
ع48	44	81.48%	2	3.70%	8	14.81%
ع59	43	79.63%	3	5.56%	8	14.81%
ع52	43	79.63%	4	7.41%	7	12.96%
ع60	39	72.22%	9	16.67%	6	11.11%
ع62	47	87.04%	1	1.85%	6	11.11%
ع56	48	88.89%	1	1.85%	5	9.26%
ع64	49	90.74%			5	9.26%
ع58	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%

يتبين من الجدول السابق رقم (76) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات المرافقة عن المشكلات الدراسية التي يواجهها الطلبة في مجال المناهج بين 3,7 % و 64,8 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب: 58- 64- 56- 62- 60- 52 والتي تنص عن المشكلات التالية:

1- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة.

2- نقص التدريبات الميدانية للطلبة في سوق العمل.

3- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

4- افتقار تدريبات الطلبة إلى مهارات التجارة الالكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

5- عدم متابعة الطلبة للبرامج التعليمية التلفزيونية التي تخصهم.

6- وجود صعوبة في دراسة مواد اللغة الأجنبية.

5-2-المشكلات الاجتماعية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها التعليم المهني التجاري على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (77)المشكلات الاجتماعية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع71	9	16.67%	2	3.70%	43	79.63%
ع68	27	50.00%			27	50.00%
ع70	27	50.00%	6	11.11%	21	38.89%
ع69	31	57.41%	3	5.56%	20	37.04%
ع67	42	77.78%			12	22.22%
ع72	39	72.22%	3	5.56%	12	22.22%
ع66	50	92.59%			4	7.41%
ع65	50	92.59%	1	1.85%	3	5.56%

يتبين من الجدول السابق رقم (77) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الطلبة بين 5,6 % و 79,6 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات الاجتماعية في العبارات التالية على الترتيب: 65- 66- 72- 67- 69- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- انتساب الطلبة إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

3- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلبة.

4- عدم تعاون الطلبة مع بعضهم بعضاً للمحافظة على أثاث المدرسة.

5- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

5-3- المشكلات الاقتصادية التي يواجهها طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها التعليم المهني التجاري على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (78)المشكلات الاقتصادية كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع75	33	61.11%	4	7.41%	17	31.48%
ع73	40	74.07%	9	16.67%	5	9.26%
ع74	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%

يتبين من الجدول السابق رقم (78) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الطلبة بين 3,7 % و 31,5 % وكانت المشكلات الاقتصادية على الترتيب الآتي:

1- عدم تحقيق التعليم المهني التجاري لمهنة المستقبل.

2- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة.

3- عدم امتلاك الطلبة للقدرات المهنية لممارسة مهنة المستقبل.

السؤال السادس: ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون والخريجات؟

يتفرع هذا السؤال إلى ما يلي:

6-1- ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون ؟

6-2- ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما تراها الخريجات ؟

6-3- ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون و الخريجات؟

إجابة السؤال السادس:

6-1- المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون:

رتبت إجابات الخريجين عن مشكلاتهم المهنية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (79) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما يراها خريجو التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع18	3	4.62%	3	4.62%	59	90.77%
ع13	7	10.77%	5	7.69%	53	81.54%
ع17	3	4.62%	12	18.46%	50	76.92%
ع14	8	12.31%	10	15.38%	47	72.31%
ع7	14	21.54%	9	13.85%	42	64.62%
ع8	17	26.15%	10	15.38%	38	58.46%
ع12	22	33.85%	14	21.54%	29	44.62%
ع6	42	64.62%	7	10.77%	16	24.62%
ع16	35	53.85%	14	21.54%	16	24.62%
ع19	42	64.62%	11	16.92%	12	18.46%
ع10	50	76.92%	4	6.15%	11	16.92%
ع4	50	76.92%	5	7.69%	10	15.38%
ع5	54	83.08%	1	1.54%	10	15.38%
ع11	48	73.85%	8	12.31%	9	13.85%
ع9	50	76.92%	7	10.77%	8	12.31%
ع2	48	73.85%	11	16.92%	6	9.23%
ع20	56	86.15%	6	9.23%	3	4.62%
ع3	62	95.38%	1	1.54%	2	3.08%
ع1	63	96.92%	1	1.54%	1	1.54%

يتبين من الجدول السابق رقم (79) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات التي يواجهها الخريجون بين 1,5 % و 90,8 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب : 1- 3- 20- 2- 9- 11- 5- 4- 10- 19- 16 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- حاجة المناهج المدرسية التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة

2- افتقار طلبة التعليم المهني إلى التدريبات الميدانية في سوق العمل.

3- عدم كفاية مهارات الخريجين في التجارة الالكترونية.

4- عدم اكتساب الخريجين الكفايات والمهارات المتوافقة مع حاجات سوق العمل.

5- عدم مقدرة الخريجين على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية.

6- عدم مقدرة الخريجين على ترجمة الرسائل التجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

7- وجود صعوبة في تأمين فرص العمل.

8- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للخريجين.

9- عدم مقدرة الخريجين على كتابة رسالة تجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

10- عدم تملك الخريجين لمهارات الاتصال المتنوعة كالفاكس والتلكس والبريد الالكتروني.

11- عدم مقدرة الخريجين على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية.

6-2- المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما تراها الخريجات:

رتبت إجابات الخريجات عن مشكلاتهن المهنية على حسب إجابات الموافقات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (80) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما تراها خريجات التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع18	3	4.62%	4	6.15%	58	89.23%
ع15	5	7.69%	3	4.62%	57	87.69%
ع13	12	18.46%	7	10.77%	46	70.77%
ع7	14	21.54%	10	15.38%	41	63.08%
ع17	5	7.69%	19	29.23%	41	63.08%
ع14	15	23.08%	11	16.92%	39	60.00%
ع8	22	33.85%	10	15.38%	33	50.77%
ع6	35	53.85%	8	12.31%	22	33.85%
ع11	37	56.92%	8	12.31%	20	30.77%
ع16	29	44.62%	19	29.23%	17	26.15%
ع19	35	53.85%	13	20.00%	17	26.15%
ع10	40	61.54%	9	13.85%	16	24.62%
ع12	42	64.62%	7	10.77%	16	24.62%
ع4	43	66.15%	11	16.92%	11	16.92%
ع9	52	81.25%	2	3.13%	10	15.63%
ع2	48	73.85%	8	12.31%	9	13.85%
ع5	53	81.54%	5	7.69%	7	10.77%
ع1	52	80.00%	7	10.77%	6	9.23%
ع20	49	75.38%	12	18.46%	4	6.15%
ع3	63	96.92%	2	3.08%		

يتبين من الجدول السابق رقم (80) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات التي تواجهها الخريجات بين صفر% و 89,2 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب 3- 20- 1- 5- 2- 9- 4- 12- 10- 19- 16 وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- افتقار طلبة التعليم المهني إلى التدريبات الميدانية في سوق العمل.

2- عدم كفاية مهارات الخريجات في التجارة الالكترونية.

3- حاجة المناهج المدرسية التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة

4- وجود صعوبة في تأمين فرص العمل.

5- عدم اكتساب الخريجات الكفايات والمهارات المتوافقة مع حاجات سوق العمل.

6- عدم مقدرة الخريجات على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية.

7- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للخريجات.

8- عدم وجود خبرة عالية للخريجات في صيانة الحاسوب.

9- عدم مقدرة الخريجات على كتابة رسالة تجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

10- عدم تملك الخريجات لمهارات الاتصال المتنوعة كالفاكس والتلكس والبريد الالكتروني.

11- عدم مقدرة الخريجات على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية.

6-3-المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجون و الخريجات:

رتبت إجابات الخريجين والخريجات عن مشكلاتهم المهنية على حسب إجابات الموافقين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (81) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري كما يراها الخريجين والخريجات مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع18	6	4.62%	7	5.38%	117	90.00%
ع15	9	6.92%	5	3.85%	116	89.23%
ع13	19	14.62%	12	9.23%	99	76.15%
ع17	8	6.15%	31	23.85%	91	70.00%
ع14	23	17.69%	21	16.15%	86	66.15%
ع7	28	21.54%	19	14.62%	83	63.85%
ع8	39	30.00%	20	15.38%	71	54.62%
ع12	64	49.23%	21	16.15%	45	34.62%
ع6	77	59.23%	15	11.54%	38	29.23%
ع16	64	49.23%	33	25.38%	33	25.38%
ع11	85	65.38%	16	12.31%	29	22.31%
ع19	77	59.23%	24	18.46%	29	22.31%
ع10	90	69.23%	13	10.00%	27	20.77%
ع4	93	71.54%	16	12.31%	21	16.15%
ع9	102	79.07%	9	6.98%	18	13.95%
ع5	107	82.31%	6	4.62%	17	13.08%
ع2	96	73.85%	19	14.62%	15	11.54%
ع1	115	88.46%	8	6.15%	7	5.38%
ع20	105	80.77%	18	13.85%	7	5.38%
ع3	125	96.15%	3	2.31%	2	1.54%

يتبين من الجدول السابق رقم (81) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات التي يواجهها الخريجون والخريجات بين 1,5 % و 90 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب: 3- 20- 1- 2- 5- 9- 4- 10- 19- 11- 16- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- افتقار طلبة التعليم المهني إلى التدريبات الميدانية في سوق العمل.

2- عدم كفاية مهارات الخريجين في التجارة الالكترونية.

3- حاجة المناهج المدرسية التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة

4- عدم اكتساب الخريجين الكفايات والمهارات المتوافقة مع حاجات سوق العمل.

5- وجود صعوبة في تأمين فرص العمل.

6- عدم مقدرة الخريجين على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية.

7- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للخريجين.

8- عدم مقدرة الخريجين على كتابة رسالة تجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

9- عدم تملك الخريجين لمهارات الاتصال المتنوعة كالفاكس والتلكس والبريد الالكتروني.

10- عدم مقدرة الخريجين على ترجمة الرسائل التجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

11- عدم مقدرة الخريجين على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية.

السؤال السابع: ما المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري ؟

إجابة السؤال السابع:

رتبت إجابات القائمين على التعليم المهني عن المشكلات المهنية التي يواجهها خريجو التعليم المهني التجاري على حسب الإجابات الموافقة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (82) مشكلات الخريجين والخريجات كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري مرتبة تنازلياً

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع84	9	16.67%	8	14.81%	37	68.52%
ع89	6	12.00%	11	22.00%	33	66.00%
ع86	7	14.00%	11	22.00%	32	64.00%
ع85	18	33.33%	8	14.81%	28	51.85%
ع88	18	36.73%	13	26.53%	18	36.73%
ع82	31	57.41%	5	9.26%	18	33.33%
ع87	32	59.26%	10	18.52%	12	22.22%
ع90	40	74.07%	6	11.11%	8	14.81%
ع76	47	87.04%			7	12.96%
ع77	44	81.48%	3	5.56%	7	12.96%
ع78	44	81.48%	3	5.56%	7	12.96%
ع81	38	70.37%	9	16.67%	7	12.96%
ع79	45	83.33%	4	7.41%	5	9.26%
ع91	48	88.89%	2	3.70%	4	7.41%
ع80	44	81.48%	8	14.81%	2	3.70%
ع83	47	87.04%	5	9.26%	2	3.70%

يتبين من الجدول السابق رقم (82) ما يلي:

تراوحت النسب المئوية للإجابات الموافقة عن المشكلات المهنية التي يواجهها الخريجون بين 3,7 % و 68,5 % وكانت أعلى نسبة للمشكلات في العبارات التالية على الترتيب: 83- 80- 91- 79- 81- 78- 77- 76- 90- 87- 82- وهي تعبر عن المشكلات التالية:

1- عدم وجود خبرة عالية للخريجين في صيانة الحاسوب.

2- عدم مقدرة الخريجين على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية.

3- عدم كفاية مهارات الخريجين في التجارة الالكترونية.

4- عدم مقدرة الخريجين على الكتابة باللغة العربية الفصحى.

5- عدم مقدرة الخريجين على كتابة رسالة تجارية قصيرة بإحدى اللغات الأجنبية دون أخطاء كثيرة.

6- عدم مقدرة الخريجين على قراءة النصوص العربية الفصيحة دون خطأ.

7- ممارسة الخريجين أعمالاً لا تتناسب مع اختصاصهم.

8- وجود صعوبات في تأمين فرص العمل.

9- عدم تملك الخريجين لمهارات الاتصال المتنوعة كالفاكس والبريد الالكتروني.

10- عدم مقدرة الخريجين على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية.

11- عدم مقدرة الخريجين على ترجمة الرسائل التجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

وبمقارنة نتائج إجابات القائمين على التعليم المهني التجاري والطلبة والخريجين نجد ما يلي:

1- هناك مشكلات تواجه طلبة التعليم المهني التجاري اتفق على وجودها القائمون و طلبة التعليم المهني التجاري وهي:

1-1- مشكلات دراسية:

1- عدم توافر قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2- عدم توافر مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم عرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية.

4- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

5- عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

6- عدم مساعدة أمين المكتبة الطلبة في مطالعاتهم.

7- عدم اهتمام الإدارة بالمهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج.

8- عدم تمثيل المنظمات الطلابية في المدرسة الطلبة خير تمثيل.

9- عدم مراعاة البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة.

10- عدم اهتمام الإدارة بمقترحات أولياء الأمور.

11- اتباع المدرسين أساليب تدريس قديمة.

12- عدم استخدام المدرسين التقنيات التعليمية.

13- عدم تنويع المدرسين في طرائق التدريس.

14- حاجة الطلبة إلى دروس خصوصية في مواد اختصاصهم.

15- حاجة المناهج التجارية إلى إدخال مقررات عن البورصات العالمية والمصارف الخاصة.

16- نقص التدريبات الميدانية للطلبة في سوق العمل.

17- غلبة الجانب النظري على مناهج التعليم المهني التجاري.

18- افتقار تدريبات الطلبة إلى مهارات التجارة الالكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية.

1-2- مشكلات الاجتماعية:

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري.

2- انتساب الطلبة إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة.

3- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلبة.

4- عدم مشاركة أولياء الأمور لاجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة.

1-3- مشكلات اقتصادية:

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة.

2- هناك مشكلات تواجه خريجي التعليم المهني التجاري اتفق على وجودها القائمون على التعليم المهني التجاري والخريجون وهي:

1- عدم مقدرة الخريجين على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية.

2- عدم كفاية مهارات الخريجين في التجارة الالكترونية.

3- عدم مقدرة الخريجين على كتابة رسالة تجارية قصيرة بإحدى اللغات الأجنبية دون أخطاء كثيرة.

4- وجود صعوبات في تأمين فرص العمل.

5- عدم تملك الخريجين لمهارات الاتصال المتنوعة كالفاكس والبريد الالكتروني.

6- عدم مقدرة الخريجين على استخدام الآلات المكتبية بكفاية عالية.

7- عدم مقدرة الخريجين على ترجمة الرسائل التجارية من اللغة العربية إلى الأجنبية وبالعكس.

يتبين مما سبق ما يلي:

1- ينقص مباني التعليم المهني التجاري المخابر اللغوية، والقاعات التدريبية متعددة الأغراض والتجهيزات التقنية، والوسائل التعليمية والكتب والمراجع الاقتصادية والتجارية والنشرات الدورية الاقتصادية ، حتى أن بعض المدارس ليس فيها مكتبة إلى الآن

يضاف إلى ذلك ارتفاع الكثافة الصيفية، مما يؤثر سلبياً في نشاط الطلبة وأدائهم الدراسي والعملي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض كفاية التعليم المهني التجاري.

2- غياب الدور الهام والفعال للإدارة العادلة و المتعاونة كل مشكلات الطلبة وخاصة دور الإرشاد النفسي والمهتمة بشؤون التعليم المهني التجاري في المدرسة وخارجها والمنظمة للعمل المدرسي وخاصة البرنامج الدراسي الذي يراعي ظروف الطلبة وأوضاعهم والتي تأخذ بمقترحات أولياء الأمور وبكل ما هو جديد من شأنه أن يحسن ويطور العملية التعليمية ويقوي الصلة بين التعليم المهني التجاري وحاجات سوق العمل فتوجه وترشد وتقترح وبالتالي تؤدي إلى رفع كفاية التعليم المهني التجاري.

3- اقتصار المدرسين على نقل المعلومة دون استقلال وظائف التعليم في الحياة العملية و اتباعهم في ذلك طرائق تدريس وأساليب روتينية وقديمة وعدم استخدامهم للتقنيات التعليمية في شرح الدروس واعتمادهم على إملاء الملخصات المقننة دون إرشاد للمناهل العلمية والمنابع المعرفية وتوجيه لكيفية استخدام وتوظيف هذه المعارف والمعلومات لتنمية مواهبهم وزيادة إبداعهم مما يؤدي إلى ملل الطلبة وحرمانهم من عنصر الإثارة والتشويق وإبقاء الحصة الدرسية صامتة ومحددة الفائدة وفضلاً عن ذلك نقص عدد المدرسين الأخصائيين في التعليم المهني التجاري مما يدفع الإدارة في بعض الأحيان إلى ضم الطلبة مما يرفع الكثافة الصيفية للشعبة أو الاستعانة بمدرسين مكلفين تنقصهم الخبرات التربوية والعملية وكذلك غياب الاختصاص لمقررات التعليم المهني التجاري فالمدرس مهما كان اختصاصه الجامعي بإمكانه أن يدرس كل أنواع المقررات التجارية دون النظر إلى اختصاصه الأصلي مما يجعل الأداء التدريسي والتربوي يؤثر سلبياً في إكساب الطلبة الكفايات والمهارات المطلوبة للحياة والعمل فالتعليم المهني التجاري يتطلع إلى استغلال وظائف التعليم في الحياة العملية وبالتالي تحسين نوعية مخرجات التعليم نحو الجودة و الإبداع.

4- لم تراع مناهج التعليم المهني التجاري عند وضعها أوضاع الطلبة فهناك صعوبات عديدة يتعرض لها طلبة التعليم المهني التجاري في مقرراتهم الاختصاصية وخاصة مواد الإحصاء والمحاسبات بأنواعها والرياضيات المالية واللغة الأجنبية مما يدفع الطلبة إلى الدروس الخصوصية أو يؤدي إلى الرسوب وهناك بعض المواد بعيدة كل البعد عن

الواقع الاقتصادي وحاجات سوق العمل ويدخلها الحشو الذي يشكل هدراً كبيراً في الوقت والجهد والمال كالضريبة وتاريخ الفكر الاقتصادي يضاف إلى ذلك ابتعاد مناهج التعليم المهني التجاري كما هو موجود في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فهناك غياب للمقررات والتدريبات والمهارات التي تتواكب مع تطور الحياة الاقتصادية والتطبيقات التقنية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية مثل المقررات التي تعرف الأسواق المالية وتشرح مؤشراتها وآلية عملها ودورها في التنمية وعلاقتها وتأثيرها في الأفراد داخل القطر وخارجه وكذلك المعارف الخاصة ومؤسسات التأمين بأنواعها وأنظمتها وأدوارها والمهام المنوطة.... بها وآلية عملها وسيرها والبرامج المحاسبية المطبقة فيها . الأمر الذي أدى انقطاع الصلة بين التعليم المهني التجاري والعمل وبقاء التعليم المهني التجاري في إطاره النظري بعيداً كل البعد عن سوق العمل والحياة الاقتصادية وبالتالي حرمان خريجي التعليم المهني التجاري من فرص العمل في تلك المؤسسات لعدم تأهيلهم وتدريبهم وإكسابهم المهارات المتوافقة مع طبيعة الأعمال المطلوبة إليهم أي إن مضامين مناهج التعليم المهني التجاري من المعارف والمهارات والتدريبات كان تأثيرها سلبياً في كفاية التعليم المهني التجاري.

5- ما تزال نظرة المجتمع دونية إلى التعليم المهني التجاري وأنه تعليم من الدرجة الثانية وأن التعليم المهني التجاري يستقطب الطلبة الأقل تحصيلاً للعلامات والأدنى مستوى من طلبة التعليم العام وكذلك ما زال اعتقاد الطلبة بأن التعليم المهني التجاري يعطي مكانة اجتماعية متدينة وأقل من التعليم العام فالطلبة ينتسبون إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة ولا حماسة ولا هدف مستقبلي: إما للحصول على وثيقة تأجيل من خدمة العلم،أو انتظار فرصة لمتابعة الدراسة والتحصيل التعليمي في اختصاصات أخرى ،أو البحث عن فرصة عمل مما يؤدي إلى ارتفاع نسب التسرب والرسوب في التعليم المهني التجاري والتي تؤدي إلى ارتفاع نسب الهدر والفاقد التربوي في العملية التعليمية أي انخفاض في كفاية التعليم المهني التجاري ،ليس هناك تشجيع للإقبال على التعليم المهني التجاري فالقوانين والأنظمة جعلت الأبواب موحدة ولم تسمح للطلبة بمتابعة تحصيلهم التعليمي في الجامعات أو المعاهد وكانت المكافأة النقدية المخصصة للطلبة غير كافية ويضاف إلى ذلك انخفاض دخول أسر الطلبة الذي ليس فقط منعهم من مشاركة زملائهم في الأنشطة

المدرسية والرحلات وشراء الكتب والمراجع اللازمة بل دفع بعضهم إلى مزاولة العمل لمساعدة أهاليهم في تحمل أعباء المعيشة؛ وتغطية نفقات الأسرة المتزايدة، مما يؤثر سلبياً على دراسة الطلبة ومستوى تحصيلهم وبالتالي انخفاض في كفاية التعليم المهني التجاري.

6- انتشار البطالة في صفوف خريجي التعليم المهني التجاري والذين هم حصيلة هذا النظام التعليمي أو مزاولتهم لأعمال لا تتناسب مع اختصاصهم الذي درسوه يضاف إلى ذلك عدم تملكهم للمعارف والمهارات والتدريبات اللازمة لمزاولة الأعمال المطلوبة إليهم وخاصة إجادة اللغة الأجنبية التجارية قراءة وكتابة ومحادثة والعمل على البرامج المحاسبية واستعمال الآلات المكتبية وإجراء الاتصالات المتنوعة الأمر الذي يعني عدم ملاءمة خريجي التعليم المهني التجاري لحاجات سوق العمل مما يؤثر سلبياً في كفاية هذا التعليم.

السؤال الثامن: ما المشكلات التي تواجهها عينة البحث ولم تذكر في الاستبانة؟

إجابة السؤال الثامن:

عند تفريغ الاستبانات تبين أن هناك بعض المشكلات لم ترد في الاستبانة استخلصت وحسبت النسبة المئوية لها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (83) النسبة المئوية لإجابات عينة البحث عن مشكلات أخرى لم ترد في الاستبانة مرتبة تنازلياً

المشكلة القائمين على التعليم المهني التجاري	النسبة المئوية
1- حاجة المدرسين الاختصاصيين إلى مرجعية علمية لتجاوز بعض الصعوبات	% 92,6
2- حاجة المدرسة إلى قاعة متعددة الأغراض (قاعة اجتماعات ، لقاء أولياء)	% 83,3
3- حاجة مدرسي اللغات الأجنبية إلى مهارات في اختصاص العلوم التجارية	% 90,7
4- عدم كفاية الموارد المادية للمدرسة	% 75,9
5- عدم كفاية عدد المستخدمين في المدرسة	% 72,2
6- عدم وضوح أهداف التعليم المهني التجاري	%28
7- نقص مدرسي التعليم المهني التجاري إلى التأهيل التربوي	% 53,7
8- ارتفاع معدل دوران المدرسين المكلفين خلال السنة الدراسية وعدم تأهيلهم تربوياً وعلمياً	% 62,9

طلبة التعليم المهني التجاري :	
1- وجود مقررات ليس لها علاقة لا تهم الطالب في حياته العملية	%58
2- عدم الاعتناء في الرياضة والفرق الرياضية وبقية الأنشطة المدرسية	%63
3- تدريس المدرس لمقررات عدة	%68
4- تغيير مدرس المادة عدة مرات	%15
خريجي التعليم المهني التجاري :	
1- عدم عناية الدولة بالخريجين وإيجاد فرص عمل لهم	% 82
2- ليس هناك مرجعية علمية و اجتماعية لمساعدة الخريجين في تخطي المشكلات المهنية والاجتماعية التي تعترضهم	%42

يبين الجدول التالي(83) إجابات القائمين والطلبة والخريجين عن مشكلات أخرى لم ترد في الاستبانة مرتبة تنازلياً.

السؤال التاسع: ما مقترحات عينة البحث لمعالجة المشكلات المذكورة؟

إجابة السؤال التاسع: مقترحات عينة البحث لمعالجة المشكلات المذكورة:

1- تأمين فرص عمل للخريجين.

2- زيادة نسبة قبول الطلبة في المعاهد والكليات وخاصة التقنية.

3- تعديل أسس قبول طلبة التعليم المهني التجاري بحيث تراعي الرغبة والميول.

4- تطوير مناهج التعليم المهني التجاري وإغناؤها بالأمثلة وربطها بمتطلبات سوق العمل والتقدم التكنولوجي.

5- تدريس المواد المهنية في المدارس وتدريب الطلبة عليها في سوق العمل.

6- زيادة المكافأة النقدية لتشجيع زيادة الإقبال على التعليم المهني التجاري.

7- إعطاء الأولوية في كليات الاقتصاد والمعاهد التجارية لطلبة التعليم المهني التجاري وليس للفروع الأكاديمية الأخرى ككلية الشريعة مثلاً إذ يقبل فيها الخريجون قبولاً مباشراً دون مفاضلة مع مراعاة الأنظمة.

8- تنويع الاختصاصات الجامعية للخريجين والسماح لهم بالتسجيل على حسب المادة الاختصاصية كاللغة العربية والانكليزية.

9- تعليم المواد والبرامج المحاسبية على الحاسوب.

10- إحداث اختصاصات في التعليم المهني التجاري مثل: أسواق مالية، إحصاء، محاسبة، إدارة مالية

11- تزويد المدارس التجارية بمكتبات وغناؤها بالمراجع المحاسبية والاقتصادية والنشرات الدورية المتعلقة بالاقتصاد ورأس المال.

12- زيادة المخصصات المالية للمدارس التجارية لتلبية الحاجات المتزايدة.

13- عدم تكليف مدرسين في التعليم المهني التجاري دون المستوى الجامعي.

14- جعل صناديق في كل مدرسة لشكاوى الطلبة تصل إلى المعنيين دون مرورها إلى الإدارة المدرسية.

15- توحيد مقرر اللغة العربية مع فروع التعليم العام لأنه دون المستوى المطلوب.

16- إقامة علاقات طيبة بين الإدارة المدرسية والطلبة وأوليائهم.

17- الاهتمام باللغة الأجنبية وخاصة المراسلات التجارية وزيادة عدد ساعات تدريسها وجعله في مخابر.

ثانياً- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الدراسية على الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

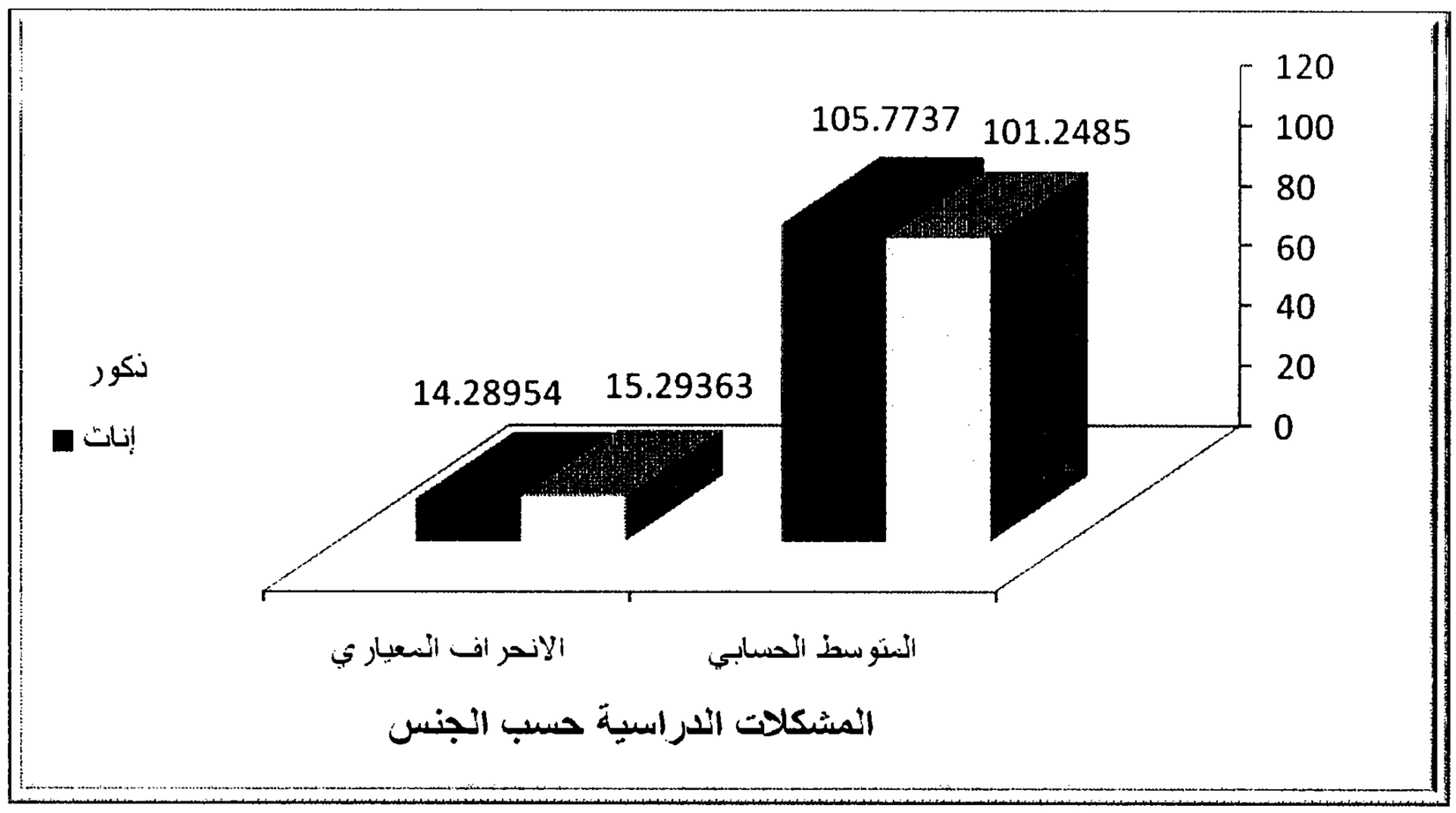
للتحقق من صحة هذه الفرضية طبق اختيار(ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (84) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الدراسية وفق الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
مشكلات دراسية	ذكر	165	101.2485	15.29363	2.637	300	0.009	دالة
	أنثى	137	105.7737	14.28954				

يظهرفي الجدول السابق رقم (84) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,009 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية، وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب وطالبات التعليم المهني التجاري في مشكلاتهم الدراسية، أي إن الطلاب يواجهون مشكلات دراسية أكثر من الطالبات ولعل الأسباب تعود إلى ما يلي:

إن مدارس الطلاب تقع في أمكنة يكثر فيها الضجيج أكثر من مدارس الطالبات الأمر الذي يسبب مشكلة للطلاب في فهم الدروس وبالتالي إعاقة العملية التدريسية ،وكذلك فإن باحة مدارس الطلاب لا تكفي لممارسة الألعاب الرياضية وتطبيق التدريبات اللازمة للفرق المدرسية كما أظهر ذلك السؤال المفتوح للطلاب، ويضاف إلى ذلك أن علاقة الإدارة المدرسية بأولياء الطلاب كانت أكثر سلبية من أولياء الطالبات،الأمر الذي يفقد فوائد التواصل وتبادل الخبرات بين الأسرة والمنزل حول أوضاع الطلاب وتطوير العملية التدريسية.



المشكلات الدراسية حسب الجنس

الشكل البياني رقم (11) المشكلات الدراسية وفق الجنس

يتبين من الشكل البياني السابق رقم(11) أن المتوسط الحسابي للطلاب كان أدنى من المتوسط الحسابي للطالبات، أي أن الطلاب يعانون مشكلات دراسية أكثر من الطالبات.

الفرضية الثانية:

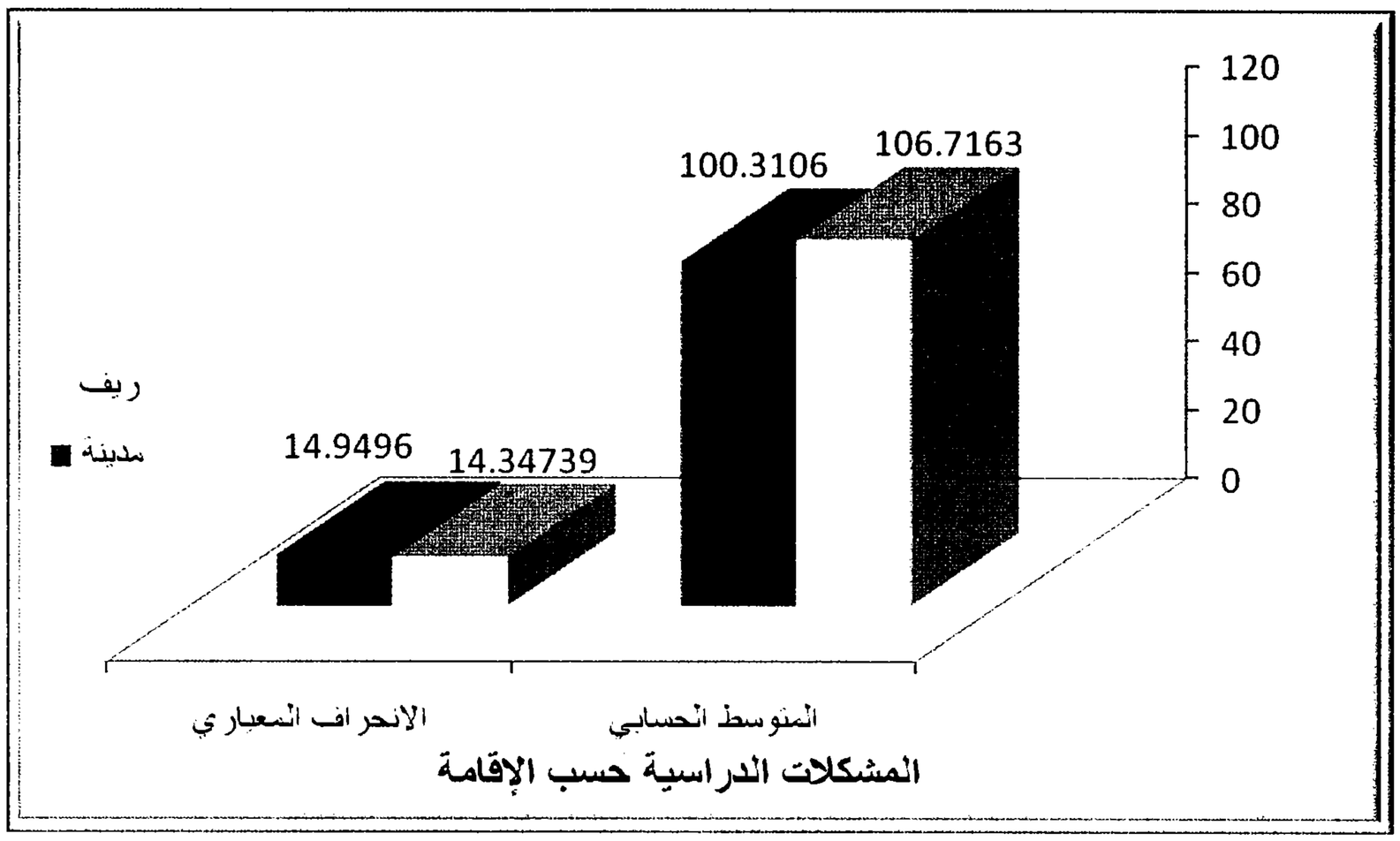
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف وبين آراء طلبة التعليم المنهي التجاري في المدينة بشأن مشكلاتهم الدراسية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتأكد من صحة هذه الفرضية استخدم اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (85) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الدراسية وفق الإقامة

	الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
مشكلات دراسية	ريف	141	106.7163	14.34739	3.785	300	0.005	دالة
	مدينة	161	100.3106	14.9496				

يظهرفي الجدول السابق رقم (85) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,005 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية، وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف والمدينة أي أن طلبة المدينة يواجهون مشكلات دراسية أكثر من طلبة الريف ولعل الأسباب تعود إلى ارتفاع الكثافة الصفية في مدارس المدينة أكثر من الريف ويضاف إلى ذلك أن الإدارة المدرسية في الريف كانت أكثر انضباطاً وتشدداً وتفهماً ومساعدة للطلبة من الإدارة المدرسية في المدينة وكذلك فإن مدرسي الريف كانوا أكثر اهتماماً بواجبات الطلبة وامتحاناتهم وتقديم التعزيزات اللازمة من مدرسي المدينة كما بينت ذلك الإجابات عن المشكلات الدراسية.



الشكل البياني رقم (12) المشكلات الدراسية وفق الإقامة

يظهر في الشكل البياني السابق رقم(12) أن المتوسط الحسابي لطلبة المدينة كان أدنى من المتوسط الحسابي لطلبة الريف، أي أن طلبة المدينة يعانون مشكلات دراسية أكثر من طلبة الريف.

الفرضية الثالثة:

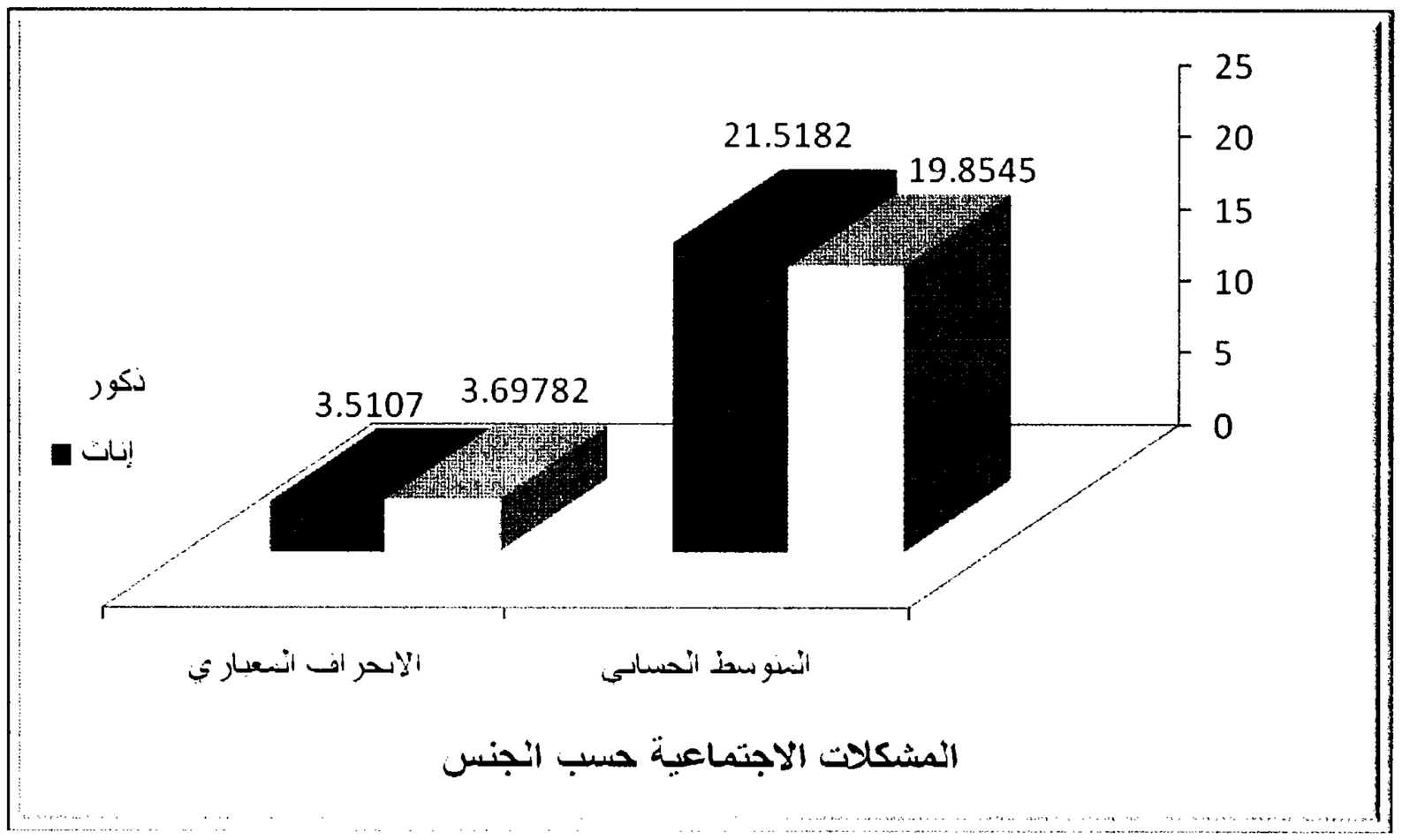
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتأكد من صحة هذه الفرضية استخدم اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (86) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاجتماعية وفق الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
المشكلات الاجتماعية	ذكر	165	19.8545	3.69782	3.983	300	0.002	دالة
	أنثى	137	21.5182	3.5107				

يظهر في الجدول السابق رقم (86) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,002 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب وطالبات التعليم المهني التجاري في المشكلات الاجتماعية ،أي أن الطلاب يواجهون مشكلات اجتماعية أكثر من الطالبات ولعل الأسباب تعود إلى أن الطلاب ينتسبون إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة إما للحصول على وثيقة تأجيل من خدمة العلم أو انتظار فرصة عمل بينما الطالبات كنَّ أكثر رغبة في الانتساب إلى التعليم المهني التجاري وأكثر اعتقاداً في المكانة الاجتماعية المرموقة التي يعطيها للطلبة ولذلك حققن علاقات اجتماعية إيجابية وجيدة في بيئتهن المدرسية مع زملائهن وزميلاهن وإداريهن ومدرساتهن أكثر من الطلاب.



الشكل البياني رقم (13) المشكلات الاجتماعية وفق الجنس

يتبين من الشكل البياني السابق رقم(13) أن المتوسط الحسابي للطلاب كان أدنى من المتوسط الحسابي للطالبات، أي أن الطلاب يعانون مشكلاتٍ اجتماعيةً أكثر من الطالبات.

الفرضية الرابعة:

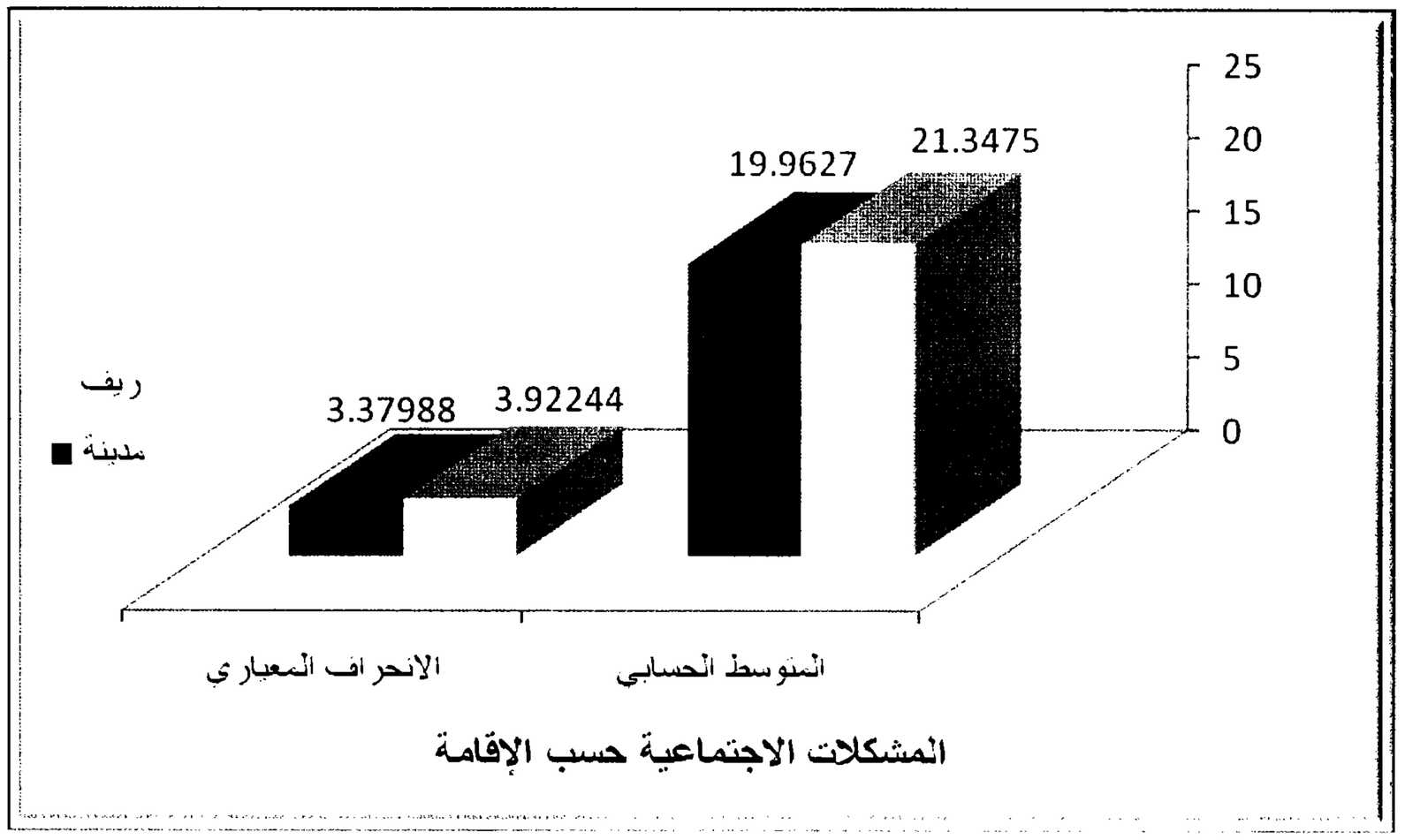
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف وآراء زملائهم في المدينة بشأن مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتحقق من صحة هذه الفرضية طبق اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (87) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاجتماعية وفق الإقامة

	الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
المشكلات الاجتماعية	ريف	141	21.3475	3.92244	3.296	300	0.001	دالة
	مدينة	161	19.9627	3.37988				

يظهر في الجدول السابق رقم (87) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,001 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف وزملائهم في المدينة في مشكلاتهم الاجتماعية أي إن طلبة المدينة يواجهون مشكلات اجتماعية أكثر من طلبة الريف ولعل الأسباب تعود إلى أن طلبة الريف كانوا أكثر رغبة وجدية في الانتساب إلى التعليم المهني التجاري من طلبة المدينة ولذلك شكلوا علاقات اجتماعية جيدة في بيئتهم المدرسية مع زملاءهم وإداريهم ومدرسيهم أكثر من طلبة المدينة.



الشكل البياني رقم (14) المشكلات الاجتماعية وفق الإقامة

يتبين من الشكل البياني السابق رقم(14) أن المتوسط الحسابي لطلبة المدينة كان أدنى من المتوسط الحسابي لطلبة الريف، أي أن طلبة المدينة يعانون مشكلات اجتماعية أكثر من طلبة الريف.

الفرضية الخامسة:

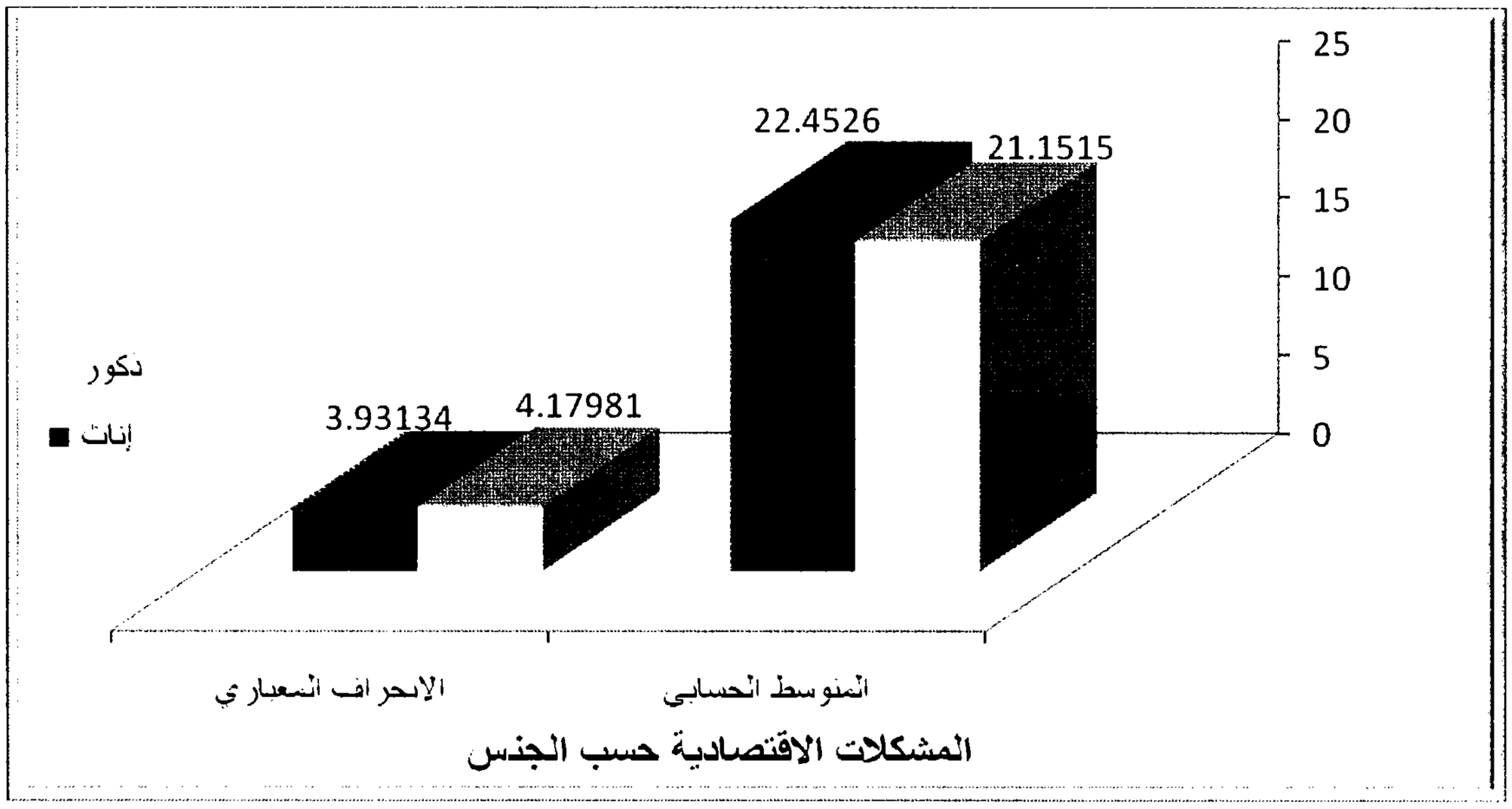
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتأكد من صحة هذه الفرضية أُجري اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (88) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاقتصادية وفق الجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
المشكلات الاقتصادية	ذكر	165	21.1515	4.17981	2.766	300	0.006	دالة
	أنثى	137	22.4526	3.93134				

يظهر الجدول السابق رقم (88) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,006 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري و طالباته في مشكلاتهم الاقتصادية أي إن الطلاب يواجهون مشكلات اقتصادية أكثر من الطالبات ولعل الأسباب تعود إلى أن الطلاب تدفعهم ظروفهم المعيشية إلى ممارسة العمل أثناء الدلالة لتغطية نفقاتهم الدراسية ومساعدة ذويهم أكثر من الطالبات يضاف إلى ذلك أن الطلاب كانوا أقل حماسة ورغبة من الطالبات في امتهان الأعمال الإدارية والمكتبية التي يوفرها التعليم المهني التجاري للطلبة كما دلت على ذلك إجابتهن عن المشكلات الاقتصادية.



الشكل البياني رقم (15) المشكلات الاقتصادية وفق الجنس

يتبين من الشكل البياني السابق رقم(15) أن المتوسط الحسابي للطلاب كان أدنى من المتوسط الحسابي للطالبات، أي أن الطلاب يعانون مشكلات اقتصادية أكثر من الطالبات.

الفرضية السادسة:

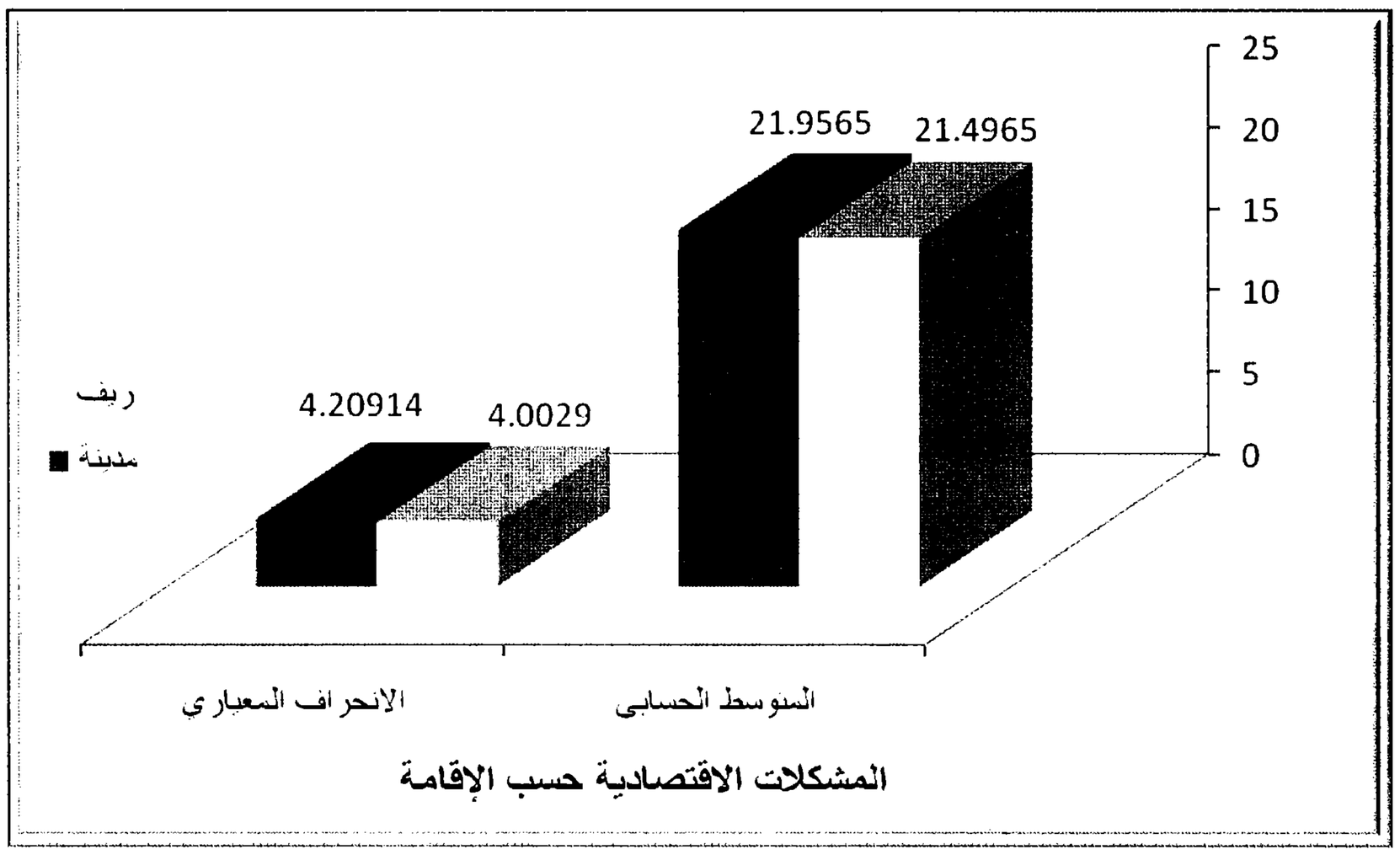
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف و المدينة في مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتأكد من صحة هذه الفرضية طبق اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (89) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الطلبة في المشكلات الاقتصادية وفق الإقامة

	الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
المشكلات الاقتصادية	ريف	141	21.4965	4.0029	0.97	300	0.333	غيردالة
	مدينة	161	21.9565	4.20914				

يظهر في الجدول السابق رقم (89) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,33 هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو قبول هذه الفرضية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف والمدينة في المشكلات الاقتصادية.



الشكل البياني رقم (16) المشكلات الاقتصادية وفق الإقامة

لم تظهر من الشكل البياني السابق رقم(16) فروق بين المتوسط الحسابي لطلبة المدينة وطلبة الريف.

الفرضية السابعة:

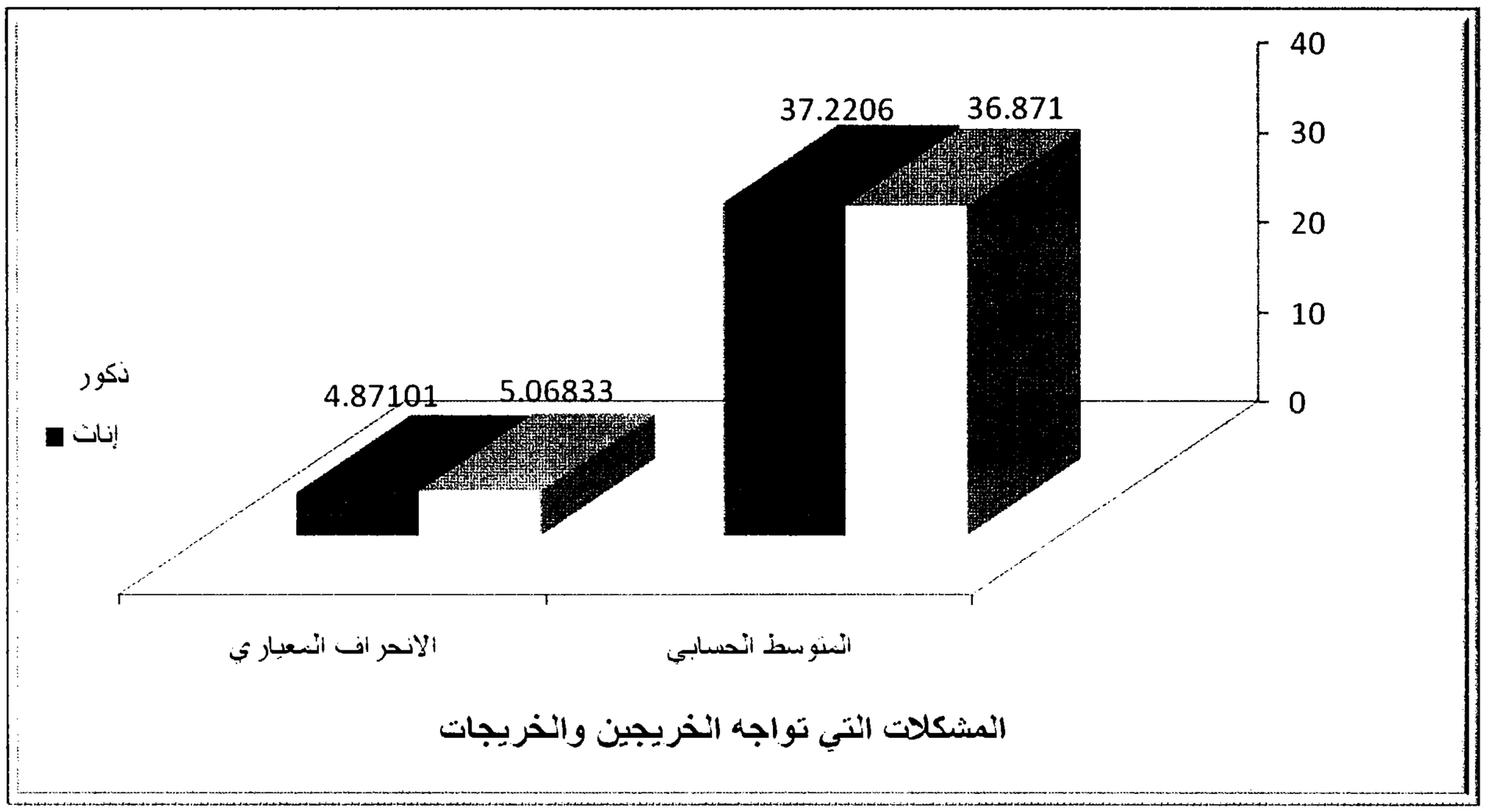
ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في مشكلاتهم في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتحقق من صحة هذه الفرضية طبق اختبار (ت) ستودنت فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (90) نتائج اختبار(ت) ستودنت لدلالة الفروق بين آراء الخريجين والخريجات في المشكلات التي تواجههم

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية P	القرار
خريجين وخريجات	ذكر	65	36.871	5.06833	0.401	128	0.689	غيردالة
	أنثى	65	37.2206	4.87101				

يظهر في الجدول السابق رقم (90) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة (0,69) هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة (0,05) وبالتالي فالقرار هو قبول صحة هذه الفرضية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في المشكلات التي تواجههم.



الشكل البياني رقم (17) المشكلات التي تواجه الخريجين والخريجات

لم يتبين من الشكل البياني السابق رقم(17) فوارق بين المتوسط الحسابي للخريجين والخريجات.

الفرضية الثامنة:

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء القائمين على التعليم المهني التجاري وطلبته وخريجيه في المشكلات التي تواجه الطلبة في الاستبانة عند مستوى دلالة (0,05).

للتحقق من صحة هذه الفرضية أجري اختبار تحليل التباين (ANOVA) فكانت النتائج كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (91) نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA لدلالة الفروق بين آراء الخريجين و القائمين و الطلبة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية P	القرار
بين المجموعات	25.85	2	12.925	1.467	0.232	غيردالة
داخل المجموعات	4255.198	483	8.81			
الكلي	4281.047	485				

يظهر الجدول السابق رقم (91) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة (0,23) هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة (0,05) وبالتالي فالقرار هو قبول صحة هذه الفرضية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء القائمين والخريجين والطلبة في المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري.

ثالثاً- المقترحات:

1- تفعيل مؤسسات التعليم المهني التجاري وتحريرها من جمودها فيمكن استثمارها خارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل الرسمية والصيفية فمقومات هذه المؤسسات وإمكانياتها تضاهي المراكز الخاصة وذلك بإقامة دورات متنوعة كتعليم اللغات واستثمار الحاسوب وتعليم لغات البرمجة والمحاسبات بأنواعها منشآت فردية شركات ، أموال وأشخاص ، مصرفية ، سياحة وسفر، وبالتالي تحقيق عائد إضافي يرفد الاعتمادات الحكومية ويسهم في تمويل نفقات التعليم المهني التجاري من مخابر وتجهيزات وتقنيات تعليمية وتكنولوجيا مكتبية مما يؤدي إلى تطوير التعليم المهني التجاري ورفع كفايته وزيادة إنتاجيته.

2- وضع الآليات المؤسسية اللازمة لإسهام القطاع الخاص في وضع مناهج التعليم المهني التجاري وخططه وفي إعداد الموارد البشرية واليد العاملة التي يحتاجها لنموه وتطوره من خلال إقامة اتفاقيات شراكة بين المدارس التجارية والمؤسسات الاقتصادية لتدريب طلبة التعليم المهني التجاري والاستفادة من تجهيزاتها لتجاوز الانفصام بين الدراسة النظرية والتدريب العملي باعتماد التعليم المزدوج ويمكن تعزيز هذه المؤسسات بإعفائها جزئياً من الضرائب والرسوم أو تخفيض الفوائد عن القروض الممنوحة لها.

3- مد الجسور الأفقية بين التعليم المهني التجاري من جهة والتعليم العام من جهة ثانية والعمودية مع التعليم العالي وخاصة الكليات التقنية وإنشاء مرحلة عالية لتخصصات علوم تجارية تفضي إلى شهادة دبلوم مناظرة مع شهادات التعليم العالي.

4- إدخال الاختصاصات في التعليم المهني التجاري وتنويعها كالتسويق وإدارة الأعمال والمصارف والأسواق المالية ومحاسبة شركات الطيران.

5- تطوير المدارس المهنية التجارية من خلال تجهيزها بالقاعات والمختبرات والتقنيات التعليمية والتكنولوجيا المكتبية والكتب والمراجع الاقتصادية والتجارية وتطبيق نظام القاعة المتخصصة لتدريب طلبة التعليم المهني التجاري على ممارسة ظروف مشابهة في سوق العمل.

6- تفعيل دور الحاسوب في المدارس التجارية من خلال استثماره في عمليات تدريس المقررات التجارية ورفد هذه المقررات بصيانة الحاسوب والبرمجيات المحاسبية المتوافقة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية.

7- إعادة النظر في مواصفات مدرسي التعليم المهني التجاري وتخصصاتهم ومؤهلاتهم في ضوء متطلبات عملية تطوير هذا التعليم.

8- الربط في العملية التدريسية بين مقررات التعليم المهني التجاري واختصاصات المدرسين مما يزيد في كفاية العملية التدريسية.

9- إقامة مجالس علمية لمدرسي التعليم المهني التجاري بمشاركة التعليم العالي والقطاع الخاص لتبادل الخبرات وتجاوز الصعوبات العلمية والمهنية لتطوير كفاية التعليم المهني التجاري.

10- إعداد مديري مؤسسات التعليم المهني التجاري ومسيريها وتدريبهم على أساليب التسيير الحديثة وتعزيز دور الإرشاد النفسي.

11- إنشاء مؤسسات وطنية معنية بالتعليم المهني التجاري تقوم بمتابعة متطلبات سوق العمل الراهنة واستشراف متغيراته من مهارات وكفايات ومهن مستقبلية إلى يتمكن التعليم المهني التجاري من مواكبتها وتحدد ملامح الخريجين وما يجب أن يكونوا عليه من المعارف والمهارات والكفايات اللغوية من جهة وتقوم بمتابعة الخريجين وأوضاع عمالتهم فتقيمهم وتستفيد من التغذية المرتدة من جهة أخرى.

12- دفع التعاون الدولي وخاصة العمل العربي المشترك لدعم برامج التعليم المهني التجاري ومشروعاته.

13- الاستئناس بتجارب بعض الدول الأجنبية المتطورة في مجال التعليم المهني التجاري لأن هناك إقبالاً واسعاً على هذا التعليم ولخريجيه مكانة مرموقة في المجتمع مثل كوريا – استراليا – ألمانيا – أمريكا.

14- الاهتمام بمستقبل التعليم المهني التجاري ليزداد إقبال الطلبة عليه من خلال زيادة المكافأة النقدية وإقامة ندوات وبث برامج إعلامية في القطر حول أهمية هذا التعليم وتنوعه واختصاصه وفائدته للفرد والأسرة والمجتمع.

ملخص البحث باللغة العربية

يتألف البحث الحالي من قسمين أحدهما نظري والآخر ميداني

احتوى القسم النظري على ثلاثة فصول

تحدث الفصل الأول عن مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وأسئلته وفرضياته وحدوده والمصطلحات العلمية والدراسات السابقة

و تناول الفصل الثاني مفهوم التدريب والتعليم المهني والتقني وتعريفه وأهدافه وتعريف التعليم المهني التجاري وأهميته وأهدافه وتتبعه في الخطط الخمسية وموقعه في السلم التعليمي وفي هرم القوى العاملة وفي هيكل التدريب والتعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية وأوضح المسارات التعليمية والتوصيف الوظيفي لخريجيه والتطور الكمي للتعليم المهني التجاري فتضمن الطلبة والخريجين والثانويات التجارية والهيئة التعليمية وقسم هذا التطور إلى مرحلتين :

تبدأ الأولى من عام 1828 وإلى عام 1974

والثانية من عام 1975وإلى عام 2007 وبيّن ميزات كل مرحلة وخصائصها وحساب مؤشر الكثافة الصفية ومؤشر طلاب/ مدرس

فقد أظهرت الدراسة فجوة واسعة بين النسب المستخلصة من مؤشر طلاب / مدرس والبالغة 16 في التعليم المهني التجاري عام 2007 وبين مؤشر الكثافة الصفية والتي تمثل واقع شعب التعليم المهني التجاري والبالغة واحداً وثلاثين طالباً في الشعبة الواحدة وأن مؤشر الكثافة الصفية لم ينخفض عبر مسيرته عن واحداً وثلاثين طالباً وبقيت كثافته أعلى من التعليم العام والبالغة ثلاثين طالباً عام 2007 وأخيراً تناول هذا الفصل التنبؤ المستقبلي بأعداد طلبة التعليم المهني التجاري بواسطة مستقيم الانحدار وحساب الخطأ المعياري للتقدير فتوصلت الدراسة إلى أن قيمة معامل الانحدار = 433.3 -

أي إنه كلما زاد عدد السنوات سنة واحدة انخفض عدد طلبة التعليم المهني التجاري بالمتوسط بمقدار أربعمئة وثلاثة وثلاثين طالباً

أما الفصل الثالث فتناول مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وكفايته:وأظهرت دراسة الكفاية الكمية لفوجي التعليم المهني التجاري المدروسين الأول عام 1995 والثاني 2004 إن وسطي نسب إعادة الفوج الثاني ازدادت إلى 13 % وكان مقدار نسبة الزيادة 225 % على وسطي نسب إعادة الفوج الأولوإن وسطي نسب تسرب الفوج الثاني ازداد إلى 19 % وكان مقدار نسبة الزيادة 27 % على وسطي نسب إعادة الفوج الأول ،أما وسطي نسب التسرب والإعادة للتعليم المهني التجاري والصناعي والنسوي فقد تزايدت في الفوج الثاني

مقارنة بمثيلاتها في الفوج الأول فقد تزايدت نسب التسرب وسطياً بمقدار 29 % وتضاعفت نسبة الإعادة إلى أكثر من أربع مرات مما يعكس انخفاضاً حاداً بالكفاية التعليمية وإنتاجيتها وتعرض لآراء الباحثين التربويين والاقتصاديين والمنظمات التربوية في المشكلات التي تواجه التعليم المهني ثم تحليل هذه المشكلات هرمياً وأفقياً وتناول وكذلك مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وصنفها إلى مشكلات دراسية واجتماعية واقتصادية فتناولت المشكلات الدراسية مجال الأبنية والإدارة والمدرسين والمناهج وأخيراً تعرض للمشكلات التي تواجه خريجي التعليم المهني التجاري

أما القسم الميداني فتناول منهج البحث وأدواته وهي ثلاث استبانات لمعرفة آراء الطلبة والخريجين والقائمين في المشكلات التي تواجه الطلبة والخريجين وأجاب عن أسئلة البحث واختبر فرضياته وفسرها بعد التحقق من صدقها وثباتها عن طريق معامل ألفا كرونباخ وسبيرمان براون وغوتمان وشملت عينة البحث 486 استبانة منها (302) للطلبة و 130 للخريجين و 54 للقائمين واستخدم في حساب النتائج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية واختبار (ت) ستودنت و (ANOVA) للتحقق من صحة الفرضيات

وفيما يلي عرض لنتائج البحث :

– أظهرت الدراسة وجود مشكلات تواجه طلبة التعليم المهني التجاري اتفق على وجودها القائمون و طلبة التعليم المهني التجاري وهي :

1-1- مشكلات دراسية:

1-عدم توافر قاعات تدريبية مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل في المدرسة.

2-عدم توافر مخابر لتعلم اللغات الأجنبية في المدرسة.

3- عدم عرض المجلة الجدارية في المدرسة معلومات عن الحياة الاقتصادية والتجارية

4- عدم توافر الكتب والمراجع اللازمة في مكتبة المدرسة.

5-عدم توافر التقنيات التعليمية في المدرسة.

1-2- مشكلات الاجتماعية :

1- نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني التجاري

2- انتساب الطلبة إلى التعليم المهني التجاري دون رغبة

3- عدم إعطاء التعليم المهني التجاري مكانة مرموقة للطلبة

4- عدم مشاركة أولياء الأمور في اجتماعات مجالسهم المعقودة مع المدرسة

1-2- مشكلات اقتصادية :

1- عدم كفاية المكافأة النقدية التي يتقاضاها الطلبة من المدرسة

فكانت المشكلات الدراسية هي الأكثر تأثيراً على الطلبة ونسبتها 69,48%

تلتها المشكلات الاجتماعية بنسبة 58,5% وأخيراً المشكلات الاقتصادية بنسبة 54,3%

أما مجالات المشكلات الدراسية فكانت المباني المدرسية ومستلزماتها هي أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري وقد بلغت نسبتها 77,4% تلتها المناهج المدرسية بنسبة76,3% تلاها بعد ذلك المدرسون بنسبة 62,7% وأخيراً الإدارة المدرسية بنسبة 61,5%

أي إن أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري هي أولاً مشكلات دراسية ثانياً اجتماعية ثالثاً اقتصادية وأن أكثر المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري في المجالات الدراسية كانت في أولاً الأبنية ومستلزماتها ثانياً في المناهج ثالثاً في المدرسين رابعاً في الإدارة المدرسية.

2- أظهرت الدراسة مشكلات تواجه خريجي التعليم المهني التجاري اتفق القائمون على التعليم المهني التجاري والخريجون والخريجات وهي:

1- عدم مقدرة الخريجين على محادثة الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية

2- عدم كفاية مهارات الخريجين في التجارة الالكترونية

3- عدم مقدرة الخريجين على كتابة رسالة تجارية قصيرة بإحدى اللغات الأجنبية دون أخطاء كثيرة

4- وجود صعوبات في تأمين فرص العمل

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في مشكلاتهم الدراسية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,009 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب وطالبات التعليم المهني التجاري في مشكلاتهم الدراسية وإن الطلاب يواجهون مشكلات دراسية أكثر من الطالبات.

الفرضية الثانية :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف وآراء طلبة التعليم المنهي التجاري في المدينة بشأن مشكلاتهم الدراسية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,005 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف والمدينة وإن طلبة المدينة يواجهون مشكلات دراسية أكثر من طلبة الريف

الفرضية الثالثة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجـــاري وطالباتـــه فـــي مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,002 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجاري وطالباته في المشكلات الاجتماعية وإن الطلاب يواجهون مشكلات اجتماعية أكثر من الطالبات

الفرضية الرابعة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف و المدينة بشأن مشكلاتهم الاجتماعية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,001 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية وهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف والمدينة في مشكلاتهم الاجتماعية وإن طلبة المدينة يواجهون مشكلات اجتماعية أكثر من طلبة الريف

الفرضية الخامسة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجـــاري وطالباتـــه فـــي مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,006 هي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو عدم قبول هذه الفرضية أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلاب التعليم المهني التجـــاري و طالباتـــه فـــي مشكلاتهم الاقتصادية وإن الطلاب يواجهون مشكلات اقتصادية أكثر من الطالبات

الفرضية السادسة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف و المدينة في مشكلاتهم الاقتصادية في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,33 هي أكبر من قيمـــة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو قبول هـــذه الفرضـــية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء طلبة التعليم المهني التجاري في الريف والمدينة في المشكلات الاقتصادية .

الفرضية السابعة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته في مشكلاتهم في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار (ت) ستودنت أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,69 هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو قبول صحة هذه الفرضية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء خريجي التعليم المهني التجاري وخريجات في المشكلات التي تواجههم .

الفرضية الثامنة :

ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء القائمين على التعليم المهني التجاري وطلبته وخريجيه في المشكلات التي تواجه الطلبة في الاستبانة عند مستوى دلالة 0,05

أظهر اختبار تحليل التباين (ANOVA) أن القيمة الاحتمالية (P) والبالغة 0,23 هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة في البحث والبالغة 0,05 وبالتالي فالقرار هو قبول صحة هذه الفرضية وليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين آراء القائمين والخريجين والطلبة في المشكلات التي تواجه طلبة التعليم المهني التجاري .

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) أبو صالح ، محمد صبحي (2004) **الموجز في الطرق الإحصائية** ، عمان ، دار اليازوري.
2) أبو علام، رجاء محمود (2003) **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج spss**، القاهرة، دار النشر للجامعات.
3) أبو كليلة ، هاديا (2002) **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته** ، الإسكندرية ، دار الوفاء.
4) الأسد، حافظ (1992) كلمة القائد الخالد أثناء القسم الدستوري بتاريخ 1992/3/12، دمشق ، مجلس الشعب
5) الأسد ، حافظ (1994) كلمة القائد الخالد لدى افتتاح الدور التشريعي السادس في 1994/9/10 ، دمشق ، مجلس الشعب.
6) الأغبري ، بدر سعيد (2000) **التعليم التقني والتدريب المهني النشأة والتطور** ، صنعاء، دار الفكر.
7) الأمين ، عدنان (2005) **إصلاح التعليم في البلدان العربية** ، بيروت ، مكتب اليونسكو.
8) الإيسيسكو (1998) الخطوط العريضة لمشروع الخطة متوسط المدى للأعوام 2001 – 2009 ، الرباط.
9) بحصاص ، بسام (2007) **تحليل بعض مؤشرات التعليم في سورية** ، المرصد الوطني.
10) بدر ، ماجد وآخرون (1990) التكلفة العامة للطالب في المملكة الأردنية الهاشمية عن العام 1988– 1989عمان ، مديرية البحث والتطوير في وزارة التربية والتعليم الأردنية.
11) بسام ، رشا (2005) **مدخل إلى التربية** ، عمان ، دار البداية.
12) بشير، سعد زغلول (2003) **دليل إلى البنامج الإحصائي spss** ، بغداد ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
13) بطانية ، رزق فايز (2006) **المناهج التربوية** ، إربد ، عالم الكتب، الأردن.
14) بغادة ، عمر (2008) **تخطيط القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين** ، عمان ، دار جدارا.

15) البوهي ، فاروق شوقي (2001) **التخطيط التعليمي عملياته ومداخله** ، القاهرة ، دار قباء.
16) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) تعميق الديمقراطية في عالم مفتت ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
17) التقرير الوطني للتنمية البشرية (2005) **التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل،** دمشق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة.
18) توفيق ، عبد الرحمن (2000) **منهج المهارات القيادية** ، القاهرة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة.
19) جابر ،عيسى عبد (2004) **تقويم أداء الإدارة المدرسية نماذج وأساليب في الميدان،** المركز العربي للتدريب التربوي.
20) جاد ، كامل (2003) **التعليم الثانوي في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين،** القاهرة، دار قباء.
21) جمعة ، مازن (2006) التعشيق بين مؤسسات التدريب المهني وبين ميدان العمل **ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب** ، بيروت.
22) الجمهورية العربية السورية ، القيادة القطرية ، القرار رقم 15 بتاريخ 2000/7/30 ، دمشق.
23) الجمهورية العربية السورية ، القيادة القطرية ، القرار رقم 1521/ 543 تاريخ 2000/8/12، دمشق.
24) الجمهورية العربية السورية ، القيادة القطرية ، القرار رقم 215 تاريخ 2004/8/16 ، دمشق.
25) الجمهورية العربية السورية ، رئاسة مجلس الوزراء ، القرار رقم /7/ م بتاريخ 1992/12/14 ، دمشق.
26) الجمهورية العربية السورية، السيد رئيس الجمهورية، القانون رقم 24 تاريخ 2000/12/10، دمشق.
27) الحاج محمد ، أحمد علي (1992) **التخطيط التربوي** ، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات.
28) حجي ، أحمد إسماعيل (2002) **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي** ، القاهرة ، دار الفكر العربي.
29) الحسن ، كرمة (2007) ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم، عمان.

30) الحسنية ، سليم (1996) **طرائق تدريس العلوم الاقتصادية والتجارية** ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق.
31) الحصري ، ساطع (1953) حولية الثقافة العربية للسنة الثالثة ، دمشق ، وزارة التربية.
32) الحصري، ساطع (1944) تقرير عن التعليم المسلكي في سورية، دمشق، وزارة التربية.
33) الحصري، ساطع (1946) تقرير عن أصول المعارف في سورية ، دمشق ، وزارة التربية.
34) حماد ، وليد (2005) **اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم الفني** ، الرياض ، معهد الإدارة العامة.
35) الحمدان ، سهيل (2002) **تكلفة التعليم وعائداته** ، دمشق ، دار علاء الدين.
36) الحمصي ، حاتم ، و نعامة ، سليم ، والشيخ أوغلي ، عصام (1991) التقرير الوطني حول سياسة تخطيط وتنسيق التعليم والتدريب الفني في سورية ، دمشق ، هيئة تخطيط الدولة.
37) الحمود ، عمر (2005) **تقنيات التسويق الهامة** ، دمشق ، دار المناهل.
38) حميدان ، عدنان ، والجاعوني ، فريد (2004) **مبادئ الإحصاء** ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق.
39) حورية ، علي حسين محمد (2003) تحليل منفعة الكلفة للجامعات الأردنية دراسة مقارنة ، عمان ، منشورات الجامعة الأردنية.
40) حيدر، ناظم (1994) **مبادئ الإحصاء** ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق.
41) الخبيتي ، علي بن صالح (2004) **التقويم الشامل للمدرسة مقاييس جودة المدرسة بكل عناصرها** ، عمان ، مكتبة المعلم.
42) خلف ، عبد الرحمن محمد (2006) **مفاهيم جديدة للتعليم ودوره في التنمية** ، عمان، دار جدارا.
43) خوري، نبيل (1922) **سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية** ، دمشق، منظمة العمل الدولية وجامعة دمشق.
44) الدباغ ، أسامة بشير ، والجو مرد ، أثيل عبد الجبار (2003) المقدمة في الاقتصاد الكلي ، عمان، دار المناهج.
45) درويش ، رمضان (1997) **الاختبارات الإحصائية في التربية وعلم النفس** ، دمشق، منشورات للمؤلف.

46) درويش ، رمضان محمد (2001) **مقدمة في الإحصاء التطبيقي** ، دمشق ، دار نينوى.
47) دولسكي ، بوكدان سيشو (1992) **التربية والتيارات الفلسفية الكبرى** ، ترجمة : عبدأ شمس الدين ، بيروت ، دار الفكر اللبناني.
48) رؤوف ، عبد الخالق (2007) **التصاميم التجريبية في الدراسات النفسية التربوية** ، عمان ، دار عمار.
49) رحمة ، أنطون (1992) **التخطيط التربوي** ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق.
50) رحمة ، أنطون (2006) **اقتصاديات التعليم دمشق** ، منشورات جامعة دمشق.
51) رداوي ، تيسير (1981) **اقتصاديات العمل وتخطيط القوى العاملة**، منشورات جامعة حلب.
52) الرشدان ، عبد الله زاهي (2005) **في اقتصاديات التعليم** ، عمان ، دار وائل.
53) الرضا ، بخت (2007) واقع آفاق التعليم الفني في السودان ، المركز القومي للمناهج ، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب الإقليمي في 22 – 24 / 1 /2007، دمشق.
54) الرفاعي ، أحمد حسين (2005) **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية** ، عمان ، دار وائل.
55) زريقات ، محمد نايف أبو الكشك (2006) **التدريب على إعداد الخطط التربوية** ، عمان ، دار جرير.
56) سعد ، علي (2005) تطور التربية في الجمهورية العربية السورية ، جريدة الثورة ، 24 نيسان ، صفحة 3.
57) سنقر ، صالحة (2000) **تطور التعليم العالي في سورية** من عام 1970 – 2000 ، دمشق وزارة التعليم العالي.
58) السيد ، محمود أحمد (1986) **الأهداف التربوية في الجمهورية العربية السورية** ، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
59) الشاعر ، نظمي (2004) **الأدوات الفاعلة في القرن الحادي والعشرين** ، إربد ، عالم الكتب.
60) شهلا، جورج، وحربلي، عبد السميع،وحنانيا ،ألماس(1978) الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، بيروت ، دار العلم للملايين.
61) شولتز ، تيودور (1987) **التعليم العالي والنظام الدولي الجديد** ، ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، مكتب التربية العربي.

62) صائغ ، عبد الرحمن أحمد (1993) **اقتصاديات التعليم** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية

63) صالح ، محمود سليم (2008) **مقدمة في الإحصاء لطلاب المجتمع والعلوم الإدارية**، الرياض ، جامعة الملك سعود.

64) الصريصري، دخيل الله حمد، والعارف، يوسف حسن (2003) **الإدارة المدرسية**، بيروت، دار ابن حزم.

65) صليبا ، جميل (1947) تقرير عن شهادات المدارس الصناعية والتجارية ، دمشق ، وزارة التربية.

66) الصوص ، نداء محمد (2007) **مبادئ الإحصاء** ، الرياض ، دار أجنادين.

67) الصياد ، أحمد (2005) **اليونسكو رؤية للقرن الواحد والعشرين** ، بيروت ، دار الفارابي.

68) عابدين ، محمود عباس (2004) **علم اقتصاديات التعليم الحديث** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.

69) عابدين محمود عباس (2003) **قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.

70) عاقل ، فاخر (1983) **معالم التربية** ، بيروت ، دار العلم للملايين.

71) العاني ، طارق علي ، و حساوي ، غانم سعد الله (1986) **التعليم المهني في الوطن العربي**، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

72) العاني ، طارق علي ، والجميلي ، أكرم جاسم (2005) **طرائق التدريس والتدريب المهني** ، ليبيا ، طرابلس ، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.

73) عبد الدايم ، عبد الله (1979) **التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلتها ومستقبلها**، بيروت ، دار العلم للملايين.

74) عبد الدايم ، عبد الله (1997) **التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية** ، بيروت ، دار العلم للملايين.

75) عبد الله ، جاسم وآخرون (1996) تقييم نظام المقررات في المسار الثانوي التجاري في دولة البحرين ، وزارة التربية في البحرين ، مركز البحوث والتطوير.

76) عبد الله ، جمال (2007) التعليم المهني وربطه مع احتياجات سوق العمل في سورية، ورقة عمل مقدمة الي اجتماع الخبراء العرب الاقليمي في 22 – 24 / 1 /2007، دمشق.

77) عبد الوهاب ، هاشم (1985) **التعليم التقني في الوطن العربي** ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
78) عطوي ، صلاح الدين (2004) **الظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت في تطور التربية العربية** ، إربد ، دار التجديد.
79) عقيلي ، عمر وصفي (2005) **إدارة الموارد البشرية بعد استراتيجي** ، عمان ، دار وائل.
80) علي، عبد القادر (2003) **قياس معدلات العائد على التعليم في الدول العربية** ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط.
81) العمر، عبد الله محمد (2003) **أدوات مدرسة المستقبل** ، الرياض ، مكتب التربية العربي.
82) عودة ، أحمد و القاضي ، منصور (2007) **الإحصاء الاستدلالي** ، دبي ، مكتبة الفلاح.
83) عودة، أحمد و القاضي ، منصور (2007) **الإحصاء الوصفي** ، الكويت ، مكتبة الفلاح.
84) عيد، غادة (2006) **القياس والتقويم التربوي مع تطبيقات برنامج spss** ، دبي ، مكتبة الفلاح.
85) غالول، فؤاد (2007) واقع مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني ، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب الإقليمي في 22 – 24 / 1 /2007، دمشق.
86) غنيم، كامل (1984) **إنتاجية التعليم ومتطلبات التنمية في دولة قطر** ، الدوحة ، معهد الدارسات.
87) غنيمة، محمد متولي (1996) **التربية والعمل** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.
88) غنيمة، محمد متولي (2005) **التخطيط التربوي** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية.
89) الفتيح، أحمد (1961) تقرير الأمين العام لوزارة التربية والتعليم ، دمشق ، وزارة التربية
90) فحل، حسين (2008) التطورات الاقتصادية في سورية ، ورقة عمل مقدمة إلى اتحاد نقابات العمال ، دمشق 2008/2/15.
91) فليح، حسن خلف (2007) **اقتصاديات التعليم وتخطيطه** ، عمان ، عالم الكتب الحديثة.
92) فليه، فاروق عبد (2003) **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة** ، عمان، دار المسيرة.

93) الفنيش، أحمد ، و زيدان ، مصطفى (2000) **التوجيه الفني والتربوي** ، ليبيا ، طرابلس، دار أويا.
94) القاسم، بديع محمود (2001) **علم النفس المهني بين النظرية والتطبيق**، عمان، دار الوراق.
95) القمزي ، سالم راشد (2004) **دراسة تحليلية لعناصر العملية التعليمية في الميدان** ، القاهرة، دار الفكر العربى.
96) كالهون، كالفري (1992) **إدارة عملية تعلم العلوم التجارية** ، ترجمة : هلال بن محمد العسكر، الرياض ، معهد الإدارة العامة.
97) كانتور ، ليونارد (1995) **التعليم المهني التدريب في الدول المتقدمة – دراسة مقارنة**، ترجمة: محمد بن شحات الخطيب، الرياض، مكتبة العبيكان.
98) الكرخي ، عبد العزيز محمد (2003) أدوات مدرسة المستقبل والقيادة التربوية ، الرياض، مكتب التربية العربي.
99) كوكران ، ويليام (2001) **تقنية المعادلة الإحصائية** ، ترجمة : أنيس كنجو ، الرياض ، جامعة الملك سعود.
100) كيلاني، صلاح الدين(2007) **تطور التربية في البلاد العربية ومجالات إصلاحها**، عمان، دار جدارا.
101) اللصاصمة ، محمد حرب (2006) **إدارة التعلم الصفي** ، عمان ، دار البركة.
102) م. جانييه ، روبرت (2000) **أصول تكنولوجيا التعليم** ، جامعة فلوريدا ، ترجمة : محمد سليمان بن حمود ، و فهد بن ناصر بن فهد ، الرياض ، جامعة الملك سعود.
103) مؤسسة التدريب الأوروبية (2003) **التدريب المهني والتوظيف وسوق العمل في تونس** ، تونس ، منشورات مؤسسة التدريب الأوروبية.
104) مؤسسة التدريب الأوروبية (2006) **الموارد البشرية وسوق العمل في سورية** ، دمشق ، هيئة تخطيط الدولة.
105) ماركس ، كارل (1990) **رأس المال** ، الجزء الأول ، بيروت، دار الفارابي.
106) المبيض ، ممدوح ، والشيخ أوغلي ، عصام (2008) **دليل حساب مؤشرات التنمية البشرية**، دمشق ، هيئة تخطيط الدولة.
107) محمد موسى ، محمد يسري (1997) **إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم الفني والمهني** ، مصر ، جامعة حلوان.
108) مراد ، محمد جلال (1999) **تخطيط القوى البشرية والاستخدام في الدول النامية** ، عمان، دار الهجرة.

109) المرصد الوطني ومؤسسة التدريب الأوروبية (2005) **تنمية الموارد البشرية والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية** ، المرصد الوطني.
110) مزعل ، جمال أسعد (1985) **الاعتبارات الاقتصادية في التعليم** ، الموصل ، مطابع جامعة الموصل.
111) مساد ، عمر حسن (2005) **الإدارة التعليمية** ، القاهرة ، دار صفاء.
112) **مشروع المعايير الوطنية لمناهج التعليم المهني والتقني** (2007) المهنة : مهني تجاري، دمشق ، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية.
113) مصطفى ، فهيم (2005) **مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد** ، القاهرة ، دار الفكر العربي.
114) معروف ، هوشيار (2004) **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، عمان، دار الصفاء للنشر.
115) المكتب المركزي للإحصاء (1971)، **المجموعة الإحصائية لعام (1971)** ، دمشق، المكتب المركزي للإحصاء.
116) المكتب المركزي للإحصاء (1979)، **المجموعة الإحصائية لعام (1979)** ، دمشق، المكتب المركزي للإحصاء.
117) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1979) **إستراتيجية تطوير التعليم في البلاد العربية**، بيروت ، دار الريحان.
118) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1981) **التطور التربوي في الوطن العربي**، تونس.
119) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2005) **الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي**، تونس.
120) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2007) **تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي** ، تونس.
121) ناصر، إبراهيم (2005) **أسس التربية** ، عمان ، دار لؤي.
122) نشواتي ، يعقوب حسين (2004) **التربية التنموية** ، عمان ، دار الفرقان.
123) هيئة تخطيط الدولة (1990) **الخطة الخمسية السادسة** ، دمشق ، هيئة تخطيط الدولة.
124) هيئة تخطيط الدولة (2006) **الخطة الخمسية العاشرة** ، دمشق ، منشورات هيئة تخطيط الدولة.

125) هيجر ، آي . أ (1983) **التطورات في مجال التعليم التجاري** ، باريس ، مكتب اليونسكو.

126) وزارة التربية (1977) **النظام الداخلي للمدارس الفنية** ، دمشق المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية.

127) وزارة التربية (2001) **النظام الداخلي الموحد للمدارس المهنية** ، دمشق المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية.

128) وزارة التربية (1986) **دراسات لجنة التعليم التقني والمهني وخطط التنمية الجزء الثاني**، دمشق، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية.

129) وزارة التربية (2002) **دراسة تقييمية للتعليم الفني والمهني بإشراف لجنة التعليم الفني والمهني** ، دمشق ، منشورات وزارة التربية.

130) وزارة التربية ، إحصاءات التعليم والامتحانات من عام 1975 وحتى عام 2007 ، دمشق.

131) وزارة التربية ، تعليمات القيد والقبول للعام الدراسي 2008– 2009 ، دمشق، وزارة التربية.

132) وزارة التربية في قطر (2009) **مشروع تقويم الأداء المدرسي** ، الجزء الثاني ، وزارة التربية ، الدوحة ، وزارة التربية.

133) وزارة التعليم العالي (2008) **إحصاءات التعليم** ، قسم التخطيط ودعم القرار ، دمشق.

134) وزارة التعليم العالي (2008) البرامج المفتتحة في نظام التعليم المفتوح ، دمشق ، منشورات وزارة التعليم العالي.

135) وزارة التعليم العالي ، دليل القبول الجامعي للعام الدراسي 2008 – 2009 ، دمشق ، منشورات وزارة التعليم العالي.

136) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2008) قسم تخطيط القوى العاملة، إحصاءات المسجلين على فرصة عمل ، دمشق ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

137) ويليامز، جيمس (2003) **فن الإدارة المدرسية دليل عملي لأصحاب الأدوار الإدارية في العملية التعليمية**، ترجمة : خالد العامري ، القاهرة ، دار الفاروق.

138) اليونسكو (1974) التوصية الخاصة بالتعليم الفني والتقني والمهني، دمشق، وزارة التربية

139) اليونسكو (1996) تقرير اللجنة الدولية حول التعليم للقرن الحادي والعشرين، باريس، مكتب اليونسكو.

140) اليونسكو (2004) إعلان بون نحو توجيه التعليم والتدريب الفني والمهني من أجل التنمية المستدامة اجتماع الخبراء الدوليين لليونسكو، باريس، مكتب اليونسكو.

141) اليونسكو (2005) **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة،** باريس، مكتب اليونسكو.

142) اليونسكو (2007) **دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية المستدامة،** بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي.

الرسائل الجامعية:

143) البونوظة، لطيفة عيسى (1992) التعليم المهني في البحرين – دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

144) التركستاني ، معمر (1998) مدى تجاوب برامج التعليم الفني والمهني للبنات في توفير فرص وظيفية جديدة للفتاة السعودية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الملك عبد العزيز.

145) حجازي ، حسن (1997) التحولات الديمغرافية ومخرجات التعليم وحركة التنمية في سورية خلال السنوات من 1963 – 1995 ، **رسالة دكتوراه** ، جامعة دمشق.

146) حسين ، صالح (2003) تطوير منهج عمليات البنوك التجارية في ضوء استخدامات الحاسب الآلي لطلاب المدرسة الفنية المتقدمة التجارية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة،** جامعة عين شمس.

147) الحمدان ، سهيل (1998) كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

148) حمدان ، محمد قاسم (1987) الرسوب في جامعة دمشق ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق.

149) خضور ، المثنى (2003) التعليم الفني والمهني وأثره على القوى العاملة وإنتاجية العمل، **رسالة ماجستير** ، جامعة دمشق.

150) خلف ، عيد عبده (1987) تنويع التعليم الثانوي حسب حاجات التنمية الاقتصادية في سورية، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق.

151) الدعجة ، هشام إبراهيم (1990) الاستثمار التربوي للتعليم المهني في الأردن من خلال تحليل سعر المنفعة للعام الدراسي 1988 – 1989 ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

152) الراسبي ، ناصر (2004) مبادئ إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

153) زكريا ، ريما (1997) الكفاية الداخلية للتعليم الفني في سورية، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق.

154) زكي ، غادة (2003) تطوير مناهج شعبة التأمينات بالمدرسة الفنية المتقدمة في ضوء احتياجات سوق العمل ، **رسالة دكتوراه** ، جامعة عين شمس.

155) سلوم ، كمال (2006) مشكلات تدريس مادة المحاسبة في المرحلة الثانوية التجارية، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق

156) شيخ الشباب ، هدى (1993) بعض جوانب تخطيط التعليم الفني والمهني والتقني في سورية على ضوء الخطة الخمسية السادسة رسالة لنيل دبلوم في التخطيط الاقتصادي، معهد التخطيط ، دمشق.

157) صائغ ، وفاء (1989) مدى إمكانية تعليم الفتاة السعودية فنياً وتدريبها مهنياً للعمل في المؤسسات النسائية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

158) الطاهر ، خولة (1985) التعليم الثانوي الشامل وأثره في اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

159) طحان ، ناظم (1984) المشكلات النفسية لطالبات المدارس الثانوية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة دمشق.

160) طراف ، جهينا (1995) العلاقة بين التعليم والعمل في سورية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق.

161) الطعاني ، حسن أحمد مصطفى (1991) الكفاءة الداخلية للتعليم في المرحلة الأساسية في الأردن ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

162) العمد، ألما حلمي (1991) مدى اكتساب طلبة نهاية المرحلة الثانوية للمفاهيم والمهارات الأساسية التي يقتضيها منهاج التعليم التجاري في مبحث السكرتارية وأعمال المكاتب، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

163) عيسى شهاب ، فيصل (1997) اتجاهات الخريجين والمعلمين وأرباب العمل حول التعليم الفني في البحرين ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

164) غالي، عبود (1983) أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الطلبة الذين سينهون المرحلة الإعدادية من الذكور نحو التعليم المهني ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

165) كوري ، جواد (2005) القوى العاملة والتعليم الفني في سورية الواقع والآفاق ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة دمشق.

166) لوغريت، أحمد (1995) **التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.

167) مدانات ، حيدر (1982) أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تعليم الأب وتحصيل الطالب على اتجاه طلبة الصف الثالث الإعدادي ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

168) مسعود ، حنان (1998) اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو التعليم الثانوي العام والفني والمهني وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة دمشق.

169) ملكاوي ، سليمان (1995) أسباب عزوف طلاب الصف العاشر الأساسي عن الالتحاق في برامج التعليم المهني ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

170) ناصر ، ناصر حسين (1995) تقييم كفاءة خريجي التعليم الثانوي التجاري من واقع سوق العمل البحرينية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الأردنية.

المجلات:

1) التهامي سليمان ، محمد جودت (2000) تطوير التعليم المهني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، **مجلة العلوم التربوية العدد 1** ، جامعة القاهرة.

2) تقرير الخبراء الدوليين (1999) دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية ، **مستقبليات** ، العدد 109.

3) الجعنيني ، نعيم (1994) اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسية في المدارس الحكومية في لواء مأدبا نحو التعليم المهني ، **دراسات في العلوم الإنسانية** ، الجامعة الأردنية ، مجلد 21.

4) حناوي ، أنطوان (1988) الإنفاق على التعليم في تاريخ الفكر الاقتصادي، التربية الجديدة، العدد 44 ، اليونسكو.

5) دولاندشير، فيفان (1987) كفايات الحد الأدنى في التعليم الثانوي، **مستقبليات**، العدد 61.

6) رواقة ، غازي (1994) مدى التوافق بين التفضيل المهني ومسارات التعليم الفني لدى طلبة الصف العاشر في مدارس إربد الحكومية ، **مجلة أبحاث اليرموك** ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 11 عدد 2.

7) روماير ، أبولو (1992) التربية والتنمية آفاق أفريقية ، **مستقبليات**، العدد 82.
8) لوغلو ، جون (1989) تلاميذ المدارس الثانوية التقنية في كينيا : قبل الدراسة وفيها وبعدها، **مستقبليات**، العدد 3.

معاجم وموسوعات:

1) جرجس ، جرجس ميشال (2005) **معجم مصطلحات التربية والتعليم** ، بيروت ، دار النهضة العربية.
2) حمدان ، محمد (2006) **معجم مصطلحات التربية والتعليم عربي – انكليزي** ، عمان، دار كنوز المعرفة.
3) الشريفي ، شوقي (2000) **معجم مصطلحات العلوم التربوية انكليزي – عربي و عربي انكليزي** ، الرياض ، مكتبة العبيكان.
4) كامل، رمزي، و جرجس ، ميشيل (1998) **معجم المصطلحات التربوية انكليزي عربي**، بيروت ، مكتبة لبنان.
5) موسوعة سفير لتربية الأبناء (2000) **التعليم والعالم العربي** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Leggett, w (1978) **A comparative study of attitudes of selected personal in Mississippi Toward secondary vitional Education and relationship of the attitudes to selected variables Doctor dissertation**, university of soluthern Mississippi.
2. Ugwer, C (1984) Analysis of stitudes and career choice Among (IDOS) of (IMO) state Nigeria)Doctoral Dissevtation University of East Taxes State.
3. Danial (1989) Parental mffmence in vocational education (Doctoral Abstract International, 339-1620.
4. Tesing, s.c (1994) Attitudes of taxing student and larents towards voctearal Education, (Doctoral A 52-1926).
5. Unesco (2005) Hepandr anced training program in education planning and administration seven modules for self learning meterials third edition, paris.
6. Unesco (2001) the trends of education external fonding department of statistics, paris.
7. EUripan training foundation abor market terms and standers and curriculum development terms, 1997.
8. Wood hall, m (1987) Human capital concepts, I.P.G. ED, economic of education, new York , dergamon press.
9. Technical- vocational education and training in the middle east and north Africa, ruropen training foundation world bank, turin, 2005.
10. Jordan country report, (2003) An overview of vocational education and training European training foundation, torin.
11. Ingabar werdelim: Omantative methods and techniques of educational planning and Administration in real contives Beirut, 1972, 95-107.
12. Laslie wargnen: the meaning of efficiency in the open university international efficiency of education institutions, first published, 1977, p8.
13. Donadansa: Education in National Development London routledge, kegan paul, 1971, p47.
14. Development and economic performance in the Syria, evropen training foundation, Damascus (2006).

مراجع الانترنت:

وزارة التربية السعودية
www.moe.gov.sa/openshare/moe/Ministry/index.htm
وزارة التربية مصر
http://knowledge.moe.gov.eg/Arabic/about/politic/aims
وزارة التربية البحرين
http://www.moe.gov.bh/education/education-4.aspx
وزارة التربية السودان
http://www.moe.gov.sd/technical/default.htm
وزارة التربية الأردن
http://www.moe.gov.jo/mhane/new_page_2.htm
جامعة القاهرة
http://gsrs.cu.edu.eg/index.htm

النقيب، عبد الرحمن، ودياب، إسماعيل (1993) الكفاية الداخلية للتعليم التجاري العالي الخاص في مصر، مجلة التربية والتعليم.
www.majala.educa.ass.ma/articles.php?lng=fr&pg

البنك الدولي
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/0,,pagePK:208996~theSitePK:213799,00.html

الملحق رقم (1)

جدول رقم (92) هيكل التدريب والتعليم المهني والتقني في سورية والوزارات المساهمة فيه

1- مراكز التدريب المهني	2- التعليم المهني	3- التعليم التقني	
1-1- السياحة	2-1- وزارة التربية	3-1- المعاهد التقنية (الموسطة)	3-2- الكليات التقنية
1-2- الإسكان والتعمير	2-1-1- المهني التجاري	3-1-1-1- التربية	3-2-1- التعليم العالي
1-3- الصناعة	2-1-2- المهني الصناعي	3-1-2- الزراعة	
1-4- العمل	2-1-3- المهني النسوي	3-1-3- السياحة	
	2-2- الزراعة	3-1-4- التعليم العالي	
	2-3- السياحة	3-1-5-الإسكان والتعمير	
	2-4- الإسكان والتعمير	3-1-6- النفط	
	2-5- النفط	3-1-7- الكهرباء	
	2-6- الاتصالات والثقافة	3-1-8-الاتصالات والثقافة	
	2-7- الري	3-1-9- النقل	
		3-1-10- الري	
		3-1-11- الصناعة	
		3-1-12- الصحة	
		3-1-13- الإعلام	
		3-1-14- الثقافة	

الملحق رقم (2)

جدول رقم (93) توزع طلبة التدريب والتعليم المهني والتقني في سورية حسب الوزارات المشرفة عليه وحسب الجنس للعام (2007-2008)

تسلسل	اسم الوزارة	عدد الطلاب															
		تدريب مهني			الثانوي المهني			المعهد التقني			كليات تقنية			المجموع			المجموع الكلي
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	
1	التربية				60469	39789	100258	16477	11154	27631				76946	50943	127889	
2	الزراعة				9411	3950	13361	3203	1708	4911				12614	5658	18272	
3	السياحة	249	99	348	2488	325	2813	1140	669	1809				3877	1093	4970	
4	التعليم العالي							17414	15672	33086	1087	741	1828	18064	16074	34138	
5	الإسكان والتعمير	849	71	920	325	4	329	810	732	1542				1984	807	2791	
6	النفط				278	–	278	589	0	589				867	0	867	
7	الكهرباء							475	64	539				817	95	912	
8	الاتصالات والتقانة				260	–	260	214	91	305				163	105	268	
9	النقل							530	21	551				313	0	313	
10	الري				477	–	477	99	35	134				576	35	611	
11	الصناعة	690	550	1240				1176	702	1878				1866	1252	3118	
12	الصحة							1237	1315	2552				1040	1147	2187	
13	الإعلام							76	76	152				68	83	151	
14	الثقافة							99	136	235				70	145	215	
15	وزارة العمل	1130	734	1864										1130	734	1864	
المجموع	المجموع	2918	1454	4372	73708	44068	117776	43539	32375	75914	1087	741	1828	120395	78171	198566	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الوزارات المذكورة أعلاه

ملحق رقم (3)

استبانة آراء طلبة التعليم المهني التجاري حول المشكلات التي تواجههم أثناء الدراسة و مقترحاتهم لتطوير التعليم المهني التجاري

عزيزي الطالب عزيزتي الطالبة:

السلام عليكم:

أقوم بدراسة ميدانية بعنوان << مشكلات طلبة وخريجي التعليم المهني التجاري >>
وتهدف هذه الدراسة إلى تقصي آراء طلبة التعليم المهني التجاري حول المشكلات الدراسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي قد يتعرض لها الطالب أثناء الدراسة و صولاً لاقتراحات تسهم في رفع كفاية التعليم المهني التجاري .

أرجو الإجابة بدقة علماً بأنها خاصة بالبحث العلمي و لايطلع عليها أحد ولاضرورة لكتابة الاسم

شكراً لتعاونكم

طريقة الإجابة: - وضع إشارة ضمن المربع المناسب لمعلوماتك العامة
- وضع إشارة ضمن الحقل الذي تختاره من الثلاثة إجابات

البيانات العامة

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

مكان الإقامة: ريف ☐ مدينة ☐

	المشكلات	موافق	لا أدري	غيرموافق
1	عدم توافر الإضاءة و التهوية الكافيتين في قاعات المدرسة			
2	عدم احتواء المدرسة على باحة مناسبة للاستراحة و اللعب			
3	عدم وقوع المدرسة في مكان هادئ			
4	عدم كفاية دورات المياه عدد طلبة المدرسة			
8	عدم كفاية مخابر الحاسوب عدد طلبة المدرسة			
12	زيادة عدد طلاب الصف عن 35 طالب			
13	عدم ملائمة مقاعد الصف الطلبة			
14	عدم تفهم الإدارة مشكلات الطلبة و تقديم العون اللازم لهم			
15	عدم إخبار المدرسة أسرة الطلبة عن أحوال أبنائها الدراسية			
16	تشدد إدارة المدرسة في شروط دوام الطلبة و انضباطهم			
20	عدم تكريم إدارة المدرسة الطلبة المتفوقين و المتميزين			
23	عدم مساعدة المرشد النفسي الطلبة في حل مشاكلهم			
26	عدم اهتمام الطلبة بواجباتهم المدرسية اليومية			
27	عدم ربط المدرس المناهج بالبيئة المجتمعية			
31	عدم حصول الطلبة في المذاكرات والامتحانات على الدرجات التي يستحقهونها			
33	عدم مراعاة الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة			
34	عدم تمكن المدرس من ضبط الصف			
35	عدم مكافأة المدرس الطلبة المشاركين في الدروس			
37	عدم مناقشة المدرس واجبات الطلبة المدرسية مع الطلبة			
38	جهل الهدف من دراسة كل مقرر مدرسي			
40	وجود صعوبة في دراسة مواد المحاسبة			
41	وجود صعوبة في دراسة مواد الرياضيات			
42	وجود صعوبة في دراسة مواد الإحصاء			
43	وجود صعوبة في دراسة مواد الإدارة			
44	وجود صعوبة في دراسة مواد الاقتصاد			
45	وجود صعوبة في دراسة مواد اللغة الأجنبية			
46	عدم استفادة الطلبة من المناهج المدرسية في حياتهم المهنية المستقبلية			
47	عدم طباعة الكتب المقررة بالجودة المناسبة			
48	عدم حصول الطلبة على كتبهم المقررة في الأسبوع الأول من العام الدراسي			

52	عدم اكتساب الطلبة في التعليم المهني التجاري المهارات و الكفايات المتوافقة مع حاجات سوق العمل			
53	عدم متابعة الطلبة ما يخصهم من البرامج التعليمية التلفزيونية			
54	عدم تدريس البرامج و المواد المحاسبية على الحاسوب			
56	عدم تزويد المناهج المدرسية بمهارات التعلم الذاتي للطلبة			
60	أعدم تعاون الطلبة مع زملائهم في المحافظة على أثاث المدرسة			
62	وجود مشاحنات عائلية في أسر الطلبة			
64	عدم تلبية أولياء أمور الطلبة نصائح المدرسة و طلباتها التي تخص الطلبة			
65	عدم تهيئ التعليم المهني التجاري صداقات اجتماعية متينة للطلبة			
66	علاقات الطلبة الاجتماعية مع المدرسين و الإداريين غير جيدة			
71	عدم استطاعة الطلبة شراء الكتب و المراجع لأن دخل أسرهم لا يسمح			
72	عمل الطلبة في أوقات الفراغ			
73	عدم تحقيق التعليم المهني التجاري المهن المستقبلية للطلبة			
74	عدم متابعة الطلبة دراستهم الجامعية إذا سمحت ظروفهم المادية			
75	عدم مشاركة الطلبة في الأنشطة المدرسية (رحلات _ زيارات) لأن دخل أسرهم لا يسمح			
76	تزايد نفقات أسر الطلبة المعاشية تدفع الطلبة للعمل			
77	عدم امتلاك الطلبة القدرة المهنية على ممارسة أعملهم المستقبلية			
78	يجد الخريجون صعوبة في تأمين فرصة عمل			
79	يمارس الخريجون أعمالاً متناسبة مع اختصاصاتهم			

ملحق رقم (4)

ملحق رقم (٤) استبانة آراء القائمين بالتعليم المهني التجاري حول المشكلات التي تواجه الطلبة والخريجين

حضرة ----------

السلام عليكم :

أقوم بدراسة ميدانية بعنوان << مشكلات طلبة وخريجي التعليم المهني التجاري >>
وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة آراءكم حول العلاقة بين تعليم الطلبة وعمالتهم والمشكلات التي قد يتعرضون لها وصولاً لاقتراحات تسهم في رفع كفاية التعليم المهني التجاري
أرجوالإجابة بدقة علماً بأنها خاصة بالبحث العلمي ولا يطلع عليها أحد ولا ضرورة لكتابةالاسم

شكراً لتعاونكم

بنود الاستبانة

الرقم	المشكلات	موافق	لاأدري	غيرموافق
1	أهداف التعليم المهني التجاري محددة بدقة ووضوح			
2	موارد المدرسة المادية غير كافية			
3	تحتاج المدرسة إلى قاعة متعددة الأغراض (قاعة اجتماعات ، لقاء الأولياء ، .....)			
4	لا يكفي عدد المستخدمين متطلبات المدرسة			
5	يحتاج مدرسي اللغة الأجنبية إلى مهارات في اختصاص العلوم التجارية			
6	ينقص مدرسي التعليم المهني التجاري التأهيل التربوي			
7	يحتاج مدرسو المواد الاختصاصية إلى مرجعية علمية لتجاوز بعض الصعوبات			
8	تتوافر الإضاءة والتهوية الكافيتين في قاعات المدرسة			
9	تحتوي المدرسة على باحة مناسبة للاستراحة واللعب			
10	تقع المرسة في مكان هادئ			
11	تكفي دورات المياه عدد طلبة المدرسة			
12	تكفي مياه الشرب احتياجات الطلبة اليومية في المدرسة			
13	يتعلم الطلبة اللغة الأجنبية في مخابر المدرسة			
14	تتوافر تقنيات التعليم المتنوعة في المدرسة			
15	تكفي مخابر الحاسوب عدد طلبة المدرسة			
16	تعرض المجلة (الجدارية) في المدرسة معلومات عن الحياة التجارية والاقتصادية			

		موافق	لاأدري	غير موافق
17	يوجد في المدرسة قاعات تدريب مجهزة بالتكنولوجيا الملائمة لسوق العمل			
18	تحتوي المدرسة مكتبة غنية بالمراجع			
19	يزيد عدد طلاب الصف عن ٣٥ طالب			
20	تلائم مقاعد الصف الطلبة			
21	تتفهم الإدارة مشكلات الطلبة وتقدم العون اللازم لهم			
22	تخبر المدرسة الأسرة عن أحوال الطلبة الدراسية ونتائج الامتحانات			
23	تتشدد إدارة المدرسة في شروط دوام الطلبة وانضباطهم			
24	تمثل المنظمة الطلابية في المدرسة الطلبة خير تمثيل			
25	ترصد إدارة المدرسة المهن الجديدة لاقتراح إدخالها في المناهج			
26	تهتم إدارة المدرسة بمقترحات أولياء الأمور المتعلقة بالبيئة المدرسية			
27	تكرم إدارة المدرسة الطلبة المتفوقين والمتميزين			
28	تتعامل إدارة المدرسة مع الطلبة بعدالة			
29	يراعي البرنامج المدرسي الأسبوعي أوضاع الطلبة			
30	يساعد المرشد النفسي الطلبة في حل مشاكلهم			
31	يرشد أمين المكتبة الطلبة إلى الكتب المناسبة			
32	يحتاج الطلبة إلى دروس خصوصية في مواد الاختصاص			
33	يهتم الطلبة بواجباتهم المدرسية اليومية			
34	يربط المدرس المناهج بالبيئة المجتمعية			
35	أسلوب التدريس القديم يشعر الطلبة بالملل			
36	يستخدم المدرس التقنيات التعليمية في شرح معظم الدروس			
37	يعامل المدرس طلبته بديمقراطية			
38	يحصل الطلبة في المذاكرات والامتحانات على الدرجات التي يستحقونها			
39	ينوع المدرس في طرائق التدريس			
40	تراعي الأسئلة الامتحانية مستويات الطلبة			
41	يتصف المدرس بروح الدعابة مع تمكنه من ضبط الصف			
42	يكافئ المدرس الطلبة المشاركين في الدروس			
43	تستعين إدارة المدرسة بمكلفين في بعض المواد الاختصاصية			
44	يناقش الطلبة واجباتهم المدرسية مع المدرسين			
45	يجهل الطلبة الهدف من دراسة كل مقرر دراسي			
46	تساير المناهج المدرسية التقنيات والمعارف الحديثة			
47	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد المحاسبة			
48	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد الرياضيات			

		موافق	لاأدري	غير موافق
49	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد الإحصاء			
50	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد الإدارة			
51	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد الاقتصاد			
52	يجد الطلبة صعوبة في دراسة مواد اللغة الأجنبية			
53	يستفيد الطلبة من المناهج المدرسية في حياتهم المهنية المستقبلية			
54	تطبع الكتب المقررة بالجودة المناسبة			
55	يحصل الطلبة على الكتب المقررة في الأسبوع الأول من العام الدراسي			
56	يغلب على المناهج المدرسية الجانب النظري			
57	يكتفي الطلبة بدراسة الملخصات التي يمليها المدرس			
58	تحتاج المناهج المدرسية إلى البورصات العالمية والمصارف الخاصة ومحاسبتها			
59	يكتسب الطلبة في التعليم المهني التجاري المهارات والكفايات المتوافقة مع حاجات سوق العمل			
60	يتابع الطلبة ما يخصهم من البرامج التعليمية التلفزيونية			
61	يتعلم الطلبة البرامج والمواد المحاسبية على الحاسوب			
62	تفتقر التدريبات المدرسية إلى مهارات التجارة الالكترونية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المكتبية			
63	تزود المناهج المدرسية الطلبة بمهارات التعلم الذاتي			
64	ينقص الطلبة التدريبات الميدانية في سوق العمل			
65	ينظر المجتمع نظرة دونية إلى التعليم المهني التجاري			
66	ينتسب الطلبة إلى التعليم المهني التجاري بدون رغبة			
67	يتعاون الطلبة مع بعضهم للمحافظة على أثاث المدرسة			
68	الدوام المدرسي اليومي طويل			
69	يشارك أولياء الأمور الطلبة في اجتماعات مجلس الأولياء			
70	يستجيب أولياء الأمور لنصائح المدرسة			
71	العلاقات الاجتماعية بين المدرسين والطلبة جيدة			
72	يعطي التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للطلبة			
73	المكافأة النقدية المدرسية للطلبة غير كافية			
74	يحقق التعليم المهني التجاري للطلبة مهنة المستقبل			
75	يمتلك الطلبة القدرة المهنية على ممارسة عمل المستقبل			
76	يجد الخريجون صعوبة في تأمين فرصة عمل			
77	يمارس الخريجون أعمالاً تتناسب مع اختصاصهم			
78	يقرأ الخريجون النصوص العربية الفصيحة دون خطأ			
79	يكتب الخريجون باللغة العربية الفصحى دون خطأ			
80	يتحدث الخريجون مع الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية			
81	يكتب الخريجون رسالة تجارية قصيرة بإحدى اللغات الأجنبية دون أخطاء كثيرة			

		موافق	لاأدري	غير موافق
82	يترجم الخريجون رسالة تجارية من اللغة الأجنبية إلى العربية وبالعكس			
83	يمتلك الخريجون خبرة عالية في صيانة الحاسوب			
84	يستخدم الخريجون برنامج word بإتقان			
85	يستخدم الخريجون برنامج Exel بإتقان			
86	يتعامل الخريجون مع الزبائن بلباقة			
87	يستخدم الخريجون الآلات المكتبية بكفاءة عالية			
88	يعالج الخريجون المشكلات التي تواجههم أثناء العمل بأساليب سليمة			
89	يتواصل الخريجون مع زملاءهم في العمل بود واحترام			
90	يستطيع الخريجون إجراء الاتصالات المتنوعة بمهارة (فاكس ، تلكس ، بريد الكتروني)			
91	مهارات الخريجون في التجارة الالكترونية غير كافية			

مشكلات أخرى حددها باختصار :

ما مقترحاتك لتطوير التعليم المهني التجاري :

ملحق رقم (5)

استبانة آراء خريجي التعليم المهني التجاري حول العلاقة بين كفاية تعليم الطلبة و عمالتهم

عزيزي الخريج ، عزيزتي الخريجة:

السلام عليكم:

أقوم بدراسة ميدانية بعنوان { مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري وخريجيه}
وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع خريجي التعليم المهني التجاري في سوق العمل وصولاً لاقتراحات تسهم في تحديث و تطوير كفاية التعليم المهني التجاري
أرجو الإجابة بدقة عن هذه الاستبانة ، مع العلم أنها خاصة بالبحث العلمي و لايطلع عليها أحد ولاضرورة لكتابة الاسم

شكراً لتعاونكم

<u>طريقة الإجابة:</u>

- وضع إشارة ☐ ضمن المربع المناسب لمعلوماتك العامة
- وضع إشارة ☐ ضمن الحقل الذي تختاره من الإجابات الثلاث لبنود الاستبانة

<u>أولاً : البيانات العامة</u>

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

	بنود الاستبانة	موافق	لا أدري	غير موافق
1	تحتاج مناهجنا المدرسية إلى البورصات العالمية و المصارف الخاصة و محاسبتها			
2	اكتسبت في التعليم المهني التجاري المهارات و الكفايات المتوافقة مع حاجات سوق العمل			
3	يحتاج طلبة التعليم المهني التجاري إلى تدريبات ميدانية في سوق العمل			
4	يهيئ التعليم المهني التجاري مكانة اجتماعية مرموقة للخريجين			
5	وجدت صعوبة في تأمين فرصة عمل			
6	أمارس أعمالاً تتناسب مع اختصاصي			
7	أقرأ النصوص العربية الفصيحة دون خطأ			
8	أكتب باللغة العربية الفصحى دون خطأ			
9	أتحدث مع الزبائن بإحدى اللغات الأجنبية			
10	أكتب رسالة تجارية قصيرة بإحدى اللغات الأجنبية دون أخطاء كثيرة			
11	أترجم رسالة تجارية من اللغة الأجنبية إلى العربية و بالعكس			
12	لدي خبرة عالية في صيانة الحاسوب			
13	أستخدم برنامج word بإتقان			
14	أستخدم برنامج Exel بإتقان			
15	أتعامل مع الزبائن بلباقة			
16	أستخدم الآلات المكتبية بكفاءة عالية			
17	أعالج المشكلات التي تواجهني في عملي بأساليب سليمة			
18	أتواصل مع زملائي في العمل بود و احترام			
19	أستطيع إجراء الاتصالات المتنوعة بمهارة (فاكس ، تلكس ، بريد الكتروني)			
20	مهاراتي في التجارة الالكترونية غير كافية			

مشكلات أخرى حددها باختصار :

ما مقترحاتك لتطوير التعليم المهني التجاري :

ملحق رقم (6)

أسماء السادة المحكمين لأدوات البحث

كلية التربية	د. محمد حلاق – د. ياسر جاموس د. صالحة سنقر – د. خالد الأحمد د. جورج قسيس – د. عماد سعدا
كلية الاقتصاد	د. مأمون حمدان – د. حسين الفحل
وزارة التربية	الأستاذ محمد مقشاتي – الآنسة نجاح قات الأستاذ محمد فليطاني

ملحق رقم (7)

نتائج اختبار الثبات

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

1.	VAR00001	أبنية1
2.	VAR00002	أبنية2
3.	VAR00003	أبنية3
4.	VAR00004	أبنية4
5.	VAR00005	أبنية5
6.	VAR00006	أبنية6
7.	VAR00007	أبنية7
8.	VAR00008	أبنية8
9.	VAR00009	أبنية9
10.	VAR00010	أبنية10
11.	VAR00011	أبنية11
12.	VAR00012	أبنية12
13.	VAR00013	أبنية13
14.	VAR00014	إدارة14
15.	VAR00015	إدارة15
16.	VAR00016	إدارة16
17.	VAR00017	إدارة17
18.	VAR00018	إدارة18
19.	VAR00019	إدارة19
20.	VAR00020	إدارة20
21.	VAR00021	إدارة21
22.	VAR00022	إدارة22
23.	VAR00023	إدارة23
24.	VAR00024	إدارة24
25.	VAR00025	مدرسة25
26.	VAR00026	مدرسة26
27.	VAR00027	مدرسة27
28.	VAR00028	مدرسة28
29.	VAR00029	مدرسة29
30.	VAR00030	مدرسة30
31.	VAR00031	مدرسة31
32.	VAR00032	مدرسة32
33.	VAR00033	مدرسة33
34.	VAR00034	مدرسة34
35.	VAR00035	مدرسة35
36.	VAR00036	مدرسة36
37.	VAR00037	مدرسة37
38.	VAR00038	مناهج38
39.	VAR00039	مناهج39
40.	VAR00040	مناهج40
41.	VAR00041	مناهج41
42.	VAR00042	مناهج42
43.	VAR00043	مناهج43
44.	VAR00044	مناهج44
45.	VAR00045	مناهج45
46.	VAR00046	مناهج46
47.	VAR00047	مناهج47
48.	VAR00048	مناهج48
49.	VAR00049	مناهج49

50.	VAR00050	50مـنـاهج
51.	VAR00051	51مـنـاهج
52.	VAR00052	52مـنـاهج
53.	VAR00053	53مـنـاهج
54.	VAR00054	54مـنـاهج
55.	VAR00055	55مـنـاهج
56.	VAR00056	56مـنـاهج
57.	VAR00057	57مـنـاهج
58.	VAR00058	58اجـتـمـاعـيـة
59.	VAR00059	59اجـتـمـاعـيـة
60.	VAR00060	60اجـتـمـاعـيـة
61.	VAR00061	61اجـتـمـاعـيـة
62.	VAR00062	62اجـتـمـاعـيـة
63.	VAR00063	63اجـتـمـاعـيـة
64.	VAR00064	64اجـتـمـاعـيـة
65.	VAR00065	65اجـتـمـاعـيـة
66.	VAR00066	66اجـتـمـاعـيـة
67.	VAR00067	67اجـتـمـاعـيـة
68.	VAR00068	68اقـتـصـاديـة
69.	VAR00069	69اقـتـصـاديـة
70.	VAR00070	70اقـتـصـاديـة
71.	VAR00071	71اقـتـصـاديـة
72.	VAR00072	72اقـتـصـاديـة
73.	VAR00073	73اقـتـصـاديـة
74.	VAR00074	74اقـتـصـاديـة
75.	VAR00075	75اقـتـصـاديـة
76.	VAR00076	76اقـتـصـاديـة
77.	VAR00077	77اقـتـصـاديـة
78.	VAR00078	78خـريـجين
79.	VAR00079	79خـريـجين

Reliability Coefficients

N of Cases = 28.0 N of Items = 79

Alpha = .8499

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (S P L I T)

1.	VAR00001	1أبـنـيـة
2.	VAR00002	2أبـنـيـة
3.	VAR00003	3أبـنـيـة
4.	VAR00004	4أبـنـيـة
5.	VAR00005	5أبـنـيـة
6.	VAR00006	6أبـنـيـة
7.	VAR00007	7أبـنـيـة
8.	VAR00008	8أبـنـيـة
9.	VAR00009	9أبـنـيـة
10.	VAR00010	10أبـنـيـة
11.	VAR00011	11أبـنـيـة
12.	VAR00012	12أبـنـيـة
13.	VAR00013	13أبـنـيـة
14.	VAR00014	14إدارة
15.	VAR00015	15إدارة

16.	VAR00016	16إدارة
17.	VAR00017	17إدارة
18.	VAR00018	18إدارة
19.	VAR00019	19إدارة
20.	VAR00020	20إدارة
21.	VAR00021	21إدارة
22.	VAR00022	22إدارة
23.	VAR00023	23إدارة
24.	VAR00024	24إدارة
25.	VAR00025	25مدرسة
26.	VAR00026	26مدرسة
27.	VAR00027	27مدرسة
28.	VAR00028	28مدرسة
29.	VAR00029	29مدرسة
30.	VAR00030	30مدرسة
31.	VAR00031	31مدرسة
32.	VAR00032	32مدرسة
33.	VAR00033	33مدرسة
34.	VAR00034	34مدرسة
35.	VAR00035	35مدرسة
36.	VAR00036	36مدرسة
37.	VAR00037	37مدرسة
38.	VAR00038	38مناهج
39.	VAR00039	39مناهج
40.	VAR00040	40مناهج
41.	VAR00041	41مناهج
42.	VAR00042	42مناهج
43.	VAR00043	43مناهج
44.	VAR00044	44مناهج
45.	VAR00045	45مناهج
46.	VAR00046	46مناهج
47.	VAR00047	47مناهج
48.	VAR00048	48مناهج
49.	VAR00049	49مناهج
50.	VAR00050	50مناهج
51.	VAR00051	51مناهج
52.	VAR00052	52مناهج
53.	VAR00053	53مناهج
54.	VAR00054	54مناهج
55.	VAR00055	55مناهج
56.	VAR00056	56مناهج
57.	VAR00057	57مناهج
58.	VAR00058	58اجتماعية
59.	VAR00059	59اجتماعية
60.	VAR00060	60اجتماعية
61.	VAR00061	61اجتماعية
62.	VAR00062	62اجتماعية
63.	VAR00063	63اجتماعية
64.	VAR00064	64اجتماعية
65.	VAR00065	65اجتماعية
66.	VAR00066	66اجتماعية
67.	VAR00067	67اجتماعية
68.	VAR00068	68اقتصادية
69.	VAR00069	69اقتصادية
70.	VAR00070	70اقتصادية
71.	VAR00071	71اقتصادية
72.	VAR00072	72اقتصادية
73.	VAR00073	73اقتصادية
74.	VAR00074	74اقتصادية
75.	VAR00075	75اقتصادية
76.	VAR00076	76اقتصادية

77.	VAR00077	77اقتصادية
78.	VAR00078	78خريجين
79.	VAR00079	79خريجين

Reliability Coefficients

N of Cases = 28.0 N of Items = 79

Correlation between forms = .5760 Equal-length Spearman-Brown = .7309

Guttman Split-half = .7277 Unequal-length Spearman-Brown = .7310

40 Items in part 1 39 Items in part 2

Alpha for part 1 = .7940 Alpha for part 2 = .7318

ملحق رقم (8)

الجدول رقم (25) مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها الطلبة

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1ع	170	56.29%	6	1.99%	126	41.72%
2ع	139	46.03%	3	0.99%	160	52.98%
3ع	144	47.68%	11	3.64%	147	48.68%
4ع	151	50.00%	34	11.26%	117	38.74%
5ع	153	50.66%	34	11.26%	115	38.08%
6ع	280	92.72%	18	5.96%	4	1.32%
7ع	205	67.88%	40	13.25%	57	18.87%
8ع	139	46.03%	24	7.95%	139	46.03%
9ع	234	77.48%	43	14.24%	25	8.28%
10 ع	281	93.05%	19	6.29%	2	0.66%
11ع	249	82.45%	35	11.59%	18	5.96%
12ع	114	37.75%	2	0.66%	186	61.59%
13ع	126	41.72%	12	3.97%	164	54.30%
14ع	173	57.28%	35	11.59%	94	31.13%
15ع	107	35.43%	36	11.92%	159	52.65%
16ع	43	14.24%	18	5.96%	241	79.80%
17ع	150	49.67%	89	29.47%	63	20.86%
18ع	180	59.60%	91	30.13%	31	10.26%
19ع	153	50.66%	93	30.79%	56	18.54%
20ع	100	33.11%	25	8.28%	177	58.61%
21ع	177	58.61%	44	14.57%	81	26.82%
22ع	198	65.56%	38	12.58%	66	21.85%
23ع	180	59.60%	37	12.25%	85	28.15%
24ع	257	85.10%	27	8.94%	18	5.96%
25ع	205	67.88%	11	3.64%	86	28.48%
26ع	30	9.93%	7	2.32%	265	87.75%
27ع	100	33.11%	40	13.25%	162	53.64%
28ع	264	87.42%	10	3.31%	28	9.27%
29ع	185	61.46%	15	4.98%	101	33.55%
30ع	154	50.99%	28	9.27%	120	39.74%
31ع	93	30.79%	26	8.61%	183	60.60%
32ع	168	55.63%	19	6.29%	115	38.08%
33ع	138	45.70%	41	13.58%	123	40.73%
34ع	125	41.39%	20	6.62%	157	51.99%
35ع	141	46.84%	24	7.97%	136	45.18%
36ع	160	52.98%	22	7.28%	120	39.74%
37ع	129	42.72%	15	4.97%	158	52.32%

39.07%	118	14.24%	43	46.69%	141	38ع
16.23%	49	19.21%	58	64.57%	195	39ع
52.65%	159	3.31%	10	44.04%	133	40ع
44.70%	135	1.66%	5	53.64%	162	41ع
61.59%	186	5.96%	18	32.45%	98	42ع
52.32%	158	0.66%	2	47.02%	142	43ع
52.65%	159	2.98%	9	44.37%	134	44ع
40.73%	123	5.63%	17	53.64%	162	45ع
53.64%	162	17.22%	52	29.14%	88	46ع
43.71%	132	16.23%	49	40.07%	121	47ع
40.40%	122	4.30%	13	55.30%	167	48ع
19.87%	60	14.90%	45	65.23%	197	49ع
18.21%	55	1.99%	6	79.80%	241	50ع
10.60%	32	13.58%	41	75.83%	229	51ع
29.14%	88	22.85%	69	48.01%	145	52ع
40.40%	122	4.97%	15	54.64%	165	53ع
26.49%	80	1.99%	6	71.52%	216	54ع
10.93%	33	6.62%	20	82.45%	249	55ع
33.11%	100	14.57%	44	52.32%	158	56ع
7.95%	24	2.32%	7	89.74%	271	57ع
10.26%	31	7.28%	22	82.45%	249	58ع
38.41%	116	6.95%	21	54.64%	165	59ع
64.24%	194	7.62%	23	28.15%	85	60ع
41.72%	126	5.96%	18	52.32%	158	61ع
59.27%	179	8.28%	25	32.45%	98	62ع
40.07%	121	5.96%	18	53.97%	163	63ع
66.89%	202	10.60%	32	22.52%	68	64ع
65.56%	198	10.26%	31	24.17%	73	65ع
66.56%	201	6.29%	19	27.15%	82	66ع
35.10%	106	15.56%	47	49.34%	149	67ع
45.70%	138	2.98%	9	51.32%	155	68ع
10.93%	33	5.63%	17	83.44%	252	69ع
45.36%	137	1.66%	5	52.98%	160	70ع
57.14%	172	4.98%	15	37.87%	114	71ع
55.81%	168	2.66%	8	41.53%	125	72ع
68.54%	207	11.92%	36	19.54%	59	73ع
87.33%	262	4.67%	14	8.00%	24	74ع
63.21%	189	5.02%	15	31.77%	95	75ع
52.49%	158	5.65%	17	41.86%	126	76ع
76.16%	230	9.93%	30	13.91%	42	77ع
5.63%	17	4.64%	14	89.74%	271	78ع
15.23%	46	18.21%	55	66.56%	201	79ع

ملحق رقم (9)

الجدول رقم (32) مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع1	34	62.96%			20	37.04%
ع2	41	75.93%	1	1.85%	12	22.22%
ع3	49	90.74%	1	1.85%	4	7.41%
ع4	39	72.22%			15	27.78%
ع5	45	83.33%	8	14.81%	1	1.85%
ع6	29	53.70%	8	14.81%	17	31.48%
ع7	50	92.59%	1	1.85%	3	5.56%
ع8	29	53.70%	3	5.56%	22	40.74%
ع9	20	37.04%	3	5.56%	31	57.41%
ع10	35	64.81%	1	1.85%	18	33.33%
ع11	21	38.89%	9	16.67%	24	44.44%
ع12	17	31.48%	8	14.81%	29	53.70%
ع13	53	98.15%	1	1.85%		
ع14	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع15	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع16	42	77.78%	1	1.85%	11	20.37%
ع17	47	87.04%	2	3.70%	5	9.26%
ع18	49	90.74%	2	3.70%	3	5.56%
ع19	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع20	27	50.00%	1	1.85%	26	48.15%
ع21	7	12.96%	4	7.41%	43	79.63%
ع22	12	22.22%	3	5.56%	39	72.22%
ع23	6	11.11%	2	3.70%	46	85.19%
ع24	22	40.74%	13	24.07%	19	35.19%
ع25	32	60.38%	6	11.32%	15	28.30%
ع26	16	30.19%	7	13.21%	30	56.60%
ع27	7	13.46%	2	3.85%	43	82.69%
ع28	8	14.81%	4	7.41%	42	77.78%
ع29	22	40.74%	5	9.26%	27	50.00%
ع30	13	24.07%	9	16.67%	32	59.26%
ع31	26	49.06%	9	16.98%	18	33.96%
ع32	19	35.19%	4	7.41%	31	57.41%
ع33	30	56.60%	6	11.32%	17	32.08%
ع34	15	27.78%	7	12.96%	32	59.26%
ع35	42	79.25%	5	9.43%	6	11.32%
ع36	37	68.52%	2	3.70%	15	27.78%
ع37	9	16.98%	5	9.43%	39	73.58%

تابع الجدول رقم (32) مشكلات طلبة التعليم المهني التجاري كما يراها القائمون على التعليم المهني التجاري

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع38	2	3.77%	3	5.66%	48	90.57%
ع39	19	35.85%	6	11.32%	28	52.83%
ع40	2	3.70%	2	3.70%	50	92.59%
ع41	13	24.07%	3	5.56%	38	70.37%
ع42	16	30.19%	3	5.66%	34	64.15%
ع43	44	81.48%			10	18.52%
ع44	6	11.11%	3	5.56%	45	83.33%
ع45	37	68.52%	4	7.41%	13	24.07%
ع46	36	66.67%	2	3.70%	16	29.63%
ع47	35	64.81%			19	35.19%
ع48	44	81.48%	2	3.70%	8	14.81%
ع49	38	70.37%	2	3.70%	14	25.93%
ع50	34	62.96%	1	1.85%	19	35.19%
ع51	24	44.44%	2	3.70%	28	51.85%
ع52	43	79.63%	4	7.41%	7	12.96%
ع53	35	64.81%	2	3.70%	17	31.48%
ع54	25	46.30%	5	9.26%	24	44.44%
ع55	19	35.19%			35	64.81%
ع56	48	88.89%	1	1.85%	5	9.26%
ع57	40	74.07%	4	7.41%	10	18.52%
ع58	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%
ع59	43	79.63%	3	5.56%	8	14.81%
ع60	39	72.22%	9	16.67%	6	11.11%
ع61	36	66.67%	3	5.56%	15	27.78%
ع62	47	87.04%	1	1.85%	6	11.11%
ع63	42	77.78%	3	5.56%	9	16.67%
ع64	49	90.74%			5	9.26%
ع65	50	92.59%	1	1.85%	3	5.56%
ع66	50	92.59%			4	7.41%
ع67	42	77.78%			12	22.22%
ع68	27	50.00%			27	50.00%
ع69	31	57.41%	3	5.56%	20	37.04%
ع70	27	50.00%	6	11.11%	21	38.89%
ع71	9	16.67%	2	3.70%	43	79.63%
ع72	39	72.22%	3	5.56%	12	22.22%
ع73	40	74.07%	9	16.67%	5	9.26%
ع74	49	90.74%	3	5.56%	2	3.70%
ع75	33	61.11%	4	7.41%	17	31.48%
ع76	47	87.04%			7	12.96%

12.96%	7	5.56%	3	81.48%	44	٧٧ع
12.96%	7	5.56%	3	81.48%	44	٧٨ع
9.26%	5	7.41%	4	83.33%	45	٧٩ع
3.70%	2	14.81%	8	81.48%	44	٨٠ع
12.96%	7	16.67%	9	70.37%	38	٨١ع
33.33%	18	9.26%	5	57.41%	31	٨٢ع
3.70%	2	9.26%	5	87.04%	47	٨٣ع
68.52%	37	14.81%	8	16.67%	9	٨٤ع
51.85%	28	14.81%	8	33.33%	18	٨٥ع
64.00%	32	22.00%	11	14.00%	7	٨٦ع
22.22%	12	18.52%	10	59.26%	32	٨٧ع
36.73%	18	26.53%	13	36.73%	18	٨٨ع
66.00%	33	22.00%	11	12.00%	6	٨٩ع
14.81%	8	11.11%	6	74.07%	40	٩٠ع
7.41%	4	3.70%	2	88.89%	48	٩١ع

ملحق رقم (10)

الجدول رقم (40) مشكلات خريجي التعليم المهني التجاري وخريجاته كما يراها الخريجون والخريجات

رقم العبارة	غير موافق		لا أدري		موافق	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ع1	115	88.46%	8	6.15%	7	5.38%
ع2	96	73.85%	19	14.62%	15	11.54%
ع3	125	96.15%	3	2.31%	2	1.54%
ع4	93	71.54%	16	12.31%	21	16.15%
ع5	107	82.31%	6	4.62%	17	13.08%
ع6	77	59.23%	15	11.54%	38	29.23%
ع7	28	21.54%	19	14.62%	83	63.85%
ع8	39	30.00%	20	15.38%	71	54.62%
ع9	102	79.07%	9	6.98%	18	13.95%
ع10	90	69.23%	13	10.00%	27	20.77%
ع11	85	65.38%	16	12.31%	29	22.31%
ع12	64	49.23%	21	16.15%	45	34.62%
ع13	19	14.62%	12	9.23%	99	76.15%
ع14	23	17.69%	21	16.15%	86	66.15%
ع15	9	6.92%	5	3.85%	116	89.23%
ع16	64	49.23%	33	25.38%	33	25.38%
ع17	8	6.15%	31	23.85%	91	70.00%
ع18	6	4.62%	7	5.38%	117	90.00%
ع19	77	59.23%	24	18.46%	29	22.31%
ع20	105	80.77%	18	13.85%	7	5.38%

Damascus University

Faculty of Education

Department of Education Basics

Problems of Students and Graduates of Commercial Vocational Education

(A Field Study in the City of Damascus and Its Countryside)

A Research Prepared in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Education

Prepared by:

Mohammad Maher Azzam

Supervision by

Dr. Jalal Al-Senad

Co-Supervisor

Dr. Ramadan Darwish

2009 – 1430

Abstract:

The present research consists of two parts; the first is theoretical and the other is a field study.

The theoretical part includes five chapters:

The first chapter talks about the research problem and its purposes, its importance, its questions, its hypotheses, its limitations, the scientific terminology, and the previous studies.

The second chapter dealt with the concepts of vocational and technical education and training, its definition, its goals, the definition of commercial vocational education, its importance, its goals, tracking it in the five-year plans, its location in the educational ladder, in the hierarchy of workforce, and in the hierarchy of vocational and technical education and training, and its role in the economical development. In addition, this chapter clarifies the educational courses and the functional description of its graduates.

The third chapter dealt with the qualitative development of commercial vocational education. Therefore, it includes students, graduates, commercial secondary schools, and the teaching staff. Thus, this development was divided into two phases:

The first phase is from 1828 to 1974.

The second phase is from 1975 to 2007.

This chapter, also, clarifies the features and characteristics of each phase and calculate the index of class density and the index of students/teacher. The study showed that there was a wide gap between the percentages obtained from students/teacher index that was 16 in the commercial vocational education in 2007 and the class density index which represents the reality of commercial vocational education population which is 31 students in each classroom. The study, also, showed that the class density did not decrease throughout its course below 31 students, and the density remained higher than that of the public education which was 30 students in 2007. Finally, this chapter dealt with the future prediction of the number of commercial vocational students through regression line and calculating standard error for the sake of assessment. The study found that regression coefficient was -433.3.

This means that each time the number of years increases one year, then the number of commercial vocational students decreases about (433) students, on average.

The fourth chapter dealt with sufficiency of commercial vocational education in terms of its concept, definition, and types. Studying the quantitative sufficiency of the two groups of commercial vocational education that were studies in 1995, for the first group, and in 2004, for the second one, showed that the mean of percentages of returning the

second group increased to reach 13%, and the increase rate was 225% compared to the mean of percentages of returning the first group.
Besides, the study showed that the mean of dropout rates of the second group increased to reach 19%, and the increase rate was 27% compared to the mean of percentages of returning the first group.
As for the means of dropout rates and returning rates for the commercial, industrial, and female vocational education, they increased in the second group compared to those in the first group. In other words, dropout rates increased 29% on average, and the returning percentage doubled more than four times. This, in turn, reflects an intense decrease in the educational sufficiency and its productivity.
The fifth chapter dealt with studying the problems of students and graduates of commercial vocational education. Thus, this chapter touched on the views of educational and economical scholars, as well as the educational organizations in respect to the problems that face vocational education and analyzing these problems hierarchically and horizontally. The chapter, also, dealt with the problems of commercial vocational education students and categorizing these problems into academic, social, and economical problems. The academic problems include the domains of buildings, administration, teachers, curricula, and the problems that face commercial vocational education graduates.
The section of the filed study handled the research approach and its instruments. The instruments were three questionnaires to figure out the views of students, gradates, and charge d'affaires in relation to the problems that face students and graduates. This section, also, responded to the research questions, tested its hypotheses, and explained them after checking their validity and reliability through coefficients of Alpha Cronbach, Spirman Brown, and Gotman. The research sample included 486 questionnaires, 302 questionnaires were for students, 130 questionnaires were for graduates, and 54 questionnaires were for charge d'affaires. Percentages, means, T-Students test, and (ANOVA) were used in calculating the results in an attempt to check the validity of the hypotheses.
Research findings were as follows:
- The study showed that there were problems facing students of commercial vocational education, where charge d'affaires and students of commercial vocational education agreed that these problems were present, and they are:
1-1- Academic Problems:
1. There is no training halls equipped by the technology appropriate for working market in school.
2. There is no laboratories in order to learn foreign languages at schools.

3. The wall journal in schools does not provide information about economical and commercial life.
4. Books and necessary references are not available in school library.
5.Teaching techniques are not available at school.
1-2- Social Problems:
1. The inferior viewpoint of society about commercial vocational education.
2. Students enroll in commercial vocational education with no interest.
3. Commercial vocational education does not give a notable status to students.
4. Students' parents do not participate in the meetings assigned for them which are held with the school.
1-3- Economical Problems:
1. The monetary reward which students receive from school is insufficient.
Academic problems were the most influential on students, and their percentage was 69.48%. Then, the social problems come second, and the percentage is 58.5%. And finally, the economic problems come, and the percentage is 54.3%.
As for the domains of academic problems, school buildings and their requirements were the problems that mostly face students of commercial vocational education, and the percentage was 77.4%. School curricula come second with a percentage of 76.3%. Then, teachers with a percentage of 62.7%, and finally, school administration with a percentage of 61.5%.
That is to say that problems that mostly face students of commercial vocational education are academic problems, then social, and then economical. In addition, problems that mostly face students of commercial vocational education in the academic domains were in buildings and their requirements, then curricula, then teachers, and then school administration.
2. The study indicate that there were problems encounter graduates of commercial vocational education. Charge d'affaires and graduates of commercial vocational education agreed on the existence of these problems, and they are:
1. Graduates are unable to converse with clients using a foreign language.
2. The Insufficiency of graduates' skills in electronic commerce.
3. Graduates are unable to write a short commercial letter using a foreign language without a lot of mistakes.
4. There are difficulties in providing job opportunities.

The findings of testing hypotheses:

The first hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education about the academic problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test showed that the probable value (P), which was 0.009, was smaller than the adopted value of significance level, which was 0.05. Thus, the decision is that we do not accept this hypothesis and say there is a statistically significant difference between the views of commercial vocational education students about their academic problems. And this difference is in favor of male students, i.e., male students encounter academic problems more than females.

The second hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education students in the countryside and the views of commercial vocational education students in the city in respect to their academic problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test indicated that the probable value (P), which was 0.005, was smaller than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we do not accept this hypothesis and say that there is a statistically significant difference between the views of commercial vocational education students in the countryside and the city in favor of the students in the city, i.e., the students of the city encounter academic problems more than the students of the countryside.

The third hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education male students and female students in relation to their social problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test indicated that the probable value (P), which was 0.002, was smaller than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we do not accept this hypothesis and say that there is a statistically significant difference between the views of commercial vocational education male and female students in respect to the social problems in favor of male students, i.e., male students encounter social problems more than females.

The fourth hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education students in the countryside and the city in relation to their social problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test showed that the probable value (P), which was 0.001, was smaller than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we do not accept this hypothesis and say that there is a statistically significant difference between the views of commercial vocational education students in the countryside and the city in their social problems in favor of students in the city, i.e., students in the city encounter social problems more than students in the countryside.

The fifth hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education male and female students in their economic problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test showed that the probable value (P), which was 0.006, was smaller than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we do not accept this hypothesis and say that there is a statistically significant difference between the views of commercial vocational education male and female students in their economical problems in favor of male students, i.e., male students encounter economical problems more than females.

The sixth hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education students in the countryside and the city in their economical problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test showed that the probable value (P), which was 0.33, was higher than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we accept this hypothesis and say that there is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education students and the countryside and the city in respect to the economical problems.

The seventh hypothesis:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education male and female graduates in their problems on the questionnaire at a significance level of 0.05.

T-Student test showed that the probable value (P), which was 0.69, was higher than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we accept this hypothesis and say that there is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education male and female graduates in respect to the problems facing them.

The eighth problem:

There is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education charge d'affaires, students, and

graduates in the problems facing the students on the questionnaire at a significance level of 0.05.
(AVOVA) test showed that the probable value (P), which was 0.23, was higher than the adopted value of the significance level which was 0.05. Thus, the decision is that we accept this hypothesis and say that there is no statistically significant difference between the views of commercial vocational education charge d'affaires, students, and graduates in the problems that encounter the students of commercial vocational education.